سلسلة المحاسبة

المحاسبة والسياسات النقدية

الدكتور

محمود علي أحمد إسماعيل

الدكتور

إبراهيم جابر السيد أحمد

دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع

دار الجديد للنشر والتوزيع

٦٥٧.٦١
ا . إ

أحمد ، إبراهيم جابر السيد .
المحاسبة والسياسات النقدية / إبراهيم جابر السيد أحمد ، محمود علي أحمد إسماعيل.- ط١.- دسوق: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع ، دار الجديد للنشر والتوزيع .
340 ص ؛ ١٧.٥ × ٢٤.٥سم . (سلسلة الإدارة)
تدمك : 3 - 618 – 308 – 977 – 978
١. المحاسبة القومية
٢. إسماعيل ، محمود علي أحمد (مؤلف مشارك) .
أ - العنوان .

رقم الإيداع : ١١٣٣١.

الناشر : دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع
دسوق - شارع الشركات- ميدان المحطة – بجوار البنك الأهلي المركز
هاتـف- فاكس : ٠٠٢٠٤٧٢٥٥٠٣٤١ محمول : ٠٠٢٠١٢٧٧٥٥٤٧٢٥- ٠٠٢٠١٢٨٥٩٣٢٥٥٣
E-mail: elelm_aleman2016@hotmail.com & elelm_aleman@yahoo.com

النـــاشـــر : دار الجـــديد للنشـــر والتـــوزيع
تجزءة عزوز عبد الله رقم ٧١ زرالدة الجزائر
هاتف : ٢٤٣٠٨٢٧٨ (٠) ٠٠٢٠١٣
محمول ٦٦١٦٢٣٧٩٧ (٠) ٠٠٢٠١٣ & ٧٧٢١٣٦٣٧٧ (٠) ٠٠٢٠١٣
E-mail: dar_eldjadid@hotmail.com

الفهرس

الفهرس ٤

مقدمة... ٥

الفصل الأول المؤشرات العمومية حول نشاط السياسة النقدية المحاسبية........ ٥

الفصل الثاني السياسة المحاسبية النقدية في السوق المعاصرة...................٦٣

الفصل الثالث تقويم أسس المحاسبة النقدية وتأثير عوامل الدقة على قياس قيمتها العادلة ٩٨

الفصل الرابع التحليل النقدي لقائمة التدفقات المالية المحاسبية ١٦٣

الفصل الخامس دراسة بيئة التجارة الإلكترونية الحديثة على المحاسبة النقدية ٢١٨

الفصل السادس تحسينات البيئة النقدية وأثر ذلك في إدارة التخطيط الاستراتيجي في القطاعات الحكومية...٢٦٥

الفصل السابع تحقق الاستقرار النقدي من خلال التطوير الإداري لمؤسسات الاقتصادية العاملة..٣٠١

الفصل الثامن المراجعة والتدقيق في نظم المحاسبات النقدية ٣١٩

المراجع..٣٣٢

المراجع باللغة العربية...٣٣٢

مراجع أجنبية ٣٣٦

مقدمة

تعتبر نشأت قائمة التدفقات النقدية تقدما مثالا علي كيفية استفتاء احتياجات مستخدمي القوائم المالية. فقد نشأت هذه القائمة منذ سنوات عديدة في صور تحليل مبسط أطلق عليه "قائمة مصادر الوارد والمنصرف" والتي لم تتضمن سوي عملية عرض للزيادات والتخفيضات في بنود ميزانية الشركة. وبعد عدة سنوات تعدل عنوان هذه القائمة إلي"قائمة الأموال المخصصة"واعترافا من (AICPA) بأهمية هذه القائمة ،فقد قام سنة ١٩٦١ ، بتمويل بحث في هذا المجال نتج عنه إصدار "دراسة الأبحاث المحاسبية رقم٢ "NO>2 ARS بعنوان"تحليل التدفق النقدي وقائمة الأموال المخصصة " وقد أوصت هذه الدراسة بان تدرج قائمة الأموال المخصصة في كل التقارير السنوية المقدمة للمساهمين وبان يشملها تقرير المراجع . في سنة ١٩٦٣ قام APB بإصدار نشرته رقم ٣ لتنميط عملية إعداد وعرض قائمة الأموال المخصصة وأوصي المجلس بتعديل اسم القائمة إلي "قائمة مصادر واستخدامات الأموال " وبان تعرض القائمة كمعلومات إضافية في التقارير المالية.ولم يكن إدراج مثل هذه المعلومات الإضافية إلزاميا ، كما إن اشتمال تقرير المراجع عليها كان أمرا اختياريا .

الفصل الأول
المؤشرات العمومية حول نشاط السياسة النقدية المحاسبية

المفهوم العام للسياسة الاقتصادية ينطوي تحته مجموعة من السياسات المكونة له (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الصناعية، السياسة الفلاحية...الخ)، وتعتبر السياسة النقدية من أهمها نظرا لما نالته من اهتمام من طرف المحللين الاقتصاديين وهذا لتأثيرها على حجم النشاط الاقتصادي والائتماني وما تحدثه من آثار على الاستثمارات الداخلية.

إن فعالية السياسة النقدية تبنى بصفة خاصة على مدى قدرة الجهاز المصرفي على تعبئة أكبر معدل من المدخرات والودائع بحيث يصبح حجم النقود خارج الدورة المصرفية منخفضا إلى أدنى حد ممكن لتحقق بذلك النقود قيمة تنافسية بالإضافة إلى خلق مصداقية اتجاه السلطة النقدية، إلا أن هذا يكتنفه مجموعة من التحديات والعوائق من بينها:

شدة حساسية الاقتصاد وسياسته النقدية للتغيرات التي تحدث على مستوى السوق خاصة النفطي، وكذا الاضطرابات التي قد تعرفها عملة التسديد النفطية.

ضعف الوساطة المالية المتعلقة بالقروض الطويلة الأجل، والمتمثلة أساسا في السوق المالي ذا النشأة الحديثة.

ضعف التعامل مع البنوك مما يفسر قلة الثقة في القطاع البنكي.

ضعف التعامل بالنقد الالكتروني، وهذا قد يعمل على ارتفاع التعامل بالورق النقدي مما سيكون له تأثير على عدم سيطرة الجهاز المصرفي على الكتلة النقدية.

ويهدف هذا الفصل إلى توضيح مفهوم السياسة النقدية و التطرق إلى مفاهيم حول الجهاز المصرفي و أهم خصائصه ومكوناته والإشارة في الأخير إلى تأثير السياسة النقدية على المسار الإصلاحي للمنظومة المصرفية الجزائرية،من خلال دراسة المباحث التالية:

المبحث الأول: مقدمة في السياسة النقدية

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي

المبحث الثالث: مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: مقدمة في السياسة النقدية:

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، التي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعا لتدخلها آخذة بعين الاعتبار علاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي من جهة أخرى. و يتمثل تطبيق هذه السياسة في مجموعة من الأدوات المختلفة التي تندرج في وعاء واحد ألا وهو الجهاز المصرفي.

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية:

تعددت التعاريف حول مفهوم السياسة النقدية من مدرسة إلى أخرى وكيفية تحديد موقعها من السياسة الاقتصادية ذلك لأن لها دور فعال ومحرك للدورة المالية و تنظيم الكتلة النقدية، و لعل من أهم الرواد الذين تناولوا هذا الفكر الاقتصادي الأمريكي كينز.

أولا: تعريف السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي بغرض التأثير على العرض النقدي بطريقة ما للوصول إلى تحقيق مجموعة الأهداف الاقتصادية[١].

تعبر السياسة النقدية عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات التي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية[٢].

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

وتعبر أدوات السياسة النقدية عن المعدلات التي تقع تحت التحكم المباشر للسلطة النقدية، بما يمكنها من تعديل مستوياتها للوصول إلى تحقيق الأهداف النهائية وتشمل نوعين من الوسائل، إلا أن هذه الأخيرة تتباين من اقتصاد إلى آخر، إذ تخضع لدرجة التناسق في الجهاز المصرفي وقوة الاقتصاد.

أولا: الأدوات الكمية:

١- سياسة معدل إعادة الخصم: سعر إعادة الخصم هو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم ما لديها من كمبيالات وأذونات خزينة مقابل ما يقدمه لها من قروض أو سلف مضمونة بمثل هذه الأوراق.واستنادا إلى هذه الوسيلة تستطيع البنوك التجارية الحصول على القروض من البنك المركزي لدعم السيولة النقدية لديها بسعر خصم معين[٣].

---

١ د. أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية،الدار الجامعية، مصر،٢٠٠٣-٢٠٠٤، ص ٢٢٤.
٢ عبد المجيد قدي،المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية،٢٠٠٣، ص ٥٣.
٣ ضياء مجيد الموسوي،الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر،١٩٩٣، ص ٣٣.

وهناك علاقة بين معدل إعادة الخصم وأسعار الفائدة ذات طابع إيجابي في اتجاه واحد.

وتؤدي زيادة معدلات إعادة الخصم إلى خفض حجم النقود في المجتمع. ولهذا تلجأ البنوك المركزية عندما تريد التأثير على تقليص عرض النقود إلى رفع معدل إعادة الخصم مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة في الأسواق المالية ومنه عدم تشجيع الاقتراض من البنوك التجارية، وبالتالي انخفاض الائتمان. ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان.

إلا أن ما عرفته الأنظمة الاقتصادية والنقدية والمالية من تغيرات جعلت هذه الأداة قليلة الجدوى من حيث التأثير، خاصة بالنسبة للدول النامية التي تتمتع بمنحى كفاية استثمارية لا يتمتع بمرونة قوية تبعا للمتغيرات في سعر الفائدة، إضافة إلى هذا فإن سعر الفائدة لا يمثل في كثير من المشاريع إلا جزءا ضئيلا من تكاليف التمويل وهذا لوجود التمويل الذاتي.

٢- عمليات السوق المفتوحة: تعني سياسة السوق المفتوحة دخول البنك المركزي للسوق النقدية من أجل تخفيض أو زيادة حجم الكتلة النقدية عن طريق شراء أو بيع الأوراق المالية من أسهم وسندات[١] وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة في الدول النامية.

يؤدي استخدام هذه الأداة إلى تغيير حجم النقد المتداول ويؤثر على قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان، فشراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والأوراق المالية يؤدي إلى زيادة النقد المتداول أما في حالة بيعها فيؤدي ذلك إلى انخفاض النقد المتداول، ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان

١ د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص ١٢٥.

في حالة بيعها، وتنخفض في حالة البيع اعتبارا أن عمليات الشراء والبيع تتم للبنوك التجارية.وتعتبر هذه الوسيلة الأكثر شيوعا واستعمالا خاصة للدول المتقدمة وهي أكثر الأدوات نجاعة وفعالية في التأثير على المعروض النقدي[1].

٣- الاحتياطي النقدي القانوني: تعتبر نسبة الاحتياطي النقدي من الأدوات المستخدمة على الائتمان الذي يؤثر في عرض النقود. حيث تقوم البنوك التجارية بإيداع نسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي[2]، أي أن تقوم البنوك التجارية بتجميد جزء من الودائع لديها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي مما يؤدي إلى رفع نسبة الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يهدف الحد من الائتمان لعدم التوسع في عملية خلق النقود وبالتالي الحد من عرضها.

ثانيا: الأدوات النوعية (الكيفية)**:**

تستخدم الأدوات الكيفية في التحكم في أنواع معينة من القروض وتنظيم الإنفاق في وجوه معينة مثل تشجيع القروض الإنتاجية دون القروض الاستهلاكية أو تشجيع القروض القصيرة الأجل والحد من القروض الطويلة الأجل، وكما تدخل السياسة النقدية في قطاعات معينة وأنشطة تعاني من عدم الاستقرار أو بعض الصعوبات مما يتطلب علاجا خاصا باستخدام أدوات نوعية.وتستخدم كذلك هذه الأخيرة قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع أولقطاعات ما من أهمها[3]:

١. تأطير الائتمان: وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقوف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة

---

١ د. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص٩١.
٢ مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة ، الأردن، سنة ٢٠٠٠، ص ٢٢٤.
٣ د. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠-٨١.

وفق نسب محددة خلال العام، كأن لا يتجاوز ارتفاع مجموع القروض الموزعة نسبة معينة ، وفي حال الإخلال بهذه الإجراءات تعرض البنوك إلى عقوبات على واعتماد الأسلوب ينبع من السلطات النقدية إلى التأثير على توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة أكثر حيوية بالنسبة للتنمية، أو التي تتطلب موارد مالية كبيرة.

٢. النسبة الدنيا للسيولة: حيث يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول منسوبة إلى بعض مكونات الخصوم، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقتراض من قبل البنوك التجارية بسبب أصولها المرتفعة السيولة، وهذا بتجميد بعض هذه الأصول في محافظ البنوك التجارية، وبذلك يمكن الحد من القدرة على إقراض القطاع الاقتصادي.

٣. الودائع المشروطة من أجل الاستيراد**:** يدفع هذا الأسلوب المستوردين إلى إيداع المبلغ اللازم لتسديد ثمن الواردات بصورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة.

٤. قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية**:** تقوم البنوك المركزية بمنافسة البنوك التجارية بأدائها لبعض الأعمال المصرفية بصورة دائمة أو استثنائية كتقديمها القروض لبعض القطاعات الأساسية في الاقتصاد التي تمتنع أو تعجز البنوك التجارية عن قيامها بذلك.

٥. التأثير والإقناع الأدبي**:** هو وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية والبنك المركزي.

وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارة شؤون التمويل لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.

المطلب الثالث: السياسة النقدية: الأسس والأهداف

طالما أن السياسة النقدية ما هي إلا مظهر من مظاهر السياسة الاقتصادية فإنها تسعى في الواقع على إدراك نفس أهدافها، و رغم ذلك يبقى للسياسة النقدية أهدافها الخاصة التي تميزها عن غيرها من السياسات الأخرى، كما أنها تقوم على أسس خاصة بها.

أولا: أسس السياسة النقدية:

تختلف أسس السياسة النقدية من دولة إلى أخرى وذلك حسب مستويات التقدم والتطور في النظم الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات المختلفة. فمثلا في الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تتركز هذه السياسات بالدرجة الأولى في المحافظة على التشغيل الكامل للاقتصاد من أجل الاستقرار النقدي الداخلي وذلك لمواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة، وتنتهج هذه الدول بعض السياسات النقدية الكمية كالسوق المفتوح أو تعديل سعر الفائدة أو تغيير نسبة الاحتياطي لدى البنوك[١]، إلا أن السياسة النقدية لا تعد كافية، في تحقيق جميع الأهداف مما قلل من أهميتها وزاد الاعتماد على السياسة المالية وذلك لأن هناك حدود لا تتجاوز الدولة في مجال خفض أسعار الفائدة أو زيادة عرض النقود.

١ د. بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص ص١١٢- ١١٣.

كما أن أسس السياسة النقدية في الدول السائرة في طريق النمو تكمن في الأهداف الأساسية لسياساتها الاقتصادية ومنها السياسة النقدية التي تنحصر في خدمة أهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، ويقلل من دور السياسات النقدية في توفير الموارد المالية لاختلال الهيكل الإنتاجي لتلك الدول وخاصة عنصر العمل وتخلف النظام المصرفي وقلة تأثيره فضلا عن قلة المؤسسات المالية غير المصرفية.

ثانيا: أهداف السياسة النقدية و قنواتها:

هناك أهداف نهائية و أهداف وسيطية للسياسة النقدية:

١- الأهداف النهائية:

إن الهدف العام للسياسة النقدية مثل السياسة الاقتصادية وهو تحقيق نمو حقيقي دون تضخم مع توازن في ميزان المدفوعات الخارجية ومع توزيع أمثل لموارد المجتمع. ونجد هذه الأهداف في البلاد العربية نتيجة استقرار التشريعات تدور حول العناصر التالية[١]:

تحقيق الاستقرار النقدي لمحاربة التضخم؛

ضمان قابلية صرف العملة والحفاظ على قيمتها الخارجية؛

تشجيع النمو الاقتصادي؛

المساهمة في إنشاء أسواق مالية ونقدية متطورة؛

١ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ٥٤-٥٧.

دعم السياسة الاقتصادية للدولة؛

تحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

هذه الأهداف في الدول الصناعية تقتصر على هدف واحد يتمثل في استقرار الأسعار أي استهداف التضخم.

٢- الأهداف الوسيطية:

تعبر هذه الأهداف عن تلك التغيرات النقدية التي يمكن عن طريق مراقبتها و إدارتها الوصول إلى تحقيق بعض أو كل الأهداف النهائية، و يشترط في الأهداف الوسيطية أن تستجيب لما يلي:

وجود علاقة بينها و بين الأهداف النهائية؛

إمكانية مراقبتها بما للسلطات النقدية من أدوات.

المجمعات النقدية:

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الماليين المقيمين على الإنفاق وهي تضم وسائل الدفع لدى هؤلاء الأعوان. يرتبط عدد هذه المجمعات بطبيعة الاقتصاد ودرجة تطور الصناعة المصرفية والمنتجات المالية، كما تعطي هذه المجمعات معلومات للسلطات النقدية عن وتيرة نمو مختلف السيولات، وقبل الوصول إلى تحديد هذه المجمعات ومستوياتها لابد من الحديث عن طلب وعرض النقود.

* الطلب على النقود: من أجل تحديد المستوى الملائم للكتلة النقدية، لابد من تحديد المستوى المرغوب من المقبوضات للاحتفاظ به بدلالة أهداف التضخم

والنمو كما ينتج الطلب على النقود من الحاجة إلى الحصول على مقبوضات نقدية سواء للقيام بالمشتريات العادية أو لتكوين الاحتياطات، كما أن كينز يميز بين ثلاثة دوافع للطلب على النقد منها:(دافع المعاملات، دافع الاحتياط، دافع المضاربة)*، إذن يتكون الطلب الإجمالي على النقد من:

الطلب الإجمالي على النقد = الطلب للقيام بالمعاملات + الطلب بدافع الاحتياط+ الطلب بدافع المضاربة

ورياضيا: الطلب على النقد = دالة (الدخل،سعر الفائدة)

*عرض النقود**:** يرتكز هذا المفهوم حول عملية تحليل الكتلة النقدية عن طريق تحليل ثلاثة أنواع من الحسابات.

المسح أو الوضع النقدي**:** هو وسيلة تمكن من القيام بتحليل المجمعات النقدية المتأثرة بسلوك السلطات النقدية والمؤثرة بدورها في المجمعات الاقتصادية الأخرى، وتتم العملية بدمج بيانات الميزانية العمومية للبنوك التجارية مع الميزانية العمومية للسلطات النقدية وتوحيدها في أصناف قليلة حيث تظهر حركة النقود وأشباه النقود، ويهدف المسح النقدي إلى المساعدة على تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلات السلطة النقدية، ويتكون المسح النقدي من:

صافي الأصول الأجنبية = ∑ الأصول الأجنبية من العملات الصعبة والذهب – الخصوم الأجنبية للبنوك التجارية والبنك المركزي.

---

*دافع المعاملات: هو أن يرغب الأعوان الاقتصاديون في الاحتفاظ بمقدار من النقود في شكل سائل لمواجهة نفقاتهم العادية والطلب بدافع المعاملات هو دالة في الدخل ذات ميل موجب.

دافع الاحتياط: يعني أن النقود تطلب بغرض مواجهة الطوارئ، والطلب على النقود بغرض الاحتياط هو دالة كذلك في الدخل ذات ميل موجب. دافع المضاربة: تكون النقود مخزنا للقيمة، ويحتفظ الأفراد بنقود سائلة لمواجهة احتمالات المستقبل الناجمة عن ارتفاع معدلات الفائدة، والطلب على النقود لأغراض المضاربة هو دالة في أسعار الفائدة ذات ميل سالب.

الائتمان المحلي = صافي المطالب على الحكومة + القروض المقدمة للقطاع الاقتصادي

النقد = العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي + الودائع تحت الطلب

شبه النقد = الأصول السائلة غير النقود [الديون – التزامات المؤسسات المالية] وهي أصول يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود.

حساب البنك المركزي**:** يظهر أنشطة البنك المركزي حيث تتضمن الخصوم العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، الاحتياطات البنكية، الالتزامات الخارجية، ودائع الحكومة، أما الأصول فتتضمن حساب المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة والبنوك التجارية.

حسابات البنوك التجارية**:** تتضمن ملاحظات لأنشطة المؤسسات التي تشمل عنصر الودائع المؤثرة في تكوين عرض النقود. الخصوم تتضمن الودائع بمختلف أنواعها (الالتزامات الخارجية، قروض البنك المركزي) أما الأصول تتضمن (الاحتياطات، المتحصلات الخارجية، الحقوق على الحكومة، القروض المقدمة للهيئات الرسمية، الحقوق على القطاع الاقتصادي، الإنتاج...الخ)

المضاعف النقدي: هو عملية لتكوين الكتلة النقدية بدلالة المتغيرين: التوسع الثانوي في عرض النقود عن طريق البنوك التجارية التي تتلقى الودائع وتعيد إقراضها مما يؤدي إلى مضاعفتها، و التكوين الأول للنقود المركزية، الذي ينخفض بزيادة التزامات البنك المركزي تجاه الجمهور.

جدول رقم ١-١: المسح والوضع النقدي للجزائر ١٩٩١-١٩٩٧الوحدة مليون دينار

البيان / السنوات	٩١	٩٢	٩٣	٩٤	٩٥	٩٦	٩٧
صافي الأصول الأجنبية	٢٤.٣	٢٢.٦	١٩.٦	٦٠.٤	٢٦.٣	١٣٤.٠	٣٥٠.٦
صافي الأصول المحلية	٣٩١.٩	٤٩٣.٣	٦٠٧.٣	٦٦٣.٣	٧٧٣.٣	٧٨١.١	٧٣٣.٥
الائتمان المحلي	٤٨٥.٧	٦٢٥.١	٧٧٤.٦	٧٧٤.٤	٩٦٧.٢	١٠٥٧.٤	١١٧٩.٧
صافي الائتمان للحكومة	١٥٩.٩	١٥٩.١	٥٢٧.٤	٤٦٨.٦	٤٠١.٦	٢٨٠.٦	٤٢٥.٩
الائتمان للاقتصاد	٣٢٥.٨	٤٦٥.٢	٢٢٠.٢	٣٠٥.٨	٥٦٥.٦	٧٧٦.٨	٧٥٣.٨
منه ائتمان إلى ٢٣ مؤسسة عامة	٧١.٢	-	١١.٠	١٥.٠	٢٢.٤	٣١.٠	-

ئتمان إلى ١٢مكتب(١)	-	-	-	٥٧.٧	١٨٥.٩	٢٣١	٦٩.١
نود أخرى صافية (٢)	-٩٣.٨	-١٣١.٨	-١٤٠.٢	-١١١.١	-١٩٤.٠	-٢٧٦.٣	-٤١١.٥
لنقود وشبه لنقود M_2	٤١٦.٢	٥١٥.٩	٦٢٧.٠	٧٢٣.٧	٧٩٩.٦	٩١٥.٠	١٠٨٤.٢
لنقود	٣٢٥.٩	٣٦٩.٧	٤٤٦.٥	٤٧٦.٠	٥١٩.١	٥٨٩.١	٦٧٢.٨
ثبه النقود	٩٠.٣	١٤٦.٢	١٨٠.٥	٢٤٧.٧	٢٨٠.٥	٣٢٦	٤١١.٤
ردائع لصندوق لوطني للادخار	٩٨.٢	١١٨.٢	١٣٢.٠	١٤١.٩	١٤٨.٩	١٦٥.٤	١٧٧.٩
لالتزامات لسائلة M_3	٥١٤.٤	٦٣٤.١	٧٥٩.٠	٨٦٥.٦	٩٤٨.٥	١٠٨٠.٤	١٢٦٢.١

(١) تشمل الشركة الوطنية للسكك الحديدية، شركة سونلغاز، وشركات عاملة في استيراد الأغذية.

(٢) يقضي ذلك جزء من متحصلات إعادة هيكلة الدين التي لم تسجل لحساب الخزينة بل جمدت في حساب خاص ببنك الجزائر.

المصدر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص ٦٧.

ب-سعر الفائدة:

تتخذ السلطة النقدية من معدل الفائدة الحقيقي هدفا وسيطا لها، إلا أنها تطرح مشاكل عديدة من بينها طبيعة العلاقة بين معدلات الفائدة طويلة وقصيرة المدى والنقود، والمشكل في اعتماد سعر الفائدة كهدف وسيط للسياسة النقدية، هو أن أسعار الفائدة تتضمن مشكل الوقوع في التضخم مما يفقد أسعار الفائدة الحقيقية أهميتها كمؤشر.كما أن التغيرات في سعر الفائدة لا تعكس في الواقع نتائج جهود السياسة النقدية وحدها، وإنما أيضا عوامل السوق.

ج-سعر الصرف:

يستخدم كهدف للسلطة النقدية، وذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير (سعر الصرف) يشكل ضمانا باستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج. ولهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بعملات قوية قابلة للتحويل والحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات، مما يؤدي إلى عدم القدرة على السيطرة والتحكم في هذا الهدف، مما يدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف واستعمال ما لديها من احتياطات محاولة منها المحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، دون ضمان النجاح وهذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

٣- قنوات إبلاغ السياسة النقدية:

إن اختيار الأدوات الملائمة التي تمكن من تحقيق أقصى النتائج يفترض وجود علاقة متينة بين الأهداف المتوخاة وهذه الأدوات، وهذا يحيل إلى النظريات الاقتصادية وإلى القوانين التي تعدها حول المنظومة الاقتصادية والتي تخبر عن الميكانيزمات أو قنوات نقل الدوافع النقدية إلى الاقتصاد. ومن المهم أن يدرك

أصحاب القرار في مجال السياسة النقدية وخاصة أصحاب القرار في مجال السياسة الاقتصادية، كيف وعن طريق أي قناة ترسل قراراتهم نحو الاقتصاد والتي اتخذوها عن طريق استعمال الأدوات، لكي يتمكنوا من التأثير على الاقتصاد ومن ثمة إنجاز أهدافهم النهائية؟.

أ-قناة سعر الفائدة:

هي قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو[1]، ذلك أن السياسة النقدية التقليدية تعمل على ارتفاع أسعار الفائدة الاسمية مما يعمل على ارتفاع سعرها الحقيقي ومنه ارتفاع تكلفة رأس المال.كما تعتبر قناة سعر الفائدة من حيث المبدأ أهم قناة لأن الأمر يتعلق بسعر النقود التي هي محل المعاملات المصرفية (الإقراض، الاستدانة)، وككل فإن تغير الفائدة له انعكاسات على طلب القروض وعرضها. وتكمن الآلية الأساسية في إعادة تمويل البنوك التجارية لدى البنك المركزي تدفع له السعر المطلوب أو سعر الفائدة الذي يسمى سعر إعادة التمويل، وإذا أراد البنك المركزي انتهاج سياسة نقدية مقيدة، فإنه يرفع من نسبة إعادة التمويل[2].

وعلى الرغم من الأجهزة المعتمدة في الجزائر لتشجيع الاستثمار، والتخفيض المعتبر لأسعار الفائدة الحقيقية لتحسين شروط تمويل الاقتصاد، مازال عرض القرض محددا، وهكذا فإن سعر الفائدة يخلو من الفعالية في إرسال إرشادات السياسة الاقتصادية ويبدو أنه لم ينتج أي أثر إلا القليل منه، على سلوك الأعوان الاقتصادية.

١ د. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٧.
٢ تقرير المجلس الوطني والاجتماعي حول نظرية عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة السادسة والعشرون، جويلية ٢٠٠٥، ص ١٦.

ب-قناة سعر الصرف:

يستخدم كهدف للسلطة النقدية ذلك أن انخفاض أسعار الصرف يعمل على تحسين وضعية ميزان المدفوعات كما أن استقرار هذا الأخير يشكل ضمانا لاستقرار وضعية البلاد اتجاه الخارج، و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملتها بالعملات القوية قابلة للتحويل و الحرص على استقرار صرف عملتها مقابل تلك العملات وعدم القدرة على التحكم في هذا الهدف، تدفع السلطات النقدية إلى التدخل في التأثير على سعر الصرف، و استعمال ما لديها من احتياطات للمحافظة على قيمة عملتها اتجاه العملات التي ترتبط بها، و هذه تكلفة مقابل اختيار هدف استقرار سعر الصرف.

ج- قناة الائتمان:

وبدورها تنقسم هذه القناة إلى قناتين هما [١]:

قناة الإقراض المصرفي: حيث يؤدي انخفاض العرض النقدي إلى انخفاض في حجم الودائع لدى المصارف ومنه ينخفض الائتمان المصرفي الممكن تقديمه مما يقلل من الاستثمار و يحد من النمو.

قناة ميزانية المؤسسات: إن انخفاض عرض النقود يؤدي إلى انخفاض في صافي قيمة المؤسسات، والضمانات التي يمكن للمقرضين تقديمها عند الإقراض. وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة إلى تخفيض التدفقات النقدية نحو المؤسسات الصغيرة، وبالتالي تزداد مخاطر إقراضها وهو ما يؤثر على استثمار القطاع الخاص.

---

١ د. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ٧٩.

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الجهاز المصرفي:

احتل النظام المصرفي منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف النظم الاقتصادية، تزايدت أهميته من يوم إلى آخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات، و عليه فقد أخذ مفهوم الجهاز المصرفي عدة تعريفات وذلك حسب ظروف نشأته وتطوره وانعكس ذلك على هيكله، مما جعله يتسم بخصائص معينة.

المطلب الأول: تعريف الجهاز المصرفي وأهميته

يعتبر النظام المصرفي جزءا من النظام المالي، وهو نظام يقيم مجمل النشاطات التي تمارس بها العمليات المصرفية وخاصة تلك المؤسسات التي تتعامل وتمنح الائتمان. ويشمل الجهاز المصرفي المنشآت المالية، السلطات المسؤولة عن السياسة النقدية، أي البنك المركزي والخزينة العامة.

أولا: تعريف الجهاز المصرفي:

إن تدخل السلطات العامة، مهما كان نوعها وأهدافها يتجلى تاريخيا في إنشاء نظام نقدي ويقصد بالنظام النقدي مجموع الهيئات والمنشآت التي تشارك في إدارة النقود، كما نستطيع أن نعرف النظام النقدي بمجموع الأحكام القانونية والتنظيمية وحتى التقليدية هدفها تحديد شروط خلق تداول النقود ومن جهة أخرى شروط عمل الهيئات التي تخلق وتضمن تداول النقود[١].

كما يقصد بالنظام المصرفي مجموع المصارف العاملة في بلد ما وأهم ما يميزه عن غيره هو كيفية تركيب هيكلة وحجم المصارف التي تتكون منها، وكيفية

١ د. بخراز يعدل فريدة، تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٥ ،ص ١٤٣.

توزيع فروع المصارف على بلد ما، ثم ملكية المصارف ودمجها وتوحيدها[1].
كما يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من عدد البنوك وتختلف وفقا لتخصصها والدور الفعال الذي تؤديه في مجتمعها وتعتبر أشكال البنوك من الأمور الناتجة عن التخصص الدقيق، والرغبة في خلق هياكل تمويلية منقلة تتلاءم مع حاجات العملاء والمجتمع، في كثير من دول العالم يتضح لنا أن هيكل الجهاز المصرفي يختلف من دولة لأخرى وفقا لنظامها الاقتصادي[2]، ودرجة الحرية التي يتمتع بها الجهاز المصرفي في رسم خططه وسياساته ووضع برامجه أو مدى تدخل الدولة في توجيه الجهاز المصرفي وتنظيمه وكذلك حاجة الاقتصاد القومي لنوع معين من البنوك.

ثانيا: أهمية الجهاز المصرفي:

من أهم الأهداف الأولية للنظام المصرفي نذكر ما يلي:

المساهمة في تحقيق تنمية اقتصادية: النظام المصرفي يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية باعتبارها أحد أهدافه من خلال الضوابط العامة لرأس المال والنقود، وكذا أساليب الوساطة المالية المعتمدة على أسلوب القرض بفائدة والفوائض المالية من المال الممنوح ويساهم في المشاريع الإنتاجية الحقيقية وكذا جعل رأس المال مع خبرة العمل في مجال التنمية[3].

تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية: يعتبر هذا الهدف من أبرز مميزات النظام المصرفي حيث يساهم في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية. إذ أن توزيع الدخل (الثروة) يرتبط بالقيمة التبادلية للسلع والخدمات والتي غالبا ما يتم التعبير عنها في صورة وحدات نقدية كثمن الخدمات و المنتجات.

---

١ د. شاكر القز ويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠٠٠، ص ٣٦.
٢ د. محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، ١٩٩٣، ص ١٠.
٣ إبراهيم بن صالح لعمر، النقود الائتمانية ودورها وأثرها في الاقتصاد، الطبعة الثانية، دار الجامعية، مصر، ٢٠٠١، ص ٠٥.

استقرار قيمة الوحدة النقدية: تعتبر النقود مقياسا هاما لتقييم الأشياء فلابد أن تحظ باستقرار في قيمتها، و هذا من أهم أهداف النظام المصرفي.

المطلب الثاني: نشأة الجهاز المصرفي وتطوره عبر التاريخ:

تمتد جذور العمليات المصرفية إلى عهد بابل في القرن الرابع قبل الميلاد، أما الإغريق فقد عرفوا قبل الميلاد بدايات العمليات التي تزاولها البنوك المعاصرة كتبادل العملات، حفظ الودائع، منح القروض[١]. أما فكرة الاتجار بالنقود فقد بدأت في العصور الوسطى بفكرة الصراف (الصيرفي) الذي يكتسب دخله من مبادلة العملات سواء كانت أجنبية أو محلية.

أما الشكل الحالي للبنوك فقد ظهرت في الفترة الأخيرة من القرون الوسطى، أي القرن ١٣م و١٤م. وذلك بعد ازدهار المدن الإيطالية على إثر الحروب الصليبية، التي كانت تستلزم أموال طائلة من أجل تجهيز الجيش، وكان الجيش يعود بثروات طائلة استفاد منها الصيارفة والتجار والصاغة، وقضت الضرورة فكرة الودائع للمحافظة عليها مقابل شهادات اسمية، ثم تحول اسم الودائع من اسم لاسم بحضور الطرفين، وفيما بعد مجرد التظهير وأخيرا ظهرت شهادات الإيداع لحامله « endossement au porteur »، أي بدون تعيين اسم المستفيد الذي انبثق منها الشيك وكذلك البنكنوت أي النقود الورقية بشكله الحديث، ولم يكتف الصيرفي بقبول الودائع فقط، فقد عملوا على استثمار أموالهم الخاصة يحصلون عليها منهم، وبعدها عملوا على استثمار الودائع التي لديهم بإقراضها للأفراد نظير فائدة، وقد حققوا من وراء ذلك أرباحا طائلة.ولم تنته عمليات الصيرفة عند هذا الحد فقد سمحوا لعملائهم بسحب أرصدة تتجاوز ودائعهم، مما أدى في الأخير إلى إفلاس عدد من بيوت الصيرفة نتيجة تعذر وفاء الديون، وهو الشيء الذي أدى بالمفكرين في أواخر القرن ١٦ م إلى المطالبة بإنشاء بيوت صيرفة حكومية تقوم بحفظ الودائع والسهر على سلامتها.

---

١ د. شاكر القز ويني، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

وهكذا تطورت الممارسات المالية من الصراف إلى بيت الصيرفة ثم إلى بنك، وأقدم بنك حمل هذا الاسم هو بنك برشلونة ١٤٠١م وكان يقبل الودائع ويخصم الكمبيالات وأقدم بنك حكومي تأسس في البندقية عام ١٥٨٧م باسم « bank a dellapiassa dirialta » وجاء بعد ذلك بنك أمستردام عام ١٦٠٩ والذي أنشئ من أجل حسن تسيير وضمان الودائع، وازدهرت أعمال الصيرفة في كل من إسبانيا، البرتغال، انجلترا وفرنسا نتيجة تدفق المعادن النفيسة عليها في القرنين ١٦ م و١٧ م، ومنذ بداية القرن ١٨ مزاد عدد البنوك في أوروبا، وزادت وظائف البنوك إضافة إلى الخصم توسعت في الإقراض والتسهيلات الائتمانية وخلق النقود، وبعد الثورة الصناعية توسعت التجارة والصناعة وبذلك توسعت بدورها البنوك المتخصصة في منح القروض المتوسطة وطويلة الأجل، وهو ضروري لتكوين رأس المال الثابت، وفي أواخر القرن ١٩م، ومع بلوغ الرأسمالية مرحلتها الاحتكارية بدأت حركة تدخل البنوك بواسطة الاندماج أو بطريقة الشركة القابضة أما البنوك المتخصصة فلقد تأخر ظهورها نسبيا ومن بينها بنك: السويد ١٦٦٨م، انجلترا ١٦٩٤، فرنسا ١٨٠٠. وكان نشاط هذه الأخيرة في بادئ الأمر يتمثل في إصدار النقود وتولي الأعمال المصرفية الحكومية جنبا إلى جنب مع الأعمال المصرفية العادية، وفي القرن ١٩م انفردت وحدها بإصدار النقود انجلترا ١٩٣٢م، فرنسا ١٨٤٨ وهي تباشر وظيفتها في الرقابة على الائتمان وفي القرن ٢٠م استقرت وظيفتها كبنك البنوك أي المقرض الأخير.

وهكذا أنشئت البنوك بفعل الحاجة لتسهيل المعاملات، واكبت نشوة الرأسمالية وساهمت كثيرا في تطورها من رأسمالية تجارية إلى رأسمالية صناعية وإلى رأسمالية مالية احتكارية.

ويرجع الفضل للإغريق في النهوض بالفن المصرفي وفي نشر لوائه في حوض البحر الأبيض المتوسط، وتتلمذ الرومان في الفن المصرفي على الإغريق، وانتشر العمل بالأصول المصرفية الإغريقية في معظم أرجاء العالم القديم باتساع دائرة النفوذ الروماني.

ويسترشد الاقتصاديون في الحكم على درجة نماء النظام المصرفي بعدة دلائل رئيسية ترتبط فيما بينها ارتباطا جوهريا يمكن إجمالها فيما يلي:

مقدار تغلغل الوعي أو العادة المصرفية في نفوس الأفراد، ومدى انتشار المؤسسات المصرفية في شتى أنحاء البلاد؛

حدود نفاذ وسائل البنك المركزي في الهيمنة على النظام الائتماني في مجموعة.

أولا: تطور النظام المصرفي في الدول الرأسمالية:

مما لاشك فيه أن درجة التقدم في المجتمع تتأثر باستخدام النقود، أي زيادة التقدم الاقتصادي تدفع إلى زيادة استخدام النقود، وبذلك نجد في المجتمعات المتقدمة أن كل من الحسابات المصرفية والنقود والودائع قد استبدلت جميعها بالنقود ومن ثم فإن البنوك تلعب دورا فعالا، كما أن هذه الأخيرة تختلف فيما بينها اختلافا ملحوظا تبعا لنوع الوظائف التي تؤديها وطبيعة العمليات التي تقوم بها في الاقتصاد القومي[1]، ولهذا نجد إلى جانب البنوك التجارية، البنك المركزي ولمؤسسات المصرفية والمالية التي تتخصص في تقديم نوع معين من الائتمان كبنوك الأعمال والبنوك العقارية وبنوك التسليف الزراعي والبنوك الصناعية وتعتبر جميعها كبنوك متخصصة.

---

١ د. أسامة محمد، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة، مصر، ١٩٩٩، ص ١٦٣.

ثانيا: النظم المصرفية المختلفة:

١- في الدول الرأسمالية المتقدمة:

يتشكل النظام المصرفي في الدول الرأسمالية المتقدمة على العموم من البنك المركزي ومجموعة من المصارف التجارية على اختلاف درجة تخصصها، وكذلك مجموعة من المصارف المتخصصة بائتمان معين وأيضا مجموعة من بيوت المال تعمل كمصارف صغيرة[١]، إضافة إلى جانب العديد من المنشآت الوسيطية من الأسواق النقدية والمالية.

٢- في **الدول** الاشتراكية:

يتضمن النظام المصرفي في غالب الأحيان بنك الدولة بحيث يلعب دور البنك المركزي وبنك الائتمان في آن واحد، ويعتبر المرجع الأخير للاقتراض إلى جانب عدد من المصارف يتولى كل منها وظائف مصرفية معينة.

٣- في الأقطار العربية:

تتصف الملامح العامة للأنظمة المصرفية في الأقطار العربية بما يلي:

كل البلدان العربية انتقلت من الاندماج النقدي الكامل مع القوى الاستعمارية إلى شبه استقلال نقدي ثم إلى استقلال نقدي تكامل في أواخر السبعينات، كما أن نظم الصرف تختلف من بلد إلى آخر، فمثلا الرقابة المحكمة والكاملة نجدها في الجزائر والعراق، أما الحرية الكاملة نجدها في لبنان ودول الخليج العربي.

توجد في كل الدول العربية بنوك مركزية وكلها حكومية، أما بالنسبة للجهاز المصرفي فيمكن تقسيمه في الأقطار العربية إلى ثلاثة مجموعات[٢].

---

١ د. شاكر القز ويني، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.
٢ د. شاكر القز ويني، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣.

الأولى المصارف مؤممة وهي في كل من الجزائر، ليبيا، السودان، الصومال، اليمن، العراق، سورية وتعد مصر الرائدة في مجال تأميم البنوك، ولكن في أواخر السبعينات ظهرت البنوك الأجنبية التي قامت بفتح فروع لها.

الثانية وتشمل الأجهزة المصرفية الوطنية والعربية والأجنبية وتغلب عليها ملكية القطاع الخاص ونجدها في المغرب، تونس، لبنان، الأردن، الكويت، السعودية، اليمن، ويلاحظ في تلك الأقطار مبدأ التدخل الحكومي والرقابة على المصارف، كما تقف حكوماتها موقف الدعم والمساندة لرأس المال.

الثالثة وتضم المصارف التي تنتمي لأنواع متعددة من الجنسيات ويغلب على نظامها المصرفي العنصر الأجنبي بشكل كامل وواضح ونجدها في الدولة الخليجية بكثرة مثل البحرين، الإمارات، قطر.

كما أن الطابع الغالب في الدول العربية هو وجود المصارف التجارية (أي تجارة داخلية وخارجية عدا الجزائر ومصر حيث يوجد في كل منها مصرف متخصص بالتجارة الخارجية)، كما توجد مصارف استثمار في عدد قليل من الدول منها الجزائر أو مصارف متخصصة عقارية أو صناعية أو زراعية في معظمها، وتعتبر المصارف المتخصصة حديثة نسبيا في العالم العربي، كما يوجد نوع من المصارف الشعبية وهي موجودة في الجزائر، المغرب، موريتانيا، سورية، السعودية، وتعمل في بعض الدول العربية لبنان والخليج العربي خاصة البحرين.

ما تزال البنوك الأجنبية تعمل في بعض الأقطار العربية وعموما تلك التي لم تأخذ مبدأ تأميم البنوك، علما بأن البنوك الأجنبية كانت السباقة في الظهور في العالم العربي.

هـ- أخضعت بعض الأقطار العربية أجهزتها المصرفية لرقابة البنوك المركزية فيها بنص التشريع فمثلا في العراق ١٩٥٠، مصر ١٩٥٧، لبنان ١٩٦٣، الجزائر ١٩٦٤، تونس والمغرب١٩٦٧...الخ، ونصت كل التشريعات على الأسس العامة للرقابة على البنوك ومراقبة الائتمان وإدارة الاحتياطي والتحويل الخارجي...الخ .

كما ظهرت منشآت مالية جديدة وهامة في السبعينات من أهمها: مؤسسة تمويل قطرية، مؤسسة تمويل مشتركة، ظهور بنوك إسلامية وعددها الآن زيد عن الأربعين وأولها تأسس في الإمارات العربية المتحدة سنة ١٩٧٤.

المطلب الثالث: هيكل الجهاز المصرفي و مكوناته.

من أهم الخصائص المميزة للنظام المصرفي عن الآخر تتمثل في كيفية تركيب هيكله، وحجم المصارف التي تتكون منها، وعدد توزيع فروع المصارف في البلاد، ثم ملكية المصارف وحركة دمجها أو توحيدها وسنتطرق لكل خاصية من هذه الخصائص على حدى كما يلي:

أولا: هيكل النظام المصرفي:

هناك أشكال متعددة لمكونات الهيكل المصرفي ومنها[١]:

١. المصرف ذو المكتب الواحد: ويقصد بها محل عمل واحد في مكان واحد، وهو مستقل بإدارته.

٢. المصرف ذو الفروع المتعددة**:** ويؤدي خدماته في أكثر من محل وتؤلف كل هذه الفروع كيانا قانونيا واحدا يشرف عليها المكتب الرئيسي.

---

١ د. شاكر القز ويني، مرجع سبق ذكره، ص٣٧.

٣. مجموعة المصارف: وهي تتألف من مجموعة المصارف الممتلكة من قبل شركة قابضة، وقد تكون هذه المصارف ذات مكتب واحد أو ذات فروع متعددة.

٤. سلسلة المصارف: وهي تشبه مجموعة المصارف المتقدم ذكرها فيما عدا ما يتعلق بالملكية إذ أنها هنا بيد شخص طبيعي واحد أو عدة أشخاص طبيعيين.

ثانيا: حجم المصرف وفروعه:

من أهم مقاييس حجم المصرف هي موجودات المصرف أو حجم قروضه للغير أو حجم القروض والاستثمارات معا أو مقدار رأس ماله أو حجم الودائع والمقياس الأخير هو الأهم بالنسبة للبنوك التجارية والتي تسمى بنوك الودائع، في حين تعتبر حجم رأس مال المملوك أهم مقياس بالنسبة للمصارف المتخصصة.

أما فروع المصرف فأهميتها تكمن في الاستقلال على مدى توفر الخدمات المصرفية في بلد ما بعدد مكاتب المصارف فيه قياسا بعدد السكان وهناك مقاييس أخرى كدرجة النشاط الاقتصادي وكفاءة التسيير.

١. ملكية المصارف**:** سبق وأن قلنا إن المصرف هو عبارة عن منشأة مالية تؤدي خدمات معينة وتحقق ربحا من ورائها، وقد نشأت المصارف بشكل فردي أو عائلي ثم تطورت إلى شركات مساهمة ثم عرفت الاحتكار والشركات القابضة، كل هذا يتعلق بالملكية الفردية للمصرف وقد تنتزع الدولة هذه الملكية وتحولها إلى ملكية جماعية وهذا نقصد به تأميم أي نقل ملكية البنك بالقانون من ملكية فرد أو مجموعة أفراد إلى ملكية جماعية ممثلة بالدولة لأن مصارف الاقتصاد الوطني كالقلب في جسم الإنسان، وتتركز مدخرات الجمهور والدولة في المنشآت المصرفية ونظرا لإمكانياتها المالية في تقديم القروض وتمويل

الاستثمارات وبالتالي التأثير على مستوى ونوعية النشاط الاقتصادي، فإن الدولة الاشتراكية والنامية تبدأ بتأميم المصارف قبل تأميم الصناعة والتجارة وغيرها من القطاعات.

٢. تأميم المصارف**:** وأهم مبررات تأميم المصارف ما يلي[١]:

أ- مبررات تتعلق بالنتائج السلبية للملكية الفردية في هذا القطاع:

عدم اكتراث المصارف لمتطلبات التنمية الاقتصادية عند توزيع استخدامات أموالها.

ظهور طبقة اجتماعية معينة تسيطر على عدد المصارف، حتى أنه يمتد نقودها إلى الحقول الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

المنافسة الشديدة بين المصارف بغرض تحقيق الربح.

سيطرة رأس المال الأجنبي على عدد منها وتوجيه استخدامات أموالها بما يلائم سياسة الممولين الأجانب.

ب- مبررات تتعلق بالنتائج الإيجابية للملكية العامة في هذا القطاع:

توجيه المصارف لخدمة التنمية الاجتماعية من أجل النهوض بالاقتصاد.

تنظيم التسهيلات المصرفية وذلك بوضعها على أسس سليمة.

زيادة سيطرة البنك المركزي على عمليات التحويل الخارجي التي طالما تحول إلى المصارف الخاصة.

---

١ د شاكر القز ويني، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

يساعد التأميم في تنظيم المصارف في شكل مجموعات ثم مصارف كبيرة تعمل على أسس الإنتاج الواسع مما يؤدي إلى خفض النفقات الإدارية ورفع مستوى الكفاءة.

٣. اندماج المصارف**:** إن اندماج المصارف بمصرف واحد قد يحدث في أي دولة ما سواء كانت اشتراكية أو رأسمالية، وهو يعقب عادة عمليات تأميم المصارف على أساس أنه جزء من الجهاز المصرفي. وللاندماج مزايا عديدة نذكر منها:

تحقيق الوفورات في التكاليف الإدارية.

تنويع الخدمات المقدمة في المصرف الموحد قياسا بتركيزها في مجالات محددة قبل الاندماج.

توزيع القروض والاستثمارات والتخصص في أداء العمليات.

زيادة حدود القروض للشخص الواحد طبيعيا أو معنويا.

تقليل المنافسة من المصارف، وإزالة ازدواج أو كثرة فروع المصارف في مناطق معينة.

تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين المناطق الجغرافية.

ثالثا: مكونات الجهاز المصرفي:

يتكون الجهاز المصرفي من مجموعة من المؤسسات الائتمانية أساسها البنك المركزي، وقوامها البنوك التجارية، كما تتألف من عدة أنواع من المؤسسات التي تتخصص في تقديم نوع معين من الائتمان أو التكفل بحاجات ميدان معين من ميادين النشاط الاقتصادي.

١-البنك المركزي:

يعتبر البنك المركزي مؤسسة نقدية عامة، يحتل مركز الصدارة في الجهاز المصرفي، وهو عبارة عن الهيئة التي تتولى إصدار البنكنوت وتضمن بوسائل شتى سلامة أسس النظام المصرفي، كما يوكل إليها الإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، بما يترتب على هذه السياسة من تأثيرات هامة في النظامين الاقتصادي والاجتماعي، ورغم اعتقاد البعض بضرورة أن تكون البنوك المركزية مملوكة ملكية عامة، إلا أن ذلك لم يمنع من قيام بنوك مركزية مملوكة ملكية خاصة أو ملكية مشتركة مع القطاع الخاص، ولم يؤثر وجود الملكية الخاصة في قيام البنوك بوظيفتها كبنوك مركزية على أفضل وجه[١].

البنك المركزي مؤسسة تقف على قمة النظام المصرفي جميعه بسوقيه النقدي والمالي ويطلق عليه في نفس الوقت بنك البنوك أو بنك الحكومة[٢]، ويقوم البنك المركزي بوظيفة أساسية هي الرقابة والتحكم في عرض النقود والإشراف على السياسة الائتمانية بصفة عامة.

البنك المركزي هو المؤسسة التي تشغل مكانة هامة ورئيسية في النظام المصرفي، والهدف الرئيسي من سياسته ليس تحقيق ا لأرباح بل خدمة المصالح الاقتصادية والمالية العامة[٣].

البنك المركزي ليس بنكا أو مؤسسة عادية، بل تحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، والبنك المركزي بما له من قدرة على خلق وتدمير النقود القانونية من ناحية، والقدرة على التأثير في إمكانيات البنوك التجارية في خلق

---

١ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار مجد لاوي، الأردن ، ١٩٩٩ ، ص ٢٢٣.
٢ د. عبد الرحمن يسرى أحمد، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الجامعية ، مصر، ٢٠٠٣، ص ٦١.
٣ صبحي تادرس قريصة، النقود والبنوك، دار النهضة العربية ، لبنان، ١٩٨٤، ص١٤٢.

نقود الودائع من ناحية أخرى، ويمثل سلطة الرقابة العليا على البنوك التجارية، فهو بذلك يعتبر بنك الدرجة الأولى[1].

البنك المركزي في مفهوم السلطة النقدية هو بنك البنوك لأنه يمدها ببعض الخدمات مثلما يقوم بتقديم خدمات لزبائنه ورغم أن هذا الأخير يحقق أرباح إلا أن هذه الأرباح لا تعتبر سببا رئيسيا لنشاطه لأن ما يحكم مصلحته هو خدمة المصلحة العامة في الميدان النقدي، ومع ذلك فإن المصلحة العامة تختلف من بلد لآخر، كما يقوم البنك المركزي بإعطاء قرارات والتي بفضلها تعمل على تطورات الكتلة النقدية على استقرار الاقتصاد[2].

إن البنك المركزي دائما مؤسسة عامة سواء بقوة الواقع أو بقوة القانون، وفي حقيقة الأمر فإن البنك المركزي هو بنك تجاري يتعامل في الائتمان شأنه في ذلك شأن البنوك الأخرى[3]، ولكنه يختلف من حيث الملكية ومن حيث الأهداف ومن حيث طبيعة العمليات التي يقوم بها وطبيعة المتعاملين معه.

أ- نشأة البنوك المركزية وتطورها:

لقد أطلق عليها بنك الإصدار خلال القرن ١٩ وحتى الحرب العالمية الأولى، وبعد ذلك استبدل بالبنك المركزي، وكان يقتصر دور هذا الأخير في ذلك الوقت على إصدار البنكنوت والمحافظة على ثبات

قيمة النقد في المبادلات الخارجية، وبعد ذلك أصبح يتولى أيضا تنظيم الائتمان[4]. ومع انعقاد المؤتمر الدولي في بروكسل سنة ١٩٢٠ قرر ضرورة

---

١ د. مصطفى رشدي شيخة، الاقتصاد النقدي والمصرفي والبورصات، الدار الجامعية ، لبنان، ١٩٩٨، ص١١٢.

٢د. محمود حميدات،النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٦، ص ٤٤.

٣ د. أنور إسماعيل الهواري، اقتصاديات النقود، جامعة الزقازيق، مصر، ١٩٨٣، ص ٥٩.

٤ مجدي محمد شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية، لبنان، ١٩٩٣، ص٢١٧.

قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعامل الدولي، ومن ثم فقد نشطت حركة إنشاء البنوك واستمرت كذلك خلال الخمسة والعشرين سنة التالية، وهكذا أصبح لكل دولة حاليا بنكها المركزي.

فالبنوك المركزية إذن نشأت في بادئ الأمر كبنوك تجارية ثم أضيفت لها وظائف جديدة، وكان بنك ستوكهولم بالسويد* وبنك انجلترا من بين أول البنوك المركزية التي تأسست في بداية منتصف القرن السابع عشر أي عام ١٦٩٤ ، ومع نهاية الحرب العالمية الأولى ونظام البنوك المركزية في انتشار مستمر حتى لم يعد يخلو من وجود بنك مركزي، وقد حدث ذلك إما عن طريق تحويل بنوك تجارية كبيرة كانت تقوم ببعض وظائف البنك المركزي عن طريق إعطائها الصبغة القانونية بواسطة إصدار التشريعات، وبلدان أخرى قامت بإنشاء بنوك مركزية جديدة.

ب- خصائص البنك المركزي:

هناك عدة خصائص يتصف بها البنك المركزي من أهمها[١]:

يشغل مركز الصدارة، فضلا عن الوظائف التي يقوم بها، و له قدرة خلق وتدمير النقود القانونية.

يتمتع البنك المركزي بقدرة تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية.

يقوم البنك المركزي بتنظيم النشاط المصرفي باعتباره مؤسسة عامة، كما تشارك الحكومة في رسم السياسة النقدية للبلاد، وتنفيذ من خلالها دور المراقب والموجه.

---

* ستوكهولم: هو أقدم البنوك المركزية نشأة حيث تأسس عام ١٦٥٦ كبنك تجاري ثم أعيد تنظيمه كبنك للدولة عام ١٨٦٨، وتأسس بنك فرنسا ١٨٠٠.

١ د. محمد دويدار، الاقتصاد النقدي، دار الجامعية الجديدة ، مصر، ١٩٩٨، ص ٢٠٨.

يقوم بإصدار النقود القانونية ويلبي الاحتياجات المالية للحكومة.

يقوم البنك المركزي بمراقبة البنوك التجارية على نحو يسمح للدولة بمباشرة سياستها النقدية.

ج- وظائف البنك المركزي:

ويمكننا أن نجمل الوظائف التي تقوم بها البنوك المركزية في العصر الحديث فيما يلي[١]:

البنك المركزي ووظيفة الإصدار:

ينفرد البنك المركزي بوظيفة إصدار النقود القانونية، ووظيفة إصدار أوراق البنكنوت هي أولى وظائف البنك المركزي وتعتبر الوظيفة الأساسية التي تميزه عن البنوك التجارية، وهذا ما يفسر في هيمنة سلطته على جميع البنوك في الجهاز المصرفي، فعندما أصبحت أوراق النقود عملية قانونية ذات قوة إبراء غير محدودة وزادت مكانة البنك المركزي داخل الجهاز المصرفي، كما أن تركيز وظيفة الإصدار في بنك واحد نتج عنه ما يلي:

زيادة ثقة جمهور المتعاملين في الأوراق النقدية المصدرة.

تمكين البنك المركزي من التأثير على حجم الائتمان من خلال التأثير على حجم الاحتياطات النقدية لدى البنوك التجارية.

وحدة النقد أي تحقيق الوحدة والتماثل في نظام النقود الورقية.

سهولة اتخاذ السياسات النقدية وتنفيذها.

---

١ تادرس قريصة، مرجع سبق ذكره، ص١٤٥.

الثقة بالنقد المتداول على اعتبار أنه صادر من السلطة النقدية في الدولة كما حدث تغيير في نظم الإصدار النقدي وذلك بتغيير التوجهات السياسية والاقتصادية.

وظيفة بنك البنوك (المقرض الأخير):

إن هذه الوظيفة تمثل علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى، فعلى اعتبار أنه يقع على قمة الجهاز المصرفي فهو يمثل بذلك سلطة رقابة على جميع البنوك المندرجة ضمن الجهاز المصرفي، **وتتلخص سلطته فيما يلي:**

تلتزم البنوك التجارية بإيداع جزء من رصيدها النقدي لدى البنك المركزي يعادل نسبة معينة من التزاماتها، وهذه النسبة تحددها إدارة البنك المركزي قصد حفظ حقوق المودعين وتحقيق رقابة فعالة على البنوك خاصة فيما يخص خلق الودائع.

يلتزم البنك المركزي بإتاحة وحدات النقد القانونية لتحقيق السيولة اللازمة لمواجهة احتياجات المصارف.

يقوم البنك المركزي بدور الوسيط بين البنوك التجارية لسيولة الديون والحقوق الناشئة عن تعديل المعاملات، ويقوم بذلك عن طريق غرفة المقاصة.

الاحتفاظ بالاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وكذا ودائعها، حيث يتلقى البنك المركزي الاحتياطات القانونية للبنوك التجارية في حسابات هذه الأخيرة، وهي إجبارية لا يجوز التصرف فيها من جانب البنوك التجارية.

الإشراف على عمليات المقاصة بين البنوك ويكون ذلك نتيجة العمليات اليومية للبنوك التجارية التي تتم عن طريق التعامل بالشيكات فيما بين المتعاملين الاقتصاديين أصحاب الحسابات لدى هذه البنوك.

وظيفة تقديم الاستشارة للحكومة (بنك الحكومة):

كما يعتبر البنك المركزي وكيل الحكومة، ومستشارها المالي في جميع عملياتها المالية، وتتلخص أهم خدماته فيما يلي:

يقرض الحكومة عند الحاجة عن طريق إصدار عملات ورقية.

مسك حسابات المصالح والمؤسسات الحكومية، حيث أن الحكومة تودع كل أو بعض أموالها لديه، وتسدد ديونها بشيكات مسحوبة عليه.

إصدار ودفع الفوائد وتسديد القروض نيابة عن الحكومة.

المساهمة في صنع القرارات المالية للدولة والعمل على تطبيقها؛

القيام بعملية السداد فيما يخص القروض العامة، والعمل على تنظيم الدين العام.

تقييم الاستثمارات المالية والنقدية للحكومة بهدف اتخاذ الإجراءات المناسبة.

تقديم الخبرة والمشورة في الشؤون النقدية والمالية خاصة فيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية.

تقديم مختلف أنواع القروض للحكومة أو الخزينة في حالة الحاجة إلى ذلك (عند عدم التوافق الزمني بين الإيرادات والنفقات).

يتولى البنك المركزي مهمة إصدار القروض العامة نيابة عن الحكومة ويقوم بإجراء عملية الاكتتاب وإصدار سندات القروض ودفع فوائدها وتلقي أقساط استهلاك القروض بتكليف من الحكومة.

تحتفظ الحكومة بحساباتها لدى البنك المركزي ويقوم هذا الأخير بتسجيل إيراداتها وتنظيم مدفوعاتها خاصة الخارجية منها.

تسيير احتياطي الدولة من الصرف الأجنبي، حيث أصبح البنك المركزي بنكا للرقابة على التحويل الخارجي في الكثير من البلدان إذ يحصل عليها من القطاع الأجنبي عندما يكون ميزان المدفوعات للدولة في حالة فائض.

وظيفة الإشراف على الائتمان وتوجيهه:

تعتبر هذه الوظيفة من الوظائف الحديثة للبنوك المركزية، إذ أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بعملية خلق نقود الودائع من قبل البنوك التجارية، حيث يمارس البنك المركزي رقابة توجيهه على أعمال البنوك التجارية التي تتنوع أهدافها ووظائفها بتنوع الأعمال الاقتصادية داخل الدولة، ويكون ذلك عن طريق إجراء الفحص الدوري، ومراجعة أعمال الإدارة، والتحقق من كافة رأس المال والأموال الخاصة، كما أنه يحق له حسب بعض التشريعات الإطلاع على الحسابات المدينة، و يمكنه أن يؤثر في السياسة الائتمانية للدولة بفعل أدوات معينة سواء مباشرة أو غير مباشرة.

إدارة الاحتياطي القانوني أو الإلزامي:

يتمثل الاحتياطي في نسبة من ودائع البنك يحتفظ بها لدى البنك المركزي، وإن كانت بعض التشريعات لا تمانع من اعتبار النقدية الموجودة في خزينة البنك جزء من الاحتياطي القانوني، ولا يدفع البنك المركزي فوائد على الاحتياطي المحتفظ به لديه[١].

د- مؤشرات استقلالية البنك المركزي:

عرفت العلاقة بين البنوك المركزية والحكومات منذ النشأة الأولى إلى الوقت الحالي العديد من التطورات، وذلك راجع لتطور وظائف البنوك المركزية،

---

١ د. منير إبراهيم هندي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الثانية ، جامعة طنطا، مصر، ، ١٩٩٦، ص٨١.

وكذلك لتأثرها إلى حد كبير بالنظام الاقتصادي المتبع، كما هناك اعتراف على نطاق واسع بدور البنك المركزي في مجال السياسة النقدية[1] حتى وإن كان ذلك بالتشاور مع السلطات السياسية، وهذا ما يقودنا إلى التسليم بوجود درجات البنوك المركزية، فمثلا يعتبر البند البنك الألماني والبنك الوطني السويسري أكثر البنوك المركزية استقلالية، في حين يعتبر بنك فرنسا وإنجلترا مستشارين ومنفذين للسياسة النقدية وتقع على الحكومة مسؤولية القرارات الهامة المتعلقة بالسياسة النقدية، ويتمتع البنك المركزي الهولندي، والنيوزيلندي باستقلالية كبيرة في مجال السياسة النقدية، لكن بإمكان الحكومة فرض وجهة نظرها عليه.

ولقياس درجة استقلالية البنك المركزي هناك معايير مختلفة أهمها[2]:

طول مدة تعيين المحافظ ومدى قابليتها للتجديد؛

مدى انفراد البنك المركزي بصياغة السياسة النقدية؛

الجهة المخولة بحل التعارض في مجال السياسة النقدية؛

مدى إمكانية منح قروض للخزينة العامة؛

طبيعة القروض الممكن منحها وشروطها؛

حدود الإقراض الممكن منحه وشروطه؛

مدى إمكانية ممارسة المحافظ لمهام أخرى والجهة المخولة له إصدار الإذن بذلك؛

مدى إمكانية البنك المركزي في إعداد الموازنة العامة.

---

١ د. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٥.
٢ د. عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ٩٦.

يعتبر ترتيب البنوك المركزية حسب درجة استقلاليتها أمرا صعبا لا يخل من التجربة والاجتهاد، ويمكن أن نقيس درجة الاستقلالية بالاعتماد على معيارين أساسيين هما الاستقلالية العضوية والاستقلالية الوظيفية:

الاستقلالية العضوية:

وتتعلق هنا بشروط المسيرين في البنك المركزي[١]، وممارستهم لوظائفهم المختلفة، ويمكن القول أنه يشترط تعيين المحافظ ومدة تعيينه وكذا حمايته ومدى مشاركة السلطات في البنك فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لا يتم تغيير محافظ البنك المركزي، ولكن في فرنسا وهولندا وبلجيكا، فإنه يمكن توقيفه على ممارسة وظائفه، ومدة تعيين المحافظ تختلف من دولة لأخرى، ولكن تحتفظ الحكومات بسلطة هامة في تعيين المسيرين.

الاستقلالية الوظيفية:

تتحدد بالنظر إلى مسؤوليات ومهام وأهداف البنوك المركزية، وكذلك استقلاليتها المالية، فكلما كانت أهداف السياسة النقدية غير واضحة وعديدة كلما قلت درجة استقلالية البنك المركزي.

٢- البنوك التجارية:

البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر المكان الذي يتلقى فيه عرض النقود بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمؤسسات[٢].

---

١ شملول حسيبة، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، دراسة حالة بنك الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص النقود والمالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة ٢٠٠١، ص ٩٧.

٢ د. محمد سعيد سلطان، إدارة البنوك، الدار الجامعية، مصر، ١٩٩٣، ص ٢٠.

ويطلق على تلك البنوك ببنوك الودائع، وقد اكتسبت ثقة كبيرة لما تقوم به من الوفاء والالتزام وأصبحت تتمتع بقبول عام من قبل الأفراد، فهي تمثل الركيزة الأساسية للنظام المصرفي، بحيث تمثل قاعدة النظام المصرفي. ويقصد بالبنوك التجارية تلك البنوك التي تقبل ودائع الأفراد، وتلتزم بدفعها عند الطلب أو في موعد يتفق عليه، وتمنح القروض القصيرة الأجل[١].

أ- خصائص البنوك التجارية :

تتميز البنوك التجارية بمجموعة من الخصائص أهمها:

تتأثر برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه؛

تعدد البنوك التجارية أمام وحدانية البنك المركزي؛

تختلف النقود القانونية عن النقود المصرفية فالأولى إبرائية وغير نهائية والثانية نهائية بقوة التشريع؛

تسعى البنوك التجارية إلى تحقيق الربح على عكس البنك المركزي.

ب- خدمات البنوك التجارية:

هناك عدة خدمات للبنوك التجارية ونذكر من أهمها[٢]:

قبول الودائع وإيداعها في حسابات بأسماء أصحابها؛

القيام بأعمال مصرفية، حيث أصبح لكل نوع منها أعمال محددة تقوم بها وتؤديها لعملائها؛

---

١ د. أسامة محمد الفولي ، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر،ص ١٦٩.
٢ د. مجدي محمد شهاب، الاقتصاد النقدي، الدار الجامعية ، لبنان، ١٩٩٣، ص ١٩٤.

تقديم مجال للادخار سواء للأفراد أو المنشآت وذلك من خلال تقديم عوائد جذابة على الودائع أو الأوراق المالية؛

تقديم وسائل الدفع أو شراء السلع والخدمات مثل الودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية وتلعب البنوك التجارية دورا هاما في خدمات الدفع؛

تقديم خدمات مالية وذلك من خلال دخول البنوك التجارية في التجارة والتمويل الدولي؛

منح القروض قصيرة الأجل، وتأخذ هذه القروض أحد الصور الآتية:

قروض نقدية تحت الطلب، تمنح لفترة قصيرة جدا ويكون التسديد خلال ٢٤ ساعة؛

السحب على المكشوف ويتجاوز مقدار الرصيد الدائن للحساب الجاري، ويكون سعر الفائدة هذه أرخص أنواع الاقتراض؛

الخصم بتقديم العميل للكمبيالة أو السند الأدنى إلى البنك الذي يقوم بإقراض العميل القيمة الاسمية لهذه الأوراق بعد أن يتقاض البنك مصاريف خصم هذه الأوراق؛

القيام بخدمات الأوراق المالية لحساب عملائه، وذلك لشراء الأوراق المالية وتحصيلها في موعد استحقاقها؛

القيام بالخدمات المالية للعملاء مثل التحويلات النقدية بين العملاء وبعضهم؛

القيام بعمليات أمناء الاستثمار لحساب العملاء، حيث ينشئ البنك التجاري إدارة خاصة بذلك؛

ج- وظائف البنوك التجارية:

خلق الودائع من طرف البنوك التجارية، حيث تعتبر وظيفة خلق الودائع من أهم الوظائف التي يقوم بها البنك التجاري لما لها من تأثير على الاقتصاد، ويوفر البنك التجاري احتياطات نقدية، وكذا نسبة ما يحتفظ بها هذا البنك من ودائع في صورة أرصدة نقدية حاضرة[1].

يقوم البنك التجاري بعملية الإقراض، وعند قيامه بهذه العملية لابد أن يحوز من الأصول في شكل نقود سائلة بالقدر الضروري، والهدف من اشتراط هذا القدر هو تأمين التحويل من نقود الودائع والنقود القانونية؛

التعامل بالاعتمادات المستندية: ويتم عن طريقها تسهيل عمليات التجارة الخارجية إذ بموجبها يتم تسوية الالتزامات فيما بين المستورد والمصدر عن طريق انتقال مبالغ السلع المستوردة إلى حساب المصدر في الخارج؛ شراء وبيع العملات الأجنبية وذلك بالأسعار المحددة من قبل البنك المركزي؛تحصيل الشيكات الواردة إليها من عملائها ولحسابهم.

هـ- موارد البنوك التجارية واستخداماتها:

ومن أجل ذلك لابد أن نستخدم الميزانية التالية:

---

١ د. أسامة محمد الفولي، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣.

الجدول رقم ١-٢ : موارد البنوك التجارية

الأصول	لخصوم
أرصدة نقدية حاضرة	- رأس المال والاحتياطيات
نقدية في الخزانة	رأس المال
أرصدة لدى البنك المركزي	لاحتياطيات
ذهب وعملات أجنبية	- حسابات البنوك والمراسلين
شيكات وحوالات تحت التحصيل	- قروض من البنوك والبنك لمركزي
أوراق مخصومة	- شيكات وحوالات مستحقة الدفع
أذون خزانة	- ودائع
أوراق تجارية	ودائع لأجل
حسابات البنوك والمراسلين	ودائع توفير
أوراق مالية واستثمارات	حسابات جارية
سندات حكومية	- خصوم أخرى.
أوراق مالية أخرى	
قروض وسلفيات	
قروض بضمان	
قروض بدون ضمن	
- مباني	

المصدر: د. مجدي شهاب محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥.

٣- البنوك المتخصصة:

تقوم بنشاطات مختلفة تكمل نشاطات الأجزاء الأخرى من النظام المصرفي، وتعمل هذه البنوك على تمويل مشروعات أو عمليات اقتصادية صناعية، أو زراعية أو تجارية، وذلك وفقا لتخصص المصرف، وهي تعتمد في مواردها على رأسمالها، أو ما يخصص لها من ميزانية الدولة، وكذلك من السندات أو القروض العامة التي تصدرها. وتشترك فيها المصارف التجارية كنوع من أنواع الاستثمار عندها، وهي بدورها لا تستطيع التوسع في نشاطها إلا في حدود مواردها[١]. **وتنقسم البنوك المتخصصة إلى الأنواع التالية:**

أ- البنوك الزراعية: تختص هذه البنوك بالتمويل الزراعي غرضه التوسع في الرقعة الزراعية بالدولة، للتنمية الريفية وذلك لمواجهة الأزمات الزراعية من أجل تحسين الكفاءة التسويقية الزراعية ورفع الكفاءة الإنتاجية الزراعية عن طريق إدخال التقنية الزراعية الحديثة[٢].

ب- البنوك العقارية: هي عبارة عن بنوك تهتم بتقديم السلف في الأزمة لشراء العقارات في شكل أراضي أو عقارات مبنية، وتعتمد في تمويل نشاطاتها على رؤوس أموالها وعقد القروض طويلة الأجل.

ج- البنوك الصناعية: كان أول ظهور للبنوك الصناعية في إطار خطط لإمداد المشروعات الصناعية بالتمويل طويل الأجل اللازمة لشراء المعدات والآلات الإنتاجية ورأس المال اللازم للتشغيل، بهدف جذب المستثمرين لإقامة الصناعات، من أجل تقديم مختلف الخدمات والتسهيلات المالية والائتمانية.

د- بنوك التجارة الخارجية: يختص هذا النوع من البنوك في تقديم خدمات مصرفية لمساعدة التجارة الخارجية من أجل تنميتها عن طريق توفير التمويل

---

١ د. عقيل جاسم عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧٤.
٢ سليمان أحمد اللوزي، إدارة البنوك، دار الفكر ، الأردن، ص ٣٧.

اللازم ومراسلات التجارة الخارجية وفتح الاعتمادات المستندية وغيرها.

٤- بنوك الاستثمار:

تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية، وتوفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج من أجل طرح الأسهم والسندات في الأسواق المحلية، فإنه في الوقت الحالي قد امتد نشاطها ليشمل مختلف المجالات مثل الاندماج بين الشركات وتمويل عمليات البيع.

٥-البنوك الإسلامية:

هي بنوك حديثة النشأة تسعى إلى تحريم ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل بين البنك وعملائه، ويؤكد على إتباع قواعد الشريعة الإسلامية في المعاملات المالية، وتم قبول إنشاء البنوك الإسلامية من طرف المتعاملين معها بشكل فاق التوقعات، واستطاعت هذه البنوك خلال عملها في السنوات القليلة الماضية أن تثبت وجودها، وتم تحقيق نتائج ملموسة في مجال التمويل وجذب الودائع وإمكانية تحقيقها للأرباح للمودعين والمساهمين وإمكانية انتشارها عبر العالم.

٦-بنوك الادخار:

نشأت هذه البنوك في أول الأمر في شكل وحدات مصرفية صغيرة، إلا أنها في معظمها قد بدأت في التبعية لنظام البريد، وتطورت فكرتها وأصبحت أقرب وسيلة للمدخر لإيداع أمواله فيها، وهي تتميز بانخفاض الحد الأدنى للإيداع إلى الحد الذي يمكن من تجميع المدخرات الشعبية.

المبحث الثالث:

مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري:

إن الحديث عن مستقبل الاقتصاد الجزائري من وجهة الإجراءات والتدابير يقتضي إجراء تقييم شامل للسياسات الاقتصادية السالفة وللنتائج التي تحققت على المستوى الاقتصادي وكذا الاجتماعي، ذلك أن التقييم يعد منطلقا لتحديد مجال وشروط وكيفية الانطلاق وإنعاش الاقتصاد الجزائري وإعادته إلى مسار النمو المتواصل والتنمية المستديمة.

المطلب الأول:

واقع المنظومة المصرفية مع اتفاقيات الجزائر وصندوق النقد الدولي:

تقدمت الجزائر لصندوق النقد الدولي باستخدام شريحة الاحتياط، وذلك في الربع الأخير من سنة ١٩٨٨، ومنذ ذلك عرفت الجزائر اتفاقيات متعددة الأطراف معه وسنتعرض لها على النحو التالي:

أولا: الاستعداد الائتماني الأول (٣١ماي ١٩٨٩):

وافق صندوق النقد الدولي في إطار التثبيت (٣١ ماي ١٩٨٩) على تقديم ١٥٥.٧ مليون وحدة حقوق سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ ٣١٥.٢ مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة ١٩٨٨[١].

١.الإجراءات النقدية: أحدث هذا الاتفاق تغيرا جذريا على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي إذ بعد سنة تقريبا من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون يجعل من إعادة الاعتبار للجهاز المصرفي بصفته مشرفا على السياسة النقدية

---

١ د. الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، ١٩٩٦، ص ١٩٥.

وعلاقة السلطة النقدية مع الخزينة ومواضع نقدية أساسية أخرى مجالا له وقد تمثل هذا في القانون ١٠/٩٠ المتعلق بالنقد والقرض، إذ قبل هذا الإصلاح لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة وذلك لتدخل الخزينة العامة والبنك المركزي هذا من جهة وضعف الوساطة المالية من جهة أخرى[١].

٢. سير السياسة النقدية: تطورت الكتلة النقدية بين ١٩٨٩ و١٩٩٠ بنسبة ١١.٣% في حين لم يتغير الناتج الداخلي الإجمالي سوى بمعدل ٠.٨٠% فقط، وهو ما يبين الفجوة بين المؤشرات النقدية والمؤشرات العينية مما يوحي بوجود كتلة نقدية بدون مقابل مما يساعد على بروز اختناقات تضخمية، **كما تم تسجيل خلال سنة ١٩٩٠ المؤشرات التالية:**

ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بـ ١٨%؛ و الحد من التضخم و تخفيض قيمة الدينار.

تحرير التجارة الخارجية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛

ارتفاع التسرب النقدي بنسبة ١٢.٧% و إلغاء عجز الميزانية و إصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.

ثانيا : الاستعداد الائتماني الثاني (٠٣ جوان ١٩٩١):

تم الاتفاق بين الجزائر وصندوق النقد الدولي على الاستعداد الائتماني، إذ تم بموجبه تقديم ٣٠٠ مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح، إن تنفيذ تطبيق هذا الاستعداد عرف بعض الظروف غير الملائمة، مما جعلها تقف عائقا أمام تطبيق بنوده المتفق عليها[٢].وقد استهدف هذا الاستعداد في الجانب النقدي والمالي ما يلي:تحرير التجارة الخارجية والداخلية من خلال العمل على

١ د. عبد المجيد قدي، التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية، دراسة حالة النظام الضريبي الجزائري في الفترة ٨٨-٩٥، رسالة دكتوراه، غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ١٩٩٥، ص٢٧٧.

2 M. Ben Issad, Algérie restructuration et reformes économiques 1973-1993, OPU,Alger, 1994, P : 140-141.

تحقيق قابلية تحويل الدينار،ترشيد الاستهلاك والادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود، ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الحكومة مجموعة من الإجراءات النقدية:

العمل على الحد من الكتلة النقدية بجعلها في حدود ٤١ مليار دج؛

تخفيض الدينار قصد التقليص من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار الصرف في السوق الموازي، على أن لا يتجاوز هذا الفرق ٢٥%؛

تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في ١٩٩١ إلى ١١.٥% بدل ١٠.٥%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى ٢٠% بدل ١٥%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ ١٧%؛

تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.

النتائج النقدية والمالية المحققة: عند تطبيق برنامج الاستعداد الائتماني اتسم الوضع بتوسع العجز في ميزان رؤوس الأموال الذي وصل ١.٢٣ مليار دولار واستمرار انزلاق الدينار حيث وصل الدولار الواحد إلى ١٨.٤٧ دج بعد ما كان يعادل ٨.٩٦ دج سنة ١٩٩٠، الأمر الذي أدى بالمؤشرات النقدية والمالية أن تكون على الوضع التالي:

نمو الكتلة النقدية بـ ٢١.٣ % بعدما كانت ١١.٣ % سنة ١٩٩٠؛

تراجع معدل السيولة إلى ٥٣% بعدما كان ٦٤% سنة 1990؛

سجل معدل التضخم ٩.٣% سنة ١٩٨٩ ليرتفع في سنة ١٩٩٠ إلى ١٧.٩%، ليصل في سنة١٩٩٢ إلى أعلى مستوى له ٣١.٧%؛

استمرار سلبية معدل الفائدة؛

توسع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة ٣١.٩٠%.

وهكذا يمكن القول أن أداء السياسة النقدية بشكل عام كان غير فعال خلال هذه الفترة وقد يعود سبب ذلك إلى الكثير من العوامل منها الاقتصادية وكذا غير الاقتصادية[1].

ثالثا: الاستعداد الائتماني الثالث(أفريل ١٩٩٤):

نتيجة العراقيل والقيود التي وقفت أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي، لجأت الحكومة إلى صندوق النقد الدولي لإبرام برنامج تكييفي معه لمدة سنة تعطى الفترة من١٩٩٤/٠٤/٠١ إلى ١٩٩٥/٠٣/٣١ ومن البنود التي استهدفها الاتفاق[2]:

تحقيق نمو مستقر ومقبول بنسبة ٣% في ١٩٩٤ إلى ٦% في ١٩٩٥ ؛

تخفيض حدة التضخم؛

تحرير التجارة الخارجية.

وقد استهدفت السياسة النقدية دعم سعر صرف الدينار بالحد من الضغط التضخمي عن طريق تخفيض معدل التوسع النقدي إلى ١٤% لفترة البرنامج مقارنة بـ ٢١% في ١٩٩٣ وكذا:

رفع معدل إعادة الخصم إلى ١٥%؛

جعل معدل تدخل البنك المركزي في السوق النقدي عند مستوى ٢٠%؛

١ بن عبد الفتاح دحمان، محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف لصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير، غير منشورة، ، معهد العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر ، ١٩٩٧،ص ص١٨١-١٨٥.

2 Banque d'Algérie- lettre de transmission demande de l'Accord appuyé par le mécanisme élargi du crédit du FMI, Mémorandum sur les politiques économique et financières de l'Algérie pour la période avril 199٤.

معدل السحب على المكشوف للبنوك على بنك الجزائر يعادل ٢٤%؛

التخلي عن استعمال الوسائل المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد لإحلال مكانها الوسائل غير المباشرة.

و كانت معايير تحقيق أهداف هذا الاستعدادتعديل معدل الصرف ليصبح ٣٦ دج للدولار، أي تخفيض قيمة الدينار بمعدل ١٠.١٧% في سبيل تحرير التجارة الخارجية، لتوطيد اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي وتخفيض عجز الخزينة إلى ٣.٣% من الناتج الداخلي الإجمالي وتحرير المعدلات المدينة للبنوك ورفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي في سبيل إحداث التحريض الادخاري.

النتائج النقدية لسير البرنامج[١]:

ارتفاع نسبة السلع المحرر أسعارها إلى ٨٤% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك؛

حقق الناتج المحلي الحقيقي نموا سلبيا بمعدل ٠.٤% سنة ١٩٩٤ مقارنة بمعدل النمو بـ ٣%؛

انخفاض العجز الكلي في الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٤.٤%؛

تمكن الحكومة من تخفيف مديونياتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ ٢٢ مليار دينار؛

١ د. الهادي خالدي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠٩-٢١٣.

ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة ١٠% عام ١٩٩٤، وإلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض ٢٥% كمعدل احتياطي إلزامي على الودائع بالعملة الوطنية، كما باشرت الخزينة في إصدار سندات فائدة تبلغ ١٦.٥%؛

الإعلان عن إقامة سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر ١٩٩٥.

رابعا: اتفاق القرض الموسع [برنامج التعديل الهيكلي (ماي ١٩٩٤- ١٩٩٨)]:

وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض ليمتد إلى ثلاث سنوات (٢٢ ماي ١٩٩٥-٢١ ماي ١٩٩٨) و سميت هذه المرحلة ببرنامج التعديل الهيكلي وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ ١١٦٩.٢٨ مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي ١٢٧.٩ % من حصة الجزائر، ومن بين البنود التي استهدفها الاتفاق[1]:

التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة التضخم؛

السعي لإرساء نظام الصرف واستقراره وكذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة؛

دعم تحرير التجارة الخارجية وذلك بالتخفيف من الإجراءات؛

التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري الخارجي، إذ سيتم تدنيه لمعدل ٦.٩% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال ١٩٩٤-١٩٩٥ وبمعدل ٢.٢% من الناتج الداخلي الإجمالي خلال ١٩٩٧-١٩٩٨؛

ترقية الادخار الوطني بـ ٥.٥ نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين ١٩٩٤/٩٥ و١٩٩٦/٩٧ .ولتحقيق الأهداف تم اتخاذ الإجراءات التالية[2]:إتباع

---

1 Banque d'Algérie- lettre de transmission demande de l'Accord appuyé par le mécanisme élargi du crédit du FMI, Mémorandum sur les politiques économique et financières de l'Algérie pour la période avril 1995-Mars 1998.

٢ بن عبد الفتاح دحمان، مرجع سبق ذكره،ص ص ١٩٥-١٩٩

تسيير مالي صارم يضبط المالية العامة، وكذا ترقية النظام الجبائي يجعله مرنا وفعالا، والشيء الذي قد يبعد الحكومة من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما يمكن من إتباع سياسة نقدية صارمة في نهاية ١٩٩٥؛السعي لتحسين أدوات السياسة النقدية خاصة، وترقية النظام المصرفي، إذ تم اعتماد نظام الاحتياطي القانوني سنة ١٩٩٤، لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية؛تشجيع إنشاء البنوك والهيئات المالية التجارية الخاصة بتنشيط المنافسة في النظام المصرفي ونمو فعالية إجراءات الوساطة المالية.عرفت هذه الفترة عودة ملحوظة إلى السياسة النقدية باعتبارها وسيلة ضبط اقتصادي وسياسة لإدارة الطلب[١].

المطلب الثاني:

الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر

يواصل الاقتصاد الوطني تأثره بالتبعية القوية للصادرات من المحروقات وما تتميز به أسعار البترول من تقلبات حادة ، ما يؤثر بعمق على الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية. ميز تطور الاقتصاد الكلي خلال عام ٢٠٠١، خصوصا النجاعة المالية المتمثلة في:

التحسن الملحوظ في سيولة البنوك المدفوعة بتحسن معتبر في السيولة العمومية، تحسن شروط تمويل الاقتصاد، لاسيما الاستثمارات المنتجة، في وضعية تتسم بتضخم متحكم فيه؛

تعزيز الوضعية المالية العمومية، لاسيما مع تراكم الادخار المالي، من طرف الخزينة الذي سمح في منتصف عام ٢٠٠٠ بانطلاق برنامج إنعاش اقتصادي ٢٠٠١-٢٠٠٤ من خلال تحفيز النمو.

1AKDINFELER, Algérie poursuit la resification économique et la transition, bulletin, FMI, Publication du Fonds, Monétaire International , Août 1996, P ، 251.

أولا: أهم التطورات النقدية في الجزائر:

لقد شكلت تعزيز وضعية ميزان المدفوعات والتحسن الواضح في السيولة لدى البنوك إلى تكوين الأسس المحددة لتطور الوضعية النقدية سنة ٢٠٠٢[١]. وعلى أساس أهمية النجاعة فيما يخص إعادة تشكيل الاحتياطات الرسمية للصرف التي تم تسجيلها في ٢٠٠٠و٢٠٠١ تواصل تسجيل ارتفاع صافي الأصول الخارجية خلال عام ٢٠٠٢ ولكن بوتيرة أقل وهي تعكس بصورة حسنة، مجاميع صافي الأصول الخارجية في الوضعية النقدية المتمثلة أساسا في صافي الأصول الخارجية لبنك الجزائر، تطور الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية.

كما وصل صافي الأصول الخارجية أي صافي الأصول المجمعة لبنك الجزائر والبنوك إلى ١٧٥٥.٧ مليار دينار في عام ٢٠٠٢ مقابل ١٣١٠.٧ مليار دينار في نهاية عام ٢٠٠١، وهذا بعدما انتقلت من ١٦٩.٦ مليار دينار فقط في نهاية ١٩٩٩ إلى ٧٧٥.٩ مليار دينار في نهاية ٢٠٠٠. وهكذا تبرز صافي الأصول الخارجية في تطوير الوضعية النقدية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٢ كشبه مورد وحيد لإصدار النقود من طرف النظام المصرفي، مما يؤكد أن الاحتياطات الرسمية للصرف قد أصبحت المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني وهكذا بدوره يساهم بالانتعاش المتواصل للوضعية المالية الخارجية في الاستقرار النقدي.

ولقد ساهمت قروض النظام المصرفي للدولة في إنشاء النقود في النصف الأول من ٢٠٠٢ وليس في النصف الثاني وهكذا تميز النصف الأخير بتعقيم أقل للموارد من طرف الخزينة تزامن مع التوسع الناتج خصوصا عن برنامج

---

١ محمد لكصاسي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، ٢٠٠٤،ص ص ٥-٨،

www.anf.org.ae/VArabic/Storage/other/DG% 20 OFFICE/Algeria, PDF 08/12/2004.

الإنعاش الاقتصادي، وقد تم تقييم صافي قروض النظام المصرفي للدولة بمبلغ ٥٧٨.٧ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠٠٢ مقابل ٥٦٩.٧ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠٠١، أي استقرار نسبي مع ميل للارتفاع في النصف الأول وميل الانخفاض في النصف الثاني من عام ٢٠٠٢. وتجدر الإشارة هنا إلى أن تطور ودائع الخزينة لدى بنك الجزائر قد سجلت هذين الميلين، على الرغم من أن ودائع الخزينة لدى مؤسسة الإصدار قد شهدت ارتفاعا في ديسمبر ٢٠٠٢ حيث بلغت ٤٣٠.٦ مليار دينار في نهاية ديسمبر ٢٠٠٢ مقابل ٣٨٩.١ مليار دينار في نهاية نوفمبر ٢٠٠٢. وذلك بعدما انتقلت من ٤١٤.١ مليار دينار في نهاية ٢٠٠٢ إلى ٣٦٨ مليار دينار في نهاية ٢٠٠٢.

كما يبين تحليل الوضعية النقدية بأن صافي الأصول الداخلية للنظام المصرفي عرف انخفاضا ضعيفا خلال عام ٢٠٠٢ مقارنة بالانخفاض الكبير المسجل في ٢٠٠٠-٢٠٠١ واتسمت الوضعية النقدية خلال سنة ٢٠٠٢ تحت أثر هذين الميلين بانخفاض تسارع النمو النقدي أي بوتيرة وصلت إلى ١٧.٣% للكتلة النقدية مقابل ٢٢.٣% سنة ٢٠٠١، ولقد كان الانخفاض أكثر وضوحا في النصف الثاني لسنة ٢٠٠٢ إذ انخفض معدل النمو إلى ٤.٦% في الوقت الذي تميز فيه الربع الرابع من نفس السنة إلى وجود انكماش قائم من المعاملات النقدية وشبه النقدية، وأن تراجع وتيرة التوسع النقدي في سنة ٢٠٠٢ بعد تسارع النقدية خلال سنة ٢٠٠١، على الرغم من نمو نقدي أعلى نسبيا من معدلات النمو المعتدلة من ١٢% إلى ١٣% التي وصلتها خلال ١٩٩٩-٢٠٠٠.

جدول رقم ١-٣ الوضعية النقدية ١٩٩٨-٢٠٠٢ الوحدة: مليار دينار

لبيان / لسنوات	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢
صافي الأصول لخارجية	٢٨٠.٧	١٦٩.٦	٧٧٥.٩	١٣١٠.٧٠	١٧٥٥.٧٠
لبنك المركزي	٢٧٨.٧	١٧٢.٦	٧٧٤.٣	١٣١٣.٦٠	١٧٤٢.٧٠
لبنوك التجارية	٢	٣-	١.٦	٢.٨-	١٣
صافي الأصول لداخلية	١٣١١.٨٠	١٦١٩.٨٠	١٢٤٦.٦	١١٦٨.٨٠	١١٤٥.٨٠
لقروض الداخلية	١٦٢٩.٤٠	١٩٩٨.٦٠	١٦٧١.٢٠	١٦٤٨.٢٠	١٨٤٥.٥
صافي القروض لدولة	٧٢٣.٢	٨٤٧.٩	٦٧٧.٥	٥٦٩.٧	٥٧٨.٧
لبنك المركزي	٩٩.٣	١٥٩	١٥٦.٤-	٢٧٦.٣-	٣٠٤.٨-
لبنوك التجارية	٥٣٥.٥	٥٩٢.١	٧٣٧.٧	٧٣٩.٦	٧٧٤
لودائع لدى لصكوك البريدية ولدى الخزينة	٨٨.٤	٩٦.٨	٩٦.٢	١٠٦.٤	١٠٩.٤

لقروض للاقتصاد	٩٠٦.٢	١١٥٠.٧٠	٩٩٣.٧	١٠٧٨.٤٠	١٢٦٦.٨٠
صندوق لإقراض للدولة	١٥.٢	١٤.٥-	٢٢.٣-	١٢.٧-	٣٦.٢-
لالتزامات لخارجية متوسطة وطويلة لمدى	٣٩	٣٩.٥-	٢٧.٦-	٢٤.٥	٣٦.٦-
صافي البنوك لأخرى	٢٦٣.٥	٣٢٥-	٣٧٤.٧-	٤٤٨.٢-	٦٢٦.٨-
لنقود وشبه لنقود	١٥٩٢.٥٠	١٧٨٩.٤٠	٢٠٢٢.٥٠	٢٤٧٣.٥٠	٢٩٠١.٥
لنقود	٨٢٦.٤	٩٠٥.٢	١٠٤٨.٢٠	١٢٣٨.٥٠	١٤١٦.٣٠
لنقود الورقية لمتداولة خارج لبنوك	٣٩٠.٤	٤٤٠	٤٨٤.٥	٥٧٧.٢	٦٦٤.٧
لودائع تحت لطلب لدى لبنوك	٣٤٩.٦	٣٦٨.٤	٤٦٧.٥	٥٥٤.٩	٦٤٢.٢

لودائع لدى لخزينة ولدى لصكوك البريدية	٨٨.٤	٩٦.٨	٩٦.٢	١٠٦.٤	١٠٩.٤
ثبه النقود	٧٦٦.١	٨٨٤.٢	٩٧٤.٣	١٢٣٥.٠٠	١٤٨٥.٢٠
	لتغيرات السنوية بالنسبة المئوية				
لنقود وشبه لنقود		١٢.٤	١٣	٢٢.٣	١٧.٣
لنقود		٩.٥	١٥.٨	١٨.٢	١٤.٤
ثبه النقود		١٥.٤	١٠.٢	٢٦.٨	٢٠.٣
صافي الأصول لداخلية		٢٣.٥	٢٣-	٦.٧-	١.٥-
لقروض الداخلية		٢٢.٧	١٦.٤-	١.٤-	١٢
صافي القروض لدولة		١٧.٢	٢٠.١-	١٥.٩-	١.٦
لقروض لاقتصاد		٢٧	١٣.٦-	٨.٥	١٧.٥

	سب مئوية				
لنقود الناتج لمحلي	٢٩.٢	٢٧.٩	٢٥.٦	٢٩.٢	٣١.٨
لنقود الورقية لمتداولة خارج لبنوك /الناتج لمحلي	١٣.٨	١٣.٥	١١.٨	١٣.٦	١٤.٩
لقروض لاقتصاد	٣٢	٣٥.٤	٢٤.٢	٢٥.٥	٢٨.٤
لنقود	٥١.٩	٥٠.٦	٥١.٨	٥٠.١	٤٨.٨
لنقود الورقية خارج البنوك	٢٤.٥	٢٤.٦	٢٤	٢٣.٣	٢٢.٩
لمضاعف النقدي	٣.٩	٤	٣.٧	٣.٢	٣.٤

ثانيا: تأثير سلامة الجهاز المصرفي على السياسة النقدية:

يوجد العديد من الأسباب التي تفسر اهتمام المسؤولين عن إدارة السياسة النقدية بسلامة وكفاءة الجهاز المصرفي، ومن أهمها[١]:

١ د. أسامة محمد الفولي، مبادئ النقود والبنوك، الدار الجامعية الجديدة ، مصر، ١٩٩٩، ص٢٢٠.

قد تتسبب المؤسسات المصرفية في تهديد تكاملية نظام المدفوعات الذي يلعب دورا جوهريا في تنفيذ السياسة النقدية؛ ويؤثر الجهاز المصرفي المتغير على عملية نقل المؤشرات الخاصة بالسياسة النقدية، فالأجهزة المصرفية التي ترتفع فيها نسبة القروض الرديئة دائما ترتفع فيها هوامش أسعار الفائدة.

يؤثر الجهاز المصرفي على توزيع الموارد، فالاضطرار إلى إعادة تمويل القروض التي فاتت مواعيد استحقاقها يؤدي إلى تقييد إمكانية الإقراض لمقترضين جدد ويفقد الائتمان خصوصيته، بالتالي عدم الكفاءة في إدارة السياسة النقدية.

في حالة ما إذا كانت البنوك مضطرة للعمل في مناخ يسوده عدم اليقين، أو إذا كانت هناك تغييرات متكررة ومتناقضة في السياسة النقدية وغيرها من السياسات الاقتصادية، فإن إحتمال فشل بعض البنوك يزيد لا محالة، فارتفاع معدلات التضخم وتقلبها يقدم مؤشرات سوقية خاصة، ويعرض البنوك للخطر ويتسبب في سوء توزيع الموارد.

كما أن التجاوزات الشديدة للمتغيرات الاقتصادية فيما يتعلق بأسعار الصرف على سبيل المثال قد تؤدي إلى زيادة العبء المالي للقطاع وبالتالي تزيد معها مخاطر التعثر في سداد البنوك للقروض.

و كخلاصة لهذا الفصل نجد أن دراسة مفهوم وأهداف وأدوات السياسة النقدية وقنوات انتقال هذه الأخيرة تعد من السياسات الاقتصادية التي تتخذ من العرض النقدي ارتكازا للتأثير على وضعية الاقتصاد، وذلك باستعمال مجموعة من الوسائل التي يتبناها البنك المركزي من أجل تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي الكلي.تعمل السياسة النقدية جنبا إلى جنب مع السياسة المالية والسياسات الأخرى وينصح الاقتصاديون بالاستخدام المزدوج لهما معا.

كما أنه إذا فحصنا أدوات السياسة النقدية لوجدنا أن البنك المركزي يستطيع من خلالها أن يمارس نوع من التحكم المباشر على المتغيرات النقدية مستخدما في ذلك سلطة التنظيم والتي منحته السلطة العامة ذلك، فعلى سبيل المثال يستطيع البنك المركزي تحديد سعر الخصم الذي يمكن أن يكون بمثابة السعر والمعدل الموجه، وكما يحدد سعر الاقتراض أو تكلفة الاقتراض من البنك المركزي وأيضا بالنسبة للاقتصاد القومي والجهاز المصرفي.

بعد أن تطرقنا للأدوات السابقة نجد أن أهم أداة من أدوات السياسة النقدية هو تحديد كمية النقود الداخلية والخارجية لاسيما في الاقتصاديات النامية، وذلك نظرا لضيق السوق النقدي وانخفاض حجم المدخرات القومية وارتفاع التضخم، لذلك نجد أن النقود هو المتغير الهام الذي تلجأ إليه السلطات النقدية بطريقة مباشرة تضمن بها التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك الأدوات النقدية الممكن استخدامها.

كما استنتجنا من دراستنا لهذا الوضع أن الأهداف النهائية للسياسة النقدية لا يمكن أن تتحقق مباشرة، لذلك يقوم البنك المركزي باختيار مجموعة من المتغيرات يحاول استغلالها للتأثير على الأهداف الوسيطة، وتسمى بالأهداف الأولية مثل الاحتياطات الكلية وأسعار الفائدة.

ويعتبر الجهاز المصرفي أهم المؤشرات الاقتصادية وذلك لما يلعبه من دور فعال في توفير متطلبات الاستثمار، والقدرة على التمويل والتنمية الاقتصادية، وتقديم الخدمات المصرفية العديدة، والجهاز المصرفي يتأثر إيجابيا وسلبيا لمجموعة من العوامل يطرحها الواقع السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

الفصل الثاني
السياسة المحاسبية النقدية في السوق المعاصرة

إن السياسات النقدية هيمجموعة الإجراءات والترتيبات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد.تعتبر السياسة النقدية أكثر أنواع السياسات التصاقا بالتمويل والاستثمار، فتوفير النقد اللازم لتمويل احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة والتوسع في الأسواق والنشاط تعتبر من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية الفعالة والغالب في الدول النامية أن فوائض المدخرات المحلية لا تكفي لتنفيذ هذه السياسة فتلجأ الدولة إلى الاقتراض الخارجي أو إلى إصدار النقود لتمويل احتياجات هذه القطاعات الواسعة من الاقتصاد.

ونظرا لأن إصدار النقود تعتبر أيسر الوسائل لتمويل نفقات الدولة فإن الدولة تلجأ إلى السياسة النقدية على الرغم من خطورتها وآثارها السلبية ولقد اتبعت العديد من الدول هذه السياسة النقدية الضارة والتي كان بإمكانها الاستعاضة عنها بسياسة نافعة لها ولأفراد الأمة فبدلا من أن تصدر كمية من النقود لتغطية مشروعاتها يمكن أن تطرح جزءا من المشروع ليشارك فيه القطاع الخاص بدلا من تكديس الأموال لدى القطاع الخاص أو تهريبها لخارج الحدود، أو إقامته لمشاريع بهذه الأموال في الدول الغنية، بدلا من ذلك يجب أن تتبع حكومات الدول النامية سياسة المشاركة مع القطاع الخاص وبذلك يمكن تحقيق العديد منالفوائد منها[١]

١ عدنان خالد التركي : السياسة النقدية والمصرفية في الإسلام، مؤسسة الرسالة عمان، ص ١١٢-١١٣.

تشغيل الأموال العاطلة بدلا من تكديسها.

إبقاء الأموال داخل حدودها بدلا من تهريبها خارج القطر.

مشاركة أموال الوطن في إقامة المشروعات اللازمة للأمة بدلا من استثمارها في الدول الغنية لتزداد في غناها وطغيانها.

تحقيق الرفاهية الاقتصادية بانخفاض الأسعار بدلا من ارتفاعها في حال استخدامها سياسة الإصدار النقدي التي تؤدي إلى التضخم.

والإجراءات السابقة تعد من الصور المباشرة للسياسة النقدية، إلا انه توجد صور غير مباشرة للسياسة النقدية تتمثل في الأدوات المستخدمة لإعاقة أو تنشيط الاقتصاد والمتعلقة بتنظيم الأسواق المالية[١].

وإذا كانت السياسة النقدية تمارس آثارها التمويلية بطريق مباشر أو غير مباشر إلا أنها لا تلعب نفس الدور في النواحي التمويلية والاستثمارية في الدول المتخلفة نظراً لتخلف الجهاز المصرفي وتخلف الوعي المصرفي لدى الأفراد وعدم وجود سوق للنقد بمعنى الكلمة ولكن مع ذلك فإن تأثيرها يبدو ناتج من قيام الحكومات بتمويل الكثير من مشروعاتها عن طريق عجز الموازنة وزيادة الإصدار النقدي أي أن كمية النقود تلعب دوراً هاما في تلك الناحية [٢].

ولعل علاقة السياسة النقدية بعجز الموازنة يتمثل في عدم قدرتها على تحفيز الاستثمارات وتوظيفها لمصلحة المجتمع أي عدم مقدرتها على توفير مصادر تمويل واستثمارات لعملية التنمية مما يؤدي إلى ظهور فجوة بين إيرادات الدولة ونفقاتها.

---

١ محمد بن عبد الله الشباني : مالية الدولة (م.س) ص٣٩٦.
٢ شوقي دنيا : تمويل التنمية (م.س) ص٥٩٨.

الإصدار النقدي (التمويل التضخمي):

يعتبر التمويل التضخمي من أهم السياسات والإجراءات التي تنتجها الدول في العصر الحالي لتغطية الفجوة بين الإيرادات والنفقات، ونظرا لهذه الأهمية سيتم عرض هذا الموضوع بشيء من التفصيل موضحين علاقته بالسياسة المالية والنقدية وآثاره على مستوى النشاط الاقتصادي المصاحبة لعملية التنمية موضحين الرأي الشرعي في مثل هذا الإجراء.

الأسباب الداعية لسياسة التمويل التضخمي:

جاءت فكرة اللجوء إلى التمويل التضخمي نتيجة لعجز مصادر التمويل العادية (المدخرات والفوائض) سواء الإجبارية أو الاختيارية لتغطية الفجوة بين الإنفاق الحكومي والمصادر التمويلية وقد اعتبر التمويل التضخمي نوع من أنوع الادخار الإجباري[(١)]، وهو يعتبر وسيلة سهلة قياساً بالضرائب والرسوم.

بعبارة أخرى فإنه في حالات زيادة حجم الاستثمارات المطلوبة عن حجم المدخرات الإجبارية والاختيارية فإن الدولة تلجأ إلى تمويل موازنتها عن طريق التمويل التضخمي أي زيادة الإصدار النقدي.

علاقة التمويل التضخمي بالسياسة المالية:

يعتبر التمويل التضخمي أحد أهم أدوات السياسة المالية في هذا العصر حيث تعمد الدول إلى إحداث عجز في موازنتها بهدف إحداث آثار توسعية وبالذات في أوقات الركود والانكماش، وفي حال عدم توفر مصادر نمويلية على شكل ضرائب أو فوائض لدي الحكومة،و على الرغم من معرفة الحكومة مسبقا لما يترتب عن هذه السياسة من أثار سلبية على النشاط الاقتصادي وبالذات مستوى

---

١ انظر عمر محي الدين : التخلف والتنمية مرجع سابق، ص٤٦٦، غازي عناية التضخم المالي، ص١٠٠-١٠١. مرطان : مدخل، ص٢٥٤.

الأسعار والقوة الشرائية للنقود إلا أن الدولة تلجأ إليها أملاً في تحقيق معدلات من النمو والرفاهية والخروج من حالة الركود والانكماش.

هناك إجماع لدي الاقتصاديين في الوقت الراهن على التحذير من اللجوء إلى التمويل التضخمي لتمويل الاستثمارات على نطاق واسع، وألا تستخدم إلا في حالات الضرورة وبحدود ومعايير ونظم معينة وإلا أتت على كل شئ [١].

علاقته بالسياسة النقدية:

يمثل عرض النقود ترجمة للصلة بين الجهة النقدية وأجهزة التمويل في المجتمع لذا فإن إصدار النقود يجب ألا يكون إلا لأسباب اقتصادية فعلية، حتى لا يؤدي زيادة عرض النقود عن عرض السلع والخدمات الحقيقية في المجتمع إلى أضرار متمثلة بانخفاض القوة الشرائية للنقود مما يؤدي إلى تحقيق مكاسب للبعض على حساب البعض الآخر [٢].

لذا فإن عرض النقود (المؤثر الأساسي في السياسة النقدية) يجب أن يتم التحكم به فقط من قبل البنك المركزي باعتباره المشرف على إدارة النقد وتنظيم الأسواق المالية بالدولة حتى يضمن استقرار قيمة النقد واستقرار مستوى الأسعار أو يساهم في توزيع الموارد وتخصيصها بصورة جيدة [٣].

وباعتبار أن السياسة النقدية تلعب دوراً هاما في عمليات التمويل داخل المجتمع حيث تستخدم في التحكم في التيار النقدي من حيث كميته وسرعة دورانه واتجاهه، فإن التمويل التضخمي يعتبر من أكثر الإجراءات المستخدمة في التأثير على السياسة النقدية.

---

١ شوقي دنيا : تمويل التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص٥٧٢.
٢ محمد عبد المنعم : الاقتصاد الإسلامي، ج٤، ص٣٤٦، ط١، دار البيان، جدة ط١، ١٩٨٥م.
٣ نجاة الله صديق : المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، بحث من كتاب الإدارة المالية في الإسلام، ج١، (م.س)، ص٤١-٤٢.

والتمويل التضخمي لا يقتصر على إصدار وطبع النقود، بل أن فتح الحسابات الائتمانية والاعتمادات أمام المنتجين وأصحاب الأعمال بالشروط الملائمة هي من أنواع التمويل التضخمي، ففي غالب الأحيان تقوم المصارف بتزويد المجتمع بما يحتاجه من النقود عن طريق فتح الحسابات أمام الحكومة والتي بدورها تقوم بسحب شيكات عليها ومن ثم تسليم هذه الشيكات إلى المنتجين وأصحاب المشاريع، ثم يلجأ المنتجون إلى المصارف عارضين عليها الشيكات الحكومية فتسجلها المصارف لحسابهم مما يؤدي إلى توفير النقود والودائع أمام المنتجين والمنظمين [1].

فهذه العمليات في جوهرها ترتكز على زيادة الائتمان من قبل المصارف لصالح الحكومة والتي تعيدها بدورها إلى المصارف وهكذا.

آثار التمويل التضخمي على النشاط الاقتصادي:

يعتبر بعض الاقتصاديين أن التمويل بالعجز في الموازنة له آثار إيجابية على النشاط الاقتصادي تتمثل في زيادة الطاقة الإنتاجية وحجم الإنتاج والعمالة والدخول، وفي انخفاض أو ثبات في الأسعار مع تحقيق نمو اقتصادي مقبول ويعتبر أن هذه السياسة مقبولة في الفكر المالي الإسلامي وأنه أول من وضع اللبنة الأولى لهذه النظرية [2].

إلا أن البعض يعتبر أن استخدام هذه السياسة أمر غير مرغوب فيه في أوقات التوسع والتضخم لأنها تزيد من حدة التضخم وتضعف القوة الشرائية للنقود، ولا يحبذ استخدامها إلا في أوقات الركود والانكماش فقط [3].

وقد امتد الجدل بين الاقتصاديين في صلاحية هذه الأداة بين رافض لها للسلبيات التي تنجم عنها وبين مؤيد لها لما يحتمل أن تحققه من نتائج إيجابية ومنافع

---

١ غازي عناية : التضخم المالي، ص٩٨-٩٩.
٢ انظر غازي عناية : أصول الميزانية، ص٤١، منصور التركي : الاقتصاد الإسلامي، ص٢٦٨.
٣ محمد عبد المنعم عفر : الاقتصاد الإسلامي، ج٤، ص٣٣٤.

وسنحاول تلخيص الآثار الإيجابية والسلبية لهذه السياسة [1].

إيجابيات هذه السياسة:

بالإضافة إلى ما سبق من إيجابيات فإن هذه السياسة تحقق إيجابيات أخرى منها: -

(١) عدم الحاجة إلى جهاز إدراي ضخم كما هو الحال في الضرائب وبالتالي فهي وسيلة سهلة وغير مكلفة.

(٢) تؤدي إلى زيادة الادخار الاختياري الناجم عن زيادة الدخول والأرباح.

(٣) تراكم رأس المال وزيادته مما يزيد الطاقات الإنتاجية وهذا يساعد في تحقيق التنمية.

(٤) تمويل القروض بالإصدار النقدي يؤدي إلى زيادة مستويات الطلب المصاحبة لزيادة الإنتاج عند مستوى التوظيف غير الكامل [2].

إلا أن هذه السياسة لها العديد من السلبيات منها:

إضعاف ثقة الجمهور بالعملة نتيجة لضعف القوة الشرائية لها.

الزيادات المستمرة في الأسعار وبالذات في حال المنتجات التي لا تتمتع بمرونة عرض كافية كما هو الحال في المنتجات الزراعية.

إرباك الحسابات الاقتصادية وعملية التنبؤ بمستقبل الفرص الاقتصادية.

---

١ راضي البدور : تعبئة المدخرات للتنمية (م.س)، ص١٢٦٨-١٢٦٩، نجاة الله صدقي، المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، (م.س)، ص٤٤.

٢ غازيي عناية :التضخم، ص١٧٠.

زيادة الميل الحدي للاستهلاك لدى أصحاب الدخول المتدنية نتيجة لتفضيلهم عدم الاحتفاظ بالسيولة لانخفاض القوة الشرائية للنقود.

الآثار السلبية على ميزان المدفوعات حيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى إضعاف القدرة التنافسية للصادرات أمام السلع العالمية.

آثارها التوزيعية تكون لصالح فئات المنظمين وأصحاب رؤوس الأموال على حساب أصحاب الدخول المتدنية[١].

التمويل التضخمي في الفكر المالي الإسلامي

التمويل التضخمي سياسة لها صلة بالنواحي المالية والنقدية لذا سيتم تقويم هذا الإجراء من زاويتين: الأولى هيالزاوية النقديةوالثانية هي الزاوية المالية.

أولا: الزاوية النقدية:

يعتبر التضخم معوقا لقيام النقود بوظائفها وبالأخص اعتبارها مقياس للقيمة ومخزناً للثروة، فالتضخم يؤدي إلى عدم ثبات واستقرار قيمة النقود، وبالتالي يؤدي إلى اختلال هذه الوظائف، وقد حرصت الشريعة الإسلامية على تحقيق الثبات والاستقرار في قيمة النقود لتؤدي وظائفها على خير وجه مما يعنى تحقيق العدل بالوفاء بالكيل والميزان والقسط الذي دعت الشريعة إليه في العديد من الآيات منها:

---

١ عبد الرحمن يسري : التنمية الاقتصادية في الإسلام، ص٧٨ (م.س)، رمزي زكي : الصراع الفكري (م.س)، ص١٩٠.

(وَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ)الأنعام: آية ١٥٢،

(فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ) الأعراف: آية ٨٥

(وَأَوْفُوا الْكَيْلَ إِذَا كِلْتُمْ وَزِنُوا بِالْقِسْطَاسِ الْمُسْتَقِيمِ)الإسراء: آيه ٣٥.

فالعدل والوفاء ليس في السلع المكيلة والموزونة فقط، بل يمتد إلى كل ما يتبادله الناس، ولقد كانت النقود الذهبية والفضية في حد ذاتها سعلة يتبادل بها الناس وزناً في العصر النبوي الذي نزلت فيه الآيات[١] .

وقد نهى رسول الله عز وجل عن كسر سكة المسلمين الجارية بينهم إلا من بأس، ذكر صالح بن حفص عن أبي بن كعب في قوله تعالى: " أو أن نفعل في أموالنا ما نشاء" المقصود بذلك كسر الدراهم وحسب مذهب الشافعي فإن كسرها لحاجة يكره [٢].

وقديما ووفقاً لنظام المسكوكات الذهبية والفضية كانت عملية الغش تتم بإصدار الدولة لهذه المسكوكات غير الخالصة أي مخلوطة بمعادن أخرى أقل قيمة، وكان يحدث هذا عندما تكون الدولة بحاجة إلى مزيد من النقود دون أن يتوفر لها الذهب والفضة المطلوبان[٣] .

وهذه الصورة فيها تشابه إلى حد كبير بعملية الإصدار النقدي التي تتم الآن حيث تقوم الدولة بإصدار أوراق نقدية لتغطية الفجوة بين نفقاتها وإيراداتها.

---

١ عمر شبرا : النقود والمصارف في النظام الإسلامي، مجلة الاقتصاد الإسلامي، مج٤، السنة الرابعة، ١٩٨٥، ص٤.

٢ الماوردي : الأحكام السلطانية، ص١٥٥.

٣ الشاطبي : الموافقات، ج٢، ص٢٦، النووي : المجموع، ج٦، ص١٠.

وقد أشار الغزالي إلى أنه من الظلم والتعدي على حدود الله اختلاف قيمة النقود وذلك بتباينها في الجودة والرداءة ،وأن شكر الله تعالى على نعمته يقتضي أن نحرص على ثبات وساطة التبادل ومقياس قيمة الأشياء، ومخالفة ذلك تعدٍ لحدود الله تعالى [١] .

لذا فإن عرض النقود في المجتمع يجب أن لايتم إلا لأسباب اقتصادية ـ أي مقابل إنتاج سلع وخدمات، وأن لايتم إلا من قبل البنك المركزي للدولة، كما أن خلق الودائع من قبل البنوك التجارية يجب أن يكون محكوم بسياسة الدولة النقدية وفي الحدود التي تسمح بها ظروف الدولة الاقتصادية[٢].

وقد اعتبر البعض أن الدولة إذا قامت بإصدار كمية من النقود دون غطاء وبدون أن يقابل ذلك زيادة في الإنتاج أو زيادة في الطلب على كمية النقود لسد حاجة الناس في التداول بخساً وتطفيفاً وإن كان الفاعل ولي أمر المسلمين لما في ذلك من إضرار بالمسلمين وأكل أموالهم بينهم بالباطل [٣]

ثانيا: الزاوية المالية:

لقد أشرنا إلى أن الدولة تلجأ إلى هذه السياسة من الزاوية المالية لتغطية الفجوة بين الإنفاق العام والإيرادات المتحصلة، ونظراً لاتصافها بالسهولة واليسر في إجراءات فرضها قياسا بالضرائب والرسوم وأملا في إحداث معدلات من النمو والتوسع وبالذات في حالات الانكماش وعليه فإن الدول تلجأ إلى عملية موزانة بواسطة هذه السياسة.

---

١ الغزالي : الأحياء، ج٤، ص٩١-٩٣، دار المعرفة بيروت.
٢ عبد المنعم عفر : الاقتصاد الإسلامي، ج٤، ص٣٤٦.
٣ محمد بن عبد الله الشيباني : مالية الدولة على ضوء الشريعة، ص٤٠٨.

وفي إطار الاقتصاد الإسلامي خاصة عندما يطبق تطبيقا فعالا في مختلف جوانبه لا يوجد حاجة ملحة للالتجاء إلى هذه الأداة وذلك للأسباب الآتية [١] :

أن الاستثمارات مخططة ومضبوطة في إطار من الأولويات كما أنها ليست من الضخامة بحيث تقوى على تمويلها المدخرات الحقيقية في المجتمع.

أن الحاجات الحقيقة في المجتمع تخضع أيضا لقاعدة الترتيب والأولويات بحيث يبدأ بإشباع الضروري منها بمدى توفر الموارد فإذا تبقى شئ من الموارد تم توجيهه إلى حاجات تليها في الأهمية، فالاقتصاد الإسلامي لا يؤمن بعملية التنمية القصوى في أقل وقت ممكن مهما كانت الوسيلة ومهما كانت النتيجة المترتبة بل لابد من عملية الموائمة بين الحاجات والموارد.

كذلك فإن قيام الاستهلاك والإنفاق في المجتمع الإسلامي على قاعدة الرشد والبعد عن التبذير والإسراف له دور في تخفيف جزء كبير من النفقات.

الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في توفير الحاجات الأساسية للمجتمع حيث أن العبء لا يقع على الدولة لوحدها بل يتكامل دور الدولة والقطاع الخاص في تحمل هذه المسئولية.

أن هناك تعبئة شاملة لموارد وطاقات المجتمع خاصة في ظل تحريم الاكتناز وتكدس الثروة.

فإذا توفرت مثل هذه الظروف أي تعبئة شاملة للموارد، وانضباط عملية الاستهلاك والإنفاق بحدود الرشد وعدم التبذير والإسراف فإنه من المتوقع قيام قدر كبير بين التوازن بيت الاستثمار والمدخرات.

---

١ شوقي دنيا : تمويل التنمية الاقتصادية، ص٥٧٣-٥٧٤، عبد المنعم عفر : الاقتصاد الإسلامي، مج٤، ص٣٤٨.

وأخيرا وبفرض أنه ـ مع وجود الأمور السابقة ـ ظلت هناك فجوة فإن الإسلام يعطي للدولة صلاحية في الحصول على ما تراه ضروريا من الأموال من أفراد المجتمع سواء على شكل قروض أو مشاركة في مشروعات الحكومة أو توظيف على أموالهم.

الفرق بين التمويل التضخمي والتوسع النقدي:

التوسع النقدي: ويقصد به المحافظة على مستوى عرض للنقد يتناسب مع نسبة النمو في الناتج القومي الإجمالي [١].

فانخفاض كمية النقود في المجتمع عن الحجم الذي ينسجم مع المعاملات الحقيقة من السلع والخدمات له آثار سلبية على النشاط الاقتصادي حيث يؤدي إلى انخفاض الأسعار وبالتالي انخفاض أرباح المنظمين مما يؤثر سلبيا على درجة استثماراتهم وبالتالي إنتاجهم وعليه فمهمة البنك المركزي في الاقتصاد الإسلامي أن يعمل على تحقيق استقرار قيمة النقد عن طريق عرضها جنبا إلى جنب وبتلك الدرجة نفسها التي تتوفر فيها السلع والخدمات في المجتمع، بل في بعض الحالات تقوم الدولة بزيادة عرض النقد بمعدل أكبر من نسبة النمو في الناتج القومي، ولكن على أن يتم هذا التوسع بصورة تدريجية وعلى مراحل متتالية تتسم بالبطء والهوادة، وهذا التصرف من شأنه تشجيع الاستثمار نتيجة لتحقيق نسبة أكبر من الربح نتيجة لارتفاع الأسعار بدرجة أكبر من الحالات المتحققة في ظل ثبات واستقرار الأسعار.

لكن يظل الأفضل بالنسبة للتوسع في عرض النقود ألا يتم إلا لأسباب اقتصادية بحتة أي مرتبط بنمو الناتج القومي، ومن الناحية الأخرى فعلى البنك المركزي التحكم في سياسة البنوك التجارية في خلق الودائع بما يتفق مع السياسة النقدية الهادفة إلى استقرار الأسعار [٢].

---

١ نجاة الله صدقي : المصارف المركزية في إطار العمل الإسلامي، ص٦٤، مرجع سابق.
٢ عبد المنعم عفر : الاقتصاد الإسلامي، ج٤، ص٣٤٧، الشيباني : المرجع السابق ،ص٤٠٨.

فالتوسع النقدي يكون مربوطاً بمؤشرات التوسع في الاقتصاد القومي فإذا وجد حاجة إلى مزيد من كمية النقود لتتجاوب مع التوسع في المبادلات والأنشطة الاقتصادية فإن للدولة الحق في إصدار كمية النقود اللازمة، وهذا لا يعتبر تمويلاً تضخمياً بل نمواً في عرض النقود يتناسب مع نمو الأنشطة الاقتصادية [١].

فالسياسة الاقتصادية في الإسلام تسعى إلى تحقيق الاستقرار السعري مما له من آثار اجتماعية واقتصادية فهو يمثل مرشد ومنظم للطلب بحيث لا يحدث التضخم، وكذلك يعتبر الاستقرار السعري منظما للأسواق وللأسعار حتى لا يحدث التضخم من جهتها.

وأخيراً فإن الاستقرار السعري يعتبر منظماً ومرشداً للموازنة بين الاستثمارات والمدخرات [٢].

ابسط تعريف للاستقرار الاقتصادي تجنيب المجتمع للآثار السيئة لحالتي الانكماش والتضخم، ومن المؤشرات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي تحقيق أكبر نسبة من العمالة مع نسبة أقل من الارتفاع في الأسعار.

ويرى التقليديون أن الاستقرار الاقتصادي يحدث بتحقيق التوظيف الكامل أما كنيز فيرى أنه يحدث بتعادل الطلب والعرض مع الوصول إلى الأسعار التوازنية لكل السلع والخدمات في جميع الأسواق وفي نفس الوقت.

أما في الإسلام فالاستقرار الاقتصادي يتحقق بتعادل الأسواق الثلاثة العمل، والسلع، والخدمات والمال. [٣]

---

١ شوقي دنيا : تمويل التنمية/، ص٥٧٤.
٢ أحمد يوسف : أحكام الزكاة وآثرها المالي والاقتصادي، ص١٥٩-١٦٠.
٣عبد المنعم عفر : الاقتصاد الإسلامي ،ج٤ ،ص٣٥٠ .

اللجوء إلى التوظيف (فرض الضرائب)

تقسم الإيرادات العامة إلى موارد ثابتة تمثل أساس النظام المالي في الإسلام ، وموارد متحركة تمثل قوة احتياطية يملكها النظام ويستخدمها في الحالات التي لا تفي الإيرادات الثابتة بتغطية مصروفات الدولة ونفقاتها .

إذن السؤال هو ما الموقف إذا لم تكف حصيلة الزكاة وبقية الموارد الثابتة والدائمة لمواجهة مصالح المجتمع وتقاعس المسلم عن المرحلة الثانية وهي الإنفاق في سبيل الله طواعية أليس من حق الدولة أن ترفع درجة الإنفاق الاختياري إلى درجة الإلزام وهو ما أطلق عليه الفقهاء اسم التوظيف في أموال الأغنياء،أو بلغة العصر فرض ضرائب جنباً إلى جنب مع الزكاة .

مع إيماننا أن الأصل في الإيرادات الثابتة والدائمة وفي الظروف العادية أنها قادرة على الوفاء بمصروفات الدولة ونفقاتها ، فلو أن الدولة الإسلامية قامت بجباية إيراداتها الدائمة مثل الزكاة والخراج والجزية وعائدات الملكية الجماعية بالطريقة الصحيحة، وقامت بترشيد الإنفاق في مختلف المجالات بحيث تقتصر الاستثمارات على كل ما يجلب مصلحة حقيقية للمجتمع واستخدم في ذلك قاعدة ترتيب الأولويات ،وتم تشغيل كافة الطاقات والقدرات البشرية في المجالات المنتجة ، لو حققت الدولة ذلك فإنها لا تحتاج إلى مزيد من الضرائب ، ومع ذلك فإن الشريعة الغراء مكنت الدولة وأعطتها الحق في فرض ضرائب (توظيف في أموال الأغنياء) في الحالات التي لا تكفي فيها إيراداتها الثابتة والدائمة لتغطية النفقات، وعملية فرض الضرائب ليست أمراً طليقاً تقوم به الدولة متى شاءت وكيف شاءت ، بل هو عملية مضبوطة وتخضع لشروط محددة وظروف معينة يقدرها أهل الاختصاص والشأن فلا بد للدولة أن تستنفذ كل وسائلها المتاحة وأن تعبئ كل الطاقات قبل أن تلجأ إلى الضرائب ، كما أن الحاجة التي من أجلها تفرض الضرائب لابد أن تكون حاجة عامة وعدم إشباعها وتحقيقها

يوقع الضرر بالمجتمع المسلم وغير ذلك من الأمور التي سنتعرض لها من خلال النقاط الآتية :-

مشروعية فرض الضرائب (التوظيف) :-

للتدليل على مشروعية فرض الضرائب في الإسلام سنقوم بعرض الأدلة من الآيات والنصوص وآراء العلماء في هذا الموضوع وهي على النحو التالي :-

في المال حق سوى الزكاة :-

يقول الله تعالى(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ) البقرة:١٧٧. وفي الحديث عن فاطمة بنت قيس قالت سألت النبي أو سئل النبي صلى الله علية وسلم عن الزكاة فقال :" إن في المال حقاً سوى الزكاة " ثم تلى قوله تعالى(ليس البر أن تولوا وجوهكم)[١] .

قال الشعبي بعد أن قيل له هل في المال حق سوى الزكاة؟ فقال : نعم: أما سمعت قوله تعالى : (.. وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَىٰ.) [٢] .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله علية وسلم "قال : من كان له فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له ، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، قال : فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل " [٣] .

---

١ الترمزي : ج٣، ص٤٨، رقم الحديث ٦٦٠ ك الزكاة، باب ما جاء في أن في المال حق سوي الزكاة.
٢ الغزالي : أسرار الزكاة (م.س) ص٦٦.
٣ رواه مسلم : ك اللفظة حديث رقم ١٨، ج٣،، ص١٣٥٤.

وعن أنس قال أتى رجل من تميم رسول الله عزفقال " يا رسول الله إني ذو مال كثير وذو أهل ومال وحاضرة ، فأخبرني كيف أصنع وكيف أنفق ؟ فقال صلى الله عليه وسلم: "تخرج الزكاة من مالك فإنها طهرة تطهرك وتصل أقاربك، وتعرف حق المسكين وابن السبيل والسائل ." [١] والحديث يضيف إلى الزكاة حقوقاً مالية أخرى مثل الأقارب والجيران وإعطاء السائلين والمساكين

ولقد تناول العلماء مسألة هل في المال حق سوى الزكاة بالتفصيل في بحث موضوع المال المكتنز وقد تراوحت آراؤهم بين مذهبين : الأول يرى أن المال المكتنز هو المال الذي لم تؤد زكاته [٢].

المذهب الثاني يرى أن المال المكتنز هو المال الذي لم تؤد منه الحقوق الواجبة [٣].

وتوفيقاً بين الرأيين سنعتبر أن الحقوق المفروضة على المال في الظروف العادية هي الزكاة - ويقصد بالظروف العادية الظروف التي تكفي فيها الزكاة ولا يوجد مقتضى لتقرير حق فوقها - فإن كانت الظروف غير عادية فالأمر يقتضي تقرير حقوق فوق الزكاة ،والتي منها فرض الضرائب على الأغنياء ، لأن فرض الضرائب يكون في الظروف التي لا تكفى فيها حصيلة الزكاة والموارد الثابتة والدائمة .

أقوال العلماء في التوظيف :

الإمام الجويني (إمام الحرمين)

---

١ الحافظ المنذري : الترغيب والترهيب، ج١، ص٥١٦، وقال رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح.
٢ ابن العربي : أحكام القرآن، ج٢، ص٩٢٨، وقد عرض ابن العربي آراء العلماء والتي تصل إلى ثمانية آراء حيث يرجح في النهاية الرأي الذي يرى أن المال المكتنز هو المال الذي لم تؤد زكاته.
٣ يوسف القرضاوي : فقه الزكاة، ج٢، ص٩٩١.

يعتبر من أسبق العلماء الذين تناولوا هذا الموضوع إذ يعتبر أسبق من ابن حزم وهو أستاذ الغزالي ومن عباراته :-

" وأما سد الحاجة والخصاصات فمن أهم المهمات ...فإن أتفق مع بذل المجهود في ذلك وجود فقراء محتاجين لم تف الزكوات بحاجاتهم فحق على الإمام أن يجعل الاعتناء بهم من أهم الأمور في باله فإذا كان تجهيز الموتى من فروض الكفايات ، فحفظ مهج الأحياء وتدارك حشاشة الفقراء أتم وأهم . [١]

والواضح من عبارات الجويني :

١- أنه في حالة قصور إيرادات الدولة الإسلامية عن تغطية نفقات الضمان الاجتماعي فمن حق الدولة فرض ضرائب على أموال الأغنياء .

٢- يعتبر أن القيام بحقوق الفقراء والمساكين من فروض الكفاية ، فإذا لم يقم الأغنياء بواجبهم في ذلك فإن الدولة تلزمهم بذلك عن طريق الضرائب .

ابن حزم :

يقول ابن حزم " وفرض على الأغنياء في كل بلد أن يقوموا بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك إن لم تقم الزكوات ولا فيء سائر المسلمين بهم، فيقام لهم بما يأكلون من القوت الذي لابد منه ،ومن اللباس للشتاء والصيف بمثل ذلك ، وبمسكن يكنهم من المطر والشمس وعيون المارة ." [٢]

الغزالي :

يقول الغزالي :" إذا خلت الأيدي من الأموال ولم يكن في مال المصالح ما يفي بخراجات العسكر وخيف من ذلك دخول العدو ، أو ثوران الفتنة من قبل أهل

---

١ . الإمام الجويني : غياث الأمم (م.س)، ص١٧٢-١٧٣.
٢ ابن حزم : المحلى ج٣، ص٥٦٠، وقد سبق الإشارة إلى هذا النص.

الشر ، جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند ."[1]

الشاطبي :

يقول الشاطبي :" فإنا إذا قررنا إماماً مطاعاً مفتقراً إلى تكثير الجنود لسد حاجة الثغور وحماية الملك المتسع الأقطار وخلا بيت المال ، وارتفعت حاجات الجند إلى مال يكفيهم ، فللإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً لهم في المال إلى أن يظهر مال بيت المال ، ثم إليه النظر في توظيف ذلك على الغلات والثمار وغير ذلك ." [2]

القرطبي :

يقول القرطبي " اتفق العلماء أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة يجب صرف الأموال إليها ، قال مالك رحمه الله : يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم وهذا إجماع [3] .

القواعد الفقهية التي يستند إليها العلماء :

يستند الفقهاء في رأيهم على جواز فرض الضرائب على قواعد فقهية أهمها :-

دفع أعظم المفسدين (ارتكاب أخف الضررين) .

تحصيل أعظم المصلحين (تفويت أدنى المصلحتين تحصيلاً لأعلاهما).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية " على أن الواجب تحصيل المصالح وتكميلها ،و تعطيل المفاسد وتقليلها : فإذا تعارضت كان تحصيل أعظم المصلحتين بتفويت أدناهما،ودفع أعظم المفسدتين مع احتمال أدناهما هو المشروع" [4] .

---

١ الغزالي : المستصفى، ج١، ص٣٠٣-٣٠٤.
٢ الشاطبي : الاعتصام، ج٢، ص١٠٤، طبعة المنار.
٣ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن، ج٢، ص٢٤٦، دار الحديث القاهرة، ط ١٩٩٤.
٤ ابن تيمية : السياسة الشرعية، ص٦٣، طبعة دار الشعب.

تحمل الضرر الخاص في سبيل دفع الضرر العام .

درء المفاسد مقدم على جلب المصالح [١].

فقد يحدث في بعض الظروف عدم كفاية موارد الدولة العادية للقيام بوظائف ومسئوليات أساسية للدولة تضطرها إلى اللجوء إلى فرض الضرائب مستندة إلى تلك القواعد ، حيث تعتبر هذه الحالات من الحالات الغير عادية .

وهذه القواعد وغيرها من القواعد الفقهية لو حكمت في موضوع فرض الضرائب اقتضى الأمر جواز لجوء الدولة إلى ذلك بل من يمعن النظر في أقوال علمائنا وفقهائنا يرى أن رأيهم ليس بالجواز فقط بل بوجوب فرض الضرائب في بعض الأحوال .

يقول الشاطبي " فالمصالح والمفاسد المترتبة في الدنيا تكون بحسب ما غلب ، فإذا كان الغالب جهة المصلحة ، فهي المصلحة ،وإذا كان الغالب جهة المفسدة ؛ فهي المفسدة ولذلك كان الفعل ذو الوجهين يكون منسوباً إلى الجهة الراجحة ، فإن رجحت المصلحة فمطلوب ويقال عنه : مصلحة ،و العكس إذا رجحت المفسدة ." [٢].

واليوم يمكن الاستناد إلى نفس هذه القواعد للاستدلال على فرض الضرائب في بعض المجالات وخاصة مقابلة التزايد في النفقات وعجز الإيرادات العامة الثابتة عن تغطيتها نتيجة للتزايد الملحوظ في دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي ، ولأن عدم فرض الضرائب معناه تعرض المجتمع إلى التدهور والاضمحلال ثم الزوال نتيجة لعدم توفر التمويل لدي الدولة لتغطية الكثير من مجالات الإنفاق التي تعتبر ضرورية لحياة المجتمع .

---

١ العز بن عبد السلام: قواعد الأحكام (م.س)، ج١، ص٥٣-٥٤.
٢ الشاطبي : الموافقات، ج٢، ص١٦، دار الفكر، تعليق محمد الخضر حسين التونسي.

فإذا لم تفرض مصادر تمويله لتغطية الإنفاق على هذه المجالات ترتب على ذلك مفسدة كبيرة جداً تفوق ما يمكن أن يترتب من مفاسد على الأفراد نتيجة لاقتطاع جزء من دخولهم أو ثرواتهم على شكل ضرائب [١].

فالغزالي والشاطبي بينا فتواهما على قاعدة تحمل أخف الضررين وتحقيق أعلى المصلحتين وتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام ، فما يؤديه الواحد قليل بالنسبة إلى ما يخاطر به من ماله ونفسه إذا خلت شوكة الإسلام من فوى العسكر لحفظ نظام الأمور نتيجة لعدم قدرة الدولة على دفع مرتبات الجنود والعسكر وبالتالي صارت ديار الإسلام عرضه لاستيلاء الكفار وهذا يترتب عليه ضرر كبير على الدولة ككل وعلى الأفراد أيضا وفي هذه الحالة فالأفضل على الأفراد تحمل الضرر الذي يقع عليهم من اقتطاع جزء من أموالهم للإنفاق على هذا المجال ، بل إن ذلك يعتبر من مصلحتهم حيث وجه المصلحة واضح جلي في الأمر لأن الجيش لو ضعف عن الدفاع عن المجتمع ينزل الضرر العظيم بأموال الأفراد، فتعتبر الضريبة في هذه الحالة شيئاً يسيراً إذا قورنت بهذا الضرر اللاحق في حالة تمكن العدو من ديار المسلمين وسلبهم أموالهم ،وعليه فتغليب مقصود الشرع الذي جاءت به القواعد الأصولية يحتم ذلك حتى دون إلى الشواهد [٢].

ويستشهدون على ذلك أيضاً بأن من حق ولي الطفل عمارة قنوات الأرض الخاصة بالطفل وإخراج أجرة الطبيب وثمن الأدوية وغيره من الأمور التي تحتاج إلى نفقات من باب تحمل أخف الضررين حفاظاً على مصلحة الطفل لتوقع ما هو أكثر منه إذا لم يتم الإنفاق على هذه الأمور [٣].

١ د. يوسف القرضاوي : فقه الزكاة، ج٢، ص١٠٧٥، العبادي : الملكية في الشريعة الإسلامية، ج٢، ص٢٨٨.
٢ الشاطبي : الاعتصام، ج٢، ص١٠٤.
٣ الغزالي : االمستصفى، ج١، ص٣٠٣-٣٠٤.

وفي ذلك يقول الجويني أيضاً " ولو عدم الناس سلطاناً يكف زرعهم وضرعهم عادية وتوثب الهاجمين لاحتاجوا إلى إقامة حراس من ذوي البأس إلى أضعاف ما رمزنا إليه" [1].

وكذلك " وفي أخذ فضلات من أموال رجال تخفيف أعباء عنهم وأثقال، وإقامة دولة الإسلام على أهبة الاستعداد في أحسن حال ، ولو لم يتدارك الإمام ما استرم من سور الممالك لأشقى الخلائق على ورطات المهالك ، وتلك خصلة لو تمت لأكلت ولألمت ،ولكان أهون ما أتت فيها أموال الأغنياء ،وقد تتعداها إلى إراقة الدماء وهتك المستور وعظائم الأمور[2].

والواضح من جميع الأقوال التي أوردناها أنها مبنية على القواعد الفقهية وبالأخص تحمل أخف الضررين وتحصيل أعلى المصلحتين ، كما أن ما تقدمه الدولة للأفراد من خدمات ومرافق واستقرار سياسي وأمني يساعد على تثمير الأموال كل هذا إذا احتسبناه نجد أن الأفراد أيضاً هم المستفيدون من ذلك .

مجالات الإنفاق التي تفرض الضرائب لأجلها:

من خلال استعراضا لأقوال العلماء نستطيع أن نحدد المجالات التي تحتاج تغطيتها فرض الضرائب في حالة عدم كفاية الموارد الثابتة ولعل **أهمها :**

١- رعاية الفقراء وأعباء الضمان الاجتماعي .

وهذا الجانب واضح في عبارات ابن حزم والجويني ، فابن حزم يقرر أن من واجب الأغنياء القيام بفقرائهم ويجبرهم السلطان على ذلك ، وكذلك يعتبر أن سد الحاجات والخصاصات من أهم المهمات .

---

١ الجويني : يغاث الأمم، ص٢٠٨.
٢ المرجع السابق، ص١٩٩.

فالإنفاق على رعاية الفقراء والمساكين مستحق على الدولة في حالة وجود المال أو عدمه ، وحق الفقراء في أموال الأغنياء ليس محدداً.على تحمل هذه الأعباء وذلك بفرض الضرائب عليهم [١].

ويؤيد هذا الموقف سياسة عمر بن الخطاب التي عبر عنها بأكثر من عبارة حيث يقول: "إني حريص ألا أدع حاجة إلا سددتها ما اتسع بعضنا لبعض، فإذا عجزنا تأسينا في عيشنا حتى نستوي في الكفاف"[٢] ، وكذلك "والله لو استقبلت من أمري ما استدبرت لأخذت فضول أموال الأغنياء، وأعطيتها فقراء المهاجرين"[٣]

ويفهم من سياسة عمر أنها تعتمد على سد حاجات المواطنين كلها ما دام في المال كفاية ومتسع فإذا لم تكف موارد الدولة الدائمة والثابتة عن القيام بحاجات الفقراء فلا مانع لديه من أخذ جزء من أموال الأغنياء ويردها على الفقراء، بل إن الأمر عنده يستوجب أكثر من ذلك ألا وهو تساوي الجميع في الكفاف.

فما زاد من مال الإنسان عن كفايته وعياله معرض- حين ضرورة المجتمع إليه- للأخذ منه بل لأخذه جميعاً إذا اقتضت الضرورة، ولا يقتصر في ذلك على أداء الزكاة في مثل هذه الحالات بل يتعداه إلى بقية المال بالنسبة للأغنياء الذين في أموالهم فضل وسعة [٤].

وذلك على اعتبار أن تحقيق المصلحة العامة- وهي هنا تأمين الكافة- حق الله الذي يعلو كل الحقوق ويضحى من أجله بالمصالح الفردية أخذاً بقاعدة يتحمل

---

١ عبد القديم زلوم : الأموال في دولة الخلافة، ص١٣٣، سامي سليمان : مجالات فرض الضرائب، ص١٠٣٢.
٢ ابن الجوزي (الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي) : سيرة ومناقب عمر بن الخطاب، ص١٠١، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة.
٣ابن الجوزي (الحافظ جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي) : سيرة ومناقب عمر بن الخطاب، ص١٠١، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة.
٤ محمد المبارك : نظام الإسلام (م.س)، ص١٣٤.

الضرر الخاص لرفع الضرر العام وأن ضمان حاجات الفقراء وكفالة مستوى المعيشة اللائق لهم من أهم أهداف السياسة الاقتصادية للدولة[١].

٢- نفقات الدفاع والحماية والأمن:

وهذا الجانب أيضاً من الجوانب التي أشار إليها العلماء حيث ذكرها الغزالي في قوله "إذا لم يكن في مال المصالح ما يعين بخراجات العسكر وخيف دخول العدو بلاد الإسلام أو ثوران الفتنة قبل أهل الشر جاز للإمام أن يوظف على الأغنياء مقدار كفاية الجند.

ويقول الشاطبي "وخلا بيت المال وارتفعت حاجات الجند إلى مالا يكفيهم فللإمام إذا كان عدلاً أن يوظف على الأغنياء ما يراه كافياً في المال".

وهو كما قلنا مبنى على دفع المفاسد وجلب المصالح لأن دفع المفاسد مقدم على جلب المصالح وباعتبار أن الجهاد بالمال والنفس واجب متعين على المسلمين بقوله تعالى :(. **انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)التوبة:آية٤١**

ففي حالة عدم وجود المال الكافي في بيت المال للإنفاق على الجهاد وما يلزم له تبادر الدولة إلى حض المسلمين على التبرع للجهاد كما كان رسول الله ε يفعل ففي غزوة تبوك ندب رسول الله ε" الناس إلى الخروج وأعلمهم المكان الذي يريد ليتأهبوا لذلك وبعث إلى مكة وإلى قبائل العرب يستنفرهم، وأمر الناس بالصدقة وحثهم على التقوى، فجاءوا بصدقات كثيرة، ومن هؤلاء أبو بكر الصديق رضي الله عنه جاء بماله كله وكان ٤٠٠٠٠٠درهم، وجاء عمر بن

---

١ محمد عبد المنعم الجمال : موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص١٥٣، محمد سعيد عبد السلام : دور الفكر المالي والمحاسبي في تطبيق الزكاة، (م.س)، ص٣٣١.

الخطاب بنصف ماله، وجاء عبد الرحمن بن عوف بمائتي أوقية وجاء عثمان رضي الله عنه ب ٩٥بعيراً وخمسين فرساً وبذلك جهز ثلث الجيش، وقيل جاء

عثمان بألف دينار في كمه فنثرها في حجر الرسول صلى الله عليه وسلم: فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم لجميع من جهز جيش العسرة، من جهز جيش العسرة فله الجنة [١] .

فإن لم تكف تبرعات المسلمين للإنفاق على الجهاد، وكان متعيناً قامت الدولة بفرض الضرائب على المسلمين بالقدر اللازم للإنفاق عليه، وعلى ما يلزم له دون زيادة، ولا يحل لها أن تفرض أكثر من الحاجة اللازمة لذلك[٢].

ويدخل في نفقات الدفاع والحماية النفقات المتعلقة بالصناعات الحربية من أسلحة وعتاد وذخائر لأن الصناعة الحربية متعلقة بالدفاع والجهاد، فالجيش لا يستطيع أن يدافع ويجاهد إلا بوجود الأسلحة الكافية، فالجهاد يحتاج إلى سلاح، والسلاح يحتاج إلى صناعة. وصناعة الأسلحة بالقدر اللازم من مظاهر القوة التي أمرت الأمة بإعدادها في قوله تعالى:

(.. وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ ...) الأنفال:آية ٦٠

وعلى الدولة أن تقيم هذه الصناعات من موارد بيت المال فإن لم تكف موارد بيت المال انتقل وجوب الصرف عليها إلى الأمة، وفرضت الدولة لأجله الضرائب اللازمة.

---

١ قطب إبراهيم محمد : السياسة المالية لعثمان بن عفان، ص١٩-٢٠، محمد رشيد رضا : عثمان بن عفان ذو النورين، ط٢، مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، ص ١٩-٢٠.
٢ عبد القديم زلوم : المرجع السابق، ص١٣١.

وكذلك فإن رواتب الجند والعساكر تعتبر من نفقات الدفاع التي يوجب على الدولة أن تفرض الضرائب للإنفاق عليها إذا لم تكف مواردها الثابتة لأن الجند هم الذين يتولون الدفاع عن الأمة وينوبون عنها، فلا بد من كفايتهم حتى يقوموا بواجبهم.

فالإسلام فرض على المسلمين واجبات مالية تمثل مساهمة في تحمل أعباء الدولة، وهذه الواجبات هي نظير تمتعهم بحقوق الأمن على أنفسهم وأموالهم من عبث العابثين واعتداء المعتدين، وكذلك حقهم في استغلال مرافق الدولة حيث يستطيعون من خلال هذه الحقوق تنمية أموالهم واستثمارها [١].

فالواجب يقتضي عليهم المساهمة في تزويد الدولة بالموارد الإضافية في حالة عدم كفاية مواردها لتغطية هذه المجالات.

٣- نفقات المصالح العامة:

يقول الماوردي: [٢] أن المستحق على بيت المال نوعان:

الأول: أن يكون مستحق صرفه على وجه البدل كأرزاق الجند وأثمان السلاح فيكون استحقاقه معتبر بالوجود والعدم لأنه من الحقوق اللازمة على الدولة.

الثاني: أن يكون مستحقا على وجه المصلحة والإرفاق دون البدل فيكون استحقاقه معتبراً بالوجود، فإن كان المال موجوداً وسقط فرضه عن المسلمين. فإذا كان هذا الأمر من فروض الكفاية التي يعم ضررها كافة المسلمين كوعورة طريق أو انقطاع شرب جاز لولي الأمر إذا خاف الفساد أن يفترض على بيت المال ما يصرفه في الديون دون الارتفاق" [٣] .

١ أحمد الحصري : السياسة الاقتصادية والمالية(م.س)، ص٥٠٣.
٢ الماوردي : الأحكام السلطانية، ص٢١٤.
٣ الماوردي : الأحكام السلطانية، ص٢١٤.

وفي موضع آخر يرى الماوردي أن الإنفاق على هذه المصالح واجب على ذوي المكنة في المجتمع في حال عدم كفاية موارد الدولة [1].

وقد عبر الماوردي عن المصالح العامة بظروف عصره، والمصالح العامة (المرافق) في عصرنا تشمل كل النفقات العامة للدولة والصرف على المرافق الأساسية للدولة، من تحصينات الدولة وإصلاح الطرق وبنائها وشق الترع وعمارة المساجد والمرافق الصحية والتعليمية ومرافق الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والمياه والهاتف والبريد وغيرها [2].

وهذه المرافق يعتبر وجودها ضرورة من الضرورات في هذا العصر وينال الأمة ضرر كبير إذا لم تقم الدولة بتوفيرها، ولذا فاستحقاق الصرف عليها من الحقوق اللازمة على بيت المال سواء وجد المال، أم لم يوجد، وفي حالة عدم وجود المال الكافي للصرف عليها انتقل وجوب الصرف على الأمة، فإن لم يقم المسلمون بواجبهم طواعية فعلى الدولة إجبارهم على ذلك عن طريق فرض الضرائب اللازمة لتمويل هذه المصالح [3] ، لأن عدم إنفاقها يؤدي إلى ضرر بالأمة والضرر يجب إزالته لقوله ε : "لا ضرر ولا ضرار".

ولا يدخل في المصالح العامة المشاريع الإنتاجية التي تقيمها الدولة للحصول على عائد لأنه لا يترتب على عدم إقامتها أي ضرر بالأمة، وهذه المشاريع تقوم الدولة بإنشائها عندما يتوفر المال اللازم في بيت المال ويفيض عن النفقات الأساسية للمرافق الأساسية في الدولة [4].

---

١ المرجع السابق، ص٢٤٥.
٢ سامي رمضان سليمان : مجالات فرض الضرائب (م.س)، ص١٠٣٣.
٣ عبد السلام العبادي : الملكية في الشريعة الإسلامية، ج٢، ص٢٨٤.
٤ عبد القديم زلوم : الأموال في دولة الخلافة، ص٣٤-٣٥.

٤- نفقات التنمية الاقتصادية:

لا تقل الأهداف الاقتصادية للإنفاق العام عن الأهداف الاجتماعية والمصالح العامة وأغراض الدفاع والحماية والأمن، حيث يعتبر تحقيق الأهداف الاقتصادية وسيلة لتحقيق هذه الأهداف لأنها توفر الإمكانات والموارد التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف والأغراض المذكورة وتحقيق التنمية الاقتصادية هو أهم الأهداف الاقتصادية للدولة إذ أن التنمية الاقتصادية هي عملية تهدف إلى استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة للمجتمع في إحداث زيادات مستمرة في الدخل القومي تفوق معدلات النمو السكاني لضمان زيادة حقيقته ومستمرة في متوسط دخل الفرد [١].

ولا يقتصر غرض التنمية الاقتصادية على زيادة الدخل القومي ومتوسط دخل الفرد بل هناك أهداف أخرى للتنمية الاقتصادية في الإسلام أهمها [٢] :

إعداد الإنسان الصالح وبناء المجتمع السليم.

القيام بواجب عمارة الأرض وفق منهج الله.

إقامة جميع المرافق الاقتصادية التي تحتاجها الأمة على أساس من التخطيط السليم وضمن الإمكانات المتاحة.

العمل على توفير الحياة الكريمة لكل إنسان في المجتمع.

---

١ عبد العزيز الخياط : التنمية والرفاهة من منظور إسلامي، ط١، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٨٨، خورشيد أحمد : التنمية الاقتصادية في إطار إسلامي (قراءات في الاقتصاد الإسلامي، جدة، جامعة الملك عبد العزيز، ١٩٨٧، ص١٠٢.

٢ عبد السلام العبادي : مفهوم التنمية في الإسلام (أهدافها ، أطرها) ص٢، بحث مقدم لندوة التنمية من منظور إسلامي، مؤسسة آل البيت، عمان فبراير ١٩٩١.

تحقيق التوازن العادل للدخول والثروات .

وعليه فالتنمية الاقتصادية تعتبر واجباً من الواجبات الملقاة على الأمة ولا بد من السعي لتحقيقها لما تساهم به وتوفره من سلع وخدمات تعتبر بمثابة وسائل للنهوض بالمجتمع كما أن عمليه التنمية واجبة بمقتضى التكافل بين أجيال المسلمين، فالجيل الحالي في الأمة من واجبه أن يقدم للجيل الذي يليه وضعا صالحا لإقامة حياة سليمة يستطيع أن يبنى عليها إضافات وزيادات في التنمية الاقتصادية دون عقبات ومشاكل، ولا يترك له تركة مثقلة بالأعباء والعقبات والمشاكل تعرقل مسيرة حياته [١].

والجميع يدرك أهمية التمويل* في عملية التنمية فإحداث التنمية يحتاج إلى استثمار الأموال في المشاريع الإنتاجية والخدمية، ولا يمكن أن تتم هذه المشاريع إلا بوجود القدر الكافي من الأموال.

ولعل جعل نفقات التنمية الاقتصادية ضمن المجالات التي تفرض لأجلها الضرائب ويوظف على أموال الأغنياء مسألة ذات طابع يختلف عن المسائل الأخرى التي طرحت في موضوع فرض الضرائب حيث أن المجالات السابقة تجتمع في عنصر واحد وهو فرض الضرائب لأجل حاجة معينة، ولكن عملية التنمية لا تشترك مع هذه المجالات في هذه الحاجة بل هي من قبيل تحقيق أهداف النظام الاقتصادي والمالي.

وهذا يسوقنا إلى الخوض في تساؤل وهو: هل يقتصر فرض الضريبة على حالة الحاجة أم يمكن استخدامها لتحقيق هدف النظام في إحداث عملية التنمية [٢]؟

---

١ يوسف إبراهيم يوسف : النفقات العامة في الإسلام، ص٢٣٢.

* لا نعني أن التمويل هو العامل الأساسي في إحداث عملية التنمية فهناك العديد من العوامل اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، ولسنا بصدد الحديث عنها في هذه النقطة للاستزادة، انظر شوقي دنيا : تمويل التنمية الاقتصادية، ص٣٧-٦٩.

٢ رفعت العوض : الضريبة في النظام الإسلامي، ص١٠٩٤.

هناك من يعتبر أن التخلف الاقتصادي الشديد والمزمن من الحالات والأوضاع الاستثنائية التي تصنف ضمن اقتصاديات الطوارئ التي تحتاج إلى وسائل استثنائية للخلاص منها [١].

وبالتالي فإحداث تغييرات واسعة وجادة في التنمية الاقتصادية للخروج من التخلف الاقتصادي يعتبر من الوسائل الاستثنائية التي تحتاج تمويلها لموارد استثنائية. خاصة أن معظم مشاريع التنمية في عالمنا الإسلامي تنصب على إقامة المرافق الأساسية والضرورية للمجتمع، ولا يمكن الخروج من حالة التخلف إلا بهذه الطريقة.

ولكن لا بد للدولة في إحداث عملية التنمية من اعتماد أسلوب التناسب بين طموحاتها في إقامة مشروعات التنمية وإمكانات الدولة وايراداتها، بل أهم من ذلك دراسة نتائج هذه المشروعات على اقتصاد الدولة، فالتنمية الاقتصادية هامة، ولكن يجب ضبطها، وكذلك يجب عدم التسرع في ذلك لئلا يؤدي الفشل فيها إلى انعكاسات سلبية تؤدي إلى إعاقة الاقتصاد أكثر مما حصل من إجراء القيام بعملية التنمية غير المدروسة.

٥- نفقات الطوارئ والنوازل:

يقول القرطبي "اتفق العلماء أنه إذا نزلت بالمسلمين حاجة بعد أداء الزكاة يجب صرف الأموال إليها، قال مالك رحمه الله: يجب على الناس فداء أسراهم وإن استغرق ذلك أموالهم وهذا إجماع أيضا [٢].

فالإنفاق على الحوادث الطارئة مثل المجاعات والزلازل والفياضانات والأوبئة أو هجوم العدو غير معتبر بالوجود، بل هو من الأمور اللازمة، وفي حالة عدم

١ منذر قحف : الاقتصاد الإسلامي، ص٢٠٧-٢٠٨.
٢ القرطبي : االجامعالجامع لأحكام القرآن، ج١، ص٢٢٣.

وجود المال في بيت المال صار فرضا على المسلمين، ويجب جمعا لمال منهم في الحال دون إبطاء لأن هذه الطوارئ لا يمكن تأخيرها بل تحتاج إلى إغاثة في الحال، فإن خيف الضرر من التأخير استقرضت الدولة ما يكفي للإنفاق على ما يحدث من هذه الطوارئ ثم تسد ما اقترضته مما تجمع من الناس [١].

وقد أشرنا إلى أنه في الظروف غير العادية لا يقتصر الأمر على فرض الضرائب بل لا تحترم الملكية الخاصة ويضحي بالمصالح الفردية في سبيل تحقيق المصلحة العامة [٢].

فما زاد عن حاجة الإنسان وكفايته من المال معرض حين ضرورة المجتمع للأخذ منه، بل يتعداه إلى بقية المال بالنسبة إلى الأغنياء الذين في أموالهم فضل وسعة [٣].

ووجه الاستدلال على ذلك قوله رسول الله ع: "من كان عنده فضل زاد فليعد به على من لا زاد له، ومن كان له فضل ظهر فليعد به على ما لا ظهر له، إلى أن عدد من أصناف المال ما عدد حتى رأينا- والمتكلم هنا هو أبو سعيد الخدري- أنه لا حق لأحد منا في فضل" [٤].

وحالات الطوارئ والنوازل هي من الحالات الاستثنائية التي تحتاج إلى وسائل استثنائية لعلاجها إذا لم يكن هناك متسع في الوسائل العادية، وهذه الوسائل عادة تدرس ضمن ما يسمى باقتصاديات الطوارئ أو الحرب[٥].

١ عبد القديم زلوم : الأموال في دولة الخلافة، (م.س)، ص١٣٥.
٢ محمد عبد المنعم الجمال : موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص١٥٣.
٣ محمد المبارك : نظام الإسلام، ص١٣٤.
٤ رواه مسلم ك اللفظه حديث رقم ١٨، ج٣، ص١٣٥٤.
٥ منذر قحف : الاقتصاد الإسلامي، ص٢٠٧.

التوظيف عبارة عن رفع مرتبة الإنفاق من درجة التطوع والاختيار إلى درجة الإلزام:

يولى منهج الإسلام الوازع والدافع التراثي أهمية كبيرة باعتباره محركا قويا للسلوك الإنساني وفي مجال الإنفاق في سبيل الله يكون للدافع الذاتي أهمية كبيرة في حثه المسلم على البذل والإنفاق من ماله في سبيل الخير والصالح العام، وهذا العامل يجعل المسلم يتحرك طواعية من أجل الإنفاق في سبيل الله، فإذا أضفنا إلى ذلك أن الله تعالى قد قرر حقا في المال سوى الزكاة كما أوضحته الآية:(لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آَمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآَخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآَتَى الزَّكَاةَ) البقرة : آية ١٧٧.

وهذا يعني أن المسلم مكلف بالإنفاق من ماله في سبيل الله به أدائه للزكاة امتثالا للنصوص القرآنية الكثيرة التي تحث المسلم على الإنفاق من ماله مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾لبقرة: آية ١٩٥، وقوله تعالى (وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ) الحديد:آية ٧.

لأن امتلاك المسلم للمال هو امتلاك استخلاف ليقوم بإنفاقه في سبيل الله الذي يعني سبيل الخير والمصالح العامة [١].

فالمال هو وسيلة لبناء الأمة الصالحة، وللمال رسالة عظيمة فالمال وجد لإقامة المصانع والمشروعات المنتجة وإقامة الرفاهية العامة للأمة كلها لا لفرد معين، وليس لطبقة معينة لتحتجزه لمصالحها دون مصالح الأمة هذه ناحية.

---

١ محمد أبو فارس : إنفاق الزكاة في المصالح العامة، (م.س)، ص٨٩.

الناحية الثانية أن منهج الإسلام يتبع أسلوب التدرج في تقرير أحكامه فهو لا يلجأ إلى الإلزام والإجبار طالما هناك إمكانية للوصول إلى الهدف والغاية بالاختيار وطواعية، وهذا المنهج ينطبق على تحصيل موارد إضافية للدولة متمثلة في فرض الضرائب فعندما لا تكفي موارد الدولة الثابتة والدائمة تتوجه الدولة إلى المواطنين ليتطوعوا ويتبرعوا لتغطية نفقات الدولة، فإذا قام الأفراد طواعية بالإنفاق فلا حاجة لأن تقوم بفرض ضرائب تلزمهم بتمويل هذه النفقات، أما إذا لم يقم الأفراد طواعية و باختيارهم بالتبرع لتمويل هذه النفقات فمن حق الدولة فرض الضرائب وإلزامهم بتمويل نفقاتها أي أن فرض الضرائب (التوظيف) في الإسلام هو بمثابة رفع لمرتبة الإنفاق في سبيل الله من مرتبة الطواعية والاختيار إلى مرتبة الإلزام [1].

ويؤكد هذا الفهم عدم وجود الضرائب في صدر الدولة الإسلامية على الرغم من حدوث العجز في تمويل النفقات، والسبب في ذلك واضح حيث أن الصحابة كانوا يغطون هذا العجز عن طريق الإنفاق في سبيل الله طواعية ودون حاجة لأن تلجأ الدولة إلى إلزامهم والشواهد كثيرة في هذا المجال.

تحديد وعاء الضريبة:

أما إذا أردنا أن نحدد وعاء الضريبة.

فإن آية (لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ)وقد أوضحت أن في المال حقوق سوى الزكاة، لكنها لم تحدد الوعاء الذي تؤخذ منه هذه الحقوق فجاءت آية أخرى وحددت هذا الوعاء، يقول تعالى: (وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ) البقرة: الآية: ٢١٩.

---

١ فوزي عطوي : الاقتصاد والمال (م.س)، ص٤٧، محمد حمدي الجويجاني : الإصابة في الرد على د. السباعي، ص١٠.

يقول الفخر الرازي في تفسير الآية اعلم أن هذا السؤال قد تقدم ذكره فأجيب عنه بذكر المصارف. وأعبد هنا، فأجيب عنه بذكر الكمية.. إذا عرفت هذا فتقول: كأن الناس لما رأوا أن الله ورسوله يحضان على الإنفاق ويدلان على عظيم ثوابه سألوا عن مقدار ما كلفوا به، هل هو كل المال أو بعضه، فأعلمهم الله أن العفو مقبول."[١].

والعفو كما قال ابن عباس هو الفضل أي ما زاد عن حاجة الإنسان ونفقة عياله [٢].

فإذا كان الإنفاق الواجب المتمثل في الزكاة قد حددت معالمه وأنصبته، فإن الإنفاق المندوب لم تحدد معالمه وتركت منضوية تحت هذه الكلمة الجميلة العذبة "العفو" ليكون الإنفاق بالسماحة والطلاقة والبشاشة بعيدا عن الامتنان والحساب [٣](ولاتمنن تستكثر) [سورة المدَّثر:٦].

ولعل جعل العفو هو دعاء الإنفاق يظهر حكمة عظيمة في التشريع الإسلامي وهي أن حاجة الإنسان مقدمة على حاجة غيره، فالإسلام لم يطالب الفرد بالإنفاق مما يحتاج إليه لتعلق قلبه به، وليس حاجته إليه، وبالتالي يكون صعبا عليه التنازل عنه [٤].

شروط الضريبة:

في الوقت الذي يبيح فيه الإسلام للدولة فرض الضرائب أو التوظيف على أموال الأغنياء فإنه يبيح ذلك ضمن شروط فليست المسألة أمرا مفتوحا يحق للدولة أن تقوم به في أي وقت وتحت أي ظرف

١ الفخر الرازي : التفسير الكبير، مج٢، ص٢٢١-٢٢٢.
٢ ابن كثير : تفسير القرآن العظيم، ج١، ص٢٥٦.
٣ أحمد عبد الجواد الرومي : المنهاج الاشتراكي، ص١٩٤، القرضاوي : فقه الزكاة، ج١، ص١٥٤-١٥٥.
٤ القرضاوي : فقه الزكاة، ج١، ص١٥٥.

يقول القرطبي: "وضابط الأمر أنه لا يحل مال أحد إلا لضرورة تعرض فيؤخذ ذلك المال جهراً لا سراً، وينفق بالعدل لا بالاستئثار، وبرأي الجماعة لا بالاستبداد بالأمر" [١].

وبالتالي يمكننا استخلاص شروط فرض الضريبة بالنقاط التالية[*] :

١- أن تكون هناك حاجة عامة حقيقية سواء كانت هذه الحاجة اجتماعية أو عسكرية أو إنمائية أو تتعلق بأي مجال من المجالات السابق ذكرها، ويقرر هذه الحاجات أهل الاختصاص والخبرة في المجالات المالية والاقتصادية وهو المقصود من قول القرطبي "برأي الجماعة لا بالاستبداد بالرأي".

٢- أن يتم فرض الضرائب على قدر الحاجة وأن يتم إلغاؤها عند انقضاء هذه الحاجة لأن السند الشرعي لفرض الضريبة أنها تفرض عند الحاجة وتقدر بقدر الحاجة [٢].

٣- أن يتم استنفاذ كافة الوسائل والطرق لتمويل النفقات عن طريق الموارد الثابتة والدائمة وبعد حث الناس على التبرع اختياراً وإمكانية تغطية النفقات عن طريق القروض، فإذا استنفذت الدولة كل هذه الوسائل والطرق ولم تكف لتغطية العجز لجأت الدولة إلى الضرائب، وهذا الشرط بالتأكيد يعني أن جميع الالتزامات المالية التي قررها الإسلام مؤداة، فلا يتصور أن نبحث في حق الدولة في فرض ضرائب بينما الزكاة مثلا غير مطبقة [٣].

---

١ القرطبي : الجامع لأحكام القرآن الكريم، ج١١، ص٦٠.

* يرى د. يوسف القرضاوي أن شروط الضريبة أربعة هي: ١) الحاجة الحقيقية للمال ولا مورد آخر. ٢) توزيع أعباء الضرائب بالعدل. ٣) أن تنفق في مصالح الأمة لا في المعاصي والشهوات. ٤) موافقة أهل الشورى والرأي في الأمة، القرضاوي : فقه الزكاة، ص١٠٧٩ وما بعدها.

٢ شوقي دنيا : تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي (م.س)، ص٣٩٢، أحمد الحصري : السياسة الاقتصادية والمالية، ص٥٠١.

٣ رفعت العوض : الضريبة في االنظام الإسلامي، موسوعة الإدارة المالية في الإسلام، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، ج٣، ص١٠٦٣-١٠٦٤.

٤- عدم وجود إسراف وتبذير في أي مرفق من مرافق الدولة وأجهزتها بمعنى ضرورة القيام بعملية ترشيد النفقات داخل الدولة قبل اللجوء إلى فرض الضرائب [١].

وهذا الشرط يعني أن العجز في تغطية النفقات قد ينتهي بترشيد النفقات والقضاء على الإسراف والتبذير وإهدار الموارد فإذا سارت الدولة على هذه الطريقة وظل وجود عجز لجأت الدولة إلى الضرائب.

٥- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع أي توزيع أعباء الضرائب على المكلفين بالعدل وهذا ما سنوضحه من خلال النقطة التالية:

كيفية فرض الضرائب:

بعد أن بينا أن الفكر المالي في الإسلام يقر فرض الضرائب وأوضحنا المجالات والشروط اللازمة لفرض الضرائب لا بد من توضيح الكيفية التي يتم فرض الضرائب بناء عليها.

فهل نفرض الضرائب على شكل ضرائب مباشرة أم ضرائب غير مباشرة؟ وإذا كانت ضرائب مباشرة فهل تكون تصاعدية أم تنازلية أم نسبية؟

أما كونها مباشرة أم غير مباشرة فإن الإسلام يفضل الضرائب المباشرة، وأن معظم إيرادات الدولة الإسلامية تعد من الضرائب المباشرة باستثناء العشور، وتعتبر من قبيل المعاملة بالمثل، وبالتالي فإن التوظيف يكون بفرض ضرائب مباشرة على الدخل أو على الثروة هذه ناحية.

الناحية الأخرى أن الضرائب غير المباشرة عادة تصيب الفقراء ويكون وقعها أشد على ذوي الدخول المنخفضة، وهذا يتنافى مع التوظيف في نقطتين:

---

١ شوقي دنيا : المرجع السابق، ص٣٩٢.

أن التسمية الشرعية للضرائب هي التوظيف على أموال الأغنياء أي أن فرض هذه الضريبة هو على الأغنياء فقط، وقد اشترط بعض العلماء أن يكون لدي الشخص ما يفيض عن كفايته ولمن يعوله لمدة عام [١].

أننا قررنا أن وعاء هذه الضريبة هو العفو الذي يعني الفضل والزيادة عن حاجة الفرد ومن تلزمه نفقتهم وبالتالي فرض الضرائب غير المباشرة يتنافى مع ذلك إذ أن الضرائب غير المباشرة تفرض في الغالب على السلع الأساسية التي تمثل جزءاً أساسياً من دخل الفقراء ومحدودي الدخل أي أنها تصيب جوهر الدخل ولا تنصب على العفو لأن هؤلاء الأفراد ينعدم لديهم العفو، ودخلهم يتم استهلاكه على توفير الحاجات الأساسية [٢] . يبقى أن تحدد هل التوظيف يكون بفرض ضرائب نسبية أم تصاعدية أم تنازلية.

ولعلنا ذكرنا أن من شروط التوظيف تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، ومن العدالة أن يساهم كل فرد في أعباء الدولة على قدر طاقته، وهذا يقتضي اللجوء إلى الضرائب التصاعدية التي تتفق مع أهداف التشريع الإسلامي في تحقيق العدالة [٣].

---

١ شوقي دنيا : المرجع السابق، ص٣٩٢، القرضاوي : فقه الزكاة، ج١، ص١٥٥.
٢ يوسف إبراهيم يوسف : النفقات العامة في الإسلام، ص١١٢.
٣ المرجع السابق، ص١١٢، محمد عبد المنعم الجمال : موسوعة الاقتصاد الإسلامي، ص٢٢٦.

الفصل الثالث

تقويم أسس المحاسبة النقدية وتأثير عوامل الدقة على قياس قيمتها العادلة

أوضحت أحداث الأشهر الأخيرة من السنة الماضية ٢٠٠٨ الهشاشة التي يتسم بها النظام المالي لدرجة أنها أثارت العديد من التساؤلات الجوهرية و التي من ضمنها إلى أى مدى توجد مرونة في الاستجابة السريعة لمعايير المحاسبة للأحداث العالمية . كما برهنت على أن هناك إفراط كبير في نقل المخاطر وذلك عند عرض الأصول التي تم إعادة تقويمها بالقوائم المالية[١] .

كما لعبت القروض والائتمان الممنوحة للوحدات الاقتصادية من البنوك دوراً مؤثراً في تحريك الأزمة العالمية إلا أن إعادة تقويم الأصول المالية بصفة خاصة والثابتة بصفة عامة وفق مؤشرات القيمة العادلة ، كان المحرك الأقوى للكساد العالمي والذي أصبح شبحاً يلاحق معظم الشركات الدولية (متعدية الجنسيات) في الإفصاح عن قيم لا تمثل الواقع.

بدأت معايير المحاسبة استخدام القيمة العادلة للقياس كأساس بديل للتكلفة التاريخية مما يعد تحدى أواضحاً أمام جودة المعلومات المحاسبية في الوقت الذي يعتبر فيه جوهر نظرية المحاسبة الإفصاح باستخدام التكلفة التاريخية ، مما يتطلب إعادة تصميم الأنظمة المحاسبية لكي تتأقلم مع طرق القياس والإفصاح باستخدام القيمة العادلة.

١- تقرير الاستقرار المالي العالمي (GFSR) عدد ابريل ٢٠٠٨– منشورات صندوق النقد الدولي، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء- مصر

طبيعة المشكلة :

تتطلب معايير المحاسبة الدولية والمصرية ومعايير التقرير المالي، إعادة تقويم للأصول بالقيمة العادلة في نهاية الفترة أو السنة المالية للإفصاح عن الأصول بقيمتها الواقعية ، ومن المؤشرات التي تحكم قياس القيمة العادلة القيمة السوقية والتكلفة الاستبدالية وغيرها ، كما ينبغي أعادة تقويم مدى كون مؤشرات قياس القيمة العادلة من العوامل المحبذة أو اللازمة في الإرشادات التنظيمية والرقابية.

ويتمثل دور الرقابة في الحكم على جودة المعلومات المحاسبية المستخدمة في التوصل إلى القيم العادلة ، وخصوصاً في حالة استخدام منهج التسعير القائم على نموذج تسعير الأصول الرأسمالية. وسوف تتزايد الحاجة لمراعاة الانعكاسات على الاستقرار المالي عندما تقوم الجهات المختصة بوضع المعايير المحاسبية بإصدار الإرشادات في مجال قياس القيمة العادلة.

ولما كانت الطريقة المستخدمة في قياس القيمة العادلة تختلف باختلاف العوامل المؤثرة من عدة مخاطر ما بين عوامل مالية (معدل التمويل) وعوامل محاسبية (صافى التدفقات النقدية الداخلة) وعوامل اقتصادية (معدل التضخم) لما لتلك العوامل من مخاطر تؤثر تأثيراً مباشراً على دقة قياس القيمة العادلة وخاصة عند قياس صافى الربح المحاسبي فالباحث يطرحها للدراسة والتحليل الإحصائي، لقياس مدى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة ، بعد التعرض للقياس الإحصائي للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس القيمة العادلة، والأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

أهمية البحث :

جاءت الازمة المالية التي بدأت في أواخر يوليو ٢٠٠٧ لتبرز إلى السطح القصور الواضح في طرق القياس المتبعة عند المحاسبة عن القيمة العادلة لأغراض إعادة التقويم للاصول نظرا لان المكاسب والخسائر غير المحققة نتيجة قياس القيمة العادلة لاتعد مؤشراً قاطعا على قيمة الوحدة الاقتصادية إلا إذا تم بيع تلك الأصول ، بالاضافة إلى مكامن الضعف في منتجات التمويل المركبة الجديدة والمنظومة الداعمة لها من أسواق ونماذج عمل وبيئات تنظيمية.

كما تبرز أهمية هذا البحث في القاء الضوء على المقترحات التي قدمتها المنظمات المهنية بشأن قياس القيمة العادلة وخاصة الإصدار (١٥٧) من إصدارات[١] (FASB) والتى تهدف إلى تقوية مواطن الضعف وسد الثغرات القائمة في الاطر المحاسبية وكيف تساهم الإصدارات المهنية في تحسين معلومات القوائم المالية.

أهداف البحث :

يمكن صياغة أهداف البحث على النحو التالي :

التعرف على أهم العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة للاصول المالية والاصول الثابتة والاصول غير المتداولة.

السعى وراء معرفة مدى قدرة التنظيمات المهنية في سرعة إجراء التعديلات في الإصدارات المحاسبية حول قياس القيمة العادلة كخطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال لعالمية.

دراسة الاهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية .

١- http://www.fasb.org/st/summary/stsum157.shtml

أختبار لترتيب العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة في ظل الظروف الراهنة.

منهج البحث :

تقوم هذه الدراسة على المنهج الوصفى التحليلى وتختتم بدراسة إحصائية وذلك من خلال عرض للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وتأثيرها على قياس صافى الربح المحاسبي ومدى مساهمتها في توجيه معايير المحاسبة نحو قياس القيمة العادلة سعيا للوصول إلى قيمة عادلة للدخل المحاسبى. و ترتيب للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة وصعوبات تطبيقها وانعكاساتها على نسب التحليل المالى لما لها من تأثير على القيم التاريخية والتى قد يستفيد منها متخذى القرار. ويطبق الباحث ذلك وفقا لما يلى :

١-مصادر معلومات الدراسة :

مصادر أولية : سيتم التركيز على جميع المصادر المتاحة للدراسات السابقة أو الدوريات العالمية والمحلية لانتقاء أحدث المستجدات والعقبات التي تواجه تطبيق قياس القيمة العادلة. بالاضافة إلى إجراء المقابلات وتجميع قوائم الاستقصاء لعينة الدراسة وتحليلها وتقيم نتائجها.

مصادر ثانوية : من خلال الحصول على معلومات لشركات عينة الدراسة لقطاع من قطاعات الاقتصاد القومى ويحددها الباحث لقطاع المقاولات والاستثمار العقارى.

٢-الاسلوب الاحصائى المستخدم :

يقوم الباحث بأستخدام اختبار تحليل التباين واختبار المقارنات المتعددة وذلك للاختبار والمفاضلة بين عينة الدراسة بالاضافة إلى اختبار : Tحول القيمة المتوسطة ، كما يستخدم الباحث أختبار كا^2 .

٣-عينة الدراسة :

تتمثل عينة الدراسة في مجموعة من شركات المقاولات والاستثمار العقارى وشركات الخدمات المالية العاملة في مصر من شركات الاموال في قطاع الاعمال والخاص .

فروض البحث :

لا توجد علاقة أرتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة.

لا يوجد أختلاف بين مخاطر القياس (مخاطر مالية ومحاسبية وإقتصادية) عند قياس القيمة العادلة.

لاتوجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي .

حدود البحث :

١-يخرج عن نطاق البحث جميع أنشطة الشركات من القطاعات الأخرى بالاقتصاد القومى بخلاف شركات المقاولات والاستثمار العقارى والشركات المالية.

يخرج عن نطاق البحث التعرض للدخل الاقتصادى وانما التركيز على الدخل المحاسبي والذى تفصح عنه القوائم المالية (قائمة الدخل).

يهتم البحث بالعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة فيما يتعلق بالاصول الثابتة والاصول غير المتداولة (الاستثمار العقارى المستحوذ عليه للتأجير أو البيع في الفترات المالية التالية) والاصول المالية وبالتالي يخرج عن نطاق

البحث باقى عناصر الأصول من الأصول المتداولة والمعنوية وعناصر الالتزامات.

الدراسات السابقة :

دراسة (د.عبد الناصر محمد سيد درويش : ٢٠٠٨)[١]

استهدفت الدراسة التعرف على التطورات الحديثة في مجال قياس القيمة العادلة عند إعداد المعلومات المالية، وانعكاس ذلك على أداء الوظيفة المحاسبية ، كما تناولت الدراسة التعرف على أهم المشاكل والصعوبات عند قياس القيمة العادلة من وجهة نظر القياس والإفصاح المحاسبي ، ولكنها لم تصل إلى عرض للعوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة.

دراسة (Zacharski, Alan Rosenblat : 2007)[٢]

علقت تلك الورقة على وصف الإصدار ١٥٧ الصادر من مجلس معايير المحاسبة الامريكى بغرض مقاييس القيمة العادلة بصورة تضع تعريف للقيمة العادلة ، مع عرض لأساليب التقويم المتبعة في قياس القيمة العادلة التي نص عليها الإصدار ومنها أسلوب التقييم على أساس سعر الدخول في السوق والسعر الذي يستخدم عندما يرسى العطاء والسعر المطلوب للخروج من السوق الا ان الدراسة لم تشير من قريب أو بعيد إلى الادوات والصعوبات التي تقابل البائعين والمشترين في تحديد القيمة العادلة بشكل موضوعى يتقابل مع أسعار السوق السائدة.

٢- د. عبد الناصر محمد سيد درويش تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية - دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية ، كلية التجارة- جامعة المنصورة. المجلة المصرية للدراسات التجارية المجلد ٣١ العدد الثاني (٢٠٠٨)

2-Zacharski, Alan Rosenblat: "Fasb statement on fair value measurement" Journal of Investment Compliance, 2007 Vol: 8, Iss. 1

دراسة (Elaine Henry, Oscar :2007)[١]

تناولت تلك الدراسة الخطوة الثانية من اجراءات القياس للقيمة العادلة من خلال دراسة تحليلية لعوامل اقتصادية ومالية في شكل محاسبى يشير إلى اهمية عدم اغفال سعر الفائدة السائد في السوق ومعدل التضخم عند قياس القيمة العادلة لما لها من آثار بالسلب والايجاب على تذبذب القيمة كما اشارت إلى ان الأرباح الموزعة للاوراق المالية التي تحتفظ بها الشركات حتى تاريخ الاستحقاق يكون لها أثر مباشر على تحديد قيمتها على أساس القيمة العادلة كإصدار FASB 157 ، وكلما كانت المعلومات التي يتم جمعها لقياس القيمة تعبر بوضوح وشفافية وموضوعية كلما كانت القيمة التي يتم قياسها اقرب إلى الواقع.

دراسة (Paul Kraft : 2005)[٢]

تفترض تلك الدراسة أن منهجية قياس القيمة العادلة لابد وأن تعتمد على دراسة عناصر متعددة من المتغيرات في السوق المالى ومنها أسعار الفائدة والعوائد المحققة من صناديق الاموال المستثمرة في الاوراق المالية والعائد من الفرصة البديلة في الاستثمار في اصول لا توجد بها مخاطرة حيث ان الإستثمار في اصول المشروع تجتنبها مخاطر للملاك ، وبالتالي قيمتها تختلف عن القيمة المقابلة لاموال مستثمرة في اصول لاتوجد بها ذات المخاطرة مما يؤثر على قيمة اصول المشروع قبل تأثيرها على العائد. كما ناقشت الورقة ان قيمة الأصول المستثمرة في الشركات العامة ذات التطابق تختلف قيمتها عن قيمة الأصول المستثمرة في الشركات الخاصة لما للشركات العامة من حماية وإعادة هيكلة وتمويل من المالك والذى تكون فيه الدولة صاحبة حقوق الاغلبية وبالتالي

1-Elaine Henry, Oscar J. Holzmann, Ya-wen Yang: "FASB: Fair value measurements: The next step"Journal of Corporate Accounting & Finance : 2007 **Vol 18 Iss 6,**

2-Paul Kraft, "Fair value methodologies" Journal of Investment Compliance, 2005 Vol: 6, Iss. 1

فعلى إدارات الشركات وهى بصدد إعادة التقويم للاصول مراعاة الأصول المستثمرة لدى أطراف ذوى علاقة عن الأصول المستثمرة في شر كات أخرى لا تربطها آية علاقة ، ولكن الورقة لم تحدد العوامل المؤثرة على القيمة العادلة عند إجراء التقويم والمحاسبة عن القيمة العادلة.

دراسة (Bill Bergman : 2004)[1]

تناولت الدراسة الإصدارات المحاسبية لبعض الدول والتى تطبق معايير المحاسبة الدولية بخصوص قياس القيمة العادلة، كما عرفت الدراسة تعريفات متعددة للقيمة العادلة وفق إصدارات العديد من الدول التي تختلف احيانا مع المعايير الدولية ولكن اتفقت في النهاية ان القيمة العادلة تمثل قيمة الاصل في سوق المنافسة الكاملة بين بائع راغب في البيع ومشتري راغب في الشراء وان القيمة العادلة للاصول غير المتداولة في السوق هي محصلة عوامل عدة من ضمنها أسعار التحويل بين الشركات غير المرتبطة فيما يعرف بالأسعار المحايدة. ولكنها لم تقدم ما هي تلك العوامل.

دراسة (Allister Wilson : 2001)[2]

تناولت تلك الدراسة الطرق التي تستخدمها البنوك في التقرير المالى للحد من الاثار السلبية الناجمة من قياس القيمة العادلة في الادوات المالية على الصعيد العالمى، كما ان الاستعانة بشركات متخصصة لقياس القيمة العادلة اصبح ضرورياً للحد من العقبات الاقتصادية في قياس القيمة العادلة من اجل قياس موضوعى يتقارب مع القيم الواقعية في سوق المنافسة الكاملة، واشارت الدراسة

1-Bill Bergman: "Accounting for Money: The fair value of cash assets and deposit liabilities", Advanced in Public Interest Accounting, 2004, Vol, 10.

2-Allister Wilson, "Fair Value and measurement where the conflicts lie"Journal Balance Sheet, 2001Vol 9, Iss .4

إلى ان قياس القيمة العادلة من الامور الشائكة لما لها من صعوبات في القياس. ولكنها لم تتعرض لشرح تلك الصعوبات.

دراسة (Patricia Jackson, David Lodge : 2000)[١]

ناقشت الدراسة مسودة معيار محاسبى انجليزى تم نشره مؤخرا عن بنك انجلترا والذى غطت تعاملاته معظم المنطقة في اشارة واضحة، بان الإفصاح عن العوامل التي استخدمت في قياس القيمة العادلة لمحفظة الاوراق المالية التي يحتفظ بها البنك يعطى انطباع عند صناع القرار من المستثمرين، بمدى توثيق المعلومات التي حصل عليها البنك على الرغم من الاثار السلبية للازمة المالية العالمية، والتى بدأت في امريكا وامتدت لمعظم دول العالم والتى كان من اسبابها عدم الإفصاح عن قيمة الأصول المالية داخل محفظة الاوراق المالية للبنوك، وارجعت الدراسة ذلك إلى عدم الإفصاح للقيمة العادلة للاصول المالية. ولكنها لم توضح العوامل التي تؤثر على قياس القيمة العادلة وهل هناك علاقة مباشرة بين جودة المعلومات المستخدمة في إعادة التقويم والدخل المحاسبي للشركات التي تقوم بإعادة تقويم لاصولها باستخدام القيمة العادلة.

المبحث الاول:

خصائص جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبى.

يتطلب مواكبة التغييرات في بيئة تكنولوجيا المعلومات[٢] من جانب المعلومات المحاسبية القدرة والمرونة والاستجابة السريعة لملاحقة التطور الذي يحدث

1-Patricia Jackson, David Lodge, "Fair value accounting and the future of financial instruments" Balance Sheet: 2000, Vol: 8, Iss. 5

١٠- د. أحمد حلمي جمعه، د. عطا الله خليل، " معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات – التطورات الحالية "، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة – جامعة المنوفية، السنة الرابعة عشر، العدد.٢، سنة : ٢٠٠٢

على الصعيد العالمى في نظم المعلومات من الاستجابة للعرض والإفصاح من جانب ، و مدى جودتها من جانب آخر لاغراض دقة القياس والتناغم مع احتياجات متخذى القرار والمستثمرين عند عرض القوائم المالية والتى من بنودها صافى الربح المحاسبى.

تعتبر قائمة الدخل القائمة التي تفصح عن صافى الربح المحاسبي والمتولد من مقابلة الايرادات بالتكاليف خلال فترة زمنية معينة متفق عليها وفق أسلوب أو منهج العمليات وهو أسلوب يختلف عن مفهوم ثروة الملاك.

يهتم الكثير من الفقهاء في علم المحاسبة والمراجعة بدراسة العلاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية واثرها المباشر سواء من جانب تأثيرها على المستثمرين – الحاليين والمرتقبين – في اتخاذ القرارات الاستثمارية الملائمة مثل قرار الاحتفاظ بالأوراق المالية أو قرار التخلص منها أو الدخول في استثمارات جديدة ، أو من جانب تأثيرها على أسعار الأصول المالية بصفة خاصة و على جميع الأصول بصفة عامة[١] .

ولما كان دور المعلومات المحاسبية المعلنة بالقوائم المالية يتمثل في أثرها المباشر على الأصول المالية فهذا الدور يتوقف على مستوى جودة تلك المعلومات بالاضافة إلى اعتماده على مستوى الكفاءة التي يتمتع به هذا السوق ونوعية تلك الكفاءة وهل هي كفاءة تبادلية أم كفاءة تشغيلية أم كفاءة هيكلية أم جميعها معاً.[٢]

١١- د. محمد أشرف عبد البديع ."دور الافصاح الفترى عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها فى تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية" المجلة العلمية– كلية التجارة – جامعة أسيوط. العدد الثلاثون، سنة ٢٠٠١

١٢- د. عطاالله خليل ." دور المعلومات المحاسبية فى ترشيد قرارات الاستثمار فى سوق عمان للاوراق المالية" المؤتمر العلمي الرابع– استراتيجيات الاعمال فى مواجهة تحديات العولمة (الريادة والابداع) – جامعة الزيتونة ، الاردن : ٢٠٠٥

مما لا شك فيه أن للمعلومات المحاسبية خصائص نوعية لابد وان تكون متوافرة لتحقيق أغراض الجودة ولتحقيق المصداقية في الدخل المحاسبى[١] ، الامر الذي يتطلب معه البحث بصفة دائمة عن خصائص لجودة المعلومات المحاسبية لعرض نتيجة الاعمال بصورة تشجع متخذى القرار في الاعتماد عليها ، وخاصة وان قياس الدخل المحاسبي اصبح الان في ظل تطورات معايير المحاسبة يعتمد على قياس القيمة العادلة بدلا من التكلفة التاريخية للافصاح عن القيم الواقعية للاصول، في ظل ظروف التذبذب في الاسواق ونماذج التسعير المطورة مرة بالتدفقات النقدية ومرة أخرى بالتدفقات المخصومة.

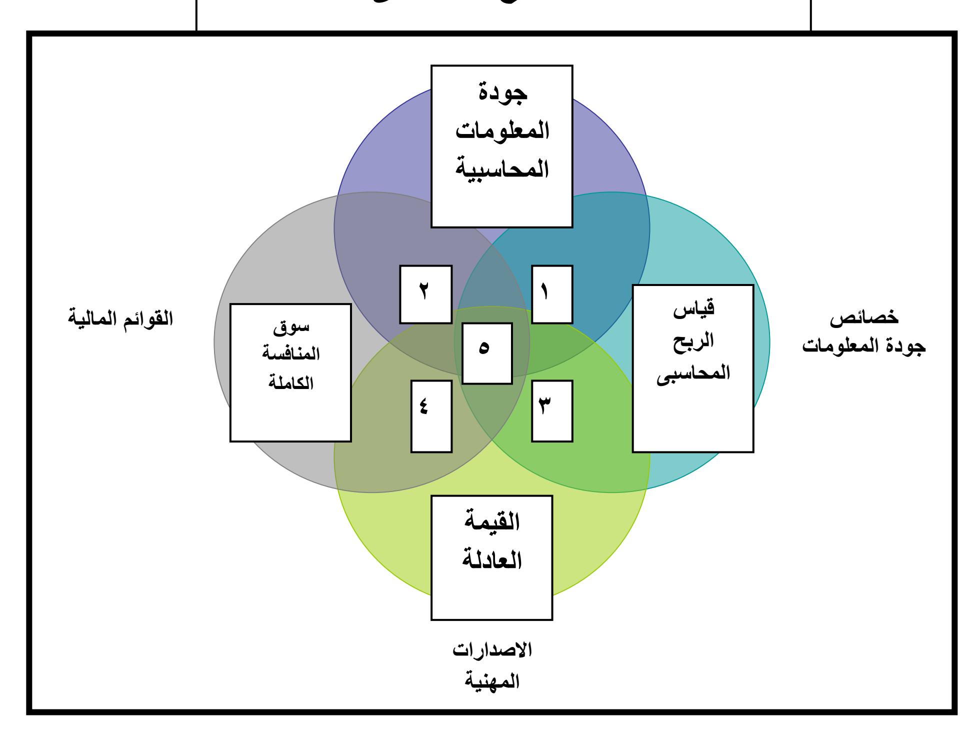
قام البعض[٢] بعرض العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية عند قياس الدخل المحاسبي والعلاقات المتبادلة عند قياس القيمة العادلة[٣] وسوق المنافسة الكاملة والتى قام الباحث بتطويرها لتفى بأغراض الدراسة من خلال الشكل التالي :

1- Hendrickson, Eldon S. And Michael F. Van Breda, 1992, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill 1992, P 132.

١٥- لمزيد من التفاصيل راجع : د. محمد أحمد إبراهيم خليل "دور حوكمة الشركات فى تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية".مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة – جامعة بنها ، العدد الاول سنة : ٢٠٠٥

١٤- د. ظاهر ظاهر القشي."أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية في ظل تكنولوجيا المعلومات والقيمة العادلة"مجلة المدقق- جامعة الاسراء – قسم المحاسبة، العدد ٦٧-٦٨ ايلول ٢٠٠٦، الاردن.

العلاقة بين جودة المعلومات المحاسبية وبين قياس الربح المحاسبى



تتمثل المنطقة المتقاطعة رقم (١) في الدور المتبادل بين كل من جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قياس الربح المحاسبي ، في الوقت الذي تؤثر فيه سوق المنافسة الكاملة وانعكاساتها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال المعلومات المنشورة بالقوائم المالية وهذا ما توضحه المنطقة المتقاطعة رقم (٢) أما المنطقة رقم (٣) تشير إلى العلاقة بين العوامل المؤثرة على قياس القيمة

العادلة عند قياس الربح المحاسبي في ظل توافر خصائص نوعية لجودة المعلومات ، بينما تشير المنطقة رقم (٤) إلى العلاقة القوية بين الإصدارات المهنية الرامية إلى توحيد قياس القيمة العادلة للأصول المعروضة في القوائم المالية في ظل سوق المنافسة الكاملة من خلال حركة تداول الأصول سواء مالية أو أصول أخرى.

أما المنطقة رقم (٥) نقطة التقاء وترابط العناصر الأربعة والتي تتمثل في الآثار المباشرة في مدى دلالة المعلومات المحاسبية ذات الجودة العالية والتي تؤدى إلى القياس العادل لقيم الأصول متمثلاً في مدى تأثير المعلومات علي الأداء المتميز وتوازن المصالح للوحدات الاقتصادية.

ومما لاشك فيه أن الخصائص التي تتسم بها جودة المعلومات المحاسبية و تمثل الإمداد المباشر للمحاسب من معلومات عند إعداد القوائم المالية تتمثل في خصائص أساسية وخصائص رئيسية بالإضافة إلى خصائص ثانوية يمكن عرضها على النحو التالي[١]:

م	الخصائص النوعية لجودة المعلومات	المقصود بها
1	**الملائمة** **Relevant**	**وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من البيئة والأغراض التي تعد من أجلها و تساعد من يتخذ ذلك القرار على تقييم البدائل التي يتعلق بها القرار**

1- Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. Page (19).

-من إصدارات مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى (FASB) قائمة المفاهيم رقم (٢) والتى تم إصدارها في سنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية Qualitative Characteristic of Accounting Information

3	الوثوق **Reliability**	أن تكون هذه المعلومات مستندية ، إذ أن هذه الخاصية هي التي تبرر الثقة في تلك المعلومات كما تبرر إمكان الاعتماد عليها كما أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي والإفصاح يستطيع أن يتوصل إليها شخص آخر – مستقل عن الشخص الأول – بتطبيق نفس الأساليب

3	الحياد **Neutrality**	اصطلاح يصف عدم التحيز .و هذه الصفة تتفق مع مستندية المعلومات لأن المعلومات المتحيزة – بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها. وتساعد المعلومات المحاسبية التي تتصف بالحياد الوفاء بالاحتياجات المشتركة لم تخذى القرار - وتتسم المعلومات المحاسبية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا
4	القابلية للمقارنة **Comparability**	تؤدى إلى التعرف على الأوجه الحقيقية للتشابه والاختلاف بينأداء المنشأة وأداء المنشآت الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء المنشأة نفسها فيما بين الفترات الزمنية المختلفة.

5	التوقيت الملائم Timeliness	تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة المعلومات المحاسبية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها. وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تم التراخى في تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها
6	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب Understanding	لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية،كما تتوقف على قدرات من يستخدمونها وثقافتهم من ناحية أخرى.
7	الأهمية النسبية والإفصاح التام الأمثل Materiality & Disclosure	أن القوائم المالية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تفصح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية. وكثيرا ما تنطوي المعلومات المحاسبية - باعتبارها وسيلة قياس واتصال - على تقديرات اجتهادية تعتمد إلى حد كبير على تقييم مستوى الأهمية النسبية.
8	القيمة التنبؤية Predictive Value	أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها في اتخاذ القرارات التي لها علاقة بالتنبؤات المستقبلية.
9	اقتصادية المعلومة Economic	تتمثل في الجدوى الاقتصادية التي تتحدد من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على تحقيق عائد أكبر من تكلفة إنتاجها.

10	الثباتConsistency	**وهي تعني الثبات على استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس وتوصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى ، وإذا ما دعت الحاجة إلى أي تغيير فيجب التنويه عن ذلك لكي يتم أخذ ذلك بنظر الاعتبار من قبل المستخدم.**

ومتى كان هناك توافر بالقدر الكافى للخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية كلما كان الحكم على درجة الجودة بها عاليا ، بالشكل الذي ينعكس على دقة قياس الربح المحاسبي بالقوائم المالية .

المبحث الثاني

الإصدارات المحاسبية الهادفة إلى القياس باستخدام القيمة العادلة.

معايير المحاسبة الأمريكية (FASB)

أوضح الإصدار رقم ١٥٧ من إصدارات معايير المحاسبة الأمريكية (FASB)[١] والذي روعي فيه توفير المعلومات المالية للمستثمرين بشكل موسع حول المدى الذي تقوم فيه الوحدات الاقتصادية بقياس الاستثمارات بالقيمة العادلة ، فإن المعلومات التي تستخدم لقياس القيمة العادلة ، تؤثر بشكل مباشر على قياس القيمة العادلة المتعلقة بقياس الدخل المحاسبي بشكل موضوعي. وتم تفعيل هذا الإصدار عن السنوات المالية اعتبارا من بعد ١٥ نوفمبر ٢٠٠٧.

يوفر الإصدار ١٥٧ قدرا أكبر من الاتساق في المعلومات المحاسبية عن الماضي والتي تشتد الحاجة إليه في تنفيذ الممارسات المحاسبية لأغراض قياس القيمة العادلة للشركات ومن المرجح أن لها تأثير كبير على كيفية حساب قيمة الاستثمار في محفظة الشركة ، ويؤكد الإصدار ١٥٧ خروج الثمن مقابل دخوله في تحديد سعر القيمة العادلة. وهو يفترض أن منظم الصفقة ، قام بعرض الموجودات بالسوق لفترة زمنية كافية قبل قياس القيمة.

ويؤكد الإصدار إن المشاركين في السوق لابد و أن يكونوا على استعداد تام للبيع والشراء داخل سوق نشطة تتوافر فيها الرغبة لدى البائع للبيع والرغبة لدى المشترى للشراء.من منطلق أن الإدارة هي المسئولة عن المعلومات الواردة في قوائمها المالية، ومن ثم فعليها الاعتماد على متخصصين خارجين في توفير القيمة لقياس القيمة العادلة التي تمثل مبالغ للبنود المعروضة بالقوائم المالية.

1- Howard Altman, S FAS No. 157 "Fair Value Measurements". CAP Journal, December 12, 2007

القيمة العادلة والقيود:

توجد بعض القيود على تحديد القيمة العادلة وهذا من شأنه يستوجب أن يكون هناك اهتمام من الشركات بإجراء التقويم والقياس لأصولها أو حتى التي لديها محفظة أوراق مالية وذلك لتحرى الدقة عند المحاسبة عن القيمة العادلة مثل تسعير الأصول في سوق يتغلب عليه الاحتكار ولا توجد فيه نماذج للتسعير والتقويم أو الأسعار المرجحة أو سوق غير نشطة وبالتالي فالمهم عند قياس القيمة العادلة أن تكون السوق نشطة وليست ثانوية وتوجد الرغبة لدى أطراف السوق في البيع والشراء في ظل الشفافية.إن توفير بعض من المعلوم امن صناع القرار تتطلب شفافية عن الاستثمارات والأصول المطلوب تقويمها من إدارة تلك الشركات بحيث ان القيمة العادلة لتلك الاستثمارات تكون مساوية لذات القيمة كما لو كانت ستباع اليوم. أن الإصدار ١٥٧ يتطلب الاستفادة من الأسعار المعروضة في السوق وحجم ومستوى النشاط وهل الأدوات المطلوب تقيمها في سوق رئيسية أم في سوق فرعية لا تتوافر فيه عوامل المنافسة الكاملة .

يرى المعهد الأمريكي للمحاسبين والمراجعين (AICPA) بعض الشكوك حول ما إذا كانت تكاليف المعاملات التي تكبدتها الشركات في شراء استثمار ينبغي الإنفاق عليها لتظل قيمتها قريبة من القيمة العادلة لها بالأسواق على أساس التوجيه الوارد في الإصدار ١٥٧. دليل يشير إلى أن الأرباح والخسائر غير المحققة من إعادة التقويم لا تمثل انخفاضا في ثروة الملاك بالقدر الذي تعكس نتيجة أعمال قرارات الإدارة الرشيدة الأمر الذي يتطلب الالتجاء إلى لجنة الشركات وفق إجراءات الحوكمة.

ثانيا :معايير المحاسبة الدولية المعيار (39) الأدوات المالية[1]:

ينص هذا المعيار "على وجوب قياس الأدوات المالية وفقا للقيمة العادلة" حيث قسم الموجودات المالية إلى أربعة مجموعات كالتالي[2] :

المجموعة الأولى: الموجودات المالية المحتفظ بها لأغراض المتاجرة:

وهي تلك الموجودات المالية التي تشتريها الشركة ويكون الغرض الأساسي من اقتنائها هو تحقيق الأرباح في المدى القصير من خلال التغير في أسعارها، حيث يتم قياس وتقويم هذه الموجودات عند إعداد القوائم المالية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة من عملية التقويم في قائمة الدخل في الفترة التي تحدث فيها.

المجموعة الثانية:الموجودات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق:

وتمثل الموجودات المالية التي يكون لدى الشركة النية أو القدرة على الاحتفاظ بها لتاريخ استحقاقها، ويجب أن يتم قياسها وإظهارها بالتكلفة المطفئة مطروحا منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الثالثة: القروض والمدينون الذين أنشأتهم الشركة:

وتمثل الموجودات المالية التي تنشئها الشركة عن طريق تزويد المقترض بالأموال أو تقديم الخدمات وبطريقة مباشرة، ويجب قياسها بالتكلفة مطروحا

1- www.iasb.uk

١٩- لمزيد من التفاصيل راجع :
- موسوعة معايير المحاسبة الدولية . من إصدارات مجمع المحاسبين والمراجعين العرب، مكتب طلال أبو غزالة. الاردن ٢٠٠٣
- د. طارق حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية (المعيار ٣٩) الادوات و المشتقات المالية، مكتبة عين شمس . سنة : ٢٠٠٣
- د. عصافت عاشور، المحاسبة عن الادوات والمشتقات المالية. مكتبة عين شمس ، القاهرة : ٢٠٠٢
- د. هيثم السعافين،الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات وأثرها على القرارات الاستثمارية ، مجلة المدقق.العدد ٥٢-٥٣، جامعة الاسراء ،الاردن : ٢٠٠٣نقلا عن د. ظاهر القشى، مرجع سابق

منها أية مخصصات معدة لمقابلة الانخفاض في قيمتها.

المجموعة الرابعة: الموجودات المالية المتوفرة (الجاهزة) للبيع وتمثل هذه الموجودات التي ليست:

محتفظ بها للمتاجرة

محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.

قروض أو مدينون.

والمقصود بها تلك الموجودات المالية التي يمكن أن تبيعها الشركة في أي وقت تحقق عائدا بها أو ترغب ببيعها عند الحاجة، ويجب أن يتم قياسها وتقويمها بالقيمة العادلة مطروحا منها أية مخصصات معدة لقاء تدني قيمتها، والربح أو الخسارة الناتجة من عملية التقويم يتم الاعتراف بها أمافي قائمة الدخل للفترة التي حدثت بها أوفي بند منفصل ضمن حقوق الملكية تحت مسمى أرباح أو خسائر غير محققة.

محددات معيار رقم (39)

لقد ورد في المعيار عدد من المحددات من أهمها:

في حال قيام الشركة بنقل أو ببيع موجود مالي من مجموعة الاستثمارات المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق قبل استحقاقه، لا يحق للشركة أن تصنف بقية الموجودات المالية من نفس الصنف مرة أخرى ضمن نفس التصنيف لمدة سنتين.

النقل من مجموعة المتاجرة إلى أي مجموعة أخرى ممنوع.

عدم جواز النقل إلى فئة المتاجرة إلا في حال وجود دليل على إمكانية تحقيق ربح فعلي في فترة قصيرة تبرر عملية النقل.

ثالثا : معايير المحاسبة المصرية :

سارت مصر على هذا النهج اعتبارا من سنة ٢٠٠٦ عندما أصدر وزير الاستثمار القرار الوزاري رقم ٢٤٣ لسنة ٢٠٠٦ بسريان معايير المحاسبة المصرية [١]، واعتماد القيمة العادلة في معظم المعايير لأغراض إعادة التقويم. و تلك المعايير يتم تطبيقها على السنة المالية التي تبداء اعتبارا من ٢٠٠٧/١/١

كما أصدرت بعض التنظيمات المهنية بالدول العربية (السعودية)[٢] تصريحات بالسماح للشركات، إعادة تقويم أصولها غير المتداولة باستخدام خصائص أخرى للقياس تختلف عن التكلفة التاريخية مثل القيمة العادلة، وفقا لمعايير المحاسبة الدولية في المواضيع التي لم تشملها معايير المحاسبة السعودية وذلك اعتبارا من ٢٠٠٨/١٢/٣١ .

واشترطت لذلك خمسة ضوابط لتحديد القيمة العادلة للأصول :

١- أن تأخذ المنشأة في الاعتبار ما يلي لتحديد القيمة العادلة للأصول غير المتداولة :

إمكانية تقدير القيمة العادلة في نهاية السنة المالية بدرجة معقولة من الثقة للأصل غير المتداول على أساس السعر الذي يمكن ان يباع به .

أن أفضل تقدير لمبلغ القيمة العادلة يتم من خلال وجود سوق نشطة تحدد فيها القيمة العادلة أو تتوافر فيها المؤشرات التي يمكن من خلالها تحديد القيمة العادلة .

20- د. محمد عبد العزيز خليفة ، معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية. مكتبة عين شمس، القاهرة : ٢٠٠٧

21- موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين على شبكة الانترنت http://www.socpa.org.sa/index.php

يمكن أن يتم تسهيل تحديد القيمة العادلة لأصول غير متداولة معينة (مثل الأصول الحيوية) من خلال تجميع تلك الأصول حسب خواص هامة معينة (مثل العمر أو النوعية)، بحيث يتم التسعير بناء على تلك الخواص .

٢- الثبات والاستمرارية في الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول غير المتداولة، ما لم يكن هناك مبررات مقبولة لعدم الإفصاح، مع ذكر هذه المبررات .

٣- العرض في جدول مقارن لقيم تلك الأصول غير المتداولة حسب نموذج التكلفة التاريخية وحسب نموذج القيمة العادلة والإفصاح عن هذا الأثر مختصرا في الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية على قائمة الدخل والمركز المالي وربحية السهم فيما لو عكست في صلب القوائم المالية .

٤- أن تفصح المنشأة ضمن السياسات المحاسبية بأن الطريقة المتبعة في تقويم الأصول غير المتداولة هو نموذج التكلفة التاريخية كما تم عرضها في صلب القوائم المالية، مع الإفصاح عن أسباب أهمية تقديم معلومات عن القيمة العادلة لهذه الأصول .

٥-أن يتم الإفصاح عن القيمة العادلة لجميع سنوات المقارنة المعروضة، ما لم تكن السنة المعروضة هي السنة الأولى لعمل المنشأة

رابعا : معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية:

أجرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تعديلا على أحد معاييرها المحاسبية " الاستثمارات " في خطوة لمسايرة التقلبات التي تمر بها أسواق المال العالمية. وتهدف الهيئة من ذلك إلى وضع صناعة التمويل الإسلامي الدولية في موقف أقوى يؤهلها للتعامل مع البيئة المالية العالمية الحالية، في خطوة وصفت بأنها تضع محاسبة الاستثمارات في البنوك

الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية ويأتي هذا القرار في أعقاب الهبوط الذي حدث في الفترة الأخيرة في أسعار الصكوك والأسهم في المنطقة وعلى الساحة العالمية[1].

يختص هذا التعديل بالمعالجة المحاسبية للخسائر غير المحققة نتيجة إعادة تقويم للأصول المالية بقيمتها العادلة المدرجة ضمن المحافظ الاستثمارية الجاهزة للبيع لدى المؤسسات المالية الإسلامية من الصكوك والأسهم. يقضي التعديل أن تقيَّد الخسائر غير المحققة في القوائم المالية للمؤسسة المالية تحت بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمار، بصرف النظر عن الرصيد المتبقي لهذا الاحتياطي مما يعنى عدم إدراج الخسائر غير المحققة في بيان الأرباح والخسائر الناتجة عند المحاسبة للقيمة العادلة. وهذا التعديل يساير المعايير الدولية للتقرير المالي IFRS، وهو يضع الآن محاسبةالاستثمارات في البنوك الإسلامية على قدم المساواة مع البنوك التقليدية أو قريباً منها.

و من وجهة نظر محاسبية، فإن هذا التعديل يسمح للوحدات الاقتصاديةبزيادةالقدرة على امتصاص التقلب الكبير في أسعار الاصولفى قائمة المركز المالي، وتزداد المخاطرة في المدى الذي يحكم إمكانية الاعتماد على المعلومات المحاسبية عند إجراء المقارنة في حالة غياب المعلومات المحاسبية ذات الجودة المرتفعة كإيضاحات متتمة للقوائم المالية.

٢٢- الجريدة الاقتصادية السعودية ، عدد ٢٠٠٨/١١/٨

المبحث الثالث:

العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة:

السؤال الذي يطرح نفسه[1] :

هل تطبيق المعيار المحاسبي الأمريكي ١٥٧ والمتعلق بالقياس بالقيمة العادلة (يعادل المعيار المحاسبي الدولي ٣٩ المشتقات المالية) يعد من أحد أسباب الأزمة العالمية وخصوصا في ظل وجود شكوك حول إساءة تطبيق المعيار.

هل يؤثر المعيار على نوعية المعلومات المالية المتاحة للمستثمرين.

ما مدى إمكانية إجراء التعديلات على المعيار، والمعايير المحاسبية البديلة للمعيار المحاسبي رقم ١٥٧. لرفع الشكوك حول تطبيق هذا المعيار إذا كانت ترجع أسباب الأزمة إلي تطبيقه

وبالمقابل فقد كان هناك رسائل من الأصوات التي تدافع عن معيار القيمة العادلة[٢] :

1-Estimating Fair Value (157) of Financial Instruments in Inactive Markets 4 Accounting Standards Board Staff Financial Reporting Commentary, November 20,2008

2- See http://www.oecd.com/ accounting report of 2008
http://www.fasb.org/news/2008-FairValue. AcSB staff considers this guidance to be consistent with Canadian standards.

الرسالة الأولى :

(Centre for AuditQuality) والمرسلة إلى الكونغرس بتاريخ 2008/9/30 يوضحون فيها بأن وقف محاسبة القيمة العادلة ليس في مصلحة أسواق رأس المال وأنها ستعيد بالتقرير المالي إلى الوراء حيث الشفافية أقل والقدرة على المقارنة أضعف.

الرسالة الثانية :

(CouncilInstitutional Investors) والذي يدير أعضاؤه أصولا بقيمة 3 تريليون دولار حيث بعثوا بتاريخ 2008/10/1 برسالة إلى هيئة تداول الأوراق المالية **(SEC)**أوضحوا فيها بأن تعليق العمل بمحاسبة القيمة العادلة سيقلل من الشفافية وسيضعف ثقة المستثمرين في أسواق رأس المال ولن يساعد ذلك في حل المشكلة، وأن تلك المحاسبة هي طريقة لإيصال المعلومات للمستثمرين وهي ليست السبب وراء الأزمة.

الرسالة الثالثة :

قيام CFA Institute (مؤسسة عالمية تضم حوالي 97 ألف خبير استثمار) بإجراء استبيان ضمن الاتحاد الأوروبي تضمن سؤالين :

رقم السؤال	**عنوان السؤال**	**سبة الإجابة بنعم**	**سبة الإجابة بلا**
لأول	هل تدعم وقف العمل بمعايير لقيمة العادلة وفقاً لمعايير لتقرير الماليIFRSs	%21	%79

لثاني	هل تعتقد بأن الوقف سيزيد و ينقص من الثقة في النظام لمالي الأوروبي؟	15%	85%

ومن خلال إجابة السؤال الثاني والذي يتضح منه أن زيادة الثقة (15%) وبنقصان الثقة (85%) تشير إلى أن الإبقاء على المعيار كما هو يؤدى إلى زيادة ثقة الداخلين في السوق لأغراض إعادة التقويم والاطلاع على نماذج التسعير (نموذج تسعير الأصل الرأسمالي).

وفي ضوء ذلك الاستبيان تم إرسال رسالة بتاريخ 2008/10/2 إلى الرئيس الفرنسي ساركوزي يعلمونه ويعلمون قادة الاتحاد الأوروبي بأن التعديل في المعايير المحاسبية المتعلقة بالقيمة العادلة سيقلل من ثقة المستثمرين في النظام المصرفي الأوروبي ولن يحسن من استقرار السوق وأن المعايير قد تم تطويرها من اجل تزويد مستخدمي البيانات المالية بتعبير صادق عن الحقيقة وأن تغيير السياسات المتعلقة بتلك المعايير سيقلل من الشفافية، وسيضعف من معايير المحاسبة المقبولة عالمياً وأن الالتزام بتلك المعايير وما يرافق ذلك من إيضاحات كافية ستسمح لخبراء الاستثمار بتقييم السلامة المالية للشركة وأن وضع قناع على الأداء المالي لن يحل المشكلة وأخيرا فانه لا يجب أن نقنع أنفسنا بان وقف العمل بمبدأ القيمة العادلة سيحل الأزمة .

وفى رأى الباحث أنه لابد من العمل على إيجاد آليات تساعد في تحديد القيمة العادلة بدلا من الرجوع خطوات إلى الوراء باعتماد مبدأ التكلفة التاريخية. وخصوصا لمنح المزيد من الثقة في الأسواق **المالية.**

وبالتالي فتوجيه الاتهام إلى نظام المحاسبة لتقويم الأصول على أساس القيمة العادلة أو فيما يعرف بأسعار السوق المفترضة بدلا من التقويم على أساس التكلفة التاريخية هو عامل مساعد أو يعد محرك للأزمة المالية الأخيرة، وليس العامل الأساسي والذي أدى إلى جعل الأرباح تبدو أسوأ مما كانت عليه وأجبر الشركات على السعي لعمليات حقن رؤوس أموال مخفضة، وعلى الرغم من أن التقويم على أساس القيمة العادلة يعد وسيلة تضمن الشفافية والانضباط إلا أن الطريقة التي يتم التطبيق بها في الأزمات لا تعكس لانخفاض الكبير في المعاملات نتيجة عدم جودة المعلومات المحاسبية المنشورة[١] .

يقترح الباحث على مراكز البحوث والمعاهد المالية إعداد نموذج لقياس القيمة العادلة يراعى التطورات المستجدة على صعيد الأزمات المالية لإيقاف الآثار الدورية لتقويم الأصول على أساس أسعار السوق مع مراعاة العوامل الأخرى المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر على القيمة العادلة وللسماح بقياس الأصول المتداولة أو الأصول المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق أو الأصول الثابتة أو الأصول غير المتداولة أو الأصول المعنوية فيما عدا الأصول أو الأدوات المرتبطة بالرهن العقاري بطريقة ثابتة مع قيمها الفعلية .

وبمقتضى ذلك النهج يتحقق ااعتراف محاسبي يساوي الفرق بين "القيمة العادلة المعدلة" وسعر السوق أو ما يسمى بالسعر الواقعي ، ويتم تسجيل الفروق بقائمة الدخل مع الإفصاح التام بتفاصيل التسوية في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية. وسوف تقلل هذه الأرباح التأثير السلبي لأي خسائر معترف بها . ومتى زالت الأزمة، فيمكن للشركة استئناف ممارسات تقويم الأصول على أساس القيمة العادلة(أسعار السوق المفترضة).

٢٥- ندوة كلية التجارة، جامعة الأزهر ومركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالاشتراك مع جمعية المحاسبين القانونين. ١/ نوفمبر/٢٠٠٨

أوصت المؤسسات المالية والتنظيمات المهنية[1] الشركات عند حساب القيمة العادلة ضرورة إتباع الأسس العلمية والمتمثلة في أربعة معايير يراعى الالتزام بها عند عزمها على إخراج حساب للقيمة العادلة لأي سهم من أسهم الشركات المستثمر فيها للاعتماد عليها لحساب القيمة العادلة

معايير قياس القيمة العادلة للسهم :

١- التوزيعات النقدية:

تعتبر التوزيعات النقدية التي تعلنها الشركات من ابرز المعايير التي يتعين الالتزام بها عند حساب القيمة العادلة لأي سهم من الأسهم.

٢- نمو التوزيعات:

من الضروري الأخذ في الحسبان معدل النمو في التوزيعات، إذا كان تتسير وفق خط منتظم رسمته الشركة في خططها، إما إذا كان النمو في التوزيعات متذبذبا وغير مستقر على منهج معين، فحينئذ هذا الأمر يصعّب من مهمة القائمين بحساب للقيمة العادلة للسهم.

٣- درجة المخاطرة:

تقيس درجة المخاطرة في الشركة درجة المخاطرة وفق أمور عديدة أبرزها سعر السهم في السوق وعلاقته بمؤشر السوق أو ما يقال عنه اصطلاح - «معامل بيتا في قياس المخاطرة».

1- Security Exchange Commission (SEC) in USA.. www.sec.org and www.asb.uk.com

ومن الناحية العملية يعتبر هذا النمط من القياس مختصرا لجميع أنواع المخاطر التي تتعرض لها الشركات، وحينئذ فإن سعر السهم هو الذي يعكس تلك المخاطر.

٤- أسعار الفائدة:

تتناسب أسعار الفائدة عكسيا مع انخفاض القيمة العادلة لأسعار السهم .

يرى البعض[١] مفهوم القيم العادلة بأنه القيمة العادلة التي تنقسم إلى قسمين هما:

أولاً: قيم تستند إلى السوق وهي:

القيمة السوقية،أي الأسعار المعلنة في سوق نشط.

القيمة العادلة وهي المبلغ الذي يمكن بموجبه تبادل موجودات أو تأدية مطلوبات بين جهات مطلعة وراغبة وفي معاملة مباشرة.

ثانياً: قيم لا تستند بالضرورة إلى السوق وهي:

القيمة من الاستعمال (القيمة الاستخدامية).

القيمة القابلة للاسترداد.

القيمة الاستبدالية (تكلفة الإحلال).

قيمة المنشأة المستمرة.

قيمة التصفية.

27- أ / نعيم سابا خورى ، المؤتمر الدولي للمحاسبة والمراجعة (الواقع والتطلعات) نقابة التجاريين . فندق النيل هيلتون القاهرة : نوفمبر ٢٠٠٨

ويتعلق بقياس القيمة العادلة بعض من المخاطر تتمثل في ما يلى :

مخاطر الائتمان.

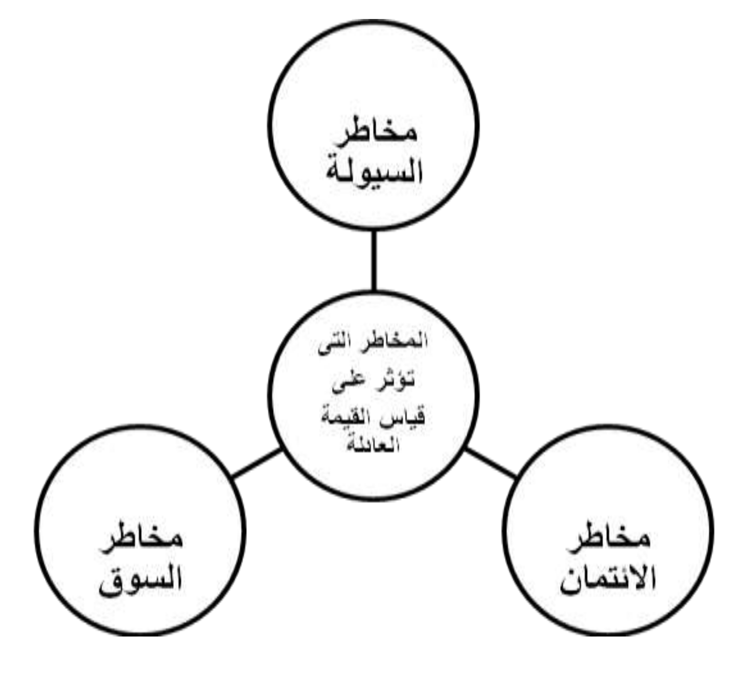
مخاطر السيولة.

مخاطر السوق.

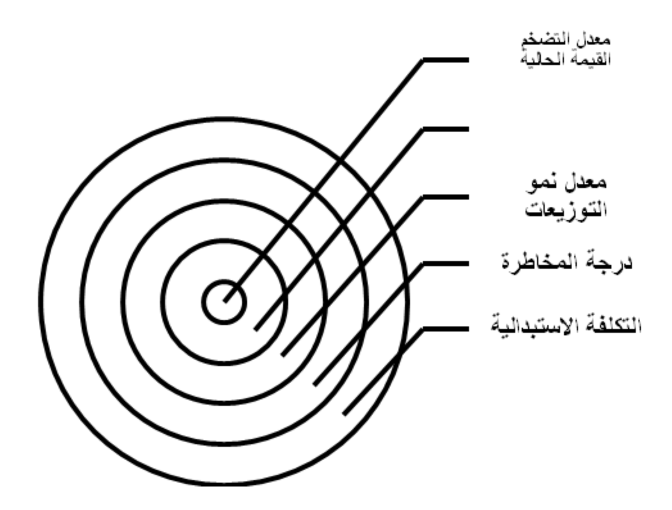
وبالتالي فلا شك بان مفهوم القيمة العادلة قد نقل النظرية المحاسبية التقليدية إلى آفاق وأطر جديدة، واحدث تغييراً شاملاً في بنية البيانات المالية ومدلولاتها إلى اجل طويل. وكان ذلك نتاجاً للتطورات الحاصلة على النظرية المحاسبية خلال العقود الثلاثة الأخيرة

والتي نضجت وتم بلورتها في المعايير المحاسبية الدولية المتعلقة بالقيمة العادلة والتي وضعت موضع التطبيق في بداية الألفية الثالثة.

ويوضح الشكل التالي : المخاطر التي توثر على قياس القيمة العادلة :



بينما العوامل التي تؤثر على قياس **القيمة العادلة** يوضحها الشكل التالي :



وسوف يقوم الباحث بإعداد دراسة ميدانية لتحديد أي من العوامل السابقة تؤثر على قياس القيمة العادلة وما هو ترتيب تلك العوامل في الأهمية النسبية في التأثير على القياس.

المبحث الرابع:

دراسة ميدانية لتحديد العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

١- الهدف من الدراسة :

تهدف الدراسة الميدانية إلى اختبار الفروض التي تم عرضها بمقدمة الدراسة والتحقق من مدى صحتها، فيما يتعلق بالآثار الناتجة من تأثير خصائص جودة المعلومات المحاسبية على العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

٢- مجتمع الدراسة:

تطرق الباحث إلى فئات الدراسة التالية:

١/٢ المديرون الماليون ومديري الأموال بشركات المقاولات والاستثمار العقاري والخدمات المالية المساهمة العاملة في مصر ، تم اختيارهم بواقع عينة عشوائية من الشركات العاملة في مصر والبالغ عددهم 485 شركة متواجدة في السوق المصري منذ 5 سنوات على الأقل تم اختيار عدد 35 شركة من الشركات التي يزيد رأسمالها عن 20 مليوناً لعدد 27 مديراً.

٢/٢ المستشارون الماليون بالهيئة العامة لسوق المال المختصين بإعداد ومراجعة دراسات إعادة التقويم للشركات الراغبة في الاندماج وشركات الأشخاص الراغبة في التحول لشركات أموال (مساهمة) والشركات التي يتم تقسيمها وعددهم 29 مستشاراً وخبيراً ماليا ومعظمهم من أساتذة الجامعات قائمين بالإشراف على مراجعات إعادة التقويم من أصل 120 مستشاراً وخبيراً مالياً .

٣/٢ السادة الفنيون والخبراء المثمنون بمكاتب المحاسبة والمراجعة المهنية المراسلة لمكاتب أجنبية والمصفون القضائيون ومكاتب الخبراء والبيع بالمزادات المهتمين بتنفيذ ومراجعة إعادة التقويم وعددهم 74 خبير مثمن يزاول العمل منذ 10 سنوات من أصل عدد 380 خبيراً .

٤/٢ السادة المحاسبون والمحامون من خبراء التثمين بمصلحة الخبراء بوزارة العدل والقائمين بالتثمين لأغراض الأصول بالميزانيات ما بين محاسب ومحامى والبالغ عددهم 42 خبيراً يزاولون العمل في أعمال الخبرة والتثمين من أصل 210 خبير بالقاهرة.

٣- عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب المعاينة العشوائية الطبيعية حيث أن مجتمع البحث يتألف من 4 فئات متمايزة عن بعضها من بعض، ولتحديد عينة الدراسة في السوق المصري والتي للأسف بها بسوق للأوراق المالية غير نشط ، ولذلك قام الباحث باستكشاف مجتمع الدراسة من خلال دراسة استطلاعية مكونة من 20 مفردة تم إعدادها كما يلي :

١/٣ حساب عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب النسبة للتوصل إلى العينة التي تمثل مجتمع الدراسة بشكل إحصائي متوازن تلبى نتائج البحث، ولقد تم ذلك على النحو التالي :

١/١/٣- حساب عينة الدراسة عندما يكون السحب بإرجاع.

$$n = z_{\propto/2} * P * Q / d^2$$

n: عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بإرجاع

Z : عبارة عن القيمة الجدولية تحت المنحنى المعتدل الطبيعي ولقد تم افتراض أن مستوى المعنوية (5% =) وبالتالي

$$Z_{\propto/2} = Z_{0.025} = 1.096 \simeq 2$$

P : عبارة عن النسبة في مجتمع الدراسة ولقد تم استبدال المعلمة (النسبة في مجتمع الدراسة) بقيمة الإحصاءات المحسوبة من خلال الدراسة الاستطلاعية، حيث تبين من نتائج الدراسة أن (P = 85 %)

Q: تمثل النسبة المكملة لمعلمة المجتمع حيث أن Q = 1- P وبالتالي نظرا لعدم توافر معلمة المجتمع فان q = 1-p

d: عبارة عن الخطاء المسموح به في المعاينة الإحصائية ولقد تم افتراض الخطاء في حدود 5%.

وبتطبيق القانون السابق من خلال نتائج الدراسة الاستطلاعية توصل الباحث إلى ما يلي:

$$n = 2 * 0.85*0.20 / (0.05)^2 = 136$$

٣/١/٢- حساب عينة الدراسة عندما يكون السحب بدون إرجاع:

$$n_0 = \frac{n}{1+ n / N}$$

n_0 : عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بدون إرجاع

N : عبارة عن حجم مجتمع الدراسة والبالغ 850

n : عبارة عن حجم العينة عندما يكون السحب بإرجاع ولقد تم احتسابها في الخطوة السابقة.

$$n = \frac{136}{1+ 136 / 850} = 117$$

٢/٣- توزيع عينة الدراسة :

استخدم الباحث أسلوب التخصيص Proportion Allocation وذلك حتى يتم توزيع عينة الدراسة على فئات الدراسة حسب حجم الطبقة داخل المجتمع، وتم توزيع 170 استمارة استبيان حتى يحصل الباحث على عدد كاف من الإجابات و بلغت الإجابات التي لم يتم الرد عليها 10 استمارات وبالتالي فقد بلغ عدد الاستمارات الصحيحة منها 160 استمارة . والجدول التالي يعرض عينة الدراسة موزعة حسب الفئات الأربع وكذلك نسب الاستجابة لكل طبقة على حده وفقا للاستمارات الصحيحة التي وردت من عينة الدراسة.

جدول رقم (١) توزيع فئات الدراسة

م	***ئات الدراسة***	**عينة الدراسة**		**عينة الدراسة لحقيقية**	
		ك	**%**	**ك**	**%**
1	مدير مالي ومدير أموال الشركات	25	14,71	20	12
2	ستتشار مالي بهيئة سوق المال	27	15,8	25	16
3	خبير مثمن ومصفون قضائيون	73	43	71	44
4	خبير بوزارة العدل	45	26,5	44	28
جمالي		170	100	160	100

٤- الأساليب الإحصائية المستخدمة :

١/٤ تم وصف البيانات إحصائيا من خلال التوزيع التكراري والنسبي وبعض المقاييس الوصفية كالوسط الحسابي ومعامل الاختلاف.

٢/٤ توزيع (كا٢) واختبارات الفروض لتقرير وجود أو عدم وجود أي ميل نحو اتجاه معين في البيانات مما يجعلها أكثر دقة.

يستخدم توزيع (كا٢) لإجراء اختبارات الفروض والتي تتعلق بالتوزيعات التكرارية وغيرها من التوزيعات الاحتمالية وغير الاحتمالية فبهذا التوزيع يمكن مقارنة التكرارات الملاحظة مع التكرارات المتوقعة ، إي تحديد ما إذا كانت الفروض الملاحظة بين هذه التوزيعات ترجع إلى مجرد عوامل الصدفة أم توجد قوى حقيقية وراء هذا الاختلاف.

$$\text{كا}^2 = \text{مجموع} \frac{(\text{التكرار المشاهد} - \text{التكرار المتوقع})^2}{\text{التكرار المتوقع}}$$

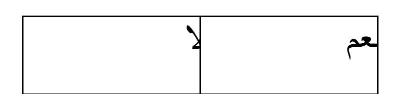
ويقوم هذا الاختبار على عدة افتراضات أهمها مستوى القياس اسمى ، المعاينة عشوائية بسيطة والمفردات مستقلة عن بعضها من بعض، ولا توجد قيود على حجم التكرارات المشاهدة إلا أن هذا الاختبار يشترط أن لا تقل عدد التكرارات المتوقعة في كل خلية وفقا للآراء الغالبة في هذا الصدد كتكرارات مشاهدة عن ٥ تكرارات في أي خلية.

٣/٤ اختبار التباين (ANOVA) واختبار صحة الفروض من خلال اختبار F : Test

٥-تصميم قائمة الاستقصاء:

تم تصميم قائمة الاستقصاء المرفقة ضمن ملاحق البحث باستخدام مقياس ليكرت ذي التدرج الخمسى كما يلي:

وافق شدة	وافق	لا أوافق ولا عترض	رفض	رفض بالمرة



عم	لا

تحتوى قائمة الاستقصاء الأولى على ثمانية أسئلة تدور حول مدى أهمية جودة المعلومات المحاسبية في تأثيرها على دقة قياس صافى الربح المحاسبي لاختبار الفرض الأول ، كما تحتوى القوائم الثانية والثالثة والرابعة على سؤال بكل منهم لاختبار الفرض الثاني والثالث ، تقيس الثانية المخاطر المؤثرة على القيمة العادلة والقائمة الثالثة العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة أما القائمة الرابعة تهتم بترتيب للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة.

٦-خصائص العينة :

روعي في العينة المختارة بعض الخصائص الديموجرافية والمتمثلة في:

١/٦ الشهادات المهنية للخبرة والتثمين وشهادة CMA وشهادة CFA.

٢/٦ مدة الخبرة (10 سنوات –15 سنة – أكثر من 15 سنة).

٣/٦ المستوى التعليمي (دبلوم دراسات عليا – ماجستير – دكتوراه).

والجدول التالي يبين التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة الفعلية :

جدول رقم (٢)

التوزيع التكراري والنسبي لعينة الدراسة الفعلية

موزعة على الخصائص الديموجرافية لفئات الدراسة

خصائص العينة	مدير مالي بالشركات **ن = 20**		مستشار مالي بهيئة سوق المال **ن= 25**		خبير مثمن وخبير مصفى قضائي **ن = 71**		خبير بوزارة العدل **ن = 44**	
	ك	**%**	**ك**	**%**	**ك**	**%**	**ك**	**%**
الشهادات المهنية								
CFA	3	15	2	8	5	7	--	--
CMA	7	35	1	4	–	--	--	--
شهادة تثمين	1	5	4	16	23	32	7	16

مدة الخبرة :								
10 سنوات	2	10	6	24	15	21	14	32
15 سنة	14	70	8	32	29	40	17	38
كثر من ١٥ سنة	4	20	11	44	27	39	13	30
لمستوى التعليمي								
راسات عليا	11	55	6	24	16	22	14	32
ماجستير	2	10	9	36	9	13	8	18
كتوراه	1	5	8	32	2	3	2	5

النتائج واختبار الفروض

نتائج القسم الأول:

يتضمن قائمة الاستقصاء الأسئلة من رقم 1 إلى 10 والخاصة باختبار الفرض الأول والذي يتناول :" لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات فئات الدراسة حول وجود علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة "

تتناول العبارات من الأول إلى العاشر :

في اعتقادك أن ملائمة المعلومات المحاسبية لها تأثير على دقة قياس القيمة العادلة

في اعتقادك أن صافى الربح المحاسبي يتأثر بمدى توثيق البيانات المحاسبية التي يتم تقديمها لأغراض عرض القوائم المالية

من متطلبات دقة القياس للقيمة العادلة تقديم بيانات محاسبية تكون على درجة عالية من الحياد

كلما كانت البيانات المحاسبية قابلة للمقارنة للنشاط نفسه وللسنوات السابقة كلما كانت البيانات المحاسبية أكثر جودة

يعد عامل الزمن والتوقيت المناسب في تقديم المعلومات المحاسبية من الخصائص النوعية التي تحكم على جودة المعلومات المحاسبية عند قياس صافى الربح المحاسبي

كلما كانت المعلومات المحاسبية قابلة للفهم والاستيعاب كلما كانت جودة تلك المعلومات عالية ومؤثرة على قياس القيمة العادلة

في اعتقادك أن الأهمية النسبية للبيانات المحاسبية عامل لا يجب إغفاله عند الحكم على جودة المعلومات المحاسبية لما لها من أثار مباشرة على قياس القيمة العادلة

تعتقد أنه كلما كانت للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية كلما كانت ذات جودة مما يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة.

مازالت قاعدة التكلفة والعائد عامل رئيسي عند قياس مدى قدرة المعلومات المحاسبية على الإمداد بقيم تصلح لقياس القيمة العادلة

مما لاشك فيه أن الثبات في الطرق المستخدمة لقياس القيمة العادلة يعد من أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.

جدول رقم (٣)

ترتيب الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية لأغراض

التحليل الإحصائي

م	لخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	**لرمز**	**لخاصية المقابلة للسؤال**
1	لملائمة	**X1**	**لأول**
2	لوثوق	**X2**	**لثاني**
3	لحياد	**X3**	**لثالث**
4	لقابلية للمقارنة	**X4**	**لرابع**
5	لتوقيت الملائم	**X5**	**لخامس**
6	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	**X6**	**لسادس**
7	لأهمية النسبية	**X7**	**لسابع**
8	لقيمة التنبؤية	**X8**	**لثامن**
9	قتصادية المعلومة	**X9**	**لتاسع**
10	لثبات	**X10**	**لعاشر**

جدول رقم (٤)

إجابات فئات الدراسة للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية وأثرها على دقة قياس القيمة العادلة

م	وافق بشدة		وافق		لا أوافق ولا رفض		رفض		رفض بالمرة		الاجمالى	%
الرمز	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	160	100
X2	146	91	10	6	3	2	1	2	--	--	160	100
X1	144	88	5	3	3	2	8	4	4	3	160	100
X6	143	87	5	6	5	3	2	2	2	2	160	100
X5	138	86	9	6	2	2	7	4	2	2	160	100
X3	130	81	16	11	7	4	6	4	--	--	160	100
X4	128	80	17	14	7	4	3	2	--	--	160	100
X9	125	78	19	12	4	3	8	5	4	2	160	100
X7	110	69	23	14	12	7	11	6	4	3	160	100
X10	108	67	24	15	10	6	7	4	11	8	160	100
X8	109	68	23	14	15	9	6	5	4	3	160	100

يتضح من إجابات الجدول السابق أن نسبة ما بين 68 و 91 % من المستقصى تشير إلى أن جودة المعلومات المحاسبية لها تأثير معنوي على دقة قياس القيمة العادلة مما يشير إلى رفض الفرض الأول بأنه لا توجد اختلافات جوهرية بين جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة وذلك يتضح من فروق الدالة الإحصائية وفق الوسط الحسابي لمتوسطات العينة والذي يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٥)

توصيف وترتيب للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

م	لخصائص النوعية جودة المعلومات لمحاسبية	لرمز	لمتوسط لحسابي	لانحراف لمعياري	لترتيب
١	لملائمة	X1	٣.٤١	٠.٥٥	لثانية
٢	لوثوق	X2	٤.١٦	٠.٥٩	لاولى
٣	لحياد	X3	٣.٢٤	٠.٤٧	لخامسة
٤	لقابلية للمقارنة	X4	٣.١٣	٠.٣٦	لسادسة
٥	لتوقيت الملائم	X5	٣.٢٦	٠.٥١	لرابعة

٦	قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	X6	٣.٣٨	٠.٧٠	**الثالثة**
٧	الأهمية النسبية	X7	٣.١١	٠.٦٠	**الثامنة**
٨	القيمة التنبؤية	X8	٢.٨٨	٠.٥٢	**العاشرة**
٩	اقتصادية المعلومة	X9	٣.١٢	٠.٣٤	**السابعة**
١٠	الثبات	X10	٣.١٠	٠.٤٨	**التاسعة**

يتضح من الجدولين رقمي 4 ،5 ما يلي :

وجود تأثير معنوي عند قياس القيمة العادلة بجودة المعلومات المحاسبية ويتضح ذلك من جدول رقم (4) بان ما يزيد على نسبة 68% من المستقصين تشير إلى ذلك

يأتي في ترتيب الأولوية للخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الدخل المحاسبي خاصية الوثوق ويليها الملائمة وبالتالي تتأثر دقة قياس الربح المحاسبي بمدى إمكانية توثيق المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى مدى ملائمتها للقياس وينتهي الترتيب بخاصية القيمة التنبؤية.وقد يرجع ذلك في نظر الباحث إلى أن طبيعة المعلومات المحاسبية ذات قيم تاريخية وتلك القيم في الغالب لا تصلح للتنبؤ لأنها تعتمد على الماضي ولا تمثل الحاضر.

ولاختبار صحة الفرض الأول يتم ذلك من خلال اختبار F والمعروف بتحليل التباين (ANOVA) والتي يتم إيضاحها من خلال الجدول التالي :

جدول رقم (6)

نتائج تحليل التباين للخصائص النوعية لأثر جودة المعلومات المحاسبية على دقة قياس صافى الربح المحاسبي

مصدر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	Sig.
بين المجموعات	٢٤٤.٢	٨	٣٠.٥	١٠٠.٠٠	٠.٠٠
داخل المجموعات	٤٣٦.٧	١٤٣١	٠.٣		
الإجمالي	٦٨٠.٩	١٤٣٩			

يتضح من تحليل الجدول السابق أن قيمة F = ١٠٠.٠٠ بدرجات حرية ١٤٣١.٨ وبمستوى معنوية ٠.٠٠٠ مما يدل على رفض الفرض الأول وبإجراء اختبار المقارنات لمعرفة الأزواج المختلفة من الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس صافى الربح المحاسبي تتضح من الجدول التالي :

جدول رقم (٧)

نتائج اختبار المقارنات المتعددة لبيان أثر جودة المعلومات المحاسبية

على دقة قياس القيمة العادلة

لخصاص لنوعية جودة لمعلومات لمحاسبية	X1	X2	X3	X4	X5	X6	X7	X8	X9	X10
X1		-٠.٢٦٣*	٠.١٤٤*	-٠.٧٥*	٠.١٦٣*	٠.٨٣١*	٠.٠٢٥	٠.٢٧٥*	٠.٢٤٥*	-٠.٢٧٣*
X2			٠.٤٠٦*	-٠.٤٨٨*	٠.٤٢٥*	١.٠٩٤*	٠.٢٨٨*	-٠.٠٢٥*	-٠.٤٢٥*	٠.٧٦٦*
X3				-٠.٨٩٤*	٠.٠١٩*	٠.٦٨٨*	-٠.١١٩*	٠.١٣١*	٠.٠٢٥*	٠.٧١٦*

٠.٧٧٣*	-٠.٧٣٤*	١.٠٢٥*	٠.٧٧٥*	١.٥٨١*	٠.٩١٣*					X4
٠.٨٦٩*	-٠.٦٤٧*	٠.١١٣	-٠.١٣٨*	٠.٦٦٩*						X5
٠.٥١٢*	-٠.٣٦٥*	-٠.٥٥٦*	-٠.٨٠٦*							X6
٠.٨٨٢*	-٠.٤١٧*	٠.٢٥٠								X7
٠.٦٣٤*	-٠.٣٢٥*									X8
٠.٩٢٦*										X9
										X10

القيم في الخلايا تمثل فرق المتوسطات بين الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية المدرجة في الصف وتلك المدرجة في العمود.

الاشارة السالبة تدل على أن متوسط الخاصية في العمود اكبر من متوسط الخاصية في الصف

* : إشارة تدل على أن الفرق معنوى

يتضح من تحليل جدول رقم (٧) ما يلي :

١-الخاصية النوعية الأولى : الملائمة

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص الثالثة والخامسة والسادسة والثامنة والتاسعة وتلك الفروق لصالح الخاصية الأولى مما يؤكد أن الخاصية الأولى يعد تأثيرها معنوي في دقة قياس صافى الربح المحاسبي ويأتي ترتيبها الثاني في ترتيب الخواص النوعية للمعلومات المحاسبية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخواص الثانية والرابعة والعاشرة وتلك الفروق لصالح تلك الخواص من حيث تأثيرها القوى على دقة قياس القيمة العادلة.

لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية والخاصية السابعة

٢-الخاصية النوعية الثانية : الوثوق

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص الثالثة والخامسة والسادسة والسابعة والثامنة والعاشرة وتلك الفروق لصالح الخاصية الثانية مما يؤكد أن الخاصية الثانية يعد تأثيرها أكثر معنوية من الخاصية الأولى في دقة قياس

صافى الربح المحاسبي. وهذا يؤكد ترتيبها أن تلك الخاصية من أكثر الخواص تأثيرا على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية الرابعة والثامنة والتاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخواص من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية وباقي الخواص

٣-الخاصية النوعية الثالثة : الحياد

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص السادسة والثامنة والتاسعة والعاشرة وتلك الفروق لصالح الخاصية الثالثة.

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية الرابعة والسابعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية والخاصية الخامسة

٤- الخاصية النوعية الرابعة : القابلية للمقارنة

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة وتلك الفروق لصالح الخاصية الرابعة من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية التاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

٥-الخاصية النوعية الخامسة : التوقيت الملائم

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص السادسة والثامنة والعاشرة وتلك الفروق لصالح الخاصية الخامسة من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية السابعة والتاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

٦-الخاصية النوعية السادسة : قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية السابعة والثامنة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية السابعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

٧- الخاصية النوعية السابعة : الأهمية النسبية

لم توجد فروق جوهرية بين هذه الخاصية والخاصية الثامنة.

٨-الخاصية النوعية الثامنة : القيمة التنبؤية

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية والخواص السادسة والثامنة والعاشرة وتلك الفروق لصالح الخاصية الخامسة من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية التاسعة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على قياس القيمة العادلة.

٩-الخاصية النوعية التاسعة : اقتصادية المعلومة

وجدت فروق جوهرية بين تلك الخاصية وبين الخاصية العاشرة وتلك الفروق لصالح تلك الخاصية من حيث تأثيرها على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي.

وفيما يتعلق بترتيب الخواص النوعية لجودة للمعلومات المحاسبية في ضوء النتائج التي أفرزها التحليل الإحصائي يتم ترتيبها كالجدول التالي :

جدول رقم (٨)

ترتيب الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

لخصائص النوعية لجودة لمعلومات المحاسبية	لترتيب	لرمز	لمتوسط لحسابي	لانحراف لمعياري
لوثوق	لأولى	X2	٤.١٦	٠.٥٩
لملائمة	لثانية	X1	٣.٤١	٠.٥٥
قابلية المعلومات للفهم والاستيعاب	لثالثة	X6	٣.٣٨	٠.٧٠
لتوقيت الملائم	لرابعة	X5	٣.٢٦	٠.٥١
لحياد	لخامسة	X3	٣.٢٤	٠.٤٧
لقابلية للمقارنة	لسادسة	X4	٣.١٣	٠.٣٦

لثبات	لسابعة	X8	٣.١٢	٠.٣٤
لأهمية النسبية	لثامنة	X7	٣.١١	٠.٦٠
قتصادية المعلومة	لتاسعة	X9	٣.١٠	٠.٣٤
لقيمة التنبؤية	لعاشرة	X10	٢.٨٨	٠.٤٨

نتائج القسم الثاني :

يتضمن قائمة الاستقصاء الأسئلة المرتبطة بمخاطر قياس القيمة العادلة والخاصة باختبار الفرض الثاني والذي يتناول :

" لا توجد فروق دالة إحصائياً بين إجابات فئات الدراسة حول وجود تأثير معنوي بين مخاطر القياس (مخاطر مالية و محاسبية و اقتصادية) عند قياس القيمة العادلة "

السؤال الأول :

في رأيك انه لا توجد مخاطر مالية أو محاسبية أو اقتصادية عند قياس القيمة العادلة ؟

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (٩- أ) .

جدول رقم (٩- أ)

مدى الاختلاف بين فئات الدراسة حول مخاطر قياس القيمة العادلة

	مدير مالي بالشركات		مستشار مالي بهيئة سوق المال		خبير مثمن ومصفى قضائي		خبير مالي بوزارة العدل	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	٢	١٠	٣	١٢	٥	٧	٧	١٦
لا	١٨	٩٠	٢٢	٨٨	٦٦	٩٣	٣٧	٨٤
كا٢ المحسوبة = ٠.٤٠٩ د.ح = ٣ مستوى الدلالة = ٠.٩٣٨ (غير دالة)								

حيث : ك = تكرار

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هي المخاطر من وجهة نظرك التي تؤثر على قياس القيمة العادلة عند تحديد صافى الربح المحاسبي ؟

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (٩ – ب) .

جدول رقم (٩ - ب)

الأهمية النسبية لمخاطر قياس القيمة العادلة

مخاطر قياس القيمة العادلة	مدير مالي بالشركات			مستشار مالي بهيئة سوق المال			خبير مثمن مصفى قضائي			خبير مالي وزارة العدل		
	م	**خ %**	ر	م	**خ %**	ر	م	**خ %**	ر	م	**خ %**	ر
مخاطر التمويل	٣.٩٠	٤٠.٠	٢	٣.٥٠	٤٧.٠	٣	٤.٠٠	٤٥.٠	٢	٣.٧٥	٤٣.٦	٢
مخاطر تقدير صافى التدفقات النقدية الداخلة	٣.٧٥	٥١.٠	٤	٣.٩٥	٣٩.٧	٢	٣.٩	٤٧.٠	٢	٣.٧٥	٥١.٠	٤
مخاطر التضخم	٣.٨٥	٤٣.٥	٣	٣.٤٢	٤٨.٠	٤	٣.٨	٤٧.٨	٤	٣.٩	٤٦.٩	٣

جميع لمخاطر لسابقة	٤٠.٠٠	٣٦.٠	١	٤٠.٠٠	٣٦.٧	١	٤.١	٤٤.٠	١	٤٠.٠	٣٦.٠	١

حيث م = الوسط الحسابي المرجح

خ = معامل الاختلاف

ر = الترتيب (الرتبة)

أوضحت نتائج الجداول السابقة أنه لا توجد فروق بين إجابات فئات الدراسة حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كا^{2} (كا^{2} المحسوبة = ٠.٤٠٩) ، مما يعنى عدم دلالتها الإحصائية ، حيث لم تصل هذه القيمة إلى الحد الذي يجعلها دالة عند مستوى ٠.٠٥ على الأقل ، وذلك عند درجات حرية 3 ، وقد أكدت النتائج بالجدول رقم (٩ – أ) ميل فئات الدراسة الأربعة نحو الرفض ، حيث تراوحت الإجابات مـا بين: (٨٤ %- ٩٣ %) راجع جدول رقم (٩ – أ) .

وبالرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة حول وجود مخاطر عند قياس القيمة العادلة إلا أن هناك تباينا كبيرا من حيث درجة الأهمية النسبية للمخاطر المالية (معدل التمويل) التي تؤثر على قياس القيمة العادلة والتي لا يمكن تجاهلها واتجهت فئات الدراسة إلى ترتيب للمخاطر التي تؤثر على قياس القيمة العادلة فكانت جميع فئات الدراسة تؤيد أن جميع المخاطر (مالية- محاسبية- اقتصادية) تؤثر على قياس القيمة العادلة وشبه اتفاق بين الجميع على أن المخاطر المالية (معدل التمويل) تمثل إحدى المخاطر الهامة عند قياس القيمة العادلة وجاء في الترتيب لدى الأغلبية أن المخاطر الاقتصادية (معدل التضخم) تأتى في المؤخرة عند قياس القيمة العادلة وخاصة لدى مديري

الشركات وخبراء وزارة العدل بينما مخاطر تقدير صافى التدفقات النقدية الداخلة (مخاطر محاسبية) تأتى في الترتيب الثالث لمخاطر القياس وتأتى في الترتيب الرابع لدى المستشارين الماليين بهيئة سوق المال والخبراء المثمنين والمصفين القضائيين.

القسم الثالث :

يتضمن قائمة الاستقصاء الأسئلة المرتبطة بالعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة والخاصة باختبار الفرض الثالث والذي يتناول :

"لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي "

يتناول السؤال الأول :

في رأيك انه لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي ؟وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (١٠ – أ) .

جدول رقم (١٠ – أ)

مدى الاختلافات بين فئات الدراسة حول العوامل المالية والاقتصادية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

	مدير مالي بالشركات		مستشار مالي بهيئة سوق المال		خبير مثمن ومصفى قضائي		خبير بوزارة العدل	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	١	٥	٢	٨	٣	٤.٢٣	٢	٤.٨٨
لا	١٩	٩٥	٢٣	٩٢	٦٨	٩٥.٧٧	٣٩	٩٥.١٢
كا٢ المحسوبة = ٠.٦٤٨ د.ح = ٣ مستوى الدلالة = ٠.٨٨٥ (غير دالة)								

السؤال الثاني:

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هو أكثر تأثيراً من العوامل التالية من وجهة نظرك يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة للأصول الثابتة والأصول غير المتداولة عند تحديد صافى الربح المحاسبي ؟

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (١٠ – ب) .

جدول رقم (١٠ – ب)

الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة

للأصول الثابتة والأصول غير المتداولة موزعة حسب فئات الدراسة

لعبارات	مدير مالي بالشركات			مستشار مالي بهيئة سوق لمال			خبير مثمن رمصفى قضائي			خبير بوزارة لعدل		
	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر	م	خ %	ر
لقيمة لحالية للأصل	٤.٦٥	٣٠.٠	٤	٤.٨٤	٢٩.٠	٢	٤.٧٩	٣٢.٠	٢	٤.٥٨	٣٦.٠	٣
لقيمة لسوقية للأصل	٤.٩٥	٢٦.٠	١	٤.٩٠	٢٧.٠	١	٤.٨١	٢٦.٠	١	٤.٦٥	٣١.٠	١
لقيمة لاستخدام ية للأصل	٤.٧٧	٢٨.٠	٣	٤.٨١	٣٢.٠	٣	٤.٨٣	٢٧.٠	٢	٤.٦٣	٣١.٥	٢

درة لأصل	٤.٥٣	٣٧.٠	٥	٤.٥٥	٣٥.٥	٦	٤.٦٤	٣٦.٠	٤	٤.٥٠	٣٦.٧	٤
حالات لرواج في لسوق	٤.٢٩	٣٩.٠	٧	٤.٤٦	٣٨.٠	٧	٤.٥١	١٩.٠	٦	٤.٤٨	٤٤.٠	٥
تكلفة لإحلال للأصل	٤.٨٠	٢٦.٠	٢	٤.٦٣	٣٢.٥	٤	٤.٥٧	٣٩.٠	٥	٤.٤١	٥٢.٠	٦
جميع لعوامل لسابقة	٤.٣٥	٣٨.٠	٦	٤.٥٩	٣٥.٠	٥	٤.٣٩	٣٩.٥	٧	٤.٣٨	٥٤.٦	٧

السؤال الثالث :

إذا كانت الإجابة على السؤال سالف الذكر بالرفض فما هو أكثر تأثيراً من العوامل التالية من وجهة نظرك يؤثر على دقة قياس القيمة العادلة للأصول المالية عند تحديد صافى الربح المحاسبي ؟

وإجابات فئات الدراسة عليه تتضح من جدول رقم (١٠ – جـ) .

جدول رقم (١٠ – جـ)

الأهمية النسبية للعوامل المالية و المحاسبية والاقتصادية المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة للأصول المالية (الأوراق المالية)

موزعة حسب فئات الدراسة

لعبارات	مدير مالي بالشركات			مستشار مالي بهيئة سوق لمال			خبير مثمن رمصفى قضائي			خبير بوزارة لعدل		
	م	خ %	ـ	م	خ %	ـ	م	خ %	ـ	م	خ %	ـ
لتدفقات لنقدية لسهم	٤.٧٤	٤٧.٠	٣	٤.٦٢	٣٥.٠	٣	٤.٨٢	٣٥.٠	٣	٤.٤٠	٥٥.٠	٥
رجة لمخاطرة لسهم	٣.٦٧	٤٩.٠	٤	٤.٥٥	٤٤.٠	٤	٤.٨٧	٢٦.٠	٢	٤.٥٠	٣٦.٠	٤
معدل مو لتوزيعات لنقدية لسهم	٤.٩٥	٣٢.٠	١	٥.١١	١٢.٠	١	٤.٩١	١٩.٠	١	٤.٨٠	١٥.٠	١

لقيمة لسوقية لسهم	٤.٨٢	٣٩.٠	٢	٤.٩٨	٢٧.٠	٢	٤.٦٢	٥٠.٠	٥	٤.٦٥	٢٢.٠	٢
معدل لخصم	٣.٩٤	٥٤.٠	٥	٤.٥١	٥٤.٠	٥	٤.٧٤	٤٦.٠	٤	٤.٥٤	٢٦.٠	٣
معدل لعائد لداخلى على لسهم	٣.٢٩	٧١.٠	٧	٤.٣٧	٦٢.٠	٦	٤.٦١	٥٩.٠	٦	٤.٢٩	٧٥.٠	٧
جميع لمخاط ر لسابقة	٣.٨٥	٦٨.٠	٦	٤.٣١	٦٥.٠	٧	٤.٣٩	٦٥.٠	٧	٤.٣٣	٦٦.٠	٦

أوضحت نتائج الجداول السابقة أنه لا توجد فروق بين إجابات فئات الدراسة حيث أكد على ذلك قيمة اختبار كا^{2} (كا^{2} المحسوبة = ٠.٦٤٨) ، مما يعنى عدم دلالتها الإحصائية ، حيث لم تصل هذه القيمة إلى الحد الذي يجعلها دالة عند مستوى ٠.٠٥ على الأقل ، وذلك عند درجات حرية ٣، وقد أكدت النتائج

بالجدول رقم (١٠ – أ) ميل فئات الدراسة الأربعة نحو الرفض ، حيث تراوحت الإجابات ما بين : (٩٢ % - ٩٥.٧٧ %) راجع جدول رقم (١٠ – أ) .

وبالرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة حول وجود عوامل مؤثرة عند قياس القيمة العادلة للأصول الثابتة وغير المتداولة بصدد قياس الربح المحاسبي إلا أن هناك تباينا كبيرا من حيث درجة الأهمية النسبية للعوامل التي تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة والتي لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالأصول المادية واتجهت فئات الدراسة إلى ترتيب لتلك العوامل التي تؤثر على قياس القيمة العادلة لتلك الأصول فكانت جميع فئات الدراسة تؤيد أن العامل الأول المؤثر على دقة قياس القيمة العادلة يتمثل في القيمة السوقية يليه في الترتيب القيمة الاستخدامية وشبه اتفاق بين الجميع على أن جميع العوامل السابقة وعامل تكلفة الإحلال تأتى في المرتبة الأخيرة عند قياس القيمة العادلة. راجع جدول رقم (١٠ – ب).

وفيما يتعلق بالأصول المالية (الأوراق المالية) فعلى الرغم من عدم وجود اختلافات بين الفئات محل الدراسة كما سبق الإشارة حول وجود عوامل تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة بصدد قياس الربح المحاسبي إلا أن هناك تباينا كبيرا من حيث درجة الأهمية النسبية للعوامل التي تؤثر على دقة قياس القيمة العادلة والتي لا يمكن تجاهلها فيما يتعلق بالأصول المالية واتجهت فئات الدراسة إلى ترتيب لتلك العوامل التي تؤثر على قياس القيمة العادلة لتلك الأصول فكانت جميع فئات الدراسة تؤيد أن العامل الأول المؤثر على دقة قياس القيمة العادلة يتمثل في معدل نمو التوزيعات النقدية يليه في الترتيب القيمة السوقية وشبه اتفاق بين الجميع على أن جميع العوامل السابقة وعامل معدل العائد الداخلي تأتى في المرتبة الأخيرة عند قياس القيمة العادلة. راجع جدول رقم (١٠ – جـ).

ويتضح من النتائج السابقة لاختبار الفروض ما يلي :

الفرض الأول :

" لا توجد علاقة ارتباط بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودقة قياس القيمة العادلة " أثبت الدراسة الاختيارية رفض صحة الفرض الأصلي وقبول فرض العدم بوجود علاقة جوهرية بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية و دقة قياس القيمة العادلة وأظهر التحليل الإحصائي ترتيب للأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية فكانت الخاصية الأولى متمثلة في "الوثوق" والأخيرة "القيمة التنبؤية" .

الفرض الثاني :

" لا يوجد اختلاف بين مخاطر القياس (مخاطر مالية ومحاسبية واقتصادية) عند قياس القيمة العادلة " أثبت الدراسة الاختيارية برفض صحة الفرض الأصلي وقبول فرض العدم من وجود علاقة جوهرية بين مخاطر القياس و دقة قياس القيمة العادلة ، وتمثلت الأهمية النسبية في المخاطر المالية.

الفرض الثالث :

" لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي " أثبت الدراسة الاختيارية رفض صحة الفرض الأصلي بأنه لا توجد علاقة بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة عند قياس الربح المحاسبي وقبول فرض العدم بوجود تأثير معنوي بين خصائص جودة المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة سواء للأصول المادية أو الأصول المالية (الأوراق المالية) واتجهت فئات الدراسة نحو التركيز على عامل القيمة السوقية بالنسبة للأصول المادية وعامل معدل نمو التوزيعات النقدية للسهم فيما يتعلق بالأصول المالية .

والباحث لا يوافق على ترتيب الأهمية النسبية لخصائص جودة المعلومات المحاسبية عند قياس القيمة العادلة الذي أظهره التحليل الإحصائي لعينة الدراسة حيث يرى الباحث أنه من المنطقي أن تكون خاصية "الحياد" هي الحاصلة على الأولى في الترتيب وليست خاصية "الوثوق"، إلا أنه يوافق على ترتيب خاصية القيمة التنبؤية بالأخيرة . كذا يوافق الباحث على نتيجة التحليل الإحصائي لكل من الفرض الثاني والثالث وكذا الأهمية النسبية لترتيب العوامل المؤثرة على قياس القيمة العادلة سواء للأصول الثابتة أو الأصول غير المتداولة أو فيما يتعلق بالأصول المالية .

وعلى ضوء ما جاء في نتيجة اختبار الفروض والتحليلات المعروضة بالدراسة يوصى الباحث بما يلي :

ضرورة إجراء مزيد من البحوث حول العوامل المؤثرة على دقة قياس القيمة العادلة من حيث العوامل المالية والاقتصادية والأثر السلوكي المباشر على أسعار السوق وأسعار الظل على المستوى المحلى والإقليمي والدولي.

على القائمين بتحديد إجراءات القياس للقيمة العادلة للأصول ضرورة توخي الدقة والحياد عند قياس القيمة العادلة لما لذلك من آثار مباشر على دقة قياس صافى الربح المحاسبي وما يتأثر به توزيعات الأرباح على المساهمين ونتيجة النشاط.

الاهتمام من معدي ومراجعي القوائم المالية بعنصري الملائمة للمعلومات المحاسبية وتوثيقها عند تقديمها للإثبات والتسجيل بالدفاتر المحاسبية لما لها من أثر مباشر على حقيقة القيم المعروضة بالقوائم المالية والتي يتم الإفصاح عنها لمستخدمي القوائم المالية بالشكل الذي يساعد المستخدمين على سرعة الفهم والاستيعاب.

تصميم دورات تدريبية من التنظيمات المهنية سواء جمعيات علمية أو مهنية أو نقابية لطرق قياس القيمة العادلة تتفق ومتطلبات معايير المحاسبة المصرية ومعايير التقرير المالي الدولية لخدمة معدي القوائم المالية من محاسبين ومراجعين.

الفصل الرابع
التحليل النقدي لقائمة التدفقات المالية المحاسبية

تركز اهتمام الباحثين والمنظمات المهنية والعلمية علي قائمة التدفقات النقدية حيث أنها تركز علي السيولة والمرونة المالية للشركة خاصة بعد أن أصبح مفهوم رأس المال العامل لا يعكس بالضرورة سيولة- أو عدم سيولة. للشركة فقد أفلس العديد من الشركات علي الرغم من وجود صافي رأس المال عامل موجب وكان نتيجة هذا الاهتمام أن إصدارات معايير التدفقات النقدية في كل من (الولايات المتحدة الأمريكية ؛ نيوزيلندا ؛ جنوب إفريقيا ؛ المملكة المتحدة ؛ استراليا ؛ ومصر)

وبصدور معايير التدفقات النقدية ؛أصبح علي الشركات أن تعد بجانب القوائم التقليدية قائمة التدفقات النقدية ؛وقد أصبح إعداد قائمة التدفقات النقدية جزءا مكملا للقوائم المالية التي يتطلبها النظام المحاسبي في مصر ضرورة تستلزم طبيعة النشاط الاقتصادي في مواجهة التغيرات التي طرأت علي قطاع الأعمال في مصر والاتجاه نحو سياسة الخصخصة وبما يساعد مستخدمي القوائم المالية في تقييم أداء المنظمات من حيث النمو وعائد المخاطر والتنبوءات بالتدفقات المستقبلية .

وفي ضوء ما تقدم سيتم تناول موضوع هذا الفصل من خلال النقاط الآتية:-

نشأة قائمه ماليه جديدة:

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية علي المستوي المحلي .

المفهوم العلمي والعملي للتدفقات النقدية.

١/٣ المبادئ العلمية التي تحكم القياس والإفصاح عن التدفقات النقدية.

٢/٣ ماهية التدفقات النقدية.

٣/٣ نماذج قياس التدفقات النقدية.

٤/٣ إعداد قائمة التدفقات النقدية.

تقويم معايير قائمة التدفقات النقدية في مصر .

المبحث الأول :

نشأة قائمة التدفقات النقدية.

قد رحب مجتمع الأعمال وبورصات الأوراق المالية بنشرة APB رقم ٣ وازداد عدد الشركات التي تعد قوائم الأموال المخصصة بصورة واضحة، وفي سنة ١٩٧١ جاءت نشرة APB رقم ١٩ تتضمن الإلزام بإعداد " قائمة التغيرات في المركز المالي " كجزء مكمل للقوائم المالية الأخرى وبضرورة ان يشملها تقرير المراجع . فقد خلص المجلس إلي أن :

هذه المعلومات التي تتعلق بالأنشطة التمويلية والاستثمارية للمنشاة والتغيرات في مركزها المالي عن فترة معينة هي معلومات حيوية لمستخدمي القوائم المالية – وخاصة الملاك والدائنين – في اتخاذ القرارات الاقتصادية.

فعند إصدار القوائم المالية التي تهدف لعرض المركز المالي (الميزانية) ونتائج الأعمال . (قائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة) فإنه يجب إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي كقائمة مالية أسياسية عن كل فترة تعد عنها قائمة الدخل.

وقد أوصي APB باستخدام عنوان جديد للقائمة هو "قائمة التغيرات في المركز المالي" وهو العنوان الذي استخدم من سنة ١٩٧٢ إلي سنة ١٩٨٧.

وخلال فترة الستينات والسبعينات كانت القائمة تعرض التغير في رأس المال العامل باعتباره تقريبا مناسبا للتدفق النقدي. ولكن مع بداية الثمانينيات كانت بيئة عملية التقرير المالي قد تغيرت بصورة جذرية مع اتجاه الشركات للاقتراض بمبالغ ضخمة . وفي سنة ١٩٨١ أوصي معهد المدريين الماليين بان تستخدم الشركات المنهج النقدي (أو النقدية والمعادل النقدي) بدلا من منهج رأس المال العامل في إعداد هذه القائمة . كما دعا العديد من المهنيين والأكاديميين إلي توجه اقوي نحو الأساس النقدي في إعداد قائمة التغيرات في المركز المالي وفي قائمته رقم ٥ في مفاهيم المحاسبة المالية (سنة ١٩٨٤) ايد FASB بشدة أن يدرج ضمن القوائم المالية الأساسية " قائمة التدفقات النقدية "التي تعكس المتحصلات النقدية للوحدة المحاسبية مصنفة إلي مصادرها الأساسية والمدفوعات النقدية لها مصنفة إلي الاستخدامات الأساسية .وفي نوفمبر ١٩٨٧ اصدر FASB المعيار رقم ٩٥ بعنوان "قائمة التدفقات النقدية "الذي بدا تطبيقه علي القوائم المالية السنوية عن السنوات المالية المنتهية بعد ١٥ يوليو ١٩٨٨ .

المبحث الثاني

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية

علي المستوي المحلي

تنتقل المعايير المحاسبية المستخدمة في دول معينة من دولة لآخري بشرط أن يتوافر في الدولة الأخيرة احد الشرطين التاليين :

عدم وجود هيئة مهنية معترف بها لتقيم المبادئ المحاسبية التي تمثل دستورا للممارسة المحاسبية العلمية.

أن تمتلك الدولة الأخرى قدرا من رأس المال المستثمر في الدولة التي تتبني المعايير بما يؤدي إلي سيطرة المستثمرين الأجانب وترضي احتياجاتهم من المعلومات المحاسبية علي محيط الأعمال في هذه الدول

١/٢ مراحل تطور المسار المحاسبي المصري:

تطور النظام المحاسبي المصري وشمل ذلك أربع مراحل متلاحقة وهي :

المرحلة الأولي الفترة من ١٨٨٢- ١٩٥٦

وهي مرحلة التأثر بالمملكة المتحدة ويبطرة القطاع الخاص علي النشاط واستمدت كل القوانين والتشريعات الانجليزية لتسيير البلاد الاقتصادية.

المرحلة الثانية الفترة من ١٩٥٦- ١٩٧٠

وهي المرحلة التي تعاقبت فيها سلسلة من التقصير والتأميم في السنوات (٥٦,٦١,٦٣) وذلك للحد من سيطرة رأس المال الأجنبي وتبنت الدولة سياسة الاقتصاد المركزي لسيطرة القطاع العام وفي ١٩٦٦ صدر النظام المحاسبي

الموحد لكي يلبي احتياجات متخذي القرارات علي المستوي الدول والوحدات الاقتصادية.

المرحلة الثالثة الفترة من ١٩٧٠-١٩٨١ :

تبنت الدول سياسة الانفتاح الاقتصادي وبدا بالدور الذي تؤديه الاستثمارات الأجنبية واستمرت الأنظمة المحاسبية كما كانت في الفترة الأولي وما تلاها من تطبيق النظام المحاسبي الموحد وصدور قانون استثمار المال العربي والأجنبي والمناطق الحرة رقم (٤٣) سنة ١٩٧٤ وتطلب الأمر اتساع نطاق قاعدة المعلومات المحاسبية الدولية وفاء لمتطلبات المستثمر الأجنبي .

المرحلة الرابعة الفترة من ١٩٨١ حتى الآن :

لقد بدأت منذ الثمانينيات سياسة الخصخصة كسياسة اقتصادية وكبرنامج سنوي ولكن مع استمرار شركات قطاع الأعمال العام بتطبيق مزدوج للنظام المحاسبي الموحد وأيضا متطلبات القانون رقم ٩٥ لسنة١٩٩٢ ولائحته التنفيذية الخاص بسوق رأس المال ، وفي سنة ١٩٩٦ اصدر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات القرار رقم ٢٦٤٤ بشان المعايير المحاسبية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد لمسايرة المعايير المحاسبية الدولية وذلك بعدد عشرين معيار ثم في سنة ١٩٩٧ اصدر وزير الاقتصاد القرار رقم ٥٠٣ بشان معايير المحاسبة المصرية وتعديلات نماذج القوائم المالية لشركات المساهمة والتوصية بالأسهم .

٢/٢ التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية:

التطور التاريخي لقائمة التدفقات النقدية في ضوء القوانين والمعايير المصرية علي النحو التالي :

١/٢ قائمة الاستخدامات والموارد:

يوجد في النظام المحاسبي الموحد نموذجا لقائمة الاستخدامات والموارد الرأسمالية ولم يحدد مفهوما معينا للتعبير عن الأموال مما أدي إلي صعوبة فهمها .

يوجد باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بالملحق رقم (٤) قائمة الموارد والاستخدامات وقد اعتمدت هذه القائمة علي التحليل الثنائي كمصادر واستخدامات دون أي تحليل دقيق باستخدام مفاهيم الأموال كراس مال عامل أو نقدية .

اصدر المعهد المصري للمحاسبين والمراجعين المعايير المحاسبية وأفراد المعايير رقم (٥) "قائمة مصادر الأموال واستخداماتها" وهو يعد ترجمة شبه حرفية للمعيار الدولي رقم (٧) "قائمة التغيرات في المركز المالي " الصادر عن لجنة معايير المحاسبية الدولية IASC.

يوجد بالملحق رقم (٣) باللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ الخاص بسوق رأس المال نموذج لقائمة مصادر الأموال وأوجه استخداماتها دون استخدام أي مفهوم محدد للأموال .

٢/٢- قائمة التدفقات النقدية

تمشيا مع التطورات الحديثة في بيئة إعداد التقارير المالية ، وكذا الاتجاهات الحديثة في مهنة المحاسبة والمراجعة ، ونتيجة التحول إلي النظام الاقتصادي الحر القائم علي الباب السوق والعرض والطلب وعودة البورصة المصرية إلي الحياة الاقتصادية مرة أخرى ، حدثت تطورت في القياس والإفصاح المحاسبي نوجزها فيما يلي :

افرد المعيار رقم (٥) " قوائم التدفقات النقدية " من ضمن المعايير الصادرة عن الجهاز المركزي للمحاسبات وهو يقابل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) .

افرد المعيار رقم (٤) "قوائم التدفقات النقدية " من ضمن المعايير الصادرة عن وزير الاقتصاد بشان معايير المحاسبة المصرية

تم تعديل اللائحة التنفيذية لقانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ حيث نصت المادة (٥٨) علي أن "يتم إعداد التقارير عن نشاط الشركات المساهمة والتوصية بالأسهم ونتائج أعمالها والقوائم المالية لها وفقا لمعايير المحاسبة المصرية ونماذج القوائم المالية الواردة بالملحق رقم (٣) وتم استبدال الملحق رقم (٣) الوارد بقرار وزير الاقتصاد .

وتتمثل القوائم المالية للشركات المساهمة بخلاف العاملة في مجال الأوراق المالية وصناديق الاستثمار كذا شركات التوصية بالأسهم في الآتي :

قائمة المركز المالي في / / ٢٠ .

قائمة التدفقات النقدية بإتباع الطريقة غير المباشرة مع إجازة إتباع الطريقة المباشرة عند إعداد القائمة وفقا للمعيار المحاسبي المصري .

قائمة الدخل عن الفترة المالية المنتهية في / / ٢٠ .

وبالتالي تم إلغاء قاتمة الموارد والاستخدامات ضمنيا وأصبحت قائمة التدفق النقدي احدي القوائم التي تلتزم الشركة بإعداد ها بجانب القوائم المالية التقليدية .

المبحث الثالث

المفهوم العلمي والعملي للتدفقات النقدية

يوجد إطار عام للمبادئ العلمية التي تحكم القياس و الإفصاح عن التدفقات النقدية وقد اختلف الباحثون و المنظمات المهنية حول مفهوم الأموال ونماذج قياس التدفقات النقدية ، و اتفق على طرق إعداد قوائم التدفقات النقدية .

١/٣ المبادئ التي تحكم القياس والإفصاح عن التدفقات النقدية

لم تنل المبادئ العلمية التي تحكم القياس والإفصاح عن التدفقات النقدية الاهتمام الكافي جانب الباحثين و المنظمات المهنية و العلمية كما هو الحال في القوائم المالية التقليدية المعدة وفقا لأساس للاستحقاق حيث هناك من الدراسات[١] التي ساهمت في وضع الإطار العام للمبادئ Conceptual Framework التي تحكم النظرية المحاسبية .

ب- مبادئ وقواعد قياس التدفقات النقدية :

ب/١- مبدأ النقدية السائلة في قياس التدفقات النقدية .

ب/٢- مبدأ القبض والدفع في تحقيق التدفقات النقدية .

و القواعد المرشدة بتطبيق هذا البدء هي :

ب/١/٢-قاعدة قياس التدفقات التشغيلية الداخلة .

ب/٢/٢- قاعدة قياس التدفقات النقدية التشغيلية الخارجة .

١/٢- الفروض التي تم دراستها هي :

فرض الوحدة المحاسبية .

فرض الاستمرار .

فرض الموضوعية .

فرض ثبات وحدة القياس النقدي .

٢/٢- المبادئ التي تم دراستها هي :

مبدأ التكلفة التاريخية .

مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات .

مبدأ الحيطة والحذر .

مبدأ الشمول .

و انتهت الدراسة إلى ما يلي :

أن هناك فروضا و مبادئ تلائم التقرير عن التدفقات النقدية وهى:

فرض الوحدة المحاسبية .

فرض الاستمرار .

فرض ثبات وحدة القياس النقدي .

مبدأ الشمول .

مبدأ الموضوعية .

أن هناك فروضا و مبادئ لا تلائم التقرير عن التدفقات النقدية وهى :

مبدأ التكلفة التاريخية .

مبدأ مقابلة النفقات بالإيرادات .

مبدأ الحيطة والحذر .

٢/٣- ماهية التدفقات النقدية

يوجد العديد من المفاهيم حول ماهية التدفقات النقدية .

مفهوم الأموال

ذهب البعض إلى أن الأموال هي رأس المال المتداول (مجموع الأصول المتداولة) ، و لكن نظرا لان الالتزامات تدفع من النقدية وليس من رأس المال المتداول ، فإنه يمكن تعريف الأموال على أنها النقدية وما في حكمها و تشمل النقدية بالصندوق و البنوك ، والاستثمارات المالية قصيرة الأجل المنتظر تحصلها خلال ٩٠ يوم . (١)

٢-مفهوم جميع الموارد المالية All resource concept

وفقا لهذا المفهوم يتم إعداد القائمة بأشكالها على كافة العمليات ، وتفسير كافة التغيرات في بنود المركز المالي للمنشأة سواء ترتب عليها تدفق نقدي داخل أو خارج- أو لم يترتب عليها تدفق نقدي ، أي كافة العمليات ذات الأثر على الأموال بجانب التغيرات في النقدية أو رأس مال العامل .

و لكن مفهوم الموارد المالية الشاملة لم يلق قبولا من جانب المهتمين بالمعلومات المحاسبية حيث انه يحتاج إلى مختصين ولا يقدم المعلومات المطلوبة من جانب المستثمرين و الدائنين ، و خاصة التي تقضى بالإفصاح عن المزاولة المالية و

المقدرة الكسبية للمنشأة . فهو لا يلائم التقرير عن التدفقات النقدية ، حيث لا يوضح التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة المختلفة كما أنه يختلف من شركة لأخرى مما يؤدى إلى الافتقار إلى أسس المقارنة السليمة بين القوائم المالية المختلفة .

ونتيجة لما سبق فهذا المفهوم لا يلائم تحليل مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية [١] .

٣- مفهوم رأس المال العامل Working capital concept

هناك مدخلان لمفهوم رأس مال العامل :

المدخل الأول : إجمالي رأس المال العامل و هو يتمثل في إجمالي الأصول المتداولة .

المدخل الثاني : صافى رأس المال العامل و هو يتمثل في الفرق بين إجمال الأصول المتداولة وإجمالي الخصوم المتداولة .

و تقاس التغيرات في المركز المالي – وفقا لهذا المفهوم – بنك التغيرات الناتجة عن عمليات تؤثر بالزيادة أو النقص على رأس المال العامل . فعلى سبيل المثال شراء أصل ثابت عن طريق الحصول على قرض قصير الأجل يؤثر على الالتزامات المتداولة بالزيادة و بالتالي يؤثر على رأس المال العامل بالنقص وبالمثل بيع أصل ثابت نقدا يؤثر على الأصول المتداولة بالزيادة وبالتالي يؤثر على رأس مال العامل بالزيادة.

وفقا لهذا المفهوم لا يتم الإفصاح عن العمليات الجوهرية التي حدثت للمشروع خلال الفترة ولكنها لم تؤثر على رأس المال العامل مثل مبادلة أصل ثابت بأصل ثابت أخر ، أو قيمة أسهم مصدرة لسداد قروض طويلة الأجل أو قيمة أسهم مصدرة مقابل أصل ثابت .

وقد ساد مفهوم رأس المال فترة من الوقت وفقا للرأي رقم (١٩) إلا أنه نتيجة الانتقادات التي واجهها خاصة من جانب المحللين الماليين كانت الحاجة إلى إعداد القائمة وفقا لمفهوم أخر سهل الفهم لدى مستخدمي القائمة ويمد المستثمرين و الدائنين بالمعلومات اللازمة لاتخاذ قرار الاستثمار وتحليل مخاطر الأوراق المالية .

مفهوم النقدية Cash concept

هناك مدخلان لمفهوم النقدية :-

المدخل الأول: النقدية بالمعنى الحرفي أي النقدية بالصندوق و البنك .

المدخل الثاني : النقدية وما في حكم النقدية أي النقدية في الصندوق والبنك وما في حكم النقدية التي تتمثل في القصيرة الأجل وعالية السيولة والتي يمكن تحويلها بسهولة إلى مبالغ نقدية محددة .

وقد اخذ المعيار (٩٥) القائمة النقدية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية FASB في نوفمبر ١٩٨٧ بمفهوم النقدية والنقدية المعادلة ، ووفق هذا المفهوم صدرت معايير مماثلة في دول أخرى كما أن المعيارين المصريين رقم (٥) عن الجهاز الصادر للمحاسبات و رقم(٤) الصادر بموجب قرار وزير الاقتصاد أخذا بمفهوم النقدية و ما حكم النقدية مما يعنى أن مفهوم النقدية وما في حكم النقدية لقي قبولا من جانب المنظمات المهنية .

كما أيد أن هذا المفهوم المهتمون بالمعلومات المحاسبية وخاصة المحللين الماليين وذلك لسهولته وإمداده بمعلومات هامة و مفيدة للمستثمرين و الدائنين وكذلك الباحثون فقد أيدت دراسة فؤاد (١٩٩١) مفهوم النقدية و النقدية المعادلة حيث تمثل الاتجاه العام لشركات الدراسة البالغة ٣٤ شركة في كل من ألمانيا وانجلترا و السويد و الولايات المتحدة الأمريكية ومصر وذلك بنسبة ٨٢.٣% من حجم العينة [١] .

يؤيد احد الباحثين مفهوم النقدية وما في حكم النقدية وذلك للأسباب التالية : [٢]

يوضح قدرة المنشأة على سداد التزاماتها "المرونة المالية"

يوضح قدرة المنشأة على مقابلة احتياجاتها التشغيلية .

يوضح السيولة المالية المتوافرة بالمنشأة .

يوضح قدرة المنشأة على عمل توزيعات نقدية على المساهمين حيث تعد التوزيعات من أهم مؤشرات الاستثمار في الأوراق المالية .

يحقق للمستثمر القرة على التقييم الشامل لأداء الوحدة الاقتصادية خاصة في قدرتها على تحقيق زيادة حقيقة في الثروة .

وتعد المبررات السابقة الدعامات الرئيسية لقرار الاستثمار في الأوراق المالية وتحليل المخاطر .

٣/٣- نماذج قياس التدفقات النقدية

استخدم بعض الكتاب خمسة نماذج لقياس التدفقات النقدية :

المقياس التقليدية :

أ/١ صافى الدخل مضاف إليه الإهلاك Net Income Plus Depreciation ويتم حسابه طبقا للمعادلة الآتية :

التدفق النقدي = صافى الدخل قبل احتساب البنود غير العادية ونتائج العمليات المنتهية + الإهلاك للأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة .

ويلاحظ أن هذا المقياس يعتمد على أرقام محاسبية مستمدة من قائمة الدخل المعدة وفقا لأساس الاستحقاق و بالتالي تتضمن أثار التضخم و تكاليف الوكالة ، ولا يعطى معلومات عن الأنشطة المختلفة للمنشأة ، أو أسباب التغير في النقدية

و بالتالي فهو لا يصلح للتقرير عن التدفقات النقدية .

(١)عاطف فوزي إبراهيم جاد ،مرجع سبق ذكره من ص ٢٢ :٢٤

أ/٢ رأس المال الناتج من التشغيل Working capital from operation (WCFO)

و يتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية :

التدفق النقدي = صافى الدخل مضافا إليه الإهلاك (أ/١) +التعديلات الخاصة بالعناصر الأخرى التي يشملها صافى الدخل قبل حساب البنود غير العادية ، و العمليات المنتهية و التي تؤثر في رأس المال العامل.

و يتم حساب هذا المقياس من خلال إجراءات التعديلات اللازمة لاستبعاد أثر المكاسب أو الخسائر الناتجة عن بيع الأصول الثابتة والاستثمارات طويلة الأجل وكذلك نفاذ علاوة أو خصم إصدار السندات والإضراب المؤجلة .

ويعد هذا المقياس تعديلات للقياس السابق بعد إزالة أثر العناصر التي لا تؤثر على رأس المال العامل بهدف الوصول إلى العامل النقدي .

وهذا المقياس يعتمد على أرقام قائمة الدخل المعدة وفقا للأساس الاستحقاق كما أن رأس المال العامل واجه العديد من الانتقادات حيث لا يوفر معلومات للمستثمرين و الدائنين عن المرونة المالية والمقدرة الكسبية و بالتالي لا يصلح للتقرير عن التدفقات النقدية .

ب- المقاييس البديلة :

ب/١ التدفقات النقدية الناتجة عن أنشطة التشغيل

Cash flow from operation

(CFFO)

ويتم حساب هذا المقياس بإضافة التغيرات في كل من الأصول المتداولة غير النقدية و الخصوم المتداولة الناتجة عن التشغيل إلى رأس المال العامل .

ويتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية :

التدفق النقدي من أنشطة التشغيل = (رأس المال العامل من التشغيل –التغيير في الحسابات المدينة خلال الفترة+التغيير في المخزون خلال الفترة

التغيير في الأصول المتداولة الأخرى خلال الفترة

التغيير في الحسابات الدائنة خلال الفترة

التغيير في حسابات الضرائب المدفوعة خلال الفترة

التغيير في الخصوم المتداولة الأخرى خلال الفترة

يعتمد هذا المقياس على أرقام محاسبية مستمدة من قائمة الدخل و قائمة المركز المالي المعدتين على أساس الاستحقاق بهدف الوصول إلى الأساس النقدي كما أنه يهمل الأنشطة الاستثمارية و التمويلية كما لا يؤثر معلومات على أسباب الاختلاف بين أرصدة النقدية أول وأحر الفترة .

ب/٢ التدفقات النقدية من الأنشطة الجارية مضافا إليها التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري (CFAI) Cash flow after investment

و يتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية :

التدفق النقدي = التدفق النقدي عن عمليات التشغيل (ب/١) +نتائج عمليات بيع الممتلكات و التجهيزات و المعدات + ناتج عمليات بيع الاستثمارات خلال الفترة ± التغيير في قيمة المصروفات الرأسمالية خلال الفترة ± التغيير في الاستثمارات بالمنشأة الأخرى خلال الفترة

و يلاحظ على هذا المقياس ما يلي :

يتضمن التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مستمدة من أرقام قائمة المركز المالي و قائمة الدخل المعدة وفقا لأساس الاستحقاق و تعديله بعد ذلك بالتدفقات النقدية من النشاط الاستثماري .

لم يأخذ في الاعتبار التدفقات النقدية من النشاط التمويلي .

ب/٣ التغيير في التدفقات النقدية Change in cash (CC)

ويتم حسابه وفقا للمعادلة الآتية : التغيير في النقدية = التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل = صافى التدفقات النقدية من النشاط الاستثماري = صافى التدفقات النقدية من النشاط التمويلي خلال الفترة . ويلاحظ على هذا المقياس أنه يتضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ولذا فهو يعد انسب مقياس .

٤/٣- إعداد قائمة التدفقات النقدية

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

يتم الإفصاح عن التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية بإحدى طريقتين هما:

١/١-الطريقة المباشرة Direct method

طبقا للطريقة المباشرة تظهر مكونات التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية الداخلة والخارجة بشكل تفصيلي لكل من المقبوضات والمدفوعات كذلك صافى التدفقات النقدية .

٢/١- الطريقة غير المباشرة Indirect method

طبقا لهذه الطريقة يتم البدء بصافي الدخل الظاهر في قائمة الدخل ويتم تعديله ببعض التسويات اللازمة للوصول إلى صافى التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية و سميت بالطريقة غير المباشرة نظرا لأنها تبدأ بصافي الدخل وفقا لأساس الاستحقاق ثم تحويله بعد ذلك إلى الأساس النقدي كما أنها إلى جانب صافى الدخل تظهر التغيرات في بعض الحسابات الخاصة بقائمة المركز المالي ذات العلاقة بالأنشطة التشغيلية .

و الشكل رقم (١) يوضح ملخص الطريقة المباشرة وغير المباشرة لحساب التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .

٣/١- تقوم طريقتي إعداد التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تلقى الطريقة المباشرة تشجيعا وتأيدا من قبل مجلس معايير المحاسبة الأمريكي وذلك للأسباب الآتية :

سهولة فهمها واستيعابها من قبل المستخدمين للقوائم المالية .

تأكيد على المصدر الأساسي للتدفقات النقدية من المصادر طويلة الأجل الخاصة بالأنشطة التشغيلية .

زيادة أهمية إجمالي النقدية الواردة من الدخل و إجمالي النقدية الخارجة للمصروفات عن صافى التدفقات النقدية لكل من المستثمرين والمقترضين .

وضوح مصادر التدفقات النقدية لكل الأنشطة التشغيلية و التمويلية والاستثمارية بشكل ثابت من فترة لأخرى و ذلك بعكس الطريقة غير المباشرة التي تظهر التدفقات النقدية الواردة و الصادرة لكل من الأنشطة التمويلية والاستثمارية حسب المصدر ولا تظهر ذلك بالنسبة للأنشطة التشغيلية .

بساطة العمليات الحسابية المستخدمة في إعداد القائمة في ظل استخدام الطريقة المباشرة .

من ناحية أخرى يفضل الكثير من معدى القوائم المالية الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية التشغيلية لأنهم يرون أن تنفيذ الطريقة المباشرة يستلزم تكاليف إضافية خاصة بتجميع المتحصلات النقدية والمدفوعات النقدية .

ويفضل بعض الباحثين الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للأسباب التالية :

إنها توفر ربطا مفيدا بين قائمة التدفقات النقدية و قائمة الدخل والميزانية .

إنها اقل تكلفة من الطريقة المباشرة .

أن مستخدمي القوائم المالية على علم ودراية بهذه الطريقة .

وقد بين مسح ميداني لعدد ستمائة شركة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٩٥ أن خمسا و ثمانين و خمسمائة شركة تستخدم الطريقة غير المباشرة (اكثر من ٩٧.٥%) وان خمس عشر شركة فقط استخدمت الطريقة المباشرة .

وبالنسبة للشركات التي تستخدم الطريقة المباشرة فإنها تكون مطالبة بالإفصاح بصورة مستقلة عن التغيرات في المخزون وحسابات العملاء وحسابات الموردين لتوفيق الربح مع صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل وبالإضافة إلى ذلك يجب أن يتم الإفصاح عن الفوائد المدفوعة (بخلاف الفوائد التي رسمت إلى أصل القرض) والضرائب المدفوعة في مكان آخر بالقوائم المالية أو في الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

ويتطلب مجلس معايير المحاسبة المالية الإفصاح المستقل و الإضافي في حالة إتباع الطريقة غير المباشرة حتى يمكن للمستخدمين لقائمة التدفقات النقدية الحصول على معلومات تعتبر صورة تقريبية لتلك المعلومات التي يتم الحصول عليها عند إتباع الطريقة المباشرة وأيضا ضمن البدائل المقبولة عند إتباع الطريقة غير المباشرة أن يتم إظهار صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل دون بيان تفاصيل الوصول إلى هذا الرقم في قائمة التدفقات النقدية على أن يتم إيضاح تفاصيل توفيق هذا الرقم مع صافى الربح في مكان آخر.

ويقترح الباحث إنه حتى يمكن الوقوف على أهم الدلالات من قائمة التدفقات النقدية يفضل استخدام الطريقة المباشرة في العرض فالطريقة غير المباشرة لا تكون تثقيفية لأنها لا تفصح عن التصنيفات من التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة من الأنشطة التشغيلية بينما الطريقة المباشرة تساهم في تقييم قدرة المنشاة الاقتصادية على توفير نقدية كافية من أنشطة التشغيل لسداد ديونها و إعادة الاستثمار في عمليتها و إجراء توزيعات للأرباح على أصحاب الملكية و بالتالي فهي تعد الأنسب في مجال الاستثمار في مجال الاستثمار في الأوراق المالية و تحليل المخاطر .

٢. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

هي أنشطة اقتناء واستبعاد الأصول طويلة الأجل و الاستثمارات الأخرى التي لا تدخل في حكم النقدية ويتم الإفصاح عنها من خلال تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من الأنشطة الاستثمارية و بالتالي الوصول إلى صافى التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية .

٣.التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

يقصد بالنشاط التمويلي ذلك النشاط المتعلق بالمبالغ النقدية المحصلة من القروض طويلة و قصيرة الأجل المقدمة للمنشاة من الغير ومن إصدار أسهم أو سندات أو أداوت مالية أخرى و كذا المدفوعات النقدية إلى المساهمين لاستزاد جانب من أسهم المنشاة و المبالغ المدفوعة لسداد السندات و القروض و عقود الرهن و توزيعات الأرباح .

ويتم الإفصاح عنها من خلال تحديد التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة للأنشطة التمويلية و بالتالي الوصول إلى التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية .

٤.تحديد صافى التغير في النقدية خلال الفترة المحاسبية :

يشتمل على صافى التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية .

٥.تحديد النقدية في نهاية الفترة المحاسبية :

هي عبارة عن التغير في النقدية خلال الفترة المالية مضافا إليها النقدية في بداية الفترة .

مقارنة موجزة بين الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة (١) :

تبين هذه المقارنة أهم مزايا وانتقادات واقتراحات تطوير كل من الطريقتين المباشرة وغير المباشرة في الإفصاح عن التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل .

وجه المقارنة	الطريقة المباشرة	الطريقة غير المباشرة
المزايا	**سهولة الفهم من جانب غير المتخصصين في مجال المحاسبة .** **الإفصاح عن المكونات النقدية الإجمالية لرقم صافى التدفقات النقدية التشغيلية .** **توحيد اسلوب الإفصاح عن التدفقات النقدية التشغيلية و الاستثمارية و التمويلية باستخدام الأساس الإجمالي** **إعطاء دلالات واضحة عن مصادر واستخدامات التدفقات النقدية التشغيلية .**	**انخفاض تكلفة التطبيق** **سهولة الإعداد بالاعتماد على ارقام المقارنة الواردة في قائمة المركز المالى و بعض الارقام الواردة في قائمة الدخل .** **الإفصاح عن اتجاهات التغيرات في الأصول و الخصوم التشغيلية غير النقدية (رأس المال التشغيلى).** **الربط بين قائمة التدفقات النقدية من ناحية و بين قائمتى الدخل و المركز المالى من ناحية أخرى .**

الانتقادات	ارتفاع تكلفة التطبيق المتمثلة في تصميم و تشغيل نظام محاسبى متخصص يلائم تطبيق هذه الطريقة . عدم بيان البنود غير النقدية التي يتضمنها صافى الدخل مما يوثر على فاعلية قياس جودة الدخل . اختلاف مسميات البنود الاجمالية للتدفقات التشغيلية حسب طبيعة نشاط كل وحدة اقتصادية .	صعوبة الفهم و التفسير في المصطلحات من جانب غير المتخصصين في مجال المحاسبة . عدم وضوح علاق التسويات المحاسبية لصافى الدخل (المكونات غير النقدية) بمصادر و استخدامات التدفقات النقدية التشغيلية . الخلط الناتج عن عدم الاتساق مع الإفصاح الإجمالي عن بنود التدفقات النقدية الاستثمارية و التمويلية .

اقتراحات التطوير	استخدام تطبيقات الحاسب الالى المتقدمة في تصميم و تشغيل نظام محاسبى متكامل يسهل من تطبيق هذه الطريقة . إعداد موازنات نقدية تطبق هذه الطريقة و الربط بينها وبين قوائم التدفقات النقدية الفعلية لزيادة فاعلية التخطيط و احكام الرقابة على ادارة النقدية في الوحدة الاقتصادية . اقتراح و اختبار و تطبيق نماذج احصائية رياضية تحيلية تحتوى على مكونات التدفقات النقدية التشغيلية طبقا لهذة الطريقة لاغراض تقيم الحالة السالبة للوحدة الاقتصادية من كافة جوانبها .	استخدام اسلوب عكسى في الإفصاح بهذة الطريقية ببدا برقم صافى التدفقات النقدية التشغيلية و ينتهى برقم صافى الدخل . توظيف الاتجاهات العامة للتغيرات في الأصول و الخصوم التشغيلية غير النقدية في الحكم على السياسات التشغيلية للادارة في الوحدة الاقتصادية اقتراح و اختيار و تطبيق نماذج احصائية رياضية و تحليلية تحتوى على مكونات التدفقات التشغيلية طبقا لهذة الطريقة لاغراض تقيم الحالة المالية للوحدة الاقتصادية من كافة جوانبها .

المبحث الرابع

تقويم معايير قائمة التدفقات النقدية

وباستقرار المعيارين السابقين يلاحظ ما يلي : أن معيار الجهاز المركزي للمحاسبات رقم (٥) اعد بالاسترشاد بالمعيار الدولي و أشار صراحة إلى إنه يقابل معيار المحاسبة الدولي رقم (٧) مع الإبقاء على قائمة مصادر الأموال و استخداماتها ضمن القوائم المالية الختامية و إلغاء قائمة الموازنة النقدية حيث لم تعد لها معنى في ظل وجود قائمة التدفقات النقدية .

ويقترح الباحث أن قائمة مصادر الأموال واستخداماتها يجب إلغاؤها تمشيا مع التطورات الحديثة في المحاسبة حيث أن قائمة التدفقات النقدية تمد المستخدم الداخلي و الخارجي بمعلومات أكثر منها .

ان معيار رقم (٤) هو ترجمة شبة حرفية للمعيار الدولي رقم (٧) حيث يتكون من خمسين فقرة نتيجة دمج بعض الفقرات ، و الملحقان في كلا المعيارين مجرد توضيح لقائمة التدفق النقدي لمؤسستين ، أحداهما مؤسسة مالية و الأخرى ليست من المؤسسات المالية ، والأرقام الواردة في الملحقين للمعيار الدولي دون أي تعديل .

ألغى المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) قائمة التغيرات في المركز المالي ، إما بالنسبة للمعيار المصري رقم (٤) فلا يشير إلى إلغاء قائمة مصادر الأموال و استخداماتها صراحة و لكن الملحق رقم (٣/ب) لم يتضمن هذه القائمة مما يشير ضمنيا إلى الإحلال و إلغاء هذه القائمة ويتناول الباحث تقويم المعيارين سالفى الذكر فيما يلي :

نتيجة الانتقادات التي وجهت إلى قائمة مصادر الأموال و استخداماتها سواء من جانب المحليين أو المستثمرين أو الدائنين من المهتمين بالدوائر المالية و الاقتصادية من المهتمين بالدوائر المالية و الاقتصادية صدرت قائمة التدفقات النقدية و أصبحت إحدى القوائم الإلزامية للوحدة الاقتصادية بجانب قائمة الدخل و قائمة المركز المالي و قائمة توزيع الأرباح .

وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية الريادة في ذلك فاصدر مجلس معايير المحاسبة المالية FASB المعيار رقم (٩٥) لسنة ١٩٨٧ قائمة التدفقات النقدية statement of cash flow بينما على المستوى المحلى تعتبر معايير المحاسبة التي إصدارها الجهاز المركزي للمحاسبات بمصر أول مصدر رسمي يتناول قائمة التدفقات النقدية بموجب القرار رقم ٢٦٤٤ لسنة ١٩٩٦ ثم معايير المحاسبة المصرية الصادرة بموجب قرار و زير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ .

توجد في الفترة الأخيرة تطورات سريعة متلاحقة في بيئة إعداد القوائم المالية المنشورة استهدفت تحسين كفاءة الإفصاح المحاسبي عن طريق الإفصاح عن معلومات لم يكن يفصح عنها من قبل أو تطوير الإطار المستخدم في الإفصاح .

تمشيا مع التطورات الحديثة في إعداد التقارير المالية صدرت المعايير المحاسبية كإطار مكمل للنظام المحاسبي الموحد لمسايرة المعايير الدولية بموجب قرار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رقم ٢٦٤٤ لسنة ١٩٩٦ متضمنة المعيار رقم (٥) قوائم التدفقات النقدية – يقابل المعيار المحاسبي الدولي رقم (٧) – ثم صدرت معايير المحاسبة المصرية بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ متضمنة المعيار رقم (٤) " قوائم التدفقات النقدية " .

١/٤ – تقويم المعيار رقم (٥) الصادر عن الجهاز المركزي للمحاسبات يورد الباحث فيما يلي بعض الملاحظات على هذا المعيار :

مفهوم الأموال :

اعتمد المعيار على النقدية (النقدية بالصندوق و البنوك و الودائع تحت الطلب) وشبة النقدية (الاستثمارات قصيرة الأجل يسهل تسييلها وتحويلها بسرعة إلى مبلغ محدد من القيمة دون أن تتعرض لمخاطر تذكر بالنسبة للتغيرات في القيمة) .

و بالتالي لم يتطلب المعيار الإفصاح عن الأرصدة النقدية التي لا تكون متاحة للاستخدام مثل أرصدة عليها قيود قانونية .

تصنيف قائمة التدفقات النقدية :

يؤخذ على التصنيف ما يلي :

١/٢- أجاز المعيار تصنيفات مختلفة – ضمن الأنشطة التشغيلية أو الاستثمارية أو التمويلية – دون توحيد للفوائد المحصلة و المدفوعة و الأرباح المحصلة و توزيعات الأرباح المدفوعة لأصحاب الملكية .

٢/٢- لم يتطلب المعيار الفصل بين الأحداث العادية و غير العادية للتدفقات النقدية من الأنشطة المختلفة مما يترتب علية ضعف القوة التفسيرية و التنبؤبية للقائمة .

٣/٢- لم يشر المعيار إلى كيفية معالجة السحب على المكشوف مما يترتب علية معالجات مختلفة ، فقد أوردة المعيار الدولي كنشاط تمويلى إذا ما توافرت شروط معينة يدخل في حساب النفدية و ما في حكمها ، بينما يعتبره المعيار

المصري الصادر بموجب قرار وزير الاقتصاد ضمن مكونات النقدية و ما في حكمها بينما يعتبرة المعيار رقم (٩٥) الصادر عن FASB التغير في السحب على المكشوف نشاط تمويليا وبالتالي عدم إمكانية المقارنة بين الشركات و تضليل مستخدمى القائمة.

شكل ومحتوى عرض التدفقات النقدية :

طبقا للنموذج الذي أوردة المعيار نلاحظ ما يلي :

١/٣- صعوبة متابعة محتويات قائمة التدفقات النقدية التي أوردها المعيار نظرا لان التميز بين التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة اعتمد أساسا على استخدام الأقواس للتعبير عن بنود التدفقات النقدية الخارجة .

٢/٣- عدم الإفصاح في صلب القائمة عن التدفقات الحرة حتى يمكن إعطاء معلومات اكثر لمستخدميها .

٣/٣- سمح المعيار للمنشات في استخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية مما يترتب علية عدم إمكانية إجراء المقارنة بين المنشات حيث المفضل هو التوحيد ، كما أن المعيار لم يوضح الطريقة غير المباشرة في إعداد القائمة ، كما لم يرد كيفية توفيق صافى الربح مع صافى التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عند استخدام الطريقة المباشرة .

٤/٣ – لم يتطلب المعيار الإفصاح عن العمليات غير النقدية بالقائمة في شكل جدول إضافي لزيادة المعلومات المستخدمة من القائمة .

٥/٣- لم يتم الربط بين محتويات القائمة و بين التحليل المحاسبي مما يسهل من عملية إعداد القائمة .

٦/٣- يفرق المعيار بين المنشات المالية و المنشات غير المالية حيث ألزم جميع المنشات بإعداد القائمة .

٧/٣- لم يتعرض المعيار للمعلومات الإضافية الضرورية لمستخدمي القوائم المالية مثل التدفقات التي تمثل زيادة في طاقة التشغيل بصورة منفصلة عن التدفقات النقدية للمحافظة على التشغيل .

التقرير القطاعي :

لم يأخذ المعيار بإعداد قائمة التدفقات النقدية على مستوى القطاعات على الرغم من فائدة هذه التقرير القطاعية للمستخدمين مما يحد من حجم المعلومات المقدمة من القائمة .

٢/٤- تقويم المعيار رقم (٤) الصادر بموجب قرار وزير الاقتصاد رقم ٥٠٣ لسنة ١٩٩٧ .

تصنيف قائمة التدفقات النقدية

يؤخذ على هذا التصنيف ما يلي :

١/١- أجاز المعيار تصنيفات مختلفة – ضمن الأنشطة التشغيلية والاستثمارية ، والتمويلية – دون توحيد للفوائد المحصلة والدفوعة والأرباح المحصلة وتوزيعات الأرباح المدفوعة لأصحاب الملكية .

٢/١- نص المعيار على أن تعتبر القروض البنكية بصفة عامة بمثابة أنشطة تمويلية ولا يعتبر السحب على المكشوف من البتنوك نشاط تمويليا يتم تضمينة كحدى مكونات النقدية و ما في حكمها ومن سمات الترتيبات المصرفية هذه أنها تظهر رصيد البنك في كثير من الأحيان على إنه يتذبذب ما بين رصيد موجب إلى رصيد سحب على المكشوف .

ويترتب على المعالجة السابقة التي أوردها المعيار إظهار رصيد النقدية وما في حكمها في نهاية السنة المالية بالسالب و هو أمر مخالف للمنطق ويفقد القائمة دلالتها .وبالتالي فالمعاجلة الواردة بالمعيار رقم (٩٥) الصادر عن FASB تعتبر أفضل حيث يعتبر في السحب على المكشوف نشاطا تمويليا خاصة وأنها تناسب شركات القطاع العام و قطاع الأعمال العام التي تتزايد أرصدة السحب على المكشوف لديها سنة بعد أخرى .

شكل ومحتوى عرض التدفقات النقدية

طبقا للنموذج الذي أوردة المعيار نلاحظ ما يلي :

١/٢ – اعتمد المعيار على استخدام الأقواس للتعبير عن بنود التدفقات النقدية الخارجة مما يترتب علية صعوبة متابعة محتويات القائمة .

٢/٢- أورد المعيار ضرورة الإفصاح عن :

١/٢/٢- إجمالي مبلغ التدفقات النقدية التي تمثل زيادة في طاقة التشغيل منفصلة عن التدفقات النقدية التي تكون مطلوبة للاحتفاظ بطاقة التشغيل .

٢/٢/٢- يعتبر الإفصاح المستقل للتدفقات النقدية التي تمثل زيادات في طاقة التشغيل والتدفقات النقدية المطلوبة للمحافظة على طاقة التشغيل مفيدا لانها تمكن المستخدم من تحديد ما إذا كانت المنشاة تستثمر بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية و المنشاة التي لاتقوم بالاستثمار بشكل كاف في مجال صيانة طاقتها التشغيلية ، قد تعرض ربحيتها في المستقبل للخطر من توفير السيولة الحالية و التوزيعات لأصحاب المنشاة .

يتضح مما سبق أن المعيار يشير إلى الإفصاح عن التدفقات النقدية الحرة في الإيضاحات المتمة للقائمة و كان من الأفضل الإفصاح عن ذلك في صلب القائمة لأهمية الإفصاح عنها اختلاف في طريقة حسابها بين المنشات.

٣/٢ – سمح المعيار للمنشات باستخدام الطريقة المباشرة أو الطريقة غير المباشرة في عرض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية مما يترتب على ذلك عدم إمكانية إجراء المقارنة بين المنشات حيث المفضل هو التوحيد كما لم يرد كيفية توفيق صافى الربح مع التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل عند استخدام الطريقة المباشرة

دور مؤشرات التدفقات النقدية

في تقيم أداء الوحدات الاقتصادية

أن المؤشرات المالية السالبة الشائعة الاستخدام و المعدة وفقا لأساس الاستحقاق لتقيم أداء المنشاة في مختلف المجالات ، يوجد في هذه المؤشرات العديد من أوجه القصور و التي ينتج عنها التأثير السلبي على دقة وموضوعية و عدالة تقيم الأداء المبنى على مثل هذه المؤشرات .

مع ظهور قائمة التدفقات النقدية ظهرت مؤشرات أخرى تساند أو تكمل هذه المؤشرات التقليدية وتتغلب على أوجه القصور التي تعانى منها مما يدعم قدرة و فعالية النظام المحاسبي (بشقية الاستحقاقى و النقدي) على توفي المعلومات الملائمة لمستخدمي القوائم المالية و تفي باحتياجاتهم المتعددة سواء في مجال تقيم الأداء أو اتخاذ القرارات المعنية .

ويتناول هذا الفصل من البحث طبيعة المؤشرات الحديثة – و المعدة وفقا لمعلومات قائمة التدفقات النقدية – ودورها في تقيم المجالات المختلفة للأداء و ذلك من خلال المبحثين التالين :

المبحث الأول:دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقيم قدرة المنشاة على السداد.

المبحث الثاني : دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقيم الربحية .

المبحث الأول : دور مؤشرات التدفقات النقدية

في تقيم قدرة الوحدة الاقتصادية على السداد

يعتبر تحقيق مستوى السيولة الملائمة من أهم أهداف الوحدة الاقتصادية ، لأنه ليس من المناسب أن تهتم الوحدة الاقتصادية بتحقيق أعلى مستوى ممكن من الربح بغض النظر على مستوى السيولة ومدى كفايتة لسداد التزاماتها ، وخاصة الالتزامات الجارية (المطلوبة فورا) ، لأنه في حالة عدم قدرة المنشاة على سداد هذه الالتزامات ، يودى الأمر إلى خروج المنشاة من السوق و تصفية أعمالها .

وهو ما يتناقض مع مفهوم الاستمرار الذي يمثل احد أهم الأهداف الإستراتيجية لدى المنشاة .

تلجا المنشاة للاطمئنان على مستوى السيولة لديها ومن ثم قدرتها على السداد ، باستخدام العيد من المؤشرات ، يعتمد بعضها على المعلومات المعدة وفقا لأساس الاستحقاق . تعانى من العدي من أوجه القصور التي توثر على صحة و دقة تقيم الأداء بالمنشاة .

ولذلك اقترح الباحثون و المراجع العلمية العديد من مؤشرات قياس وتقييم السيولة بالمنشاة . ولذلك اقترح الباحثون و المراجع العلمية العديد من مؤشرات قياس و تقيم السيولة بالمنشاة تعتمد على المعلومات المعدة وفقا للأساس النقدي – المستخدم حديثا – والذي تمثله قائمة التدفقات النقدية . ويتناول هذا المبحث تلك المؤشرات ودورها الفعال في تقيم السيولة بالمنشاة ومن ثم قدراتها على السداد وذلك بالدراسة و التحليل المناسبين .

اولا :تقييم القدرة على السداد قصيرة الأجل Liguidity

تتعرض النسب المالية المستقاة من معلومات تم اعدادها وفقا لأساس الاستحقاق ، و المستخدمة في تقيم قدرة المنشاة على السداد قصير الأجل – نسبة التداول و نسبة السداد السريع و غيرها – للعديد من أوجه القصور ، مما ينعكس سلبيا على قدرتها في مجال تقيم المقدرة على السداد و إعطاء أحكام عن مخاطر عدم الوفاء بالديون Default Risk قصيرة الآجل .

ومع ظهور قائمة التدفقات النقدية و شيوع استخدامها ظهرت نسب جديدة تتسم بفاعلية اكبر في هذا المجال ، و تستوحي النسب و فاعليتها من إنها تعالج العديد من أوجه القصور التي تشوب النسب المعدة وفقا لأساس الاستحقاق . وتقيم و تحليل المقدرة على السداد في الآجل القصير في ظل غياب ووجود قائمة التدفقات النقدية .

فمن المعروف إنه في غياب قائمة التدفقات النقدية يتم تحليل و تقيم قدرة المنشاة على السداد قصير الآجل باستخدام نسبة التداول و نسبة السداد السريع و بعض النسب الأخرى ، إما في ظل وجود التدفقات النقدية فيتم استخدام النسب التالية :

نسبة تغطية التدفقات النقدية التشغيلية للالتزامات الجارية :

$$= \frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية}}{\text{متوسط الخصوم المتداول}}$$

فهذه النسبة تقيس قدرة المنشاة على توليد تدفقا نقدية من أنشطتها التشغيلية تكفى لتغطية التزامتها الجارية .

وتتفوق هذه النسبة على مثيلتها المقاسة على أساس الاستحقاق بما يلى : [٢]

تتصف هذه النسبة بالديناميكية (الحركية) مما يعالج مشكلة الاستاتيكية التي تعانى منها نسبة أساس الاستحقاق ، فالتدفقات النقدية التي تمثل نسبة بسط النسبة هي رقم تراكمى على الفترة المالية و ليس مجرد رقم لحظى كما هو الحال في قيمة الأصول المتدولة (بسط نسبة التداول) . كما ان المقام في نسبة التدفقات النقدية يتصف بالحركية – ولو بصفة جزئية – فهو يستخدم المتوسط ولا يقتصر على الاعتماد على الرقم اللحظى كما تظهر في القوائم المالية .

ان هذه الصفة الديناميكية - التي تتصف بها نسب التدفقات النقدية تحول دون وقوع التلاعب في قيمتها – خاصة في نهاية الفترة المالية – الامر الذي تعانى منة نسبة أساس الاستحقاق .

ويتضح مما سبق ان التدفقات النقدية التشغيلية للالتزامات الجارية تقدم اساسا فعالا في تقيم قدرة المنشاة على السداد – خاصة في الاجل القصير – لان العنصر الفعال في السداد هنا النقدية ، فهى تشكل المصدر الحقيقى والفعلى الذي تواجه به المنشاة .

من ناحية أخرى لا تستطيع النسب المعدة وفقا لأساس الاستحقاق الكشف عن النقدية باعتبارها المصدر الحقيقى لسداد الالتزامات ، اذا انها تعتمد على عناصر قد تكون غير قابلة للتحول إلى نقدية بدرجة أو بأخرى ، في حين ان الالتزامات قد تكون مطلوبة فورا و تتطلب توافر عنصر ذو سيولة مباشرة مثل النقدية وهو ما تقدمة نسبة التدفقات النقدية . فتقيم القدرة على السداد قصير الأجل يجب إلا يعتمد فقط على ما تملكه المنشاة من أصول متداولة بالمقارنة مع خصومها المتداولة بل بما تولده من مقبوضات نقدية مقارنة مع مدفوعاتها النقدية كنموذج حديث لتقييم هذا المجال .

ومن مزايا نسب التدفقات النقدية القابلة للمقارنة بصورة أكثر صدقا من نسب الاستحقاق ، لان العناصر التي تتكون منها هذه التدفقات النقدية لا تختلف المنشات في تقيمها . لان المعيار الوحيد الذي تعتمد علية في قياسها هو حدوث واقعة التحصيل أو واقعة الدفع وبالتالي فهي تخلو من عنصر التقدير الشخصي وتخلو من التحيز في أسلوب قياس قيمتها ، وهو ما لا يتوافر في المعلومات التي تقدمها القوائم المعدة وفقا لأساس الاستحقاق والنسب المستخرجة منها .

أن نسبة التدفقات النقدية تحقق أو تشبع Satisty خاصية الملائمة والدقة و القابلية للمقارنة فيما تقدمة من معلومات ، وذلك على عكس نسب الاستحقاق .

وبالرغم من هذه المزايا إلا أن نسب التدفقات النقدية لا تجلو من الانتقادات ، فقد يثار الجدل حول ماهية التدفقات النقدية التشغيلية التي يجب الاستناد إليها في تقييم المقدرة على السداد ن فيرى البعض أنها صافى التدفقات النقدية التشغيلية قبل البنود غير الدورية a non recurring itms ويقصد بالبنود غير الدورية لي البنود غير العادية أو غير المتكررة Unusual or infrequent items أو أنها البنود الاستثنائية Extraordinary items أو هي الأنشطة غير المستمرة .(١) في حين يرى البعض الآخر قياس صافى التدفقات النقدية التشغيلية بعد إدراج البنود غير الدولية .(٢)

وان قياس التدفقات النقدية بالصافي قبل إدراج البنود غير الدورية ، مما يجعلها تعبر بصدق عن إمكانيات السيولة بالمنشاة .

٢- نسبة تغطية التوزيعات النقدية = التدفقات لا نقدية التشغيلية

تقيس هذه النسبة كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية التوزيعات على المساهمين

فهي تقيس قدرة المنشاة على تمويل التوزيعات من وعاء التمويل الذاتي لديها ، مما يعطى المستثمرين الطمأنينة على استمرار سداد هذه التوزيعات .

ويشجعهم على المزيد من الاستثمار في هذه المنشاة . ويؤثر ايجابيا على قيمتها السوقية نظرا لان معلومات التدفقات النقدية الخارجة والدخلة تساعد المستثمرين على :

أ – التنبؤ بكمية النقدية التي تستخدم في التوزيعات مستقبلا .

ب – تقيم المخاطر المحتملة للاستثمار .

أن التوزيعات الأسهم الممتازة أو حقوق الأقلية في شركات تابعة ينبغي خصمها من بسط النسبة ، لأنه لا يجوز سداد توزيعات الأسهم العادية إلا بعد دفع توزيعات الأسهم الممتازة كاملة، ويسمى المبلغ المتبقي Retained cash flow from operation ، ويتم قسمته على التوزيعات الأسهم العادية .

إما في حالة قياس قدرة المنشاة على تغطية إجمالي التوزيعات (عادية + ممتازة) فلا يتم خصم مبلغ التوزيعات الممتازة من البسط ، وفى نفس الوقت يتمثل المقام في إجمالي التوزيعات، و تأخذ النسبة الشكلان التاليان :

نسبة تغطية التوزيعات العادية =

التدفقات النقدية التشغيلية – التوزيعات الممتازة

توزيعات الأسهم العادية

نسبة تغطية إجمالي التوزيعات =

التدفقات النقدية التشغيلية

إجمالي التوزيعات

ومن المتوقع أن تكون النسبة الأولى أعلى من الثانية .

وتثار هنا مشكلة المنهج الذي ينم به قياس التوزيعات :

فيرى البعض قياس التوزيعات الجارية في حين يرى البعض الآخر قياس التوزيعات المستقبلية و قد اقترح الباحثون :

أنه عند إتباع المنشاة سياسة غير منتظمة في زيداه التوزيعات سنويا يحسب مبلغ التوزيعات العادية Ordinary dividends كما تظهر بقائمة التدفقات النقدية .

أما إذا كانت المنشاة تقوم بزيادة توزيعاتها سنويا بنسبة ثابتة فيتم اخذ مبلغ التوزيعات المتوقعة .

وقد يكون من المناسب اخذ النوعين من التوزيعات ، فيتم اخذ التوزيعات الفعلية (العادية) ، عندما نهدف إلى تقييم الأداء الحالي للمنشاة، بينما يتم اخذ قيمة التوزيعات النقدية المتوقعة لقياس تقييم قدرة المنشاة على السداد في المستقبل ، وذلك بهدف تقيم الأداء المستقبلي للمنشاة ، ويفيد هذا النوع في منع العيوب أو أوجه القصور في الأداء قبل وقوعها .

أن النقدية المستخدمة في تمويل التوزيعات يجب أن تكون الفائض النقدي من عمليات التشغيل بعد أن يتم استبعاد ما يلزم لتمويل الأنشطة الاستثمارية .

ويؤيد احد الكتاب هذا الاتجاه في حالة أن تتخذ توزيعات الأرباح الشكل العيني مثل توزيعات أسهم مجانية .

وإذا كانت المنشاة توجل دفع التوزيعات على المساهمين لحين الانتهاء من النشاط الاستثماري، فهو أمر ينتقده البعض لسبب جوهري، وهو أن النشاط الاستثماري سيستغرق مبالغ ضخمة قد يتعذر معها دفع أي توزيعات المساهمين و لمدى طويل من الزمن . لان النشاط الاستثماري بطبيعته طويل الآجل – مما يوثر حتما على قوة المنشاة على جذب تمويل خارجي (من القروض أو الأسهم) لتمويل هذه العمليات الاستثمارية ذاتها .

ويلاحظ أنه لا ينبغي الاعتماد على هذه النسبة فقط (نسبة التدفقات التشغيلية إلى التوزيعات) لتقيم سيولة المنشاة ، لان التوزيعات ليست هي المدفوعات الوحيدة المطلوبة بل هي ليست ذات الأولوية في السداد بالمقارنة مع أنواع أخرى من المدفوعات (مثل المدفوعات التشغيلية و الفوائد) فالتوزيعات النقدية يمكن تأجيلها – في أوقات الأزمات مثلا – دون ان يؤدى هذا بالمنشاة إلى حالة العسر المالي الفني Technical insolvency .

كما هو الحال عند عدم توافر المقدرة على سداد بعض الالتزامات مثل الفوائد وأقساط الديون . لذلك يقترح الباحث أن تؤخذ هذه النسبة بجانب نسبة تغطية التدفقات النقدية التشغيلية للالتزامات الجارية .

ثانيا : تقييم القدرة على السداد طويل الآجل Solvency

يشير إصلاح القدرة على السداد طويل الأجل إلى قدرة المنشاة على سداد ديونها طويلة الأجل ، و يعد هذا مقياسا لمخاطر عدم القدرة على الوفاء بهذه الديون . (١)

وقد تمخض الفكر المحاسبي عن عديد من المؤشرات لقياس وتقييم السيولة طويلة الأجل، سواء المعدة طبقا لأساس الاستحقاق أو المعدة طبقا للأساس النقدي. **ومن أهم تلك المؤشرات المعدة طبقا للأساس النقدي فيما يلي:**

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية إلى إجمالي الالتزامات = التدفقات النقدية التشغيلية / متوسط إجمالي الالتزامات .

حيث يقصد بإجمالي الالتزامات الخصوم قصيرة الآجل مضافا إليها الخصوم طويلة الآجل .

واخذ إجمالي الالتزامات في الحسبان يجعل النسبة أكثر تحفظا في قياس قدرة المنشاة على السداد ، ولذلك أطلق الباحثون على هذا المقياس بأنه الأكثر تحفظا .

ويلاحظ أن هذه النسبة تقيس بالفعل قدرة المنشاة على سداد كافة التزاماتها ، وبالتالي تقيس قدرتها على السداد طويل الآجل ، و تتميز نسبة التدفقات النقدية في هذا المجال بإمكانية القياس المباشر لقدرة المنشاة على السداد في الآجل الطويل، وهو ما لا يتوافر في نسب أساس الاستحقاق (مثل نسبة الديون طويلة الآجل إلى حقوق الملكية) و التي تقيس القدرة على السداد في الآجل الطويل بأسلوب غير مباشر .

ويودى هذا أن تتفق قدرة المنشاة على السداد في الآجل الطويل مع اتجاه النسبة المقاسة على أساس التدفقات النقدية للمنشاة فتتزايد القدرة مع تزايد قيمة هذه النسبة . وهذا عكس ما تعبر عنة النسبة المقاسة على أساس الاستحقاق حيث توجد علاقة عكسية بين نتائج هذه النسبة و قدرة المنشاة على السداد في الآجل الطويل فكلما تزايدت قيمة هذه النسبة و قدرة المنشاة على السداد .

ويعنى هذا أن نسبة التدفقات النقدية لا تتطلب مستوى معين من الخبرة والدراية لكي يتفهمها مستخدم القوائم المالية بعكس الموضوع مع النسبة المعدة على أساس الاستحقاق مما يزيد من فعالية نسبة التدفقات النقدية في تقييم الأداء .

وقد أظهرت الدراسات والبحوث أن هذه النسبة تكون معقولة إذا ما كانت في حدود ٢٠% و يؤكدون إنه مع ثبات العوامل الأخرى على حالها يكون من الأفضل النسب التي سترتفع عن هذا الحد نسبة تغطية التدفقات النقدية التشغيلية للفوائد

= التدفقات النقدية التشغيلية قبل الفوائد و الضرائب

مدفوعات الفوائد

= التدفقات النقدية التشغيلية + مدفوعات الفوائد + مدفوعات الضرائب

مدفوعات الفوائد

وقد اتبعت هذه النسبة نفس منهج أساس الاستحقاق وهو اخذ الصافي قبل الفوائد و الضرائب على اعتبار أن هذه الفوائد قد سبق خصمها من وعاء التدفق التشغيلي (الصافي) ولذلك يلزم إعادتها هي والضرائب (والتي سبق أيضا خصمها) إلى هذا الوعاء خاصة وان الضرائب تتأثر بمقدار الفوائد المحملة على المنشاة و هو ما يسمى بالوفر الضريبى الذي ينتج عن استخدام المنشاة للرافعة المالية .

وعلى الرغم من هذا فن النسبة المقاسة على أساس التدفقات النقدية تقدم مقياسا أدق و أكثر واقعية من مقياس أساس الاستحقاق في مجال تقييم قدرة المنشاة على سداد فوائد الديون وذلك لان توفر الدخل لدى المنشاة لا يعنى توافر النقدية الكافية للسداد وخاصة لأهم عناصر الالتزام خطورة وهو الفوائد .

فهناك الكثير من الشركات التي كانت تحقق ربحا مرتفعا ولسلسلة متواصلة من الفترات المالية إلا إنها لم تستطيع السداد لعدم توافر تدفقات نقدية داخلة كافية و متزامنة مع التدفقات النقدية الخارجة و الضرورية مما أدى في نهاية الأمر إلى إشهار إفلاسها .

ويرى احد الكتاب أن [١] هذا الاتجاه و لذلك أطلقوا على منهج مقارنة الفوائد بالتدفقات التشغيلية و ليس بالدخل إنه النهج الأكثر واقعية .

و يتم مقارنة عدد مرات تغطية الفوائد مع المتوسط الخاص بالصناعة وإذا لم يتوافر هذا المتوسط فإنه – مع ثبات الأمور الأخرى على حالها – يكون من الأفضل كلما زادت النسبة . ويلقى هذا الاتجاه والذي يرمى إلى تحديد قدرة التدفقات النقدية التشغيلية على تغطية الفوائد المدفوعة و ليس مصروف الفوائد تأييدا قويا في الفكر المحاسبي .

٢. نسبة تغطية الأعباء الثابتة = التدفقات النقدية التشغيلية المعدلة / الأعباء الثابتة

ويقصد بالتدفقات النقدية التشغيلية المعدلة ، إنها التدفقات النقدية التشغيلية بعد إضافة مدفوعات الفوائد و مدفوعات الضرائب و يقصد بالأعباء الثابتة إنها التعهدات والتعاقدات الملتزمة بها المنشاة كل فترة مثل الفوائد و مدفوعات الإيجار التمويلية أو أقساط الديون .

المبحث الثاني

دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم الربحية:

تعد مؤشرات الربحية من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحللون الماليون ومستخدموا القوائم المالية في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية وتسعى الوحدات الاقتصادية ذاتها إلى تحقيق أعلى معدل ممكن لهذه المؤشرات في ضوء تحقيق الأهداف الأخرى مثل السيولة وغيرها اقتناعا منها بأهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء .

إلا أن اعتماد هذه المؤشرات على الأرباح المحاسبية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق فقط يجعل النظام المحاسبي وما يقدمه من معلومات للمستخدمين

يشوبه القصور وأوجه النقص خاصة وان هناك العديد من الانتقادات وأوجه القصور يتم توجيهها إلى الأرباح المعدة وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي كما أن الاعتماد على الأرباح المحاسبية فقط لقياس العائد على استثمارات المنشاة وقياس ربحيتها يحجب عن مستخدمي القوائم المالية مقدار ما حققته من تدفقات نقدية تشغيلية (في مقابل الدخل التشغيلي) على هذه الاستثمارات ولذلك يتناول هذا الجزء من البحث استخدام قائمة التدفقات النقدية لقياس وتقييم المنشاة على تحقيق عائد نقدي على استثماراتها.

وأيضا فان تحقيق المنشاة أعلى معدل للربحية ينبغي إلا يتم الاعتماد عليه في تقييم الأداء دون الأخذ في الاعتبار جودة هذه الربحية فقد تكون هناك شركتين حققت نفس المستوى من الأرباح ولكن احدهما تتسم إرباحها بمستوى جوده أعلى بكثير من مستوى الجودة الذي تتسم به أرباح الشركة الأخرى .

واخذ هذا العامل في الاعتبار يوفر تقييما سليما للأداء في كلتا المنشاتين ويؤدى إلى ترشيد القرارات المتخذة بناء على نتائج هذا التقييم وتقدم المؤشرات المالية المبنية على المعلومات المعدة وفقا للأساس النقدي (قائمة التدفقات النقدية) .

ويتناول المبحث دور مؤشرات التدفقات النقدية في تقييم هذه المجالات وذلك من خلال دراسة وتحليل الجوانب التالية :

أولا : تقييم العائد على الاستثمار .

ثانيا : تقييم جودة الربحية .

أولا : تقييم العائد على الاستثمار :

تهدف الوحدة الاقتصادية إلى تحقيق عائد على استثماراتها ويتم تقييم أداء هذه الوحدات في ضوء مدى تحقيقها للهدف ويوجد نوعين من العائد على الاستثمار هما :

العائد المحسوب على أساس الاستحقاق .

العائد المحسوب على أساس التدفقات النقدية .

ويبين الباحث في الجدول التالي (رقم ٣-١) النسب المالية الشائعة الاستخدام في هذا المجال وفقا لأساس الاستحقاق وما يقابلها من نسب معدة على أساس التدفقات النقدية .

جدول رقم (٣-١)

	نسب أساس الاستحقاق	**نسب أساس التدفقات النقدية**
١	**نسبة صافى الربح إلى إجمالي الأصول:** **(ROA)= (صافى الربح / إجمالي الأصول)**	**نسبة العائد النقدي إلى الأصول:** **(CFOA) =(التدفقات النقدية التشغيلية قبل الفوائد المدفوعة والضرائب المدفوعة / متوسط إجمالي الأصول)**
٢	**نسبة صافى الربح إلى حقوق المساهمين:** **(ROE) = (صافى الربح/ حقوق المساهمين)**	**نسبة العائد النقدي إلى حقوق الملكية :** **(CFOE) = (التدفقات النقدية التشغيلية / متوسط حقوق ملكية الأسهم العادية)**
٣	**لا يوجد**	**نسبة التدفقات النقدية الكلية :** **(التدفقات النقدية التشغيلية / [التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية + التدفقات النقدية الخارجة الاستثمارية])**

	ربحية السهم :	نصيب السهم من التدفقات النقدية :
٤	**(EPS) =([صافى الربح- توزيعات الأسهم الممتازة] / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية)**	**(CFBS) = ([التدفقات النقدية التشغيلية – التوزيعات الممتازة] / المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية)**

يتمثل السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام في الآتي :

ما الذي تضيفه النسب المالية المستنبطة من قائمة التدفقات النقدية من إبعاد لم تكن متاحة في مجال دراسة وتقييم العائد على الاستثمار ؟(١)

بشكل عام ، تتميز نسب التدفقات النقدية عن تلك الخاصة بالاستحقاق بالدقة والقابلية للمقارنة ويضاف إلى ذلك الآتي :

أن نسب التدفقات النقدية تعالج مشكلة التذبذب في الدخل المحاسبي الناتج عن اختلاف السياسات المحاسبية المطبقة في تقييم بنود المصروفات أو بنود الإيرادات وخاصة عند المقارنة بين منشاة وأخرى فتطبيق سياسة تسعيرية معينة للمخزون تؤثر على الدخل وكذلك اختيار سياسة دون أخرى لحساب الإهلاك يؤثر على الدخل وكذلك قرارات رسملة بعض بنود المصروفات يؤثر ولعدة فترات على الدخل المحاسبي وغير ذلك من السياسات والمعالجات المحاسبية التي من شانها التأثير في قيمة دخل المنشأة وبالتالي فان اختلاف المنشاة فيما بينها في نسبة العائد على الاستثمار أو العائد على حقوق الملكية قد لا يرجع كلية إلى اختلاف الكفاءة بل يرجع جزئيا إلى اختلاف المعالجات المحاسبية المؤثرة على الدخل المحاسبي وهو الأمر الذي تتغلب عليه قائمة التدفقات النقدية فهي لا تتأثر بأساس الاستحقاق في حساب المصروفات أو الإيرادات أو السياسات والمعالجات المحاسبية المتبعة بالمنشاة مما يدعم وضعها كأداة تحليلية تتسم بالدقة والموضوعية خاصة عند المقارنة فيما بين المنشآت .

وبالرغم من ذلك فان التدفقات النقدية التشغيلية للمنشاة يمكن أن تتأثر أيضا باختلاف السياسات المحاسبية المطبقة وذلك من خلال عنصر الضرائب إذ أن اختلاف السياسات المحاسبية يؤثر على الدخل بالزيادة أو بالنقصان مما يؤثر في قيمة الضرائب المستقطعة من الدخل وفقا لارتفاع أو انخفاض الدخل وهذا بدوره يؤثر في صافى التدفقات النقدية التشغيلية.

وللرد على هذا الانتقاد نذكر أن التدفقات النقدية التشغيلية تتأثر بالسياسات المحاسبية بطريقة غير مباشرة وبصورة ضئيلة ومن خلال عنصر واحد هو الضرائب وهذا يختلف تماما عن الأصل وهو الدخل الذي يكون بصورة مباشرة وبكافة السياسات المحاسبية والمعالجات المالية للإحداث مما يترتب عليه التفاوت الكبير بين المنشآت وبعضها البعض وبما يخل بدقة وموضوعية المعلومات المقدمة.

هذا ومن ناحية أخرى نجد أن هذا الأثر يتلاشى تماما في حالة إعادة إضافة الضرائب للتدفقات النقدية التشغيلية أي في حالة أن يكون البسط هو التدفقات النقدية التشغيلية قبل الضرائب.

ومن مزايا العائد النقدي على الأصول أو على حقوق الملكية التعبير بصدق عن الوضع الجاري للمنشأة وهو ما يفتقده العائد المحاسبي والذي يتم قياسه وفقا لمنهج التكلفة التاريخية مع تجاهل التغيرات (الارتفاعات) المستمرة في مستويات الأسعار سواء الخاصة أم العامة أم كلاهما معا خاصة مع بند الإهلاك لضخامة حجمه مما يجعله لا يعبر عن حقيقة الوضع الجاري للمنشأة في الفترة موضوع القياس والتقييم وهو ما تتغلب عليه التدفقات النقدية حيث أنها تعكس التضخم وبالتالي تعبر بصدق عن حقيقة الأداء بالمنشأة في الفترة التي نقيم فيها هذا الأداء.(١)

يمثل العائد النقدي على الأصول أو على حقوق الملكية قياسا للهدف النهائي والحقيقي الذي تسعى المنشأة لتحقيقه فالهدف الاقتصادي للمنشأة هو في حقيقته ليس مجرد تحقيق الربح المطلوب للمنشأة بل يتمثل في الوحدات النقدية التي يضخها الربح في خزينة المنشأة فالربح إذ لم يكن قابلا للتحويل إلى وحدات من النقد فلا يمكنه أن نسميه دخلا حقيقيا بل وإذا لم يكن قابلا للتحويل إلى وحدات من النقد فيكون دخلا صوريا وهميا ان قوة الربح تكمن فيما يولده من صافى التدفقات النقدية الموجبة وتوقيتها معا لتسدد به المنشأة التزاماتها المختلفة وتحقيق تطورها ونموها.

وبالتالي فأن معدل العائد النقدي على الأصول أو على حقوق الملكية يعد أكثر ملائمة للتعبير عن قدرة المنشأة على الاستمرار والتنافس عما هو الحال مع معدل العائد المحاسبي ويرى الفكر المحاسبي أن نسبة التدفقات النقدية الكلية هي احد المؤشرات المستخدمة في تقييم العائد على الاستثمار.

وبالرغم من ذلك فان هذه النسبة تعبر عن كفاية التدفقات النقدية التشغيلية لتغطية التدفقات النقدية الخارجة من الأنشطة التمويلية مضافا إليها تلك الخارجة من الأنشطة الاستثمارية لذلك يرى الباحث أن هذه النسب اقرب لان تكون من نسب قياس وتقييم المنشأة من كونها احد نسب قياس وتقييم العائد على الاستثمار.

وفيما يتعلق بنسبة السهم من التدفقات النقدية ، فأنها تفيد المستثمرين في اتخاذ قرارات الاستثمار وشراء أسهم الشركة وخاصة في الشركات التي تكون محددة بفترة معينة وتنقضى بعد انتهاء هذه الفترة حيث تبين هذه النسب نصيب السهم من صافى التدفقات النقدية التي حققتها المنشأة من أنشطتها التشغيلية وبالتالي يمكن تقدير فترة الاسترداد لهذه الأسهم وتختلف هذه الفترة من منشأة لأخرى طبقا لاختلاف تدفقاتها النقدية التشغيلية وعدد الأسهم المصدرة وهنا يفضل استخدام المتوسط المرجح لهذه الأسهم في حالة تعدد مرات الإصدار خلال الفترة المالية الواحدة أما إذا كانت الفترة لا يوجد بها إلا إصدار واحد فلا داعي لحساب المتوسط المرجح لهذه الأسهم.

ويلاحظ أيضا أن هذه النسبة تتأثر بالمرحلة التي تمر بها حياة المنشأة فتؤثر مرحلة النمو على التدفق النقدي الذي يمكن أن تحققه المنشأة فمن المتوقع أن يتحقق تدفق نقدي ضئيلا في المراحل الأولى من النمو بالمقارنة مع المراحل التالية (خاصة مرحلة الازدهار أو مرحلة الاستقرار) مما تتزايد معه الحاجة إلى معرفة فترة الاسترداد للأسهم من خلال التدفقات التشغيلية التي تحققها المنشأة.

وتؤثر مرحلة النمو أيضا على عدد الأسهم المصدرة بالمنشأة فقد تطرح المنشأة عدة إصدارات من الأسهم لحاجتها الشديدة إلى التمويل الخارجي مما يخفض هذه النسبة وهذا بعكس ما يحث في مرحلة الازدهار للمنشأة.

كما تتأثر هذه النسبة أيضا بقيمة السهم الاسمية لان الشركات التي تصدر أسهم ذات قيمة أسمية منخفضة يترتب عليه إصدار كم كبير من الأسهم مما تنخفض هذه النسبة في حين أن رأس المال للشركتين قد يكون متساويا ولذلك يفضل الرجوع إلى القيمة الاسمية أو السوقية للأسهم لقياس هذه النسب بجانب قياسها على أساس عدد الأسهم وهو ما يقترحه الباحث في هذا الخصوص ولذلك ولكي تكتمل الفائدة المرجوة من هذه النسبة فان الباحث يقترح حسابها وفقا للأسعار السوقية أو القيمة الاسمية أن لم يكن لها سوق تداول وذلك لإمكان حساب فترة الاسترداد مباشرة.

كما يمكن مقارنة هذه النسبة مع نسبة التوزيعات النقدية الفعلية لكل سهم كما وقيمة ومنها نقف على النسبة من التدفقات النقدية التشغيلية المتاحة لكل سهم أما الفرق بين النسبتين فانه يقيس ما تبقى من تدفقات نقدية تشغيلية منسوبة لكل سهم لتوجيبها بمعرفة إدارة المنشأة إلى أوجه الاستخدام المختلفة بالمنشأة فتأخذ النسبة المقترحة الشكل التالي :

نسبة التدفقات النقدية التشغيلية / أسعار الأسهم =

$$\frac{\text{التدفقات النقدية التشغيلية – التوزيعات الممتازة}}{\text{الأسعار السوقية للأسهم العادية}}$$

ثانيا : تقييم جودة الدخل :

يعد مجال تقييم جودة الدخل مجالا جديدا من مجالات تقييم الأداء لم تتطرق إليه النسب المعدة وفقا لأساس الاستحقاق فهذه النسب تستخدم الدخل المحقق كمقياس لتقييم الأداء ولكنها لا تمتد إلى ابعد من ذلك لتقييم نوعية الدخل فهذا يتطلب مقياسا لا تستطيع قائمة الدخل أو الميزانية وحدها توفيره في حين توفره التدفقات النقدية بما تقدمه من محتوى معلومات له دور فعال في هذا المجال.

مفهوم جودة الدخل:

ينطوي الدخل المحاسبي المعد طبقا لأساس الاستحقاق على العديد من المستحقات وتوزيعات التكاليف والعناصر المؤجلة بالإضافة إلى تدخلات الإدارة في تشكيل دخل المنشأة وفقا لأهدافها والتي تختلف من فترة لأخرى مما جعل هذا الدخل لا يتسم بالموضوعية لما فيه من تحيز وتقديرات شخصية عديدة وهذا يعكس ما تتميز به التدفقات النقدية بموضوعية في القياس.

ومن ناحية أخرى لا يمكن النظر إلى الدخل باعتباره قابل للاستخدام ككل بل فقط الجزء النقدي المحقق منه ولذلك يعبر هذا الجزء النقدي المتحقق منه ولذلك يعبر هذا الجزء النقدي من الدخل عن مدى جودة هذا الدخل أو نوعيته وهو ما أكده العديد من الباحثين

وفى ضوء ما سبق يمكن تحديد مفهوم جودة الدخل بأنه يعنى مقدار ما ينطوي عليه هذا الدخل من تدفقات نقدية تشغيلية للمنشاة.

فالدخل يكون اقل جودة عندما لا يكون مدعما أو كان مجرد مكاسب ورقية دون أن يرافقه زيادة حقيقية في الأصول خاصة النقدية باعتبارها وعاء للقيمة يمكن أن تترجم إلى كافة أنواع الأصول الأخرى أو تستخدم كأداة لتسديد الالتزامات .

وعلى عكس ذلك يكون الدخل أعلى جودة عندما تنطوي الزيادة في الدخل على زيادة مماثلة في الأصول الحقيقية للمنشاة مع عدم الأضرار بالدخل ذاته.

تعتبر جودة الدخل بعبارة (المقدرة النقدية للدخل المحاسبي) فالدخل المحاسبي في الحقيقة لا يندرج تحت الأشياء العينية الملموسة وبالتالي لا يخضع لقواعد التصرف في تلك الأشياء والمتمثلة في الحيازة والتخلص والاستخدام في الدفع كما أن قياس الدخل في شكل مقدار معين من وحدات النقد لا يعني انه نقدية بالفعل ولذا قياس القطاع النقدي من الدخل الذي يخضع للتصرفات العينية ويتمثل في صافى التدفقات النقدية المتولدة من الأنشطة التشغيلية التي تقوم بها المنشأة وذلك على اعتبار أن احد الهدفين الرئيسيين للأنشطة التشغيلية هو إنتاج الدخل في حين أن الهدف الآخر يتمثل فيما تولده الأنشطة التشغيلية من تدفقات نقدية يتم ضخها لكافة أنشطة المنشأة وبالتالي فان قياس درجة الارتباط بينهما يحدد درجة.

جودة أو نوعية الدخل وهو ما يميز منشأة عن أخرى تحقق نفس المستوى من الدخل ولكن ليس نفس المستوى من النوعية الجيدة.

ويرى احد الكتاب(١) أن يتم قياس التدفقات النقدية التشغيلية متضمنة العناصر والبنود غير المتكررة لكون الدخل المقارن بها هو خلاصة الأحداث والعمليات التي تمت بالمنشأة سواء على نحو عادى ومتكرر أو أحداث غير متكررة أو استثنائية.

إلا انه في حالة فصل دخل العمليات غير العادية عن دخل العمليات العادية فانه يتم قياس التدفقات النقدية التشغيلية بحيث تتضمن فقط الأحداث العادية والمتكررة وحذف التدفقات الداخلة إلى أو الخارجة من المنشأة نتيجة الأحداث غير المتكررة أو الاستثنائية وذلك تحقيقا لموضوعية القياس والدقة في النتائج المستخرجة.

وينتقد البعض أهمية ودور التدفقات في قيامها بتقييم جودة الدخل بل وإعدادها بصورة عامة في الآتي :

أن إعداد قائمة التدفقات النقدية يعد ازدواجا غير مفيد ويمكن الاستغناء عنه وذلك لان الدخل المحاسبي يتقارب مع الدخل النقدي في الآجل الطويل.

ان هذا الانتقاد ينسى أو يتناسى مدى أهمية الكشف عن سيولة المنشأة في الاجل القصير والتحقق من ذلك مما يدفع المنشأة للمضى في أنشطتها بإقدام ثابتة يساندها في ذلك ما تولده أنشطتها التشغيلية من تدفقات نقدية دورية تكفى لسداد التزاماتها الدورية والتى هي بالضرورة قصيرة الاجل هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد ان استخدام أساس الاستحقاق في قياس الدخل

المحاسبي يجعل هذا الدخل ينطوي على عناصر غير نقدية مثل الإهلاك ويتخلله أيضا عناصر مؤجلة مما يجعله قاصرا كمؤشر على التدفقات النقدية الناتجة عن الدخل المحاسبي في الآجل القصير ويزيد من اهمية هذا العامل تأثير الاتجاه نحو رسملة وتأجيل الكثير من المصروفات.

وقد يؤدى الاستناد إلى الاجل الطويل إلى خروج المنشأة من دنيا الاعمال كنتيجة للتأثير المتراكم لنوعية رديئة من الدخل في الاجل القصير.

اذا كان شمول الدخل المجاسى على عناصر مؤجلة أو عناصر غير نقدية أو غير ذلك يجعل الدخل المحاسبي لا يصلح ان يكون مقياسا للتدفقات الناتجة عنه فان مفهوم رأس المال العامل الناتج عن انشطة التشغيل يتجنب اوجه القصور هذه مما يجعله مؤشرا مقبولا عن التدفقات النقدية المتولدة عن الدخل المحاسبي وبالتالي لا يكون هناك دور متميز لقائمة التدفقات النقدية في قياس وتقييم هذا المجال.

ان مفهوم رأس المال بالرغم من كونه يمثل الدخل المحاسبي بعد تنقيته من العناصر العادية ، وتلك التي لا تمثل تدفقا للاموال ، الا انه يستند على فرضيتين :

اولهما : ان جميع عناصر رأس المال ستتحول إلى نقدية في الاجل القصير بدون استثناء.

ثانيهما : قدرة اجراءات القياس المحاسبي على التحديد الدقيق لتقييم عناصر رأس المال العامل تعكس بشكل صحيح التدفقات النقدية الناتجة عنها.

وبالنظر إلى هاتين الفرضيتين نجد انهما يشوبهما الكثير من اوجه القصور :

فاولا : كون جميع عناصر رأس المال قابل للتحويل للنقدية في الاجل القصير بلا استثناء هو امر يقوضه الواقع العملى فهناك كما سبق ان ذكرنا كثير من عناصر رأس المال العامل يصعب تحويلها إلى نقدية اصلا مثل النوعية الرديئة من اوراق القبض التي تحصيلها مما يضطر الشركة إلى تحويلها إلى ديون معدومة هذا بالاضافة إلى الجزء الراكد من المخزون والذى يصعب تحويله إلى نقدية في الاجل القصير.

عدم الاتساق ايضا بين تبويب زيت البترول الخام الموجود في الخزانات باعتباره اصول متداولة بينما يعامل المخزون الاحتياطى من الزيت الموجود في باطن الارض باعتباره اصلا غير متداول.

ويترتب على اوجه القصور تشويه مفهوم رأس المال العامل كمؤشر له دلالاته عن المقدرة النقدية للدخل وهكذا تبقى لقائمة التدفقات النقدية مركز الصدارة فيما تنتجه من معلومات لقياس وتقييم جودة الدخل وهو ما يعبر عنه بالمقدرة النقدية للدخل.

قياس وتقييم جودة الدخل :

من المعروف ان الربح يتولد اساسا من نشاط المبيعات الذي تقوم به المنشأة بصفة دورية ثم باستقطاع تكلفة البضاعة المباعة والمصروفات التشغيلية يتم التوصل إلى صافى الدخل أو الدخل التشغيلى لذلك يتم قياس جودة الدخل بواسطة مؤشرين اساسين يقيس احداهما جودة الدخل المتولد من المبيعات ويقيس المؤشر الثانى جودة الدخل التشغيلى الذي حققته المنشاة كما يلى :

جودة المبيعات = التدفقات النقدية من المبيعات / المبيعات

وتقيس هذه النسبة الجزء من ايرادات المبيعات الذي تدفق بالفعل إلى المنشأة في صورة نقدية وبالتالي تقيس مدى كفاية سياستها البيعية من جهة وجودة الايرادات أو نوعيتها من ناحية أخرى فهمى تمثل عادة اكبر واهم انواع الايرادات للمنشأة.

جودة الدخل = التدفقات النقدية التشغيلية / الدخل التشغيلى

وتقيس هذه النسبة القطاع من الداخل الذي تتمكن المنشاة من استخدامه بالفعل والذى يندرج تحت الاشياء العينية الملموسة وبالتالي يخضع لقواعد التصرف فيها والمتمثلة في الحيازة والتخلص والاستخدام في الدفع وبالتالي يمثل مقياس لمدى قدرة المنشأة على التصرف شواء تجاه الدائنين أو اتجاه المساهمين وهو موشر على مدى المرونة المالية التي تتمتع بها المنشأة وقدرتها على فتح افاق استثمارية جديدة وان كانت هذه الاستثمارات تحتاج إلى مصادر تمويلية خارجية فان قدرة المنشأة النقدية والمقاسة بالقطاع النقدي المحقق من الداخل هي من العوامل التي تمكن المنشأة من جذب الأموال من مصادرها الخارجية وذلك سواء قروض ام إصدارات جديدة كالأسهم نظرا للسمعة الجيدة التي تحوزها المنشأة في اسواق المال وهذا ما يؤكده العديد من الباحثين .

ويلاحظ في هذه النسبة ان الدخل التشغيلى المقصود به هو صافى الدخل قبل الفوائد والضرائب أو بمعنى اخر هو صافى الدخل + الفوائد + الضرائب ، وذلك لمقارنته بالتدفقات التشغيلية لتحقيق التناسق بين البسط والمقام للنسبة.

يكون المقام هو صافى الدخل وليس الدخل التشغيلى لان البسط هو التدفقات النقدية التشغيلية (كصافى) ياخذ في حسابه خصم الفوائد (بالرغم من انها تكاليف تمويلية) ويخصم الضرائب ايضا قبل الوصول إلى الصافى ولذلك يرى الباحث عدم اضافتها اى الفوائد والضرائب للدخل في المقام لان ذلك هو الذي يحقق التناسق والانسجام بين حدى النسبة.

هذا من ناحية مفهوم جودة الربح من منظور قائمة التدفقات النقدية الا ان مفهوم جودة الربح وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي يختلف عن ذلك المفهوم فجودة(أو قوة) الربح وفقا لأساس الاستحقاق المحاسبي ياخذ في اعتباره العوامل التي تؤثر على قوة الدخل المحاسبي ومن أهم واكبر هذه العوامل : حرية الإدارة والمحاسبين في الاختيار ما بين بدائل المبادئ والمفاهيم والسياسات المحاسبية

المقبول قبولا عاما : فيمكن ان تختار الادارة السياسات المتفائلة أو تختار السياسة المتحفظة في قياس الدخل مثل سياسة lifo لتسعير المخزون أو سياسة الاهلاك السريع (القسط المتناقص) ففى مثل هذه الحالات (اتباع السياسات المتحفظة) فان الربح يكون ذو جودة اعلى أو قوى اكبر .

درجة الاحتياط الذي تحتاط به الادارة لصيانة اصولها أو لتعزيز قوة الربح الحالية أو المستقبلية ويتمثل ذلك فيما تختاره المنشأة في معالجة مصروفات مثل مصروف صيانة واصلاح الأصول أو نفقات لاحلال أو تكاليف البحوث و التطوير فقد تحمل على فترة معينة أو على عدة فترات حسب تحفظ الادارة للارباح و نظرتها المستقبلية لارباح المنشأة .

٣- تاثير الدورات الاقتصادية و العوامل الاقتصادية الأخرى على الأرباح و هو ما قد يخرج عن نطاق تحكم الادارة الا ان الباحثون ينظرون الى الأرباح التي تتقلب (تتذبذب) بدرجة عالية على انها ارباح ذات جودة منخفضة بعكس الأرباح المستقرة للمنشاة و التي يصغ هل المحللون والباحثون بانها ذات جودة عالية .

كما يرى احد الكتاب ان الإفصاح عن نوعية الدخل (أو جودة الدخل) وفقا لأساس الاستحقاق يعتمد على المفاهيم التالية :[١]

مفهوم الطاقة الانتاجية :

حيث يتم التميز بين الدخل الناتج عن انشطة التشغيل و بين ما ينتج عن العمليات غير العادية و العرضة من ارباح . و عيد هذا افصاحا عن احد الخصائص النوعية الهامة للدخل .

مفهوم صيانة رأس المال :

فقياس الدخل الدخل في ظل مفهوم صيانة رأس المال يتم عن طريق اجراء مقابلة بين الايرادات و تكلفة الحصول على هذه الايرادات باعتبار ان الاخيرة تمثل وحدات ذات قوة شرائية معينة يجب استردادها اولا قبل ان يتحقق الدخل أو بمعنى اخر يجب ان يؤخذ اثر التضخم في الاعتبار عن قياس الدخل و نوعية الدخل التي تاخذ ذلك في الحسبان و يطلق عليها نوعية جيدة من الدخل بعكس الأرباح الأخرى التي لا تاخذ اثر التضخم في الحسبان فتتيح ارباحا و همية أو صورية و هو ما يتناقض مع جودة الدخل و الذي يتمثل في ظل مفهوم صيانة

راس المال في رقم الدخل الذي يمكن التصرف فية مع المحافظة على قدرة المنشأة على توظيف نفس القدر من الطاقات الانتاجية في ممارسة نشاطها .

مفهوم المسئولية الاجتماعية :

يدور مفهوم المسئولية الاجتماعية حول الاثار السلبية الخارجية الناتجة عن مزاولة المشروع لانشطتة الاقتصادية و بالتالي تصبح المنشاة مسئولة عن معالجة هذه الاثار أو عدم نقلها للمجتمع .

و اصبح هذا الاتجاة حقيقة و اقعية و اصبحت المنشات تواجة ضغوطا شديدة للافصاح عن مسئوليتها الاجتماعية مما ينعكس في النهاية على ارباح المنشاة

فقد ادى هذا المفهوم – المسئولية الاجتماعية – إلى الإفصاح عن خاصية التوصيف المجتمعى للدخل و التي تنطوى على رقم الدخل ذات المدلول الاجتماعى .

تم تعرض إلى دراسة تحليلية لمؤشرات التدفقات النقدية لقياس و تقييم العائد على الاستثمارات و قد اوضح الباحث ان العائد المحاسبي على الاستثمارت ليس هو وحده الذي ينبغى الاعتماد علية في تقييم الاداء بل يفضل ان يؤخذ في الاعتبار ايضا العائد النقدي على الاستثمار (وهو المؤشر الذي تقدمة قائمة التدفقات النقدية) لما يتسم بة من القدرة العالية عبى القابلية للمقارنة و الدقة بالاضافة إلى إنه يمثل الهدف النهائى و الحقيقى الذي تسعى الوحدات الاقتصادية إلى تحقيقة و تعظيمة .

كما تناول الباحث ايضا دراسة تحليلية لدور التدفقات النقدية في مجال تقييم جودة الدخل . و هو من المجالات التي لم تتطرق المؤشرات المالية المعدة وفقا لأساس الاستحقاق لتقيمها خاصة عند تناول جودة الدخل من المنظور النقدي .

كل هذا يزيد من الاحتياج إلى موشرات التدفقات النقدية و يدعم فعاليتها و حيوتها في تدعيم و تكامل عملية تقييم الاداء بالمنشات .

وهذا يوكد الدور الفعال لقائمة التدفقات النقدية في تقييم اداء الوحدات الاقتصادية .

الفصل الخامس
دراسة بيئة التجارة الإلكترونية الحديثة على المحاسبة النقدية

هدفت هذه الدراسة إلى، التعرف على بيئة التجارة الإلكترونية، ومقارنة بيئة التجارة التقليدية ببيئة التجارة الإلكترونية، ومن ثم تحديد فيما إذا كانت السياسات المحاسبية المعمول بها تلائم البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية، وتحديد المشاكل التي تحدد مهنة المحاسبة مع التعامل مع البيئة التجارية الجديدة، ومحاولة حل تلك المشاكل إن وجدت.

لقد توصل الباحثان إلى ما يلي:

التجارة الإلكترونية تؤثر على مهنتي المحاسبة والتدقيق.

تعمل التجارة الإلكترونية في بيئة غير ملموسة وفريدة من نوعها، وتفتقد إلى التوثيق المستندي.

نظرا لتلك البيئة الفريدة التي تفتقد إلى التوثيق المستندي، فان مهنتي المحاسبة والتدقيق توجهان المشاكل التالية:

الضريبي عدم وجود آلية محددة للاعتراف بالإيرادات المتولدة عبر التجارة الإلكترونية.

عدم وجود آلية محددة للتخصيصي.

فشلت النظرية المحاسبية الحالية بالتعامل مع مشكلة الاعتراف بإيرادات التجارة الإلكترونية.

يمكن حل المشاكل المرافقة للتجارة الإلكترونية من خلال تطوير سياسات وإجراءات محاسبية تكنولوجية تستطيع توفير الأمان، والتوكيدية، والموثوقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

أخيرا، فقد تمكن الباحثان من اقتراح نقطة جديدة للاعتراف بإيرادات التجارة الإلكترونية، واسماها "نقطة الاعتراف عند تحقق الأمان لعمليات النظام" والتي يمكن تلبيتها إذا تمكنا من تحقيق التالي:

أمان العمليات "وذلك من خلال تطوير نظام، يربط نظام المعلومات المحاسبي الخاص بالشركة مع موقعها الإلكتروني على شبكة الانترنيت، بحيث يتضمن نظام الربط كل من السياسات والإجراءات المحاسبية الكفيلة بتوفير كل من الأمان، والموثوقية، والتوكيدية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

إجراءات تأكيد الأمان "وذلك من حلال تعين جهة خارجية مؤهلة لتدقيق السياسات والإجراءات التي يفترض بها توفير الأمان، والتوكيدية، والموثوقية لمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

لقد تمكن اختراع شبكة الاتصالات المعقدة الحديثة والمتمثل بشبكة الانترنيت من إزالة الحدود بين جميع دول العالم ، وجعل العالم أشبه بالقرية الواحدة ، وظهر ضمن هذا الاختراع آليات وأدوات تعامل متعددة الأشكال والأغراض.

وتعد أداة أو آلية التجارة الإلكترونية إحدى الأدوات الحديثة التي أفرزتها شبكة الانترنيت ، ورافق ظهورها تغير جوهري ببيئة الأعمال الخاصة بها ، فمن جهة هي أداة ذات طابع غير ملموس ، ومن جهة أخرى ونظرا لطابعها الفريد من نوعه رافقها غياب التوثيق المستندي لأغلب مراحل العمليات التجارية التي تتم من خلالها.

سيحاول الباحثان في هذه الدراسة شرح طبيعة وماهية التجارة الإلكترونية ، وتوضيح الفرق بينها وبين التجارة التقليدية ، ومن ثم إظهار أثرها على بيئة الأعمال الخاصة بها ، وكيف أن البيئة الجديدة للأعمال أحدثت وستحدث تغييرات كبيرة على مهنتي المحاسبة والتدقيق.

وانطلاقا من مفهوم أن كلا من مهنة المحاسبة والتدقيق تؤثر وتتأثر بالبيئة التي تعمل بها ، سيقوم الباحثان بمحاولة شرح العلاقة المتولدة بين بيئة التجارة الإلكترونية ، ومهنة المحاسبة والتدقيق من جهة ، وبينها وبين معايير المحاسبة والتدقيق من جهة أخرى.

كما سيتطرق الباحثان إلى المخاطر المرافقة للتجارة الإلكترونية ، ومسبباتها ، وكيفية تفاديها ، ومدى تأثير هذه المخاطر على آلية الاعتراف بالإيراد محـاولين إيجاد حلول مناسبة تساعد باستغلال التجارة الإلكترونية بشكل آمن والاستفادة منها بشكل يخدم المتعاملين بها.

لقد عملت مهنة المحاسبة ومنذ نشأتها في بيئة تجارية ذات طابع يتسم بالبطيء وقليل التغير إلى أن ظهرت بيئة التجارة الإلكترونية، والتي تتسم بعدت سمات جديدة، مثل التسارع الكبير في تطورها، وهيكلها غير الملموس، وغياب الأمان لأغلب العمليات التجارية التي تتم من خلالها، وكذلك غياب التوثيق المستندي لأغلب عملياتها.

من الملاحظ بأن جميع السياسات المحاسبية أنشأت وطورت للتعامل مع البيئة التجارية التقليدية، وسعى دوما المشرع لتلك السياسات إلى تمكين النظام المحاسبي من الخروج بمعلومات تتمتع بما اتفق على تسميته الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، وتوفير خاصتي الملاءمة والثقة لتلك المعلومات كي تحوز على رضا أصحاب المصالح وبالتالي اعتمادها أساسا موثوقا به لبناء واتخاذ قراراتهم المستقبلية المتعددة الأغراض.

والسؤال الذي يطرح نفسه، وبقوة، هل تلك السياسات المحاسبية التي أنشأت في ظل بيئة تجارية تقليدية، تصلح، ويمكن استخدامها في ظل البيئة التجارية الإلكترونية الحديثة؟

وسيسعى الباحثان كذلك إلى التعرف على البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية، ومقارنتها بالبيئة التجارية التقليدية، ومن ثم معرفة مدى كفاية وملاءمة السياسات المحاسبية للتعامل مع البيئة الجديدة، وحصر المشاكل التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل البيئة التجارية الجديدة إن وجدت، واقتراح بعض التوصيات الكفيلة بحل تلك المشاكل.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

التعرف على البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية.

مقارنة البيئة التجارية التقليدية بالبيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية.

معرفة مدى كفاية وملاءمة السياسات المحاسبية للتعامل مع البيئة الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية.

حصر المشاكل التي تواجهها مهنة المحاسبة في ظل البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية إن وجدت.

اقتراح بعض التوصيات الكفيلة بحل تلك المشاكل.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية مهنة المحاسبة نفسها، وأهمية التجارة الإلكترونية والدور الذي تلعبانه في بيئة الأعمال التي تعد ركيزة أي اقتصاد في أي دولة، وبما أن مهنة المحاسبة تعتبر العامود الفقري لأي منشأة ويتم اعتماد نتائجها كأساس في اتخاذ القرارات، فبالتالي فإن معرفة دورها الجديدة ومدى نجاعته في التعامل مع البيئة التجارية الجديدة، ومحاولة حل المشاكل المرافقة لهذا الدور الجديد إن وجدت سيساهم بشكل جوهري في تقوية الاقتصاد، وذلك من خلال إضفاء خاصتي الملاءمة والثقة للمعلومات المحاسبية المتعلقة بتعاملات البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية .

مشكلة الدراسة

كما هو معروف بأن إيرادات التجارة الإلكترونية إيرادات ضخمة جدا بشكل كان يصعب على العقل تصورها، والسبب الرئيسي في ضخامة تلك الايرادات بأن عمليات التجارة الإلكترونية تتم عبر شبكة الانترنيت التي استطاعت إلغاء الحدود الاقتصادية بين الدول. لقد استطاعت الدول المتقدمة استغلال تقنية التجارة الإلكترونية بشكل مثالي واخترقت أسواق العالم بشكل منقطع النظير، وبدأت تحقق إيرادات ضخمة جدا، ورغم السلبيات الكثيرة المرافقة للتجارة الإلكترونية والمؤثرة بشكل كبير على النظام المحاسبي، إلا أن شركات الدول المتقدمة تحاول وبشكل دؤوب تقليص تلك السلبيات بشتى الوسائل نظرا لما تحققه التجارة الإلكترونية من عوائد ضخمة لها بشكل خاص ولدولها بشكل عام.

وبالتالي فان استطاع الباحثان الإجابة على عدة تساؤلات جوهرية، قد يساهما ولو بشكل متواضع من حث الشركات الأردنية على الخوض بهذا النوع من التجارة المجزي، وتبديد مخاوفها من السلبيات المرافقة لها بشكل عام، ومن السلبيات المؤثرة على النظام المحاسبي الخاص بها بشكل خاص.

وبناءا على ما تقدم يمكن حصر مشكلة الدراسة بالسؤال الجوهري التالي:

هل هناك مشاكل تواجه مهنة المحاسبة في ظل البيئة التجارية الجديدة المتمثلة بالتجارة الإلكترونية؟ وما هي الحلول اللازمة لحل تلك المشاكل؟

محددات الدراسة:

يعتقد الباحثان بأن من أهم محددات الدراسة ما يلي:

حداثة الموضوع.

عدم إفصاح الشركات المستخدمة للتجارة الإلكترونية عن المشاكل التي تواجه نظامها المحاسبي خوفا من فقدان الثقة بها من قبل المتعاملين معها.

قلة البحوث المتعلقة بالموضوع.

عدم وجود شركات في الأردن تتعامل بالتجارة الإلكترونية على نطاق واسع.

مصادر الدراسة:

تتكون مصادر الدراسة من مصادر ثانوية كالتالي:

المصادر الثانوية:

سيتم التركيز على جميع المصادر الممكنة من خلال المواقع المتوفرة على شبكة الانترنيت، وذلك بالتركيز على بعض مواقع مشرعي السياسات المحاسبية بشكل عام، وعلى مواقع الدوريات العالمية ومواقع الجامعات بشكل خاص، وذلك لاستقاء أحدث المعلومات والمستجدات بموضوع الدراسة.

التجارة الإلكترونية:

بدأ مصطلح التجارة الإلكترونية في الظهور بعد عام ١٩٩٤ ، حيث أن هذا المصطلح ارتبط وبشكل كامل مع اختراع شبكة الانترنيت Internet والتي غزت العالم بشكل منقطع النظير ، فشبكة الانترنيت تعد من أهم اختراعات هذا العصر والتي استطاعت ربط دول العالم بشكل لم يكن من الممكن تخيله سابقا .

ولا بد من التعرف على شبكة الانترنيت أولا قبل التعرف على التجارة الإلكترونية وخصوصا لخلط البعض بين مفهوم شبكة الانترنيت العالمية Internet و الشبكة العنكبوتية العالمية (WWW) وهو اختصار World Wide Web .

- شبكة الانترنيت العالمية Internet :

هي عبارة عن شبكة اتصالات عالمية تربط بين ملايين شبكات الاتصال وملايين أجهزة الكمبيوتر بشتى أشكالها وأنواعها .[1]

- الشبكة العنكبوتية العالمية WWW :

وهي إحدى الخدمات المشهورة التي توفرها شبكة الانترنيت العالمية والتي تساعد على الدخول إلى مليارات المواقع الموجودة على الشبكة[2].

1Kenneth C. Laudon & Carol Guericio Traver, E-commerce, by Eyewire, USA, 2001, P. (109) .
2Ibid., P. (109) .

التجارة الإلكترونية E-commerce

يمكن القول بأن مصطلح التجارة الإلكترونية ببساطة يعني استخدام الانترنيت والشبكة العنكبوتية العالمية لتبادل العمليات بشتى أشكالها بين الأعمال المختلفة ، مع التركيز على استخدام التكنولوجيا الرقمية في العمليات التجارية بين الشركات والأفراد[1] .

وقد عرفها البعض بأنها " المعاملات التجارية التي تتم من قبل الأفراد والهيئات والتي تعتمد على معالجة ونقل البيانات الرقمية ، بما فيها الصوت والصورة من خلال شبكات مفتوحة مثل الانترنيت أو مغلقة ، والتي تسمح بالدخول إلى الشبكات المفتوحة " [٢].

وفي التجارة الإلكترونية لا بد من التطرق لعدة تعاريف أخرى ، ومن أهمها التالي:

- العمليات الرقمية Digitally Enabled Transactions وهي جميع العمليات التي تتم بوسائط تكنولوجيا رقمية ، والتي في اغلبها تتم عبر شبكة الانترنيت والشبكة العنكبوتية العالمية .

- العمليات التجارية Commercial Transactions وتعني هنا العمليات التجارية التي تتضمن تبادل القيم (والمتمثلة بوسائط النقد المختلفة: كالأموال وبطاقات الاعتماد والشيكات) بين الشركات والأفراد مقابل بضائع أو خدمات.

---

1 Ibid., P. (7) .

٢ زايري بلقاسم ودلوباشي علي ، طبيعة التجارة الإلكترونية وتطبيقاتها المتعددة ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لتكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ٦-٨ أيار _مايو) ٢٠٠٢ ، صفحة رقم ٣٦٠ .

الفرق بين التجارة الإلكترونية E-commerce والأعمال الإلكترونية E-business

لقد ظهر خلاف وجدل حول تعريف التجارة الإلكترونية والأعمال الإلكترونية ، وأيهما يندرج تحت الآخر ، فالرأي الأول يعتقد بأن التجارة الإلكترونية تشمل جميع العمليات الإلكترونية التي تقوم بها الشركات متضمنة كذلك البنية التحتية لنظم معلومات المنشأة وتضم بالتالي الأعمال الإلكترونية ، وحسب هذا الرأي[1] فإن الأعمال الإلكترونية عبارة عن العمليات الرقمية الإلكترونية ضمن بيئة المنشأة فقط ، ويقتصر دورها ضمن إجراءات الرقابة الداخلية وكمثال عليها ، عملية السيطرة والاطلاع على حيثيات مخزون الشركة الموجود في موقع بعيد من خلال وسائط تكنولوجيا رقمية . أما الرأي الثاني، فيعتقد بأن الأعمال الإلكترونية هي الأشمل ويندرج تحتها جميع أدوات التعامل الإلكترونية الأخرى .

ويرى الباحثان بأنه من الأنسب اعتماد الرأي الأول لأغراض إكمال الدراسة من منطلق أن الرأي الأول أقرب للصحة ، فمن جهة ، تطلق جميع الشركات العالمية المتعاملة عبر شبكة الانترنيت على جميع تعاملاتها الإلكترونية عبر شبكة الانترنيت مسمى التجارة الإلكترونية ، ومن جهة أخرى، يتفق الرأي الأول وبدرجة كبيرة مع العقلية الإدارية والمحاسبية فمصطلح الأعمال Business يندرج على المنشأة كوحدة مستقلة ، والهدف من إنشائها هو إدارة عمل محدد لتحقيق ربح ، والتجارة Commerce تدلل على التعاملات مع الغير لإنجاح العمل الذي تم إنشاؤه.

1Kenneth C. Laudon, Oipcit., P. (109) .

أهمية التجارة الإلكترونية

يمكن القول إن التجارة الإلكترونية تعد من أهم اختراعات العصر والتي يمكن من خلالها تحقيق أرباح لم يكن من الممكن تحقيقيها سابقا بالطرق التقليدية والسبب يعود للأمور التالية :

انخفاض التكلفة ، كانت عملية التسويق للمنتج مكلفة جدا في السابق ، حيث إن الإعلان عن المنتج كان يتم بواسطة الوسائل التقليدية عبر التلفاز والجرائد ، أما الآن فيمكن تسويقه عبر شبكة الانترنيت وبتكلفة ضئيلة جدا .

تجاوز حدود الدولة ، كانت الشركة تتعامل مع عملاء محليين فقط بالسابق وإن رغبت في الوصول إلى عملاء دوليين كانت تتكبد مصاريف كبيرة وغير مضمونة العائد ، أما الآن فتستطيع الشركة أن تضمن اطلاع الجميع على منتجاتها دون أي تكلفة إضافية تذكر ، خاصة أن شبكة الانترنيت دخلت جميع الدول.

التحرر من القيود ، سابقا كانت الشركة تحتاج إلى ترخيص معين والخضوع لقوانين عديدة وتكبد تكلفة إنشاء فرع جديد أو توكيل الغير في الدولة الأجنبية حتى تتمكن من بيع منتجاتها ، أما الآن لم يعد أي من تلك الإجراءات ضروريا .

ولمعرفة المزيد عن أهمية التجارة الإلكترونية ، يمكن الاطلاع على المميزات الفريدة التي تتمتع بها .

المميزات الفريدة لتقنية التجارة الإلكترونية [1]

تتمتع تقنية التجارة الإلكترونية عن غيرها من التقنيات التقليدية بعدة مميزات ، ومن أهمها التالي : الوجود الواسع Ubiquity ، من منطلق أن التجارة الإلكترونية متواجدة في كل مكان وفي كل الأوقات ، فالتجارة التقليدية بحاجة إلى سوق ملموس يستطيع المتعامل الذهاب إليه للشراء ، أما التجارة الإلكترونية فإنها لا تحتاج إلى سوق ملموس ويستطيع المتعامل من خلالها الدخول إلى هذا السوق غير الملموس في أي وقت ومن أي مكان بوساطة الكمبيوتر وبلمسة بسيطة على الموقع الذي يرغب بزيارته ، وبضغط عدة أزرار يمكنه الإطلاع على المنتج وشرائه .

التداول العالمي Global Reach ، تمكن التجارة الإلكترونية المتعاملين من خلالها تخطي حدود الدول والوصول إلى أي مكان بالعالم وبضغطة زر بسيطة على الكمبيوتر ودون تكلفة تذكر ، على النقيض من التجارة التقليدية التي يقتصر التعامل بها محليا ويصعب على المتعاملين زيارة الأسواق العالمية للتسوق.

معايير عالمية Universal Standards ، وهي مقاييس أو معايير شبكة الانترنيت ، التي يتم من خلالها تعاملات التجارة الإلكترونية وبشكل موحد بين دول العالم ، أما التجارة التقليدية فتخضع لمعايير ومقاييس محلية تعتمد على الدولة نفسها ، فمقاييس التجارة الإلكترونية تخفض تكلفة الدخول إلى أسواق المنتجات بشتى أشكالها ، بينما مقاييس التجارة التقليدية خاضعة لسياسات الدول وتكلفة دخول أسواق تلك الدول تختلف من دولة إلى أخرى .

موارد معلومات غنية Information Richness ، فالتجارة الإلكترونية ومن منطلق تمكنها من الوصول لجميع المستهلكين وفي شتى أنحاء العالم تزود

1Kenneth C. Laudon & Carol Guericio Traver, Opicit., P. (9).

المستهلك بمعلومات كثيرة ، بواسطة استخدام الشركات لجميع وسائط التكنولوجيا الرقمية ، كالوسائط المسموعة والمقروءة والمرئية، بينما في التجارة التقليدية كانت آلية تزويد المعلومة تعتمد وبشكل رئيسي على مقابلة المستهلك وجها لوجه .

التواصل Interactivity ، تعد التجارة الإلكترونية آلية تواصل ذات فاعلية عالية جدا ، من منطلق أنها وسيلة اتصال ذات اتجاهين بين العميل والتاجر ، وعلى سبيل المثال لا الحصر ، تفتقد التجارة التقليدية لهذا النوع من الاتصالات ، فلو أن إحدى الشركات أعلنت عن بضائعها عبر التلفاز ، فمن غير الممكن أن يتواصل العميل مع المعلن عبر الجهاز ، ولكن هذا التواصل اصبح ممكنا عبر التجارة الإلكترونية .

كثافة المعلومات Information Density ، من المعروف بأن شبكة الانترنيت جعلت المعلومات كثيفة وذات نوعية ممتازة وحديثة ، وبشكل مشابه قللت التجارة الإلكترونية من آلية البحث عن المعلومات والتخزين ومن تكلفة الاتصالات من جهة ، ومن جهة أخرى زادت هذه التقنية من التوقيت الملائم للمعلومة Timeliness ودقتها كذلك.

الاستهداف الشخصي Personalization ، من منطلق أن التجارة الإلكترونية تمكن المسوق للمنتج من استهداف فئة معينة من الأفراد من خلال تعديل الإعلانات عبر الشبكة ، وذلك بتحديد معلومات الفرد المرغوب اطلاعه على المنتج كتحديد العمر ، والجنس ، وطبيعة عمله وأي أمور أخرى يراها المسوق ضرورية.

أنواع التجارة الإلكترونية[1]

هناك عدة أنواع من التجارة الإلكترونية ، والتي لا بد من التعرف عليها ، ومن أهمها:

التعامل بين التاجر والمستهلك Business-to-Consumer (B2C) ، ويعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أهم الأنواع والذي يحاول التاجر من خلاله الوصول للأفراد المستهلكين ، ويحتوي هذا النوع على عدة نماذج والتي سيتم التطرق إليها لاحقا؛ وذلك لأهميتها القصوى وترابطها الوثيق مع جوهر هذه الدراسة.

التعامل بين تاجر وتاجر آخر Business-to-Business (B2B) ، حيث يركز هذا النوع من التجارة الإلكترونية على بيع المنتجات من تاجر إلى تاجر آخر.

التعامل بين مستهلك ومستهلك آخر Consumer-to-Consumer (C2C) ، حيث يساعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية الأفراد بأن يبيعوا لبعضهم البعض ، وذلك من خلال المزادات التي تبنى في شبكة الانترنيت.

التعامل بين مستخدم ومستخدم آخر Peer-to-Peer (P2P) ، يعمل هذا النوع على تمكين مستخدمي الانترنيت على تبادل المعلومات ، والاتصال فيما بينهم دون وجود وسطاء ، ومن ثم الاتفاق على أية صفقات تجارية تتم حسب الشروط المتفق عليها ، وقد أوجدت برامج خاصة لهذه الغاية والتي تمكن مستخدميها ، تجاريون كانوا أم غيرهم بتبادل أطراف الحديث (Chatting) بصور كتابية وسمعية ومرئية.

11Kenneth C. Laudon, Ibid., Page (13).

التجارة الإلكترونية عبر جهاز الهاتف النقال Mobile Commerce ، يعد هذا النوع من التجارة الإلكترونية من أحدث الأنواع ، حيث يتم بواسطته استخدام أجهزة هاتف نقال رقمية مصممة بشكل يمكنها من الاتصال بشبكة الانترنيت من خلال مزود الخدمة والوصول لأي موقع معين والاطلاع على السلع المعروضة وإجراء عملية الشراء.

بناء نموذج تجارة إلكترونية على شبكة الانترنيت ١

من المعروف بأن أية شركة ترغب في دخول هذا النوع من آليات التسويق والبيع ، لا بد لها من تقييم الأمور بشكل مناسب ومن ثم اتخاذ القرار المناسب. ولعمل ذلك، لا بد لها من إنشاء ما يسمى نموذج أعمال Business Model وهو عبارة عن تحديد مجموعة من الفعاليات المخطط لها لإنتاج أرباح مستهدفة في السوق .

ولكي تتمكن أي شركة من إنشاء ذلك النموذج لا بد من أخذ العناصر والنماذج التالية بالحسبان:

عرض قيمة Value Proposition ، وهو معرفة الشركة بآلية تلبية رغبات زبائنها ، وذلك من خلال الإجابة على عدة تساؤلات ، لماذا يفضل المستهلك التعامل مع شركتك دون الشركات الأخرى؟ وما هي الأمور التي يمكن أن تزودها شركتك للمستهلك ويعجز الآخرون عن تزويده بها ؟

نموذج الإيراد Revenue Model ، ويمكن تسميته كذلك النموذج المالي Financial Model وهو الذي يشرح كيفية تحقيق الشركة للعوائد ، وكيفية تحقيق الربحية ، وما هي الآليات التي ستضمن استغلال رأس المال المستثمر بأفضل الطرق لتحقيق أفضل العوائد؟ ويمكن أن يتضمن هذا النموذج عدة نماذج أخرى ، والتي من أهمها التالي:

[1] 1 Kenneth C. Laudon & Carol Guericio, Ibid., P. (57) .

نموذج إعلان إيرادي Advertising Revenue Model ، يوضح أو يبين هذا النموذج ، كيفية إنشاء موقع خاص بالشركة على شبكة الانترنيت للإعلان عن منتجها مقابل رسوم معينة، وكيفية إدراج منتجها والإعلان عنه عبر المواقع الأخرى المتعددة.

نموذج اشتراك إيرادي Subscription Revenue Model ، وهي الآلية التي يجب أن تتبعها الشركة بتوفير خدمات أخرى في موقعها، والتي قد يرغب بها الجمهور مقابل مبالغ بسيطة وقد تكون مجانية أحيانا، مثل فتح بريد إلكتروني مجاني للمتعاملين معها أو توفير برامج مجانية لهم أو اشتراكات في مواقع ترفيهية مقابل رسوم ضئيلة ، والغاية من هذه الخدمة ، هو تشجيع المتعاملين معها على شراء منتجها والذي سيضمن لهم الحصول على خدمات أخرى مجانية أو برسوم ضئيلة ، وكلما كانت هذه الخدمات أكثر ، رغب المستهلك بشراء منتجها .

نموذج البيع الإيرادي Sales Revenue Model ، وهو النموذج الرئيسي على موقع الشركة والذي يتضمن جميع التفصيلات الضرورية عن منتجات الشركة وأنواعها وأصنافها ، ويتضمن كذلك آلية طلب المنتج وآلية الدفع والشروط الأخرى المحددة مسبقا من قبل الشركة. وكمثال حي على ذلك موقع شركة Amazon.com التي تقوم على بيع الكتب بشكل رئيسي ، فلو دخلنا إلى ذلك الموقع لوجدنا تفاصيل كافية عن جميع الكتب المتوفرة لديها وبتفصيلات عديدة .

سماسرة العمليات Transaction Brokers ، يوجد مواقع على الشبكة لمن يسمون بسماسرة العمليات واللذين ينصب عملهم على الإعلان عن منتجات الغير مقابل عمولة محددة على العمليات التي تتم من خلالهم ، ومن الضروري جدا للشركة الإعلان عن منتجها عبر مواقعهم ، والسبب يكمن في أن موقع الشركة في الغالب يكون مجهولا لمستخدمي شبكة الانترنيت ، وحيث أن مواقع

السماسرة تكون في الغالب مواقع مشهورة جدا فيفضل الإعلان كذلك من خلال هذه المواقع.

منشئو الأسواق Market Creators ، وهم الذين ينشؤون بيئة رقمية محددة عبر شبكات الانترنيت تمكن التقاء كل من البائع والمشتري ، وهذه البيئة عبارة عن برامج بحث رقمية ، فعلى سبيل المثال، لو رغب أحد مستخدمي الانترنيت البحث عن كتاب محدد في المحاسبة ، فيمكنه دخول أحد مواقع منشئي الأسواق المعروفة ، مثـل: Yahoo.com ، وسيجد في داخل الموقع منطقة بحث فارغة كتب بجانبها Search ، يقوم بكتابة الاسم المراد البحث عنه ، وفي حالتنا هذه سيقوم بكتابة Accounting Book ، ويضغط على آلية البحث وسيقوم الموقع خلال فترة قصيرة جدا بفتح عناوين الشركات التي تملك كتب المحاسبة وما على المستخدم سوى الضغط على اسم الموقع ليفتح أمامه ويرى ما بداخله .

مزودو الخدمة Service Provider ، هنالك مواقع مشهورة جدا تسمى مزودو الخدمة، وهي باختصار مواقع مشهورة ومعروفة لأغلب متعاملي الانترنيت متخصصة بنوع معين من الخدمات ، أو بمعنى آخر مرتبطة بمزودي هذه الخدمات ، فعلى سبيل، المثال لو كانت الشركة متخصصة بتصليح السيارات فمن مصلحتها الاشتراك بمواقع خدمة تصليح السيارات ، حيث سيدرج اسم الشركة في ذلك الموقع؛ وذلك لأن المهتم بتصليح سيارته سيقصد الموقع العام لخدمة تصليح السيارات للاطلاع على الشركات المتخصصة بذلك المجال .

علاقة التجارة الإلكترونية بعلم المحاسبة:

إن جميع الهيئات والجمعيات المحاسبية وتدقيق الحسابات المهتمة بعلم المحاسبة تولي التجارة الإلكترونية اهتماما كبيرا جدا ، من منطلق أن عملية البيع التي تتم من خلال موقع الشركة مرتبطة بشكل وثيق ومباشر بنظام المحاسبة المؤتمت ،

وقد أصبح حتميا على المحاسب والمدقق الإلمام بهذا العلم الجديد . فلقد ذكر (البرت مرسيلا Albert Marcella) في مقالته المعنونة بالتجارة الإلكترونية في مجلة تدقيق تكنولوجيا المعلومات ، " لقد أحدثت التجارة الإلكترونية تغيرات كبيرة في علم التجارة العالمي وفي آلية العمليات التجارية مما جعل من الضروري أن يلم كل من المحاسب والمدقق بتلك التغيرات وأثرها على مهنتيها وعلى الأعمال التي يقومون عليها وعلى ظروف البيئة القانونية المتعلقة بالمهنة "[١]

من المهم هنا أن نذكر بأن التجارة الإلكترونية وشبكة الانترنيت تستطيع أن تساهم بالخصائص النوعية للمعلومات ، وذلك بتوفير خاصية الملاءمة بشكل كبير، وخصوصا بتوفير الخاصية الفرعية المتمثلة بالتوقيت المناسب. ويعتقد الباحثان أن النظام المحاسبي ، وبما يزوده من معلومات هامة جدا لأصحاب المصالح بشكل عام ، ومتخذي القرار بشكل خاص ، يصبح عديم الجدوى في حالة عدم توفر الثقة في تلك المعلومات ، وبما أن نظام التجارة الإلكتروني والمرتبط بشبكة الانترنيت مربوط بشكل مباشر بنظام المحاسبة المؤتمت فإنه في حالة حدوث خلل أو اختراق للنظام المحاسبي من خلال شبكة الانترنيت، تصبح مخرجات النظام المحاسبي مشكوكا بمصداقيتها، وبالتالي، ستفقد ثقة المستخدمين .

ومما سبق نستطيع القول ، بأننا إن أردنا أن تكون معلومات النظام المحاسبي ذات موثوقية عالية جدا ، فانه لا بد من تحقيق أمرين مهمين: الأول: إيجاد آلية معينة لحماية النظام المحاسبي من الاختراقات عبر الانترنيت ، والثاني: إيجاد آلية معينة تؤكد على سلامة آلية التجارة الإلكترونية ومواقع تصفح الشركة في شبكة الانترنيت.

1Albert Marcella, Electronic Commerce, Part 1, IT Audit, Vol. 1, September 1, 1998. Institute of internal auditors -https://theiia.org .

قد يبدو للوهلة الأولى أن ما يسعى إليه الباحثان هو عبارة عن أمور تكنولوجية بحتة ، لكن في حقيقة الأمر ، هو عبارة عن إجراءات رقابية محاسبية ذات طابع تكنولوجي يتماشى مع تغيرات التكنولوجيا العالمية والتي لا بد لعلم المحاسبة والتدقيق من مواكبتها .

سيحاول الباحثان تحقيق ثلاثة أمور رئيسية تساعد النظام المحاسبي المؤتمت للوصول إلى الدرجة الأقرب للمثالية في تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات وبالتسلسل التالي :

الأمان Security ، وهو عبارة عن اقتراح إجراءات تكنولوجية معينة تمنع الأخريين من اختراق النظام المحاسبي المؤتمت عبر موقع الشركة الإلكتروني على شبكة الانترنيت .

التوكيدية Assurance ، وهي عبارة عن الآليات والإجراءات الواجب اتباعها لتأمين الحصول على نوعية معلومات جيدة، وقد عرفها معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA على موقعه عبر الانترنيت وبشكل يتماشى مع مهنة التدقيق على النحو التالي: " خدمات التوكيدية عبارة عن خدمات مهنية تحسن من نوعية المعلومـات أو مداخلاتها والمرغوبة من قبل متخذي القرار"[1] .

الموثوقية Reliability ، وهي عبارة عن الإجراءات الواجب اتباعها لجعل المعلومات موثوق بها من قبل أصحاب المصالح بشكل عام ومتخذي القرار بشكل خاص ، وإقناعهم بنجاعتها.

1Assurance Services, The Opportunity That Exists for the Profession, (AICPA Web Site), https://aicpa.org/assurance .

لقد اهتمت كثير من الهيئات المحاسبية العالمية وكذلك بعض الجامعات العريقة بموضوع التجارة الإلكترونية، وجعلت آلية السيطرة على العمليات المحاسبية التي تتم بواسطتها من لب اختصاص علم المحاسبة والتدقيق ، وعلى رأس تلك الهيئات ، معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي AICPA والذي اقر خمسة مبادئ تدقيق لمواقع التجارة الإلكترونية للشركات في مشروعه المشترك مع معهد المحاسبين القانونيين الكندي CICA.

وكذلك اهتم معهد التدقيق الداخلي الأمريكي IIA بنفس الموضوع ولدرجة أنه أنشأ مجلة دورية باسم مجلة تدقيق تكنولوجيا المعلومات ، وأخذ يؤهل منتسبيه من محاسبين ومدققين بآليات تدقيق النظم المحاسبية المؤتمتة والتي تتعامل بالتجارة الإلكترونية .

ولقد ذكرت مجلة Business Wire في عددها الصادر في ٢٠٠١/١/٢٥ تحت عنوان " تتشارك هيئات المحاسبة العالمية بأفضل الممارسات التي تساعد أصحاب الأعمال على إدارة مخاطر التجارة الإلكترونية " . حيث ذكرت بأن معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي وخمسة عشر معهدا محاسبيا محليا من أوروبا وجنوب أمريكا وأسيا قد اجتمعوا في سان فرانسيسكو لتقييم المخاطر التي ظهرت نتيجة التعامل بالتجارة الإلكترونية وبالأخص خطر الاختراقات والتعدي على الخصوصية ، ولقد أوضح Alan Anderson (نائب رئيس معهد المحاسبيين القانونيين الأمريكي) بأن عوائد التجارة الإلكترونية يتوقع أن تبلغ ٦.٤ تريليون دولار مطلع عام ٢٠٠٤[1] ، لكن هذا الرقم سيكون من الصعب تحقيقه بغياب مهنة تدقيق فاعلة على التعاملات الإلكترونية والتي إن وجدت ستقضي على فجوة الثقة (Trust Gap) وستؤمن للمتعاملين من الشركات بهذا النظام العالمي الجديد ثقة عالية جدا في تلك التعاملات .

1Global Accounting Profession Shares Best Practices to Help Businesses Manage E-commerce Risks, Business Wire, Jan. 25, 2001. , https://businesswire.com .

وفي نهاية المقالة تم نصح الشركات والمهتمين بالاطلاع على آخر ما توصل

إليه معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من ممارسات كفيلة بحصر فجوة الثقة عبر موقعهم المجاني على الانترنيت والممثل بالعنوان الإلكتروني

www.aicpa.org/assurance/webtrust/princip.htm. ، وعند دخول الباحثان لهذا الموقع وجدا انه عبارة عن خدمة تدقيق جديدة يقدمها المعهد إلى المتعاملين مع منتسبيه، تقوم فكرتها على تدقيق انظمة الشركات المتعاملة بالتجارة الالكترونية، ويستطيع الباحثان القول أن الموضوع الذي تدور الدراسة حوله موضوع محاسبي بحت مستندا على جميع الدلائل السابقة .

أثر التجارة الإلكترونية على كل من المحاسبة والتدقيق [١]

لقد أوضح (البرت مرسيلا Albert Marcella) في مقالته المعنونة بالتجارة الإلكترونية في مجلة تدقيق تكنولوجيا المعلومات الآثار التي تركتها التجارة الإلكترونية على كل من مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق ، حيث أن هذه التكنولوجيا الحديثة أحدثت وتحدث تغيرات على كل من العناصر التالية :

ممارسة المحاسب والمدقق.

تقنيات المحاسب والمدقق.

مهارات المحاسب والمدقق.

معلومات المحاسب والمدقق.

المعلومات الضرورية التي يجب أن يحيط بها كل من المحاسب والمدقق.

التزامات المحاسب والمدقق.

1Albert Marcella, Electronic Commerce, Opicit.

نوعية الخدمات المقدمة من قبل المحاسب والمدقق.

والنقطة المهمة والجدير ذكرها ، أن نظام الرقابة الداخلي تأثر وبشكل جوهري بوجود التجارة الإلكترونية ، حيث أصبحت الإجراءات الرقابية التقليدية عديمة الجدوى ، وأصبح لا بد من إجراءات رقابية تكنولوجية تواكب التغيرات التكنولوجية المصاحبة للتجارة الإلكترونية .

وأصبحت عملية التوكيد على نظام الرقابة الداخلي في ظل التجارة الإلكترونية من أكبر ، بل وأصعب التحديات التي تواجه كلا من المحاسب والمدقق.

وكما هو معروف بأن كلا من مهنة التدقيق والمحاسبة تعمل ضمن بيئة أعمال معينة ، ويبرز هنا سؤال مهم وملح ، ما هو دور كل من المحاسب والمدقق في حالة أن بيئة الأعمال قد تغيرت كليا ؟

التغيرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية في بيئة الأعمال

لقد أحدثت التجارة الإلكترونية تغيرات جوهرية في بيئة الأعمال التي يعمل بها كل من المحاسب والمدقق ، ويمكن تلخيص هذه التغيرات بالشكل التالي:

هيكلية المنشأة Organization Structure ، لقد أحدثت التجارة الإلكترونية تغيرا جذريا على هيكلية المنشأة ، وجعلتها ذات طابع تكنولوجي بالكامل . فمن المعروف بأن عمليات المنشأة كانت تتم بشكل تقليدي في السابق، وعامل الوقت لم يكن ملحا كما هو الآن ، فعملية الشراء تتم بلحظات ، ولمواكبة السرعة الكبيرة لا بد أن تحوي هيكلية المنشأة الآليات الكفيلة التي تمكنها من ملاحقة العملية والتأكد منها وتنفيذها ، والذي يزيد الأمور صعوبة ، تعقيدات العمليات التي تتم من خلال شبكة الانترنيت ، وخصوصا في ظل الاختراقات الرهيبة التي يمكن أن يقوم بها قراصنة الانترنيت .

ولكي يواكب كل من المحاسب والمدقق هذه العمليات السريعة ، لا بد لكل منهما أن يتعلما هذه التكنولوجيا بشكل ممتاز وإلا أصبحا عديمي الجدوى .

موقع الأعمال Location of the Business ، تعد هذه النقطة من أهم وأخطر التغيرات التي حدثت في ظل التجارة الإلكترونية ، فسابقا وبالنظام التقليدي كانت الأعمال تتداول في أماكن وأسواق محددة ، وفي حالة حدوث أي خطأ أو ورووود أي مشكلة كان من السهل الإحاطة بها وتداركها ، أما الآن وبواسطة التكنولوجيا العالية يستطيع أي شخص من أي مكان إتمام الجزء الأكبر من الصفقة بضغطة سريعة على لوحة مفاتيح جهاز الكمبيوتر ، وفي كثير من الأحيان تكون عملية تعقب العملية والشخص أشبه بالمستحيلة ، وخصوصا إن لم تكتشف المشكلة أو التلاعب في لحظة انتهاء العملية ، ومن الأمور التي تعاني منها الشركات المتعاملة بالتجارة الإلكترونية الاختراقات التي لا يتم اكتشافها إلا بعد فوات الأوان .

قنوات التوزيع Distribution Channels ، ففي السابق كانت قنوات توزيع منتج الشركة (بيعه) محددة ومعروفة بشكل واضح وغير معقدة، مما يمكن الشركة من تحديد مصدر العملية والتعامل معها بناءً على ذلك . ولكن وفي ظل التجارة الإلكترونية وتعدد أنواعها أصبحت قنوات التوزيع عديدة ومتشابكة ومعقدة ، وفي حالة حدوث أي خطأ ، قد ينقضي وقت كبير قبل إمكانية تحديد قناة التوزيع التي حصل فيها الخطأ.

تعدد أشكال وسائط البيع Forms & Means of Sales ، وهذه تختلف نوعا ما عن قنوات التوزيع ، والمقصود هنا بأنه في السابق كانت وسائط البيع عبارة عن أشخاص مؤهلين لذلك ، ولكن الآن وبظل التجارة الإلكترونية أصبحت وسائط البيع عبارة عن برامج محوسبة وبأشكال متعددة ، منها الصوتية والمرئية وأنظمة كثيرة تقوم بعمليات البيع المبنية على برمجيات تم إعدادها مسبقا ،

والمشكلة تكمن بأن جميع هذه البرمجيات لا تملك الحس والذكاء البشري وقد يستطيع الغير التلاعب بها.

العلاقة مع الشركاء والزبائن Relationship with Partners & Customers ، وهذه تعد من النقاط المهمة جدا ، ففي الأسلوب التقليدي كانت العلاقة مع الشركاء والزبائن علاقة مباشرة ، ولكن الآن أصبحت العلاقة علاقة ذات طابع تكنولوجي رقمي ، وفي أغلب الأحيان العلاقة الشخصية معدومة ، وبالتالي أصبح التعامل أشبه بشكل ذي طابع وهمي رغم أنه حقيقة واقعة ولكن هذه الحقيقة قد يتم التلاعب بها بشكل لا يمكن تصوره .

الاعتراف بالإيراد Revenue Recognition ، قد تعد هذه من أكثر المشاكل التي تؤرق المحاسب ، ويعتقد الباحثان بأن نظرية المحاسبة لم تأخذ بالحسبان آلية الاعتراف بالإيراد في ظل هذه الظروف التكنولوجية العالية . ففي السابق كان الاعتراف بالإيراد يتم وفقا لشروط محددة ، فتحقق الإيراد يمكن الجزم به في كثير من الأحيان، وكانت نقطة البيع مرتكزا لا يمكن تجاوزه إلا في بعض الحالات المحددة ، ولكن الآن وفي ظل غياب الأمان وإمكانية اختراق الشركة من قبل الغير جعل عملية تحقق الإيراد عملية مشكوك فيها .

ليس من السهولة البت بهذا الموضوع ، وفي رأي الباحثان إن استطعنا توفير الأمان للعمليات الإلكترونية واستطاع المحاسب المختص توكيد فاعلية الأمان ، يمكن بعدها التحقق من الإيراد .

وهذا يقود بالتالي إلى رغبة الباحثان باقتراح شروط جديدة لا بد من توافرها للاعتراف بالإيراد (الإلكتروني) ، إضافة للشروط المتعارف عليها والاقتراح هو ضرورة توفر كل من :

الأمان في العمليات.

توكيد آلية الأمان.

والتي سيتناولها الباحثان في نهاية الدراسة بالتفصيل.

آلية التسديد Payment Processes ، في ظل التجارة الإلكترونية ظهرت آلية تسديد جديدة لم تكن موجودة سابقا ، وهي التسديد عبر شبكة الانترنيت . قد يظن البعض أن هذه الآلية لا تختلف كثيرا عن آلية التسديد عبر شبكات البنوك الإلكترونية ، ولكنها تختلف اختلافا جذريا ، فالبنوك تستخدم شبكات خاصة بها عبر نظم الاتصالات وهي شبكات محمية وغير متاحة للجمهور ، ولكن التسديد عبر شبكة الانترنيت محفوف بمخاطر كبيرة وعديدة وخصوصا عندما يتمكن قراصنة الانترنيت من استخدام حسابات الغير بتسديد مشترياتهم، وفي هذه الحالة يصبح من المستحيل إلغاء العملية، ويكون الخاسر الأول والأخير كل من الشركة البائعة والشخص الذي تم اختراق حسابه من غير علمه .

فلقد تعدى الأمر ضياع بطاقة اعتماد يمكن التعميم عليها وإيقافها ، إلى استخدام بطاقة اعتماد وحساب شخص بشكل لا يمكنه الشعور به إلا بعد فوات الأوان .

احتساب ودفع الضرائب Tax Accounting & Payment ، ونعود مرة أخرى لمشكلة الاعتراف بالدخل ، فضريبة المبيعات أصبحت مشكلة تؤرق الشركات وخصوصا في ظل غياب الأمان على العمليات الإلكترونية ، فلقد أصبح من الصعب على الشركة إثبات التلاعب بدخلها وخصوصا أن أغلب الشركات لا تقر ولا تفصح عن وجود تلاعب خوفا من فقدان زبائنها، وبالتالي، قد تتحمل تكاليف إضافية ، وعلى رأسها الضرائب المفروضة على مبيعات قد تكون غير موجودة أصلا .

لكي يواكب كل من المحاسب والمدقق التغيرات الجوهرية في بيئة الأعمال الجديدة في ظل التجارة الإلكترونية ، أصبح لزاما عليهما الإلمام بالمعلومات والتقنيات الضرورية المصاحبة لهذا التقدم التكنولوجي الضخم ، ولكي يتمكنا من تقييم جميع تعاملات التجارة الإلكترونية والسيطرة عليها، أصبح لزاما عليهما الإلمام بالمفاهيم الحديثة المترابطة معها ، والتي يمكن تلخيصها بالأتي:

التواقيع الإلكترونية الرقمية Digital/Electronic Signatures

اتفاقيات تبادل البيانات Data Exchange Protocols

عمليات الإلكترونية آمنةSecure Electronic Transactions

الترخيص الإلكتروني Electronic Licensing

البنية التحتية لمفاهيم الخصوصية والعمومية Public & Private Key Infrastructures

رموز العمليات Token Transactions

البطاقات الذكية Smart Cards

النقد الإلكتروني Electronic Cash

نقطة البيع Point of Sale

أية أمور أخرى مستجدة

ويرى البعض[1] أن من أهم التغيرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية ، هو ظهور نوع جديد من الاقتصاد الذي تم تسميته (بالاقتصاد الرمزي) إلى جوار الاقتصاد العيني واقتصاد الخدمات .

التجارة الإلكترونية وعلاقتها بمعايير المحاسبة معايير التدقيق:

في أواخر عام ١٩٩٧ تنبهت هيئات المحاسبة والتدقيق المختصة لأهمية التجارة الإلكترونية وتوقعت أن تولد الأعمال الإلكترونية دخلا يتعدى التريليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢ وأصبحت مهنة المحاسبة من المهن الرائدة في تطوير معايير للتجارة الإلكترونية ، وذلك لتمكين منتسبيها من توفير التوكيدية بالتعامل بالتجارة الإلكترونية لبيئة الأعمال المتعامله بها [2].

وقد انشأ كل من معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي وبالتعاون مع معهد القانونيين الكندي لجنة خاصة أوكلت إليها مهمة دراسة حاجة السوق لخدمات توكيد التعاملات بالتجارة الإلكترونية ، وذلك كي تتمكن كل من مهنة المحاسبة ومهنة التدقيق من الاستجابة السريعة لتلك الحاجات .

وقد تمكنت اللجنة فعلا من دراسة السوق ، وخلصت إلى أن المستهلكين قلقين من التعامل الإلكتروني ، ووجدت أن الأسئلة الرئيسية التي تتبادر إلى أذهانهم دوما هي :

هل الشركة التي أتعامل معها عبر شبكة الانترنيت ، هي فعلا الشركة المعنية أم لا ؟

هل في حالة أني زودت الشركة برقم بطاقة اعتمادي أو رقم حسابي ، تعد عملية آمنة ؟

---

١ زايري بلقاسم ودلوباشي علي ، مرجع سابق، صفحة (٣٥٨).

2Appalraju Yogen, Accountants Chip in to Build Trust in E-commerce, Computing Canada, Nov. 23, 1998, Vol. 24, Issue 44, Page 28, https://ebscohost.com .

هل المعلومات الشخصية الخاصة بي لا يتم تداولها من قبل الغير في شبكة الانترنيت ؟

هل سأتلقى طلبي نفسه الذي أطلبه عبر شبكة الانترنيت ؟

هل سيتم الإيفاء بالتسليم وبالموعد المحدد ؟

من الذي سيكفل حصولي على قيمة البضاعة المذكورة بموقع الشركة ؟

وانطلاقا من الأسئلة السابقة استطاعت تلك اللجنة إنشاء مشروع ما يسمي موثوقية الشبكة (Web Trust).

مخاطر التجارة الإلكترونية:

تنبع مخاطر التجارة الإلكترونية ، وبشكل رئيسي من مخاطر شبكة الانترنيت ، فكل تكنولوجيا حديثه ورغم إيجابياتها الكثيرة إلا أن سلبياتها كثيرة كذلك ، وفي حالتنا هذه سلبياتها تعد خطيرة جدا ، وفي حالة عدم التمكن من تحجيم تلك السلبيات والسيطرة عليها ، ستكون النتائج مخيبة للآمال وقد يتم الإحجام عن هذه التكنولوجيا الحديثة، وبالتالي، تضييع أرباح وفوائد جمة .

وللأسف إن مخاطر التجارة الإلكترونية كثيرة ومتعددة ، وليس من السهل حصرها ، فتكنولوجيا التجارة الإلكترونية تكنولوجيا سريعة التغير والتطور وكل تغير أو تطور يواكبه مخاطر جديدة ، ويكمن الخطر الرئيسي في التجارة الإلكترونية في إمكانية اختراق الغير للمعلومات الخاصة لكل من المستهلك والتاجر.

ويذكر توم ارنولد Tom Arnold والمتخصص بتعقب عمليات الاختراق عبر شبكة الانترنيت[1] ، بأن عمليات الاختراق عبر التجارة الإلكترونية توقع الضرر الأكبر على التاجر أكثر منه على المستهلك (المشتري) ، فتعويض خسارة المشتري ممكنة، وخصوصا بأنه وبالغالب يستخدم بطاقات الاعتماد للدفع وتكون خسارته محددة بعملية واحدة ، والتي قد يمكن تعقبها ، ولكن الخسارة الحقيقية تقع على التاجر (الشركات) حيث تتكبد الشركة الخسائر بفقدانها الإيرادات والتي يصعب تعويضها أو حتى تعقب المتلاعبين بأنظمتهم المحاسبية ، وذلك نظرا لتعقيدات العمليات الكثيرة في التجارة الإلكترونية.

ويرى المختص (توم ارنولد Tom Arnold) أن مخاطر التجارة الإلكترونية تصنف ضمن نوعين رئيسين وهما :

مخاطر يمكن اكتشافها ، والمقصود هنا بأن الشركة وبوجود خبراء مختصين لديها قد تتمكن من اصطياد بعض الاختراقات في أنظمتها والتعامل معها ، ومن أشهر هذه الاختراقات :

الفيروسات الرقمية المعروفة ، بوجود نظام حماية مناسب ، يستطيع نظام الشركة اصطياد هذه الفيروسات المعروفة له بشكل مسبق والقضاء عليها .

قراصنة الانترنيت الهواة ، يعتمد قراصنة الانترنيت في اختراقاتهم لنظام الشركة على معلومات ورموز دخول معينة ، وفي حالة وجود أكثر من مستخدم لنظام الشركة قد يستطيع القرصان تتبع عملية الدخول والحصول من ذاكرة النظام على تلك المعلومات واستخدامها؛ ولهذا فإن كانت الشركة تستخدم آلية تغير تلك الرموز بشكل دوري ومسح الذاكرة المعنية بواسطة خبرائها فستتمكن من تحجيم الاختراقات .

1Steve Hill, Safe Hands: Tom Arnold is the man corporates and even FBI call when they have a serious on line fraud problem. Steve Hill talks to him about the risks of e-commerce, identity scams and what we can all do to protect ourselves. (Internet Interview), Internet Magazine, March, 2002, https://findarticles.com .

مخاطر لا يمكن اكتشافها ، والمقصود هنا ، بأن بعض الاختراقات قد تتم دون سابق دراية بها ، إما لحداثتها أو جهل الشركة بها ، والنابعة من الأسباب التالية :

فيروسات غير معروفة ، رغم وجود أنظمة حماية من الفيروسات على أنظمة الشركة ، إلا أنه هنالك فيروسات غير معروفة بعد للنظام قد تتمكن من دخول نظام الشبكة وإحداث تلف كبير دون الشعور به إلا بعد فوات الأوان ، كما حدث في عام ٢٠٠٠ عندما استطاع أحد الهواة اختراع فيروس I Love you ، والذي تمكن من إيقاع خسائر لم يمكن حصرها في ذلك الوقت ، ولقد كان الفيروس يعمل كقنبلة موقوتة، حيث يفعل في تاريخ محدد بالسنة، وكان الحل الوحيد لتفاديه بعد أن عرفت آلية عمله إغلاق النظام بالكامل في ذلك التاريخ .

قراصنة انترنيت ذوي خبرة عالية ، وهذه تعد من أكبر المشاكل التي تواجهها الشركات ، فقراصنة الانترنيت ليسوا دوما من الهواة ، فبعضهم يملك خبرة ومهارة تفوق كثيرا من المتخصصين ، تمكنهم وفي كثير من الأحيان من اختراق أنظمة الشركة دون أن يستشعر بهم ، وقد تتم جريمتهم دون اكتشافها .

التسارع التكنولوجي ، قد يصعب في كثير من الأحيان مواكبة التسارع التكنولوجي على شبكة الانترنيت بشكل عام وعلى التجارة الإلكترونية بشكل خاص ، مما يجعل التكنولوجيا التي تستخدمها الشركة قديمة جدا ، والمشكلة تكمن بعدم معرفة التقادم في الوقت المناسب .

ويذكر معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي على موقعه عبر الانترنيت، أن بعض الدراسات أظهرت أن الخسائر التي تكبدتها الشركات الأمريكية في عام ١٩٩٩ من اختراقات لبطاقات الائتمان فقط بلغت أربعمائة مليون دولار ويتوقع أن ترتفع سنويا إلى مبلغ ستين بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٥ [1] ، ومن هذه الحقيقة يوضح المعهد الحاجة الملحة لإنشاء آلية حماية على الشبكة ، منطلقا من مخاطر التجارة الإلكترونية ، والتي تعزى للأسباب التالية :

الهجمات المتعمدة Intentional Attacks ، والتي تتم إما بواسطة قراصنة الانترنيت ، أو منافسي الشركة لغرض الوصول إلى المعلومات السرية للشركة: كأرقام بطاقات اعتماد الزبائن مثلا والمعلومات السرية بالزبائن، وحجم المبيعات، وأمور كثيرة قد يصعب حصرها ، وحسب الغاية تكون الوسيلة .

خصوصية التعامل The Privacy Debate ، تعتبر التعاملات الإلكترونية التي تتم بين الأفراد والشركة ذات طابع معلوماتي مهم جدا، من منطلق أنها تحفظ على ذاكرة النظام الرقمية، وهي معلومات قيمة جدا ، وبالتالي إن تمكن أحد من معرفتها أو حتى تتبعها: مثل تتبع رقم بطاقة اعتماد العميل. ومن هنا سيشعر العميل بأن خصوصيته قد تم اختراقها وبالتالي سيفقد الثقة بالشركة التي تعامل معها من منطلق أنها لم تتمكن من حماية خصوصيته .

فقدان الثقة Loss of Trust ، المقصود هنا فقدان ثقة الشركة بمعلومات عميلها ، فمن المتعارف عليه بأن العميل يستخدم ما يسمى التوقيع الرقمي Digital Signature الخاص به لدخول نظام الشركة لإتمام عمليته المرغوب فيها ، فكيف هو الحال إذا تمكن الشخص غير الصحيح بالدخول مستخدما توقيع العميل .

1AICPA, What are Web Trust Services and Why Should I Get Involved? https://aicpa.org/assurance/webtrust/what.htm .

فشل عملية التحويل Transmission Failures ، رغم أن عملية الشراء الإلكترونية تتم بسرعة كبيرة جدا ، إلا أنها عرضة لخطر فشل عملية التحويل ، فمن المتعارف عليه أن عملية الشراء عبر التجارة الإلكترونية تتم بواسطة عدة خطوات ، كأن يبدأ المستهلك بملء النموذج الابتدائي لعملية الشراء، ومن ثم الانتقال لنموذج ملء بيانات بطاقة الاعتماد، وخطوات أخرى قد تكون ضرورية وفقا لسياسات الشركة ، وفي كل مرحلة تفتح صفحة جديدة عبر موقع الشركة ولأسباب تقنيـة أو أخرى، قد تفشل إحدى الخطوات ، وهنا ستظهر مشكلة جديدة وهي عدم التأكد من إتمام العملية .

غياب التوثيق Lack of Authentication ، ففي التجارة التقليدية يتم عادة توثيق الصفقة بأوراق ثبوتيه مروسة بشعار الشركة وموقـعة من قبل الشخص المناسب، وبواسطة اتصال شخصي ومباشر بين البائع والمشتري ، ولكن وفي التجارة الإلكترونية تعد جميع تلك الأمور شبه مفقودة بالكامل ، وهذه الحقيقة تزيد من احتمالية التعامل مع الشخص غير الصحيح .

سرقة الهوية Theft of Identity ، في غياب التوثيق المناسب كما في التجارة التقليدية يصبح من السهل على المجرمين انتحال شخصية الغير والقيام بالعمليات دون علمه .

تزوير الحقائق Window Dressing ، ستكون خدمات بعض مسوقي ومزودي خدمات الحماية ، خدمات تجميليه فقط في غياب آلية معينة تؤكد مصداقيتهم وفاعلية خدماتهم .

آثار ضغوط الاقتصاد Effects of Economic Pressures ، مـع نمو التجارة الإلكترونية المتسارع ، أصبح سوقها سوقا تنافسيا ، وأصبحت قوة المتنافس الحقيقية تكمن في نجاح آليات الآمان والتوكيدية والموثوقية الخاصة بنظامه المحاسبي ، وكل من يستطيع توفير تلك الآليات يكون نصيبه أكبر في هذا السوق التكنولوجي العالمي.

أسباب صعوبة تعقب الاختراقات التي تتم عبر شبكة الانترنيت

يعد نظام التجارة الإلكترونية بيئة مثالية للسرقات والتلاعب وإخفاء آثار الجريمة بشكل متقن منقطع النظير ، ويعود السبب في ذلك للعوامل التالية :

إمكانية الدخول من عدة أماكن : فالمتعامل عبر الانترنيت لا يحتاج إلى مكان محدد لدخول الشبكة ، فأي شخص يمكنه الدخول إلى الشبكة من أي مكان يتوفر به جهاز كمبيوتر وخط اتصال ، كمقاهي الانترنيت ومختبرات الجامعات والمدارس.

سرعة العملية : قد لا يحتاج الدخيل (المخترق) إلى أكثر من بضع دقائق لاختراق موقع معين والتلاعب به ومغادرة الموقع قبل أن يتم تعقبه.

تباعد المسافات : قد يكون المخترق لموقع ما يبعد آلاف الكيلومترات وفي بلد آخر، فشبكة الانترنيت صممت بشكل عالمي.

عدم وجود هوية محددة :لا يمكن معرفة ماهية المخترق ولا بأي شكل من الأشكال .

عدم وجود قوانين دولية :فشبكة الانترنيت شبكة عالمية ذات معايير موحدة بالاستخدام فقط ، ولو أننا افترضنا اكتشاف أحد المخترقين بدولة مغايرة لدولة الشركة التي تم اختراقها ، فإنه ليس بالضرورة وجود قوانين موحدة للتعامل مع المخترق .

عدم وجود دلائل مادية :لإثبات أي جريمة لا بد من توفر دلائل وقرائن مادية ، ولكن أين هي هذه الدلائل في هذه الشبكة المرئية فقط؟

إمكانية إتلاف بيانات جهاز الكمبيوتر : في حالة شعور أي مخترق بإمكانية تعقبه يستطيع إتلاف بيانات جهازه بضغطة زر بسيطة ، مما يجعل عملية تعقبه عديمة الجدوى .

حماية الحسابات البنكية :هناك الكثير من الحسابات البنكية محمية من اطلاع الغير عليها ، وبالتالي يستطيع المخترق استخدام هذا النوع من الحسابات دون القلق من آلية تعقبه .

عدم الإبلاغ عن الاختراقات : هناك الكثير من الشركات لا تبلغ عن الاختراقات التي تعرضت لها أنظمتها ؛ خوفا من فقدان عملائها وتفضل تحمل خسائر كبيرة عوضا عن فقدان الثقة بها ، وخير دليل على ذلك عملية الاختراق التي تمت لبنك City Bank في مطلع عام ٢٠٠١ من قبل شخص بروسيا كبدته خسائر قدرت بعشرة ملايين دولار والتي *لغاية هذه اللحظة* ترفض الإقرار بها .

الحلول المقترحة للسيطرة على مخاطر التجارة الإلكترونية:

لقد حاولت عدة جهات اقتراح الكثير من الخطوات لمواجهة مخاطر التجارة الإلكترونية ، وقد كان معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي من أولى الجهات التي قدمت اقتراحات قيمة في الاجتماع الذي عقد في مدينة باريس في الأول من أغسطس لعام ٢٠٠٠ ، والذي ضم عدة جهات محاسبية مهنية متخصصة بهدف إيجاد حلول لمخاطر التجارة الإلكترونية التي يواجهها المستهلك، ويمكن تلخيص هذه المقترحات على الشكل التالي[١] :

توخي الحذر بإعطاء المعلومات الشخصية ، وذلك بعدم إعطـاء المعلومات الشخصية ، إلا للجهات الموثوق بها ، ومعرفة أسباب حاجة تلك الجهات لهذه المعلومات ، وتتضمن المعلومات الشخصية بشكل أساسي كلا من العنوان البريدي وأرقام الهواتف والبريد الإلكتروني.

1AICPA Joins Global Accounting Profession in Paris to Explore Solutions to E-commerce Risks; Group Recommends Top 10 Ways to Protect Online Privacy, Business Wire, Aug. 1, 2000. , https://businesswire.com .

استخدام برنامج آمن للدخول إلى شبكة الانترنيت ، من المعروف أن كل جهاز كمبيوتر يحتوي على برنامج خاص للدخول إلى شبكة الانترنيت ، وفي الغالب، فإن هذه البرامج تحتوي على آليات معينة تحفظ في ذاكرة الجهـاز جميع المعلومات التي تم تداولها في الشبكة من خلاله.

وفي كثير من الأحيان يستطيع المخترق وعبر الانترنيت الدخول لذاكرة هذا البرنامج والحصول على جميع المعلومات الخاصة بالمستخدم ودون أن يستشعر بذلك ؛ ولهذا ينصح بشراء برنامج خاص يتمتع بحماية عالية لمنع المخترق من الدخول إلى ذاكرته .

التأكد من موقع التاجر على الشبكة ، يجب التأكد بأن الموقع الخاص بالتاجر هو الموقع المقصود ، وذلك بالاطلاع على سياسات التاجر والتي تتضمن الموقع الأم والذي تم إنشاء موقع التاجر من خلاله . كما انـه يمكن معرفة موقع التاجر من خلال آلية التصفح الخاصة Uniform Resource Locator (URL) ، من منطلق أن هذه الآلية تمكن من تتبع الموقع ومعرفة أسس إنشائه ، وفي حالة عدم التمكن من تتبعه فيكون الموقع في الغالب موقعا مشكوكا به .

استخدام بطاقات الدفع المضمونة ، يفضل استخدام بطاقات دفع مضمونة أو محمية ، والمقصود بذلك أن يتم التعامل مع مصدري بطاقات الدفع عبر الانترنيت والذين يتمتعون بسياسات خاصة تحمي الشخص المتعامل من مسؤولية الاستخدام غير المرخص لبطاقته من قبل الغير .

الحذر من تنزيل برامج عبر الانترنيت غير موثوقة المصدر ، من المعروف أن مستخدم الانترنيت وعبر تجوله بالشبكة ضمن مواقع متعددة يستطيع تنزيل برامج مجانية على جهازه ، يتم استخدامها لأغراض كثيرة: مثل برامج العرض الصوتية والمرئية وأغراض كثيرة . يجب توخي الحذر الشديد عند تنزيل تلك البرامج وخصوصا من المواقع المشكوك بأمرها ، لأنها قد تكون مبرمجة بآلية معينه ، تقوم على تجميع كل الأمور الخاصة بك والموجودة على جهازك وترحيلها للجهة المنشئة للبرنامج وذلك دون شعورك بذلك .

الحذر من إعطاء أرقامك السرية ، ويشمل هذا التحذير كل أرقامك السرية وبشتى أشكالها وأنواعها ، وخصوصا الأرقام الخاصة بدخولك للشبكة عبر مزود الخدمة . كما ينصح كذلك وعند إنشاء أرقامك السرية أن تبتعد عن الأمور التقليدية بإنشاء الرقم ، كأن تستخدم اسمك أو رقم هاتفك ، ويفضل أن تجعل رقمك السري معقدا نوعا ما وتضمنه مجموعة من الأرقام والأحرف والرموز ، وكلما كان رقمك السري معقدا ، كان اكتشافه صعبا . فمن المعروف أن قراصنة الانترنيت استطاعوا وبشكل مذهل إنشاء برامج تكنولوجية ، والتي تعمل بنظام الاحتمالات ، تستطيع حل شفرة الأرقام السرية وبسرعة خيالية ، ولكنها قد تعجز عن ذلك ، فكلما كان الرقم معقد التكوين ومتضمناً لرموز وأرقام وأحرف كانت مقدرة تلك البرامج على فك تشفيره ضئيلة جدا.

الاحتفاظ بنسخ من العمليات ، وهذه تعد من الأمور المهمة والتي تساهم في اكتشاف السرقات وتفادي استمرارها . والمقصود بأن تحتفظ دوما بنسخة من عملية الشراء التي قمت بها (كمستهلك) عبر شبكة الانترنيت، وكذلك بالاستمرار بعمل تسويات الشراء مع مصدر بطاقة الدفع . والمقصود هنا أمران مهمان جدا وهما :

الاحتفاظ بنسخة من طلب الشراء ورقم الطلبية ، وهذا سيساعدك على الاتصال مع التاجر لحل إشكاليات عدة ، كموعد التسليم ومطابقة الطلبية ، وبالتالي تحييد الآخرين من الاستخدامات غير المرغوب فيها .

الاستمرار بتسوية حسابات الدفع ، ويفضل أن تكون مطابقتك لحسابات الدفع عبر الانترنيت تسوية ذات طابع زمني قصير ، وذلك لاكتشاف الاختراقات بوقت سريع وإيقاف آلية الدفع عند الضرورة ؛ لكي لا يستطيع المخترق الاستمرار باستخدام بطاقتك .

راقب استخدام الموقع للمحددات Cookies ، والمحددات Cookies هي: عبارة عن رموز رقمية تساعدك بدخول الموقع دون إعادة كتابة رقمك السري ، وعادة ما يتم إدخالها إلى جهازك من قبل الموقع دون طلب الإذن منك بذلك ، وآلية عمل هذه المحددات بأنه وعند دخول الموقع مرة أخرى ، يقوم الموقع بالاتصال بتلك المحددات والموجودة على جهازك ومطابقتها برقمك السري ومن ثم السماح له بالدخول دون طلب الرقم السري . وفي الغالب يستطيع قراصنة الانترنيت تتبع هذه المحددات Cookies على جهازك عندما تكون على الشبكة ، ولذلك يفضل برمجة جهازك على طلب الإذن منك قبل أن ينزل الموقع تلك المحددات عليه .

عدم السماح للأطفال باستخدام الشبكة دون إشراف ، تأكد بأنك تشرف على أطفالك عندما يستخدمون الانترنيت ، خصوصا أنهم يستطيعون إعطاء جميع المعلومات الشخصية عن حسن نية ، والتي تكون كفيلة بتمكين الغير من اختراق جهازك وبكل سهولة .

استخدم المواقع المرخصة ، والمقصود بالمواقع المرخصة ، تلك المواقع التي تم تقييمها وتأهيلها من قبل طرف ثالث مؤهل بأمور الحماية ، حيث أن ذلك النوع من المواقع يكون ممهورا بتوقيع إلكتروني خاص من طرف ثالث مهني متخصص ، كمعهد المحاسبين القانونيين الأمريكي .

من الملاحظ أن أمور الحماية العشرة السابقة والتي ينصح باتباعها من قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي ، هي أمور حماية خاصة بالمستهلك، والسبب بذلك أن التاجر يستطيع توفير آليات حماية عديدة والتي قد تكون باهظة الثمن ، ولكن المستهلك لا يستطيع ذلك . وبالطبع يعتبر المستهلك حجر الأساس في التعامل الإلكتروني ، وفي حالة فقدانه الثقة لهذا النوع من التعامل ستكون التكنولوجيا هذه عديمة الجدوى .

وكنظرة اقتصادية ناجحة ، فان توفير الخدمات والنصائح المجانية للمستهلك ستشجعه على التعامل عبر التجارة الإلكترونية ، وبالتالي تأمين إيرادات خيالية لكل من التاجر والمؤسسات المهنية الخاصة . ولو أمعنا النظر بالاقتراح العاشر استخدام مواقع مرخصة ، سنجد اليوم بأن الكثير من الهيئات المهنية المحاسبية وعلى رأسها معهد المحاسبيين القانونيين الأمريكي، تمارس خدمة جديدة تسمى موثوقية مواقع الشبكة العنكبوتية عبر الانترنيت Web Trust ، وهذه الخدمة كفيلة بتوفير إيرادات خيالية معتمدة على إيرادات المتاجرين عبر التجارة الإلكترونية . والجدول التالي يوضح مبالغ الإيرادات عبر التجارة الإلكترونية لعام ١٩٩٧ بالولايات المتحدة الأمريكية[1]:

إيرادات السلع		إيرادات الخدمات	
لألبسة	٤٦ مليون دولار	للهو	٨٥ مليون دولار
لهدايا	١٥ مليون دولار	شتراكات	١٢٠ مليون دولار
كتب	١٦ مليون دولار	خدمات بالغين (جنس)	٥٢ مليون دولار
مواد غذائية	٣٩ مليون دولار	موسيقى	٩ ملاين دولار
سلع أخرى	٣٧ مليون دولار	خدمات مالية	٦٨ مليون دولار
		خدمات تأمين	٣٩ مليون دولار
مجموع السلع	١٥٣ مليون دولار	مجموع الخدمات	٣٧٣ مليون دولار

ومن الملاحظ وبعد أن تنبهت المعاهد المحاسبية المهنية لأهمية التجارة الإلكترونية ، قامت بالحث على إيجاد آليات ومعايير محاسبية خاصة لحماية

١ زايري بلقاسم ودلوباشي علي ، مرجع سابق، صفحة (٣٦٦)

التعاملات عبر الانترنيت بواسطة التجارة الإلكترونية ، ووجود هذه الآليات والمعايير مكنت الشركات بشكل أو بآخر من كسب ثقة المستهلك بالتعامل معها عبر هذه الآلية التكنولوجية الحديثة . وبعض الإحصائيات عكست هذه الثقة المتولدة بمساعدة الهيئات المحاسبية المهنية .

لقد أشارت الدراسة التي أجرتها شركة Forrrester Research Cambridge[١] بأنها تتوقع بأن حجم المبيعات عبر الانترنيت في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها سوف يصل إلى ٢٦٩ مليار دولار بحلول عام ٢٠٠٥ ، وهذه زيادة هائلة إذا ما قورنت مع حجم مبيعات عام ٢٠٠٠ والذي بلغ ٤٤.٨ مليار دولار . وتشير الشركة صاحبة الدراسة أن التوقعات في زيادة عمليات الشراء والبيع من قبل بعض الصناعات الأمريكية بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٥ ستكون على الشكل التالي:

الزيادات في التعامل عبر الانترنيت في بعض الصناعات الأمريكية (مليار دولار)

لصناعة	عام ٢٠٠٠	نوقعات عام ٢٠٠٥
لغذائية والمشروبات	٣٥	٨٦٣
لمعدات الصناعية	٢٠	٥٦٥
لحاسوب والاتصالات	٩٠	١٠٢٨
لسيارات وقطع الغيار	٢١	٦٦٠

١ طاهر محسن الغالبي وأحمد شاكر العسكري ، تحديات التجارة الإلكترونية والعولمة ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني لتكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الاقتصادية ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الزيتونة ٦-٨ أيار _مايو) ٢٠٠٢ ، صفحة رقم ١٨٦ .

الإنشاءات والعقارات	١٩	٥٢٨

ويستطيع الباحثان القول بأن الثقة التي ولدتها الجهات المحاسبية المهنية المتخصصة بالتجارة الإلكترونية جعلت إيرادات الشركات ترتفع بشكل خيالي عبر التعامل من خلال التجارة الإلكترونية ، ولم يكن من الممكن أن تحقق الشركات تلك الإيرادات الخيالية دون جهود تلك الجهات المحاسبية المهنية. لقد أصبح هذا السوق الجديد ، ورغم مخاطره العديدة ، سوق العصر وسوق العولمة والتنافس المنقطع النظير ، علما بأن آليات التعامل فيه تختلف كليا ، بل جذريا عن آليات التعامل المتبعة بالسوق التقليدي .

الفرق بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية

مما سبق نستطيع ملاحظة الفرق بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية ، وخصوصا عندما تطرقنا لبيئة العمل في كل منهما .

ومن وجهة نظر محاسبية بحتة ، فإن عملية البيع والشراء تعد جوهر الاختلاف فيما بين التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية ، فالإجراءات الرقابية المتبعة في كل من البيئتين مختلفة تماما ، والاختلاف الرئيسي يمكن حصره بالقول إن التجارة التقليدية ذات طابع توثيقي ، بينما التجارة الإلكترونية ذات طابع غير توثيقي (وهمي) ، رغم حقيقة تمام العملية .

ويمكن معرفة الفرق بشكل أعمق ، بعمل مقارنة بسيطة بين دورة البيع في كل من التجارة الإلكترونية والتجارة التقليدية ، وبالشكل التالي[١] :

مرحلة دورة المبيعات	التجارة التقليدية	التجارة الإلكترونية
البحث عن معلومات منتج	مجلات وممثل تجاري	صفحة Web
طلب المنتج	رسالة أو وثيقة	بريد إلكتروني
التأكيد على الطلبية	رسالة أو وثيقة	بريد إلكتروني
مراقبة السعر	كتالوج مطبوع	كتالوج على Web
التأكد من توفر السلعة	هاتف أو فاكس	لا يوجد
تسليم الطلبية	وثيقة مطبوعة	بريد إلكتروني
بعث الطلبية	فاكس أو بريد	بريد إلكتروني
التأكد من توفر السلعة بالمخازن	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
تخطيط التسليم	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
تعميم الفاتورة	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
تسلم السلعة	المورد	

١ زايري بلقاسم ودلوباشي علي ، مرجع سابق، صفحة (٣٦١) .

تأكيد التسليم	وثيقة مطبوعة	بريد إلكتروني
بعث الفاتورة	بريد عادي	بريد إلكتروني
مدة الدفع	وثيقة مطبوعة	قاعدة بيانات
بعث التسوية المالية	بريد عادي	قاعدة بيانات

يلاحظ من جدول المقارنة السابق ، بأن التجارة الإلكترونية تفقد عامل التوثيق في أغلب المراحل ، وغياب التوثيق له دور سلبي جدا على آلية الاعتراف بالإيراد وخصوصا أن أغلب العمليات ذات طابع غير ملموس.

ويعتقد الباحثان بأن غياب التوثيق وترافقه مع مخاطر التجارة الإلكترونية له أثر مباشر على أساس أو قاعدة العمليات ، ويساهم بمشكلة جديدة متعلقة بعملية تحقق الإيراد والاعتراف به.

فتحت عنوان الاعتراف بالإيراد وتحققه ، أوصت لجنة المحاسبة الأمريكية عام ١٩٦٤ بأنه يمكن تحسين مفهوم التحقق إذا طبقت المقاييس التالية[1] :

يجب أن يكون الإيراد قابلا للقياس.

يجب أن يدعم صحة التحقق قياس نتيجة حدوث عملية تبادلية مع أطراف خارجية.

يجب حدوث الحدث الحاسم وهو بأن الإيراد يجب أن يتحقق عند إتمام معظم العمل أو المهمة في عملية الاكتساب . وينتج عن هذا الاختبار الاعتراف بالإيراد في أوقات مختلفة لمنظمات الأعمال المختلفة.

1Richard G. Schroeder; Myrtle W. Glark; & Jack M. Cathey, Accounting Theory and Analysis, 7th Edition, John Wiley & Sons, Inc. 2001, Page (72).

"أن استعمال مفهوم أو معيار "التحقق" عادة ما ينتج عنه الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع ، ومع ذلك ، فإن توقيت الاعتراف قد يكون مسبقا أو يتم تأخيره حسب طبيعة العملية وبالنظر لدرجات التأكد المختلفة . فعندما يكون هناك درجة عالية من التأكد مرتبطة مع تحقق الإيراد ، فإن الاعتراف بالإيراد قد يسبق نقطة البيع ، وعلى العكس من ذلك ، كلما كانت درجة عدم التأكد عالية بالنسبة لارتباطها بتحقق الإيراد ، زاد الاتجاه بصورة أكبر لتأخير الاعتراف بالإيراد"[1].

من الجدير بالذكر ، أن معايير المحاسبة وضعت أسسا لمعالجة عملية الاعتراف بالإيراد في ظل ظروف عديدة ، ولكن ضمن التجارة التقليدية الموثقة ، ولكنها لم تضع أسسا خاصة لمعالجة الاعتراف بالإيراد في ظل التجارة الإلكترونية غير الموثقة.

تحت ظروف خاصة للاعتراف بالإيراد ، ذكر المعيار المحاسبي الأمريكي رقم SFAS No. 48[2] تحت عنوان "الاعتراف بالإيراد عند وجود حق رد السلعة" أن على البائع الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع عندما يوجد حق الرد فقط حين تلبى الشروط التالية:

أن يكون سعر البيع محددا أو ثابتا بتاريخ البيع.

أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزما بالدفع للبائع.

أن يتحمل المشتري مخاطرة الخسائر نتيجة السرقة أو تلف البضاعة.

أن يكون الجوهر الاقتصادي للمشتري بعيدا كل البعد عن الجوهر الاقتصادي للبائع .

1Richard G. Schroeder, Ibid., P. (72) .
2Ibid., P. (74) .

أن لا يكون للبائع التزامات رئيسية للأداء المستقبلي بالنسبة لإعادة بيع السلعة.

إمكانية التقدير المعقول للمردودات المستقبلية.

وفي حالة عدم تلبية هذه الشروط ، يتوجب تأجيل الاعتراف إلى أول نقطة يكون عندها قد انتهى حق الإرجاع .

وقد ذكرت نشرة لجنة الأوراق المالية الأمريكية SEC رقم SAB No. 101 ، بأنه لا يجوز الاعتراف بالإيراد إلا إذا تحقق أو هنالك إمكانية لتحققه، وتم اكتسابه وفقا للمعايير التالية[1]:

وجود دلائل مقنعة بالإثبات.

تحديد سعر البيع من قبل البائع للمشتري .

تم تسليم البضاعة أو تمت تأدية الخدمة .

عملية التحصيل مؤمنة بشكل معقول .

ويستطيع الباحثان القول بأن الإيراد المتولد عبر قنوات التجارة الإلكترونية ، لا يتماشى مع بعض من شروط الاعتراف بالإيراد . فالمعيار الأمريكي رقم ٤٨ وضمن الشرط رقم (٢) " أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزما بالدفع للبائع" يجعل الاعتراف بالإيراد عند نقطة البيع مستحيلا ، والسبب أن عملية الدفع ضمن آلية

التجارة الإلكترونية ، آلية محفوفة بالمخاطر وقد تكون إذا ما تم التلاعب بها عملية وهمية ويقابلها خروج حقيقي للبضائع من عند التاجر . لو أردنا استخدام الاعتراف بالإيراد عند وصول النقد بدلا من نقطة البيع لما أمكن ذلك، والسبب

1Ibid., P. (75) .

بأن النقد وفي حالة التلاعب لن يصل ، ولا بد أن نتذكر أن التلاعب لم ينجم عن إدارة الشركة بل عن جهة خارجية غير معروفة .

وبالنسبة للشرط رقم (٣) وفي نفس المعيار "أن يتحمل المشتري مخاطرة الخسائر نتيجة السرقة أو تلف البضاعة" ، وفي حالة التلاعب ، فمن هو المشتري؟ لا أحد يعرف والمتحمل الأول والأخير لهذه الخسارة هو الشركة البائعة ، وهنا يتبادر للذهن ، ما هي الآلية المناسبة للاعتراف إذن؟

ولو نظرنا لنشرة الأوراق المالية رقم ١٠١ والمستندة على معايير المحاسبة الأمريكية ، لوجدنا أن كلا من المعيار رقم (١) "وجود دلائل مقنعة بالآليات" والمعيار رقم (٤) "عملية التحصيل مؤمنة بشكل معقول" ، مفقودان بشكل شبه كامل في الإيرادات المتولدة من خلال التجارة الإلكترونية .

وفي ظل هذه الحقائق الجديدة يرغب الباحثان في اقتراح آلية جديدة أو نقطة جديدة للاعتراف بالإيراد المتولد من خلال التعامل بالتجارة الإلكترونية ، والتي يرغبان بتسميتها (الاعتراف بإيراد التجارة الإلكترونية عند نقطة تحقق أمان عمليات النظام E-commerce Revenue Recognized as System Transactions are Secured) .

يتضمن هذا الاقتراح ، أن يتم الاعتراف بالإيراد المتولد عبر التجارة الإلكترونية عند نقطة البيع ، إذا ما توفرت شروط إضافية تساعد على تحقيق الشرط رقم (٢) " أن يكون المشتري قد دفع أو ملتزما بالدفع للبائع" في المعيار رقم ٤٨ ، وبالشكل التالي:

الأمان في العمليات Transaction Security

توكيد آلية الأمان Assuring Security Process

وكل شرط يجب أن يصاحبه عدد من الآليات والمحددات ، وبالشكل التالي :
الأمان في العمليات Transaction Security ، ويقصد هنا بأنه يجب على الشركة تطوير نظام ربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها على الانترنيت يضفي صفة الآمان على عمليات البيع التي تتم من خلاله ، متضمنا سياسات يتم برمجتها تؤمن كلا من:

الأمان.

التوكيدية.

الموثوقية.

توكيد آلية الأمان Assuring Security Process ، حيث يتم ذلك بواسطة اعتماد إحدى الجهات المحاسبية المتخصصة ، بتدقيق نظام الشركة الخاص والذي يربط بين نظام الشركة المحاسبي وموقعها على الانترنيت ، كطرف ثالث محايد ، والذي يستطيع التأكيد على سلامة وصحة الإجراءات والسياسات المتبعة في ذلك النظام .

وأخيرا وليس آخرا ، وفي حالة تمكننا من الاعتراف بالإيراد المتولد من خلال التعامل بالتجارة الإلكترونية ستتمكن الشركة من تقدير نسبة الاحتيال عبر التجارة الإلكترونية E-commerce Frauds are Reasonably Estimable ومن ثم التمكن من إنشاء مخصصات معينة ، تقابل الخسائر المتوقعة مستقبليا ، والتي سيمكن توقعها بسهولة ، في ظل توافر الشروط السابقة .

ويمكن القول بأن التجارة الإلكترونية ، وكما أحدثت من تغيرات كثيرة على عالم الأعمال والاقتصاد ، أحدثت وستحدث تغيرات أكثر وأكبر على عالم المحاسبة وعالم التدقيق .

ففي السابق كانت التغيرات التي تحدث في ظل التجارة التقليدية ، تغيرات ذات طابع بسيط وبطيء ، وكان يسهل على كل من مهنة الأعمال ومهنة المحاسبة مواكبتها ؛ ولكن الآن، وفي ظل التجارة الإلكترونية وما يرافقها من تقنيات تكنولوجية عالية ومتغيرة بشكل متسارع أصبحت التغيرات في التجارة الإلكترونية ذات طابع معقد جدا وسريع ، وأصبح محتوما على مهنة الأعمال ومهنة المحاسبة وفي العالم ككل أن تحدث وتطور من تقنياتها وتقييمها بسرعة مماثلة ، كي لا يفوتها الركب التكنولوجي الجديد .

الخلاصة:

يرى الباحثان وما للتجارة الإلكترونية من أهمية بالغة في عصرنا الحاضر وما يرافقها من بيئة غير ملموسة وغياب التوثيق المستندي لأغلب عملياتها، بأن مهنة المحاسبة لم ترقى بعد إلى المستوى المطلوب كي تتفاعل مع البيئة المحيطة بأعمال التجارة الإلكترونية، وبناءً على هذه الحقيقة يقترح الباحثان ما يلي:

اعتماد جهة تدقيق مؤهلة تكنولوجيا لتدقيق سياسات وإجراءات نظام الشركة المحاسبي المرتبط بالتجارة الإلكترونية.

تأهيل كل من المحاسبين والمدققين وتثقيفهم بتكنولوجيا المعلومات بشكل عام وبتعاملات التجارة الإلكترونية بشكل خاص.

ضرورة إعادة هيكلة نظم التعليم والتدريب على جميع مستويات مهنتي المحاسبة والتدقيق بشكل يجعل الإلمام بتقنيات تكنولوجيا المعلومات بشكل عام، وبالتجارة الإلكترونية بشكل خاص، من أساسيات منح الشهادات العلمية والعملية ومزاولة المهنة.

ضرورة إعادة النظر بنظرية المحاسبة وتحديث مفاهيمها بشكل يتماشى مع بيئة التجارة الجديدة والمتمثلة ببيئة التجارة الإلكترونية.

ضرورة إعادة النظر بمعايير المحاسبة الدولية وصياغتها بشكل يتلاءم مع التغييرات التي أحدثتها التجارة الإلكترونية.

ضرورة تنبه الحكومات إلى السعي أو المساهمة بإنشاء تشريعات دولية تحكم تعاملات التجارة الإلكترونية.

اقتراح تكوين مجلس محاسبي تكنولوجي عالمي متخصص بمنح شهادات مهنية متخصصة تجمع بين تقنية المحاسبة، وتقنية تكنولوجيا المعلومات بشكل عام، وتقنية التجارة الإلكترونية بشكل خاص.

الفصل السادس

تحسينات البيئة النقدية وأثر ذلك في إدارة التخطيط الاستراتيجي في القطاعات الحكومية

تسعى الحكومات الحديثة إلى مواكبة التطورات السريعة والمتلاحقة، بشتى الطرق من خلال إدارة الأداء الحكومي بنفس منهج إدارة القطاع الخاص سعياً إلى تحقيق التطوير، وتقديم الخدمات في أفضل صوره، وذلك لمواجهة الكثير من التحديات، والتييتمثل أهمها في: تعدد الأهداف، وتزايد حاجات المجتمع وتنوعها، وندرة الموارد والتحولات الاقتصادية.والتي أدت إلى تسابق الدول في جذب رؤوس الأموال والاستثماراتمن خلال خلق البيئة المناسبة لذلك. ويطلق على الجهود التنظيمية المخططة التي تهدف إلى تحقيق التحسينات المستمرة والتميز والاستجابة للقوى الداعمة للتميز الميزات التنافسية الدائمة "إدارة التميز.

وتستطيع المنظمات من خلال القياس الكمي للأداء معرفة المعلومات المهمة عن المنتجات والخدمات التي تقدمها والعمليات التي تقوم بها. فقياس الأداء هو منهجية تساعد في فهم وإدارة وتحسين الأعمال التي تقوم بها المنظمات. وقياس الأداء يمكن المنظمة من معرفة الآتي:

إلى أي مدى تعمل المنظمة بطريقة صحيحة.

مدى قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها.

مدى قدرة المنظمة على تحقيق الرضاء لعملائها.

مدى توفر المعلومات تساعد في الرقابة على عمليات المنظمة.

يساعد قياس الأداء المنظمة في تحديد التحسينات الضرورية التي تسعى إلى إحداثها لتطوير الأداء.

وتعتبر البيانات السابقة هي المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه المنظمة في اتخاذ القرارات المهمة والتي تمكنها من القيام بأعمالها.وتهدف نظم قياس الأداء إلى قياس مدى نجاح الإستراتيجية، فعند قيام المديرين في المنظمة بتصميم نظام قياس الأداء يتم اختيار مجموعة من المقاييس المهمة التي تعبر عن إستراتيجية المنظمة بشكل جيد. وتركز على عوامل النجاح المهمة في الوقت الحالي وفى المستقبل. ومن خلال تطوير هذه العوامل تستطيع المنظمة إنجاز أهدافها. ولهذا تعتبر نظم قياس الأداء أداة تساهم على زيادة قدرة المنظمة على تنفيذ الإستراتيجية.

وتتوقف فعالية الإدارة على القياس الفعال للأداء والنتائج، فكلما كانت المنظمة تمتلك نظاما جيدا للقياس كلما اتصف أداؤها بالفعالية. والشرط الأول لتحسين وتحقيق التميز في أداء المنظمة هو تطوير وتنفيذ نظام قياس الأداء. ويلعب قياس الأداء دورا مهما في جعل المنظمة على علم بالعوامل الأساسية التي تحقق لها النجاح، كما يساعدها في تحديد المناطق التي تحتاج إلى تحسين. ويعتبر تحديد متطلبات قياس الأداء الجيد والتركيز على المقاييس المناسبة التي ترتبط بنظام القياس عملية مهمة لأنها تحدد نجاح أو فشل المنظمة.

لماذا قياس الأداء؟:

تحتاج المنظمات الحكومية إلى أداة تستطيع من خلالها الحكم على فعالية الأنشطة والعمليات اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة، والتوصل إلى ما قد يكون هناك من تباين بين النتائج المستهدفة و النتائج التي تحققت فعلا.

والأداة هي المعيار Standard الذي من يمكن خلاله مقارنة المحقق بالمستهدف على أساس المعايير المحددة مسبقا وهذه هي عملية القياس . فالقياس هو الوجه الثاني لعملية المعايرة.

ويجب على المنظمات أن تقيس نتائج أعمالها أو إدارتها – حتى لو لم تحصل من خلال هذه النتائج على عائد أو مكافأة، لأن المعلومات التي يتم الحصول عليها تحول أداء المنظمة إلى الأحسن، ويشير كلا من وليام تومسون ولورد كيلفن إلى أنه "حين تستطيع قياس ما تتحدّث عنه وتعبّر عنه بالأرقام، فمعنى ذلك أنّك تعرف شيئاً عنه ولكن حين تعجز عن قياسه والتعبير عنه بالأرقام، فإن معرفتك ستكون ضئيلة وغير مُرضية، وفي تلك الحالة قد يكون الأمر بداية معرفة فقط، لكنّك قلّما ستتقدم في أفكارك وتصل إلى مرحلة العلم".

وإذا لم تستطع المنظمة قياس نشاطها لا يمكنها الرقابة عليه، وإذا لم تستطع رقابته لا يمكن إدارته. وبدون القياس لا يمكن صناعة قرارات سليمة. وعلى هذا تحتاج المنظمات إلى قياس الأداء للأسباب التالية:

الرقابة Control: يساعد قياس الأداءفي تقليل الانحرافات التي تحدث أثناء العمل.

التقييم الذاتي Self-Assessment: يستخدم القياس لتقييم أداء العمليات وتحديد التحسينات المطلوب تنفيذها.

التحسين المستمر Continuous Improvement : يستخدم القياس لتحديد مصادر العيوب، و اتجاهات العمليات، و منع الأخطاء، وتحديد كفاءة وفعالية العمليات، أيضا فرص التحسين.

تقييم الإدارة Management Assessment : بدون القياس لا توجد طريقة للتأكد من أن المنظمة تحقق القيمة المضافة لأهدافها أو أن المنظمة تعمل بكفاءة وفعالية.

التطور التاريخي لنظم قياس الأداء في المنظمات العامة:

يعتبر قياس الأداء هو التطور التاريخي للرقابة على الأداء والذي يركز على جودة توصيل الخدمة وتحقيق النتائج التي تسعى المنظمة إلى تحقيقها، وعملية الرقابة غالبا ما تتم سنويا ولكن في بعض الحالات تكون ربع سنوية ، وقد تتكرر كثيرا. وبالتالي تركز الرقابة على التكلفة وتوصيل الخدمة وعدد الأفراد الذين حصلوا على الخدمة. وتعمل نظم الرقابة على مقارنة الأداء الحالي للوحدات بالأداء السابق، أو مقارنة النتائج المتحققة بالمعدلات المستهدفة. ونتيجة لأن الخدمات العامة لها أبعاد متعددة أدى هذا إلى خلق نوع من الصعوبة في تصميم نظام مناسب للرقابة. وقد استخدمت الرقابة في المنظمات الفيدرالية والولايات والمحليات في الولايات المتحدة الأمريكية لتحسين الجودة، ولكن في ظل نظم الرقابة غالبا ما تكون البيانات المتاحة عن الأداء غير دقيقة، ولتقليل الأخطاء والتلاعب في البيانات المتاحة يجب المراجعة الدورية لهذه البيانات .

ولم يكن القطاع الحكومي بعيدا عن كل التطورات التي تحدث، حيث أدت التطورات التي حدثت في السنوات العشر الأخيرة للقرن العشرين وظهور ما سمى باتجاه الإدارة العامة الجديدة (New Public Management (N P M والذي نادى بتطبيق مفاهيم إدارة الأعمال في إدارة المنظمات الحكومية ، مما أدى إلى انتقال الاهتمام بقياس الأداء إلى الحكومة.فإذا كان عصر الستينات هو عصر التسويق The Era of Marketing. وعصر الثمانينات هو عصر المبادرات الخاصة بالجودة The Era of Quality Initiatives. وعصر التسعينات هو عصر خدمة العميل The Era of Customer Service.فيبدو أن العقد الأول من القرن الجديد هو عصر قياس الأداء The Era of Performance Measurement .

ويرى البعض أن العالم تحول من عملية العد Counting إلى عملية المحاسبة Accounting والآن إلى قياس الأداء.

ويركز قياس الأداء التقليدي على القياس المالي مثل معدل دوران المبيعات، الربح، الديون، معدل العائد على الاستثمار، عدد الخدمات، عدد الأفراد الذين حصلوا على الخدمات. وعلى هذا فإن مقاييس الأداء التقليدية لا تتناسب مع الكفاءات والمهارات التي تحتاجها المنظمات اليوم. فمقاييس الأداء التي تحتاجها المنظمات ليست فقط لمعرفة كمية الربح أو الخسارة أو عدد الخدمات المقدمة للعميل، ولكن أيضا لتفسير القوى المحركة وراء نجاح أو فشل المنظمة. ومن هنا فإن النماذج المحاسبية وحدها لا تتضمن العناصر التي لها علاقة بالنتائج المالية الجيدة أو غير الجيدة في المستقبل. فالمقاييس المالية لا تؤدى بدرجة كافية إلى تحسين رضاء العميل، وتحسين الجودة، وتقليص دورة الإنتاج، وحث دافعية العاملين. وتعتبر المقاييس التشغيلية هي محركات الأداء المالي في المستقبل، والنجاح المالي هو نتيجة منطقية للعمل بشكل جيد. وبالتالي فالمنظمات في حاجة إلى مقاييس للأداء تركز على محركات الأداء في القياس، وتقيس بدرجة أفضل من النماذج المالية.

وفى ظل التعقيد الذي يواجه إدارة المنظمات هذه الأيام، يجب على مديري المنظمات أن يكون لهم القدرة على النظر إلى أداء المنظمة ككل، وخاصة لأن البيئة التي تعمل فيها المنظمات بيئة متغيرة ونجاح المنظمة يعتمد على قدرتها على مقابلة الحاجات المتغيرة لأصحاب المصلحة، والمنظمة لا تستطيع بناء نظام `ذاتي لقياس الأداء، وعلى هذا فهي في حاجة إلى تقييم الأداء من منظور خارجي، مثل الاستماع للعملاء والموردين وأصحاب المصلحة الآخرين. والمقاييس في حاجة لأن تستخدم بطريقة تؤدى إلى تطوير النتائج التي يكون لها تأثير أو قيمة في المستقبل، ويأتي ذلك من خلال الدور المستمر للتعلم والابتكار. وهذا هو الهدف الجوهري والحقيقي لنظام قياس الأداء الجيد.

ونماذج قياس الأداء التقليدية بدأت عام ١٩١٥ بالتركيز على الجوانب المالية في التقييم، ومن أشهر هذه النماذج نموذج شركة DUPONTالذي يقيس العائد على رأس المال المستخدم في المنظمة. و قد انتشر هذا المفهوم في كثير من المنظمات في مختلف الدول، ولكن مع التطور وظهور تحديات جديدة ظهرت الحاجة إلى نماذج جديدة.

وقد حدث تطور كبير في مجال قياس الأداء في مجالات المراجعة والموازنة بهدف دعم الإدارة وصناعة القرارات السياسية. وركزت مؤشرات الأداء على مقاييس للإنتاجية ، والجودة، والوقت، والكفاءة، و فعالية المنظمة في ترشيد التكلفة وتنفيذ البرامج. ويجب أن نأخذ في الاعتبار أن الاهتمام بقياس الأداء ليس جديدا.

ويعود تاريخ أول كتابة علمية عن قياس الأداء إلى عام ١٩٣٨ وذلك عندما نشرت إحدى الهيئات

International City Management Association (ICMA)مقالة بعنوان " قياس أنشطة المحليات: استقصاء لاقتراح أسلوب لتقييم الإدارة" ، وكان هذا هو العمل الأول الذي ناقش الطرق المحتملة لقياس عدد من أنشطة المحليات.

كما شهد قياس الأداء اهتمام كبير في الخمسينيات والستينيات وذلك عندما استخدمت شركة RAND بولاية كاليفورنيا ما يعرف بتحليل النظم في قطاع الدفاع بها. وهذا أدى إلى تطوير نظم تخطيط البرامج والموازنات،وقد استخدم نظام القياس في البداية في النواحي العسكرية ثم بعد ذلك في الأمور غير العسكرية في الوحدات الفيدرالية على يد الرئيس Lyndon Johnsonفي نهاية الستينيات.

وفى منتصف السبعينيات ظهرت محاولات اهتمام بقياس الأداء، وفى تلك الفترة حدث تعاون بين Urban InstituteandICMA لتقديم كتابين بهدف تقديم شكل علمي وعملي لقياس أداء الحكومات المحلية التي تهتم بتجميع وتحليل البيانات عن الأداء المحلى.

وفى الثمانينيات تمت تجربة عدد من المبادرات الإنتاجية من قبل القطاع الخاص عرفت باسم حركة إدارة الجودة الشاملة، على اعتبار أن قياس الأداء يهتم بأفكار جودة الخدمة، ورضاء العميل، والإدارة بالنتائج.ومنذ الثمانينيات وبدأ الاهتمام بقياس الأداء الكمي وترجمة العناصر غير الكمية إلى عناصر كمية يمكن قياسها. وقد أشار إلى ذلك George S. Odiorne في عام ١٩٨٧، وركز على ضرورة استخدام نظم القياس الكمية، وذكر أن المشكلات التي تواجه المنظمة تكون نتيجة لعدم قياس النواحي غير الملموسة وعدم ارتباط الأهداف ومقاييس الأداء بإستراتيجية المنظمة، وأنه يجب إعادة النظر في معايير القياس الموجودة نظرا للمتغيرات الحالية.

وقد اهتمت المنظمات العامة بتطوير نظم قياس الأداء نظرا للحاجة الملحة إلى نظام قياس منظم لقياس الأداء بها. وقد زاد هذا الاهتمام بتطوير مؤشرات الأداء في الفترة التي شهدت ظهور حركة إعادة الاختراع في التسعينيات.

واستجابة للاهتمامات المتزايدة تجاه التركيز على عملية قياس الأداء في التسعينيات،واجهت الحكومات صعوبات في تطوير مؤشرات قياس الأهداف حتى تكون كافية لقياس نتائج البرامج أو الأنشطة. وفى كتاب إعادة الاختراع والذي صدر عام ١٩٩٣ أشارا Osborne and Gaebler إلى أهمية المواطن والأحزاب البرلمانية في توفير المعلومات التي تساعد في عملية القياس. فالأحزاب إذا لم يكن لديها معلومات كافية فإن قرارها يكون غير سليم. وقياس الأداء هو وسيلة لنقل المعلومات إلى متخذي القرار.

ففي عام ١٩٩٣ تبنى تقرير النتائج والأداء الحكومي للحكومة الأمريكية Government Performance and Results Act ونائب الرئيس الأمريكي Al Goreعملية قياس الأداء، وقد ساعد هذا في وضع أساس لتقوية جهود الأجهزة الفيدرالية بهدف تحسين النتائج من خلال قياس الأداء، وقد انتشر المفهوم بشكل كبير في الحكومات المحلية وكان تركيز القياس منصبا على حجم العمل وقياس التكلفة وليس على النتائج وتوصيل الخدمة وإنجاز الأهداف، وتبين من الدراسات التي تمت في ذلك الوقت أن ٥٠% من المنظمات المحلية طورت نظم القياس بها.

ومنذ بداية التسعينيات زاد الاهتمام بقياس الأداء الذي يركز على المعايير غير المالية مع الاحتفاظ بالمعايير المالية ، وذلك نتيجة للقصور الذي يواجه المنظمات في قياس الأداء على أساس المعايير المالية فقط، نظرا لأنها لا تقدم بيانات تساعد متخذ القرار في المستقبل، ومن هنا قدم Kaplan and Norton مدخل قياس الأداء المتوازن كأداة استراتيجية لقياس وتطوير الأداء في المنظمة.

ولقد بدأت الكثير من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وغيرهم في الاهتمام بقياس الأداء الحكومي، ففي عام ٢٠٠٠ أصبحت عملية قياس الأداء مطلبا ضروريا في كل جهة حكومية فيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكيةطبقا لقانون قياس الأداء والذي صدر عام ١٩٩٣. كما طبق هذا المدخل في بريطانيا، فمنذ أبريل ٢٠٠٠ أصبحت عملية قياس الأداء عملية إجبارية في كل الهيئات الحكومية البريطانية.

ويعكس هذا بالطبع استجابة الحكومات لمتطلبات وتوقعات دافعي الضرائب وبالتالي ضرورة المساءلة والتأكد من مدى فاعلية وكفاءة الإنفاق الحكومي.

دوافع تطوير نظم قياس الأداء في المنظمات العامة:

تقوم الحكومات على تقديم الخدمات المتنوعة للجمهور ، خاصة فيما لا يمكن لسواها من قطاعات تقديمه، كخدمات الدفاع والأمن الداخلي والقضاء وذلك إضافة إلى الخدمات الأخرى. وعادة ما يكتنف الغموض التحديد الوصفي للأهداف وهو من الأسباب الرئيسية لضياع الموارد المتاحة حيث أن الأهداف المطلوب تحقيقها غير مقاسه بصورة كمية محددة وذلك فيما يمكن قياسه كمياً. لذا فالتخطيط يجب أن يبني أساسا على القياس الكمي الموضوعي مع الأخذ في الحسبان اثر العوامل الوصفية التي يصعب إخضاعها للقياس الكمي.

أيضا من أهم المتغيرات الداعية لتفعيل القياس والأداء الحكومي -إضافة إلى ندرة الموارد ومحدوديتها- ما تم استحداثه من سياسات اقتصادية في كثير من الدول كسياسة الخصخصة (Privatization)، وانتهاج منهج اقتصاديات السوق، وذلك مصاحبا لتنفيذ ما تمليه الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT) ومنظمة التجارة العالمية(WTO) في ظل النظام العالمي الجديد (Globalization) مصاحبا لتقنيات وثورة المعلومات والاتصالات ومفهوم إدارة الجودة الكلية (TQM) بكافة القطاعات.

كما أن هناك قطاعات آخري تأثرت بالتطورات الحالية، منها على سبيل المثال قطاع الصحة حيث بدأ التفكير في تطبيق نظم جديدة للقياس، لأن نظم قياس الأداء التي اعتمد عليها في خلال الثلاثين سنة الأخيرة لم تتغير وكانت تركز على ثلاثة مكونات فقط في القياس، وهى الهيكل والعمليات والنتائج، فمؤشرات القياس التي كانت تستخدم في دراسة الهيكل كانت تركز على القواعد واللوائح والتنظيمات، ومؤشرات قياس العمليات كانت تركز على مدى قدرة العاملين على تحقيق أهدافهم. أما قياس النتائج فكان التركيز على قياس النتائج قصيرة الأجل وطويلة الأجل للعمليات في ظل البيئة التي تعمل بها المنظمة.

أيضا هناك عاملان أساسيان وراء التطوير في نظم قياس الأداء وهما:

العامل الأول: تزايد الاتجاه نحو استخدام المقاييس غير المالية لتتكامل مع المقاييس المالية التقليدية، فعلى الرغم من الاهتمام باستخدام المقاييس غير المالية إلا أن هذا الاهتمام لا يعتبر حديثا، فقد تم التفكير فيه منذ السبعينيات، إلا أن التطور الكبير والتوصية باستخدامها كان في التسعينيات.

العامل الثاني: العلاقة بين عملية التخطيط الإستراتيجي وقياس الأداء أصبحت عملية مهمة في كل مستويات المنظمة. فالمنظمات بدأت في تطوير نظم الأداء وأصبحت الرؤية والإستراتيجية تعكس المقاييس المالية وغير المالية في كل مستويات المنظمة.

يتبين من العاملين السابقين أن هناك اتجاها متزايدا يركز على خلق تكامل بين المقاييس المالية وغير المالية، والعمل على خلق علاقة قوية بين قياس الأداء وخصائص الإستراتيجية والتي غالبا ما يعبر عنها نظام قياس الأداء الإستراتيجي. وحاليا يعتبر قياس الأداء المتوازن من أشهر نظم قياس الأداء الإستراتيجي.

أيضا تتجه المنظمات إلى تطوير نظم قياس الأداء بها بسبب تعدد وتداخل الأهداف والتي تعتبر من أهم المشكلات التي تواجه المنظمات العامة، هذا بالإضافة إلى تعقد الوظائف في الحكومات الحديثة وتعدد المهام التي تقوم بها.

وعموما يمكن القول أن عملية قياس الأداء الكمي من القضايا المهمة والملحة التياهتمت بها المنظمات، وخاصة في ظل عدم الاستقرار في البيئة التي تعمل بها المنظمات العامة هذه الأيام. كما ترجع أهمية قياس الأداء الكمي إلى التغير في دور الدولة والاتجاه إلى توسيع قاعدة المشاركة والتمكين والتوجه نحو تطبيق المفاهيم الإدارية الحديثة مثل الشفافية والمساءلة، فهذه المفاهيم من

الصعب تطبيقها في ظل النظم التقليدية التي تعتمد في عملية القياس على عدد الخدمات التي تقدمها المنظمات للجمهور.

تعريف نظام قياس الأداء والمكونات المرتبطة به:

نظم قياس الأداء عبارة عن آلية لتقييم مدى تقدم المنظمة تجاه تحقيق الأهداف التنظيمية. وهذا التقدم يتم تحديده من خلال نظام قياس الأداء، ويعبر عنه في شكل الزيادة في مستويات الإنتاجية. وتعرف الإنتاجية بأنها تحقيق الأهداف.

ويعرف قياس الأداء Performance Measurement (PM) بأنه عملية اكتشاف وتحسين تلك الأنشطة التي تؤثر على ربحية المنظمة، وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات ترتبط بأداء المنظمة في الماضي والمستقبل بهدف تقييم مدى تحقيق المنظمة لأهدافها المحددة في الوقت الحاضر.

قياس الأداء:Performance Measurement

هو طريقة منظمة لتقييم المدخلات والمخرجات والعمليات الإنتاجية في المنظمات الصناعية وغير الصناعية. ويتضمن نظام قياس الأداء معايير ومقاييس للأداء. ومقياس الأداء، هو أداة مهمة للحكم على الأمور، كالموازين والمكاييل، وغيرها.وبدون مقياس واضح وسهل الاستخدام ومبسط ومتفق عليه،ستتحول الأمور إلى التدخل الشخصي الانطباعي في الحكم على الأمور وتقييمها، تماماً كالذين يستخدمون مقاييس مزدوجة، أو معايير مزدوجة. لذا فإن القرآن قد توعد مثل هؤلاء بأشد الوعيد في سورة من سوره سميت باسم هؤلاء أصحاب المقاييس أو المعايير المزدوجة وهم "المطففون". وذلك في قول الله تعالى "الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون، وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون، ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون، ليوم عظيم، يوم يقوم الناس لرب العالمين". فالمقياس هنا أو المكيال قد فقد موضوعيته، ومن ثم قدرته على القياس للحكم

الصحيح والوصول إلى الحقيقة فيما يتعلق بالتعاملات المختلفة بين الأفراد والمجموعات.

وتتكون نظم قياس الأداء من مؤشرات ومعايير، ومقاييس الأداء تعمل على التخطيط والملاحظة والرقابة على الموارد بهدف تحقيق حاجات العميل وإنجاز أهداف المنظمة. ونظام قياس الأداء ضروري لاكتشاف الأخطاء، وتحقيق الرقابة على العمليات لإحداث التحسينات في عمليات المنظمة وتحقيق أهدافها الإستراتيجية في ظل المنافسة التي تواجه منتجاتها وخدماتها.

والمدخل الرئيسي لتطوير فعالية المقاييس هو تحديد العناصر التي تساعد بشكل مباشر في تحقيق النتائج المرغوبة وتوصيلها إلى **الأفراد** المناسبين في الوقت المناسب. إذا ما الذي يجب على المنظمة أن تقيسه؟، يجب على المنظمة أن تبدأ باختيار المقاييس التي تصف وتعكس الأهداف الإستراتيجية، وتعبر عن النتائج، وتركز على المخرجات، ويجب أن تتصف المقاييس التي يتم تصميمها بما يلي:

أن تستجيب للأولويات التنظيمية المتعددة.

تشجع على التحسين في العمليات التي تقوم بها المنظمة.

إعطاء صورة واضحة وكاملة ودقيقة وصادقة عن أداء المنظمة.

يتضمن مزيج من المؤشرات المالية وغير المالية.

مؤشرات قياس الأداء: **Performance Indicators**

مؤشر الأداء هو العنصر المناسب (مثل نسبة الأجزاء المعيبة في المليون مثلا، والوقت المستخدم في التصنيع) والذي يستخدم لتقييم الأداء الكلي أو الجزئي، وتقييم الأداء في الأجل القصير والأجل الطويل، وتقييم الأداء الوظيفي (المحاسبة، التسويق، التصنيع، وهكذا) وتقيم الأداء ككل.

وتعتبر مؤشرات قياس الأداء الأساسية هي وسائل لقياس الأداء أو التقدم تجاه تحقيق الأهداف العلمية للمنظمة أو الوحدة، وحينما ترتبط هذه المقاييس بإستراتيجية وعوامل مفهومة، فإن هذه المؤشرات تساعد المنظمة أو أي وحدة فيها أو حتى عملاءها الخارجيين(المستثمرون والموردون والمجتمع)على تفهم أهداف المنظمة وكيفية تحقيقها بشكل جيد. كما يسمح قياس الأداء للمنظمة بتحديد طريقة عملية لتوصيف ما يعتبر أداءً مناسبا، وما هو ليس كذلك. وباستعمال هذا التعريف المحدد للنجاح، يستطيع المديرون مكافأة موظفيهم والتعلم من الممارسات الجيدة المطبقة في منظمة الأعمال.

اختيار مؤشرات القياس:

هناك العديد من القرارات التي يتم اتخاذها بخصوص مؤشرات القياس بهدف تحقيق التوازن والكفاءة عند استخدامها. ومن ناحية أخرى هناك الكثير من المقاييس التي تعطى رؤية شاملة عن أداء المنظمة، وهناك الكثير من البيانات التي يمكن استخدامها في تحسين برامج العمل في المنظمة. وتبدأ عملية اختيار المقاييس من خلال قائمة شاملة لمؤشرات النتائج الممكنة. وتشير الأدبيات والتقارير والأفكار التي يطرحها أصحاب المصلحة (المستفيدون) أن هناك سبعة عناصر ضرورية يجب توافرها في مؤشر القياس وهى:

أن يكون المقياس ذا معنى ويحقق الأهداف التي تسعى المنظمة للوصول إليها.

ارتباط المقياس بالعمليات التي تقوم بها المنظمة.

تجنب الإفراط في استخدام المقاييس.

توفير مؤشرات تتعلق بالمستقبل لتحديد النتائج السلبية التي يمكن أن تحدث فيما بعد.

تحديد الممارسات الإدارية الفعالة.

توفير البيانات الفنية الحقيقية.

تخفيض حجم البيانات التي يتم جمعها.

أنواع مؤشرات قياس الأداء في المنظمات الحكومية:

ركزت الدراسات التي تم تنفيذها في مجال قياس الأداء على المؤشرات التي تستخدم في عملية القياس ونوعيتها والشروط المطلوب توافرها في هذه المؤشرات. وهنا يمكن تقسيم مؤشرات قياس الأداء إلى أربع مجموعات أساسية وهى:

مؤشرات تتعلق بفعالية **Effectiveness**: تحقيق الأهداف التي تعمل الأجهزة الحكومية على تطويرها، وتتوقف تلك المجموعة من المؤشرات على طبيعة نشاط وأهداف كل وحدة.

مؤشرات تتعلق بكفاءة **Efficiency** :استخدام الموارد في كل جهاز حكومى، حيث تتضمن هذه المجموعة نسبة التكاليف الإجمالية إلى بعض المخرجات المحددة التي يقدمها الجهاز. ويعبر ذلك بشكل أساسي عن تكلفة الخدمة التي يقدمها هذا الجهاز.

مؤشرات تتعلق بإنتاجية **Productivity** وحدات الجهاز الحكومى، ويكون ذلك عن طريق العلاقة النسبية بين مخرجات ومدخلات تلك الوحدات، ويتفق ذلك مع كل من الإنتاجية الإجمالية والإنتاجية الجزئية للعناصر.

مؤشرات تتعلق بمستوى جودة **Quality:** الخدمات المؤداة في الأجهزة الحكومية، ويتضمن ذلك تحليلا للأبعاد الأساسية التي تتكون منها جودة الخدمة بصفة عامه وجودة الخدمات الحكومية بشكل خاص.

ويضيف البعض عناصر أخرى لمؤشرات القياس منها

مؤشرات تتعلق بوقت التشغيل **Timelines** :وهو يقيس قدرة المنظمة على أداء العمل بشكل صحيح وفى الوقت المحدد. والمعيار هنا يكون على أساس متطلبات العميل.

مؤشرات تتعلق بالأمان Safety :وهو يقيس كفاءة المنظمة والبيئة التي يعمل فيها العاملون.

معايير الأداء:

تعتبر معايير الأداء عملية ضرورية ومهمة فهي تسمح للمنظمة تفهم مدى توائمها مع مؤشرات القياس وتمكنها من استرجاع البيانات وتقييم المعلومات. وتعرف معايير الأداء بأنها مستوى الرضاء المقبول عن الأداء.

فالمعيار هو ما يتم القياس بناءً عليه. وهو الإنجاز المخطط أو المستهدف بشكل كمي رقمي، وهو المرشد والموجه لعملية القياس والضبط، والإصلاح. على سبيل المثال: درجة حرارة الإنسان،المعيار: الوضع المعياري النمطي هو ٣٧ درجة.

والمقياس هو الأداة التي يتم القياس بها هي الترمومتر. إذن فالمقياس هو ما يتم القياس به والمعيار هو ما يتم القياس بناءً عليه والرابط بينهما واضح وقوي.حيث تتم المقارنة بين الاثنين لتحدث عملية التقييم ومن ثم الحكم الصحيح على نتائج الأعمال، واتخاذ الإجراءات المناسبة، سواء كانت تصحيحية أو تعليمية مما هو إيجابي.وللمقاييس والمعايير مواصفات يجب الالتزام بها.

اختيار المعايير Metric Selection

الخطوة الأساسية في تطوير نظم قياس الأداء هي تحديد المعايير التي سيتم استخدامها في عملية القياس. ومن خلال دراسة الأدبيات التي تناولت تحديد معايير الأداء تم تحديد أربعة عناصر رئيسة يجب توافرها في المعايير وهى:

أن تكون نابعة من إستراتيجية المنظمة.

أن تعمل على تطوير أنشطة وأعمال المنظمة.

أن تكون مرنة ومرتبطة بالتغيرات السريعة في الإستراتيجيات ، العمليات، والبيئة ككل.

تعتمد في التحديد والتطوير على فرق العمل.

ويجب ملاحظة أنه على الرغم من أن المدير يحاول أن يعتمد على عدد كبير من المعايير لتغطية كل مناطق الأداء في المنظمة، إلا أن كثيرا منها يعرقل متخذ القرار وذلك نتيجة لعدم الوضوح.

أنواع معايير الأداء: Types **of Performance Metrics**

بمجرد تحديد مقياس الأداء تستطيع المنظمة استخدام المعايير لتحقيق التقدم والنتائج. والمعايير تستخدم لقياس مدى كفاءة أداء العمليات أو تخصيص الموارد. والمعايير هي وهى ضرورية لفهم عمليات المنظمة.

وتشير الأدبيات إلى أن هناك العديد من معايير الأداء، ويمكن تقسيمها في الفئات التالية:

فعالية التكلفة وتشير إلى كيفية إدارة التكلفة بشكل جيد. ومؤشرات الأداء الرئيسية عادة ما تتضمن التكلفة لكل وحدة، التكلفة كنسبة من العائد، التكلفة كنسبة من إجمالي الموازنة، والتكلفة الفعلية إلى تكلفة الموازنة.

إنتاجية العاملين وهى تشير إلى مخرجات العاملين في وقت محدد. ومؤشرات الأداء الأساسية هنا تتضمن وحدات المخرجات (الفواتير وطلبات الشراء) في فترة محددة وحجم العمل (عدد العملاء الذين تم خدمتهم) لفترة محددة. وعادة ما تركز على العوامل التي تؤثر على إنتاجية العاملين، مثل ساعات التدريب لفترة محددة.

كفاءة العمليات تشير إلى كيفية عمل النظم والإجراءات في دعم العمليات. ومؤشرات الأداء الرئيسية ومن الممكن أن تتضمن معدل الخطأ ، معدلات الدقة. كما تركز على العوامل التي تؤثر على كفاءة العمليات مثل معدل فترات الصيانة، ودرجة ميكنة العمليات.

دورة الوقت تشير إلى وقت تنفيذ المهمة. ومؤشرات الأداء الرئيسية تقيس وقت الوحدات وربما تتضمن وقت التشغيل والوقت اللازم للرد على استفسارات العملاء وحل مشاكلهم. والمؤشرات المساندة عادة ما تركز على العوامل التي تؤثر على دورة الوقت مثل عدد مرات تكرار تعطل النظام.

مزايا قياس الأداء:

تعتبر النقاط التالية أهم المميزات التي تتحقق للمنظمات عندما تقوم بتطبيق نظم القياس:

يساعد قياس الأداء في تحديد ما إذا كانت المنظمة تحقق احتياجات العميل أم لا. وهنا يجب مدير المنظمة أن يسأل، هل نحن على علم بنوعية المنتجات والخدمات التي يحتاجها العميل؟.

يساعد قياس الأداء المنظمة في فهم العمليات التي تقوم بها. فهو يؤكد ما تعرفه المنظمة ويوضح ما لا تعرفه. والسؤال هنا هل القائمون على المنظمة لديهم خلفية بالمشكلات التي تواجه المنظمة؟.

التأكد من أن القرارات التي يتم اتخاذها تكون على أساس الحقائق وليس على العواطف أو الآراء الشخصية. والسؤال هل القرارات تتخذ بناء على المستندات والوثائق أم على الحدس والتخمين والتحيز الشخصي؟.

توضيح أي الأماكن أو القطاعات في المنظمة تحتاج إلى إجراء التحسين والتطوير. والسؤال ما هي الأماكن التي تعمل بكفاءة في المنظمة؟، وكيف نستطيع إجراء التحسن والتطوير في الأماكن التي تحتاج إلى ذلك؟

يساهم قياس الأداء في التأكد من أن التحسين والتطوير الذي تم التخطيط له قد حدث بالفعل؟،والسؤال، هل لدينا صورة واضحة عن التحسينات التي تمتفي المنظمة؟.

يساعد قياس الأداء في تحديد المشكلات التي تظهر نتيجة التحيز الشخصي ، والاعتماد على العاطفة. فلو تم القيام بالأعمال لفترات طويلة بدون القيام بقياس الأداء لها على افتراض أنها تتم بشكل جيد، فربما تكون النتائج صحيحة أو غير صحيحة، ولكن بدون قياس الأداء ليست هناك وسيلة تحدد هل الأعمال التي يتم تنفيذها تتم بطريقة صحيحة أم لا.

الاعتبارات التي يجب مراعاتها في نظم قياس الأداء:

الهدف من تطبيق المنظمات لنظم قياس الأداء هو إنجاز رؤيتها وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لعملائها. وبالتالي يجب مراعاة الاعتبارات التالية في نظم قياس الأداء:

الاعتبار الأول: تحقيق الرؤية الإستراتيجية المحددة للمنظمة.

يجب أن تكون أهداف ومقاييس الأداء محددة بدقة. هذا بالإضافة إلى إمكانية تحقيقها وفى نفس الوقت تكون قابليتها للقياس. ويجب أن يكون هناك ارتباط بين نظم قياس الأداء في المنظمة والتخطيط الإستراتيجي والتخطيط التشغيلي.

الاعتبار الثاني قياس الأشياء الصحيحة: يجب على المنظمة قبل تحديد المقاييس أن تقوم بتحديد وفهم العمليات التي سيتم قياسها. وبالتالي يجب على المنظمة تحديد العمليات الرئيسية ووضعها في خريطة التنفيذ لضمان:

التأكد من تنفيذها بدلا من الافتراض بفهمها.

والتأكد من أن المقاييس التي تقيس نجاحها تم اختيارها بشكل صحيح.

الاعتبار الثالث: القياس وسيلة وليس غاية

يقوم العاملون والمديرون في المنظمات بالعمل تجاه تحقيق النتائج المرغوبة والتي تعتبر جوهر رؤية المنظمة وإستراتيجيتها. فهي تركز على الأهداف التنظيمية باستخدام مقاييس الأداء لقياس الأهداف التي تحققت، ولكن لا تركز على القياس لفترة محددة . وعلى هذا يبدو قياس الأداء أنه وسيلة وليس غاية.

قياس الأداء المتوازن:

يعتبر قياس الأداء من العمليات المهمة سواء على مستوى الفرد أو على مستوى المنظمة، تخيل انك تعمل بدون أن تقيس ما تعمله، هل يمكن أن تعرف انك تسير في الطريق الصحيح؟، هل أنت فعلا متجه نحو الهدف؟، هل أنت محتاج إلى تطوير؟، هل الخطط التي تعمل بها صالحة أم هي في حاجة إلى تطوير؟، وغيرها الكثير من الأسئلة، والإجابة عنها توحى بأهمية القياس. فلو انك في يوم أبحرت على سفينة فإنك ترى الربان من وقت إلى آخر ينظر في أجهزة الاتجاهات والسير لكي يتأكد من انه يسير في الاتجاه الصحيح نحو الهدف. وبالتالي تتضح هنا أهمية القياس، وعندما ننظر إلى تاريخ القياس نجد أنه شهد الكثير من الاهتمام فهو قديم قدم الإدارة نفسها، وفى الفترات الأخيرة ظهر الاتجاه نحو القياس المؤسسي أي قياس أداء المؤسسة ككل. وفى هذه المقالة يتم عرض فكرة سريعة عند بداية الاهتمام بقياس العناصر غير الملموسة وليس

التركيز على الأصول الملموسة فقط وهى بداية القياس المؤسسي وبداية ظهور مدخل قياس الأداء المتوازن.

دوافع التوجه نحو قياس الأداء المتوازن:

تبين من الدراسات التي تم تنفيذها في كثير من المنظمات، أن إستخدام المنظمات لمؤشرات تمد الإدارة بمعلومات عن مستقبل المنظمة يعتبر عملية هامه وأساسية في نجاح هذه المنظمات. وهذه المؤشرات تعتبر مؤشرات وقائية تسمح للمنظمات أن تخطط للمستقبل وتستطيع مواجهة ومعالجة المشكلات قبل وقوعها. أما المقاييس المالية تعتبر مؤشرات تاريخية (علاجية)، فهي تقدم تقريرا عن الأداء في الماضي ولا تتنبأ بما يمكن أن يحدث في المستقبل. ومقاييس الأداء المالية وحدها نادرا ما تمكن المديرين من المعلومات التي يحتاجونها في صناعة القرارات الإستراتيجية. والاعتماد على المؤشرات المالية فقط يؤدى إلى التركيز على الأجل القصير والنظرة الضيقة ، كما أن الاعتماد على المؤشرات المالية فقط يعرقل المنظمة من تبنى الفرص في الأجل الطويل أو التعامل مع تهديدات المستقبل.

كما تبين من الدراسات التي تمت في مجال الصحة على المنظمات التي طبقت مدخل قياس الأداء المتوازن أن أحد الدوافع الرئيسية هو الاهتمام بجودة المقاييس المستخدمة، وأصبح التركيز على ضرورة فهم أهمية المقاييس والمؤشرات عاملا أساسيا لتحقيق الأهداف، فمؤشرات العائد المالي تقيس مدى تحقيق أهداف المنظمة المالية فقط، ولكنها لا تقيس باقي العوامل الأخرى، فعملية الوصول إلى فهم حاجات وتوقعات وأهداف المرضى في قطاع الصحة على سبيل المثال ربما لا يكون سهلا بقدر فهم الأهداف المالية. وحتى يمكن تحقيق رضاء المريض فمن البديهى أن تكون المقاييس المستخدمة مرتبطة

بحاجات وتوقعات المريض، لأنها لو لم تتم بهذا الشكل فإنها لا تحقق النتائج المطلوبة.

ويرى كل من Kaplan and Norton أن هناك العديد من الدوافع وراء تبنى المنظمات لهذا الاتجاهه:

اتجاه المنظمات إلى التركيز على تنفيذ الإستراتيجية انطلاقا من مفهوم أن تنفيذ الإستراتيجية أهم من الإستراتيجية نفسها. ويعتبر هذا الاتجاه مثيرا للدهشة ففي خلال العقدين الماضيين كان التركيز منصبا على صياغة الإستراتيجية عكس ما هو موجود الآن. و ترى المنظمات أن المشكلة الحقيقية ليست في الصياغة غير الدقيقة للإستراتيجية ولكن المشكلة في التنفيذ الخاطىء للإستراتيجية.

اعتماد المنظمات على إستراتيجية وحيدة مصاغة بشكل جيد بهدف تحقيق القيمة للمنظمة ليس كافيا لنجاحها، نظرا للتغير الذي يحدث في البيئة وبالتالي التغير في كل العوامل المحيطة مع بقاء أدوات القياس كما هي دون تغيير. أيضا تحول المنظمة من التركيز على إدارة الأصول الثابتة إلى التركيز على إستراتيجيات إدارة المعرفة والتى تقوم بتوظيف الأصول غير الملموسة مثل علاقات العميل، إبتكار منتجات وخدمات جديدة، تكنولوجيا المعلومات، الجودة، قواعد البيانات، قدرات ومهارات العاملين والدافعية.

شدة المنافسة وعدم صلاحية الإستراتيجيات التي كانت صالحة للمنافسة في عصر الصناعة، فكثير من المنظمات حتى نهاية السبعينيات كانت تعتمد على الرقابة المركزية من خلال الأقسام الوظيفية الكبيرة. وفى الفترة الحالية أدركت معظم المنظمات هذه المشكلات، وأصبحت تعمل من خلال فرق العمل واستخدام اللامركزية في وحدات الأعمال، حيث أدركت هذه المنظمات أن الميزة التنافسية

تتحقق من المعرفة، والقدرات، وعلاقات الموظفين، أكثر من الاستثمار في

الأصول الثابتة. ومع التغير السريع في التكنولوجيا والمنافسة، و نظم المعلومات، أصبحت عملية المشاركة في صياغة وتنفيذ الإستراتيجية في المنظمة عملية هامه، وأن هناك ضرورة لتحقيق التوازن بين كل الأطراف داخل المنظمة. فالمنظمات اليوم في حاجة إلى لغة لتوصيل الإستراتيجية، أيضا في حاجة إلى عمليات ونظم تساعدها في تنفيذ الإستراتيجية والحصول على تغذيه عكسية حول إستراتيجيتها التي تقوم بتطبيقها.

يجعل قياس الأداء المتوازن المنظمة تحتفظ بالمعايير المالية التي تعتمد عليها، بالإضافة إلى المعايير غير المالية والتى أصبح من الضرورى أن تعمل بها المنظمات، ويحاول هذا الاتجاه الإعتماد على المعايير غير المالية التي تعطى رؤية عن المستقبل، وعدم الإعتماد فقط على المعايير المالية التي توفر للمديرين معلومات تاريخية عن أداء المنظمة. وبالتالي كل معايير ومؤشرات القياس في مدخل قياس الأداء المتوازن تأتى من رؤية وإستراتيجية المنظمة.

كما يضيف البعض مبررات أخرى أدت إلى تبنى المنظمات فكرة التوجه نحو قياس الأداء المتوازن وهى: مدخل قياس الأداء المتوازن يضع إطار لوصف إستراتيجية المنظمة ويربط بين الأصول الملموسة وغير الملموسة لخلق قيمة للمنظمة. فمدخل قياس الأداء المتوازن لا يحاول خلق قيمة من الأصول غير الملموسة فقط ولكن يقيس هذه الأصول. .ويستخدم قياس الأداء المتوازن الخرائط الإستراتيجية التي تبين علاقات السببية لتوضيح كيف تتكامل الأصول غير الملموسة مع الأصول الأخرى لخلق قيمة للعميل وتحقيق النتائج المالية المرغوبة.

نظم الرقابه أصبحت الآن في غاية الأهمية للربط بين تنفيذ الإستراتيجية وتعديلها. ففى الماضى كان هناك إنطباع بأن الإستراتيجية يمكن أن تنفذ بنجاح

بدون تعديل أو تصحيح، ولكن هذه الرؤية تغيرت الآن فالسبب الرئيسى في عملية القياس هو تحديد كيف ومتى يحدث تغيير في الخطة. ومقاييس الأداء متعددة الأبعاد تعتبر قلب نظام الرقابة الإستراتيجية الفعالة. فهى تمدها بأسس التعلم التنظيمى من خلال تحليل نتائج أداء المنظمة.وهناك اهتمام بمداخل قياس الأداء متعددة الأبعاد، ومدخل قياس الأداء المتوازن هو أحد هذه المداخل، يقدم أربعة محاور أساسية تساعد المدير في تحديد مقاييس للإستراتيجية وقياس العناصر الملموسة وغير الملموسة.

و نظام قياس الأداء يهدف إلى تحسين أداء الإدارة وليس التركيز على الإجراءات التي تتم لتقييم العلاقة بين إستراتيجية المنظمة والخطط التكتيكية اللازمة لتحقيق الأهداف. من هنا جاء الإهتمام بمدخل قياس الأداء المتوازن الذي يعرض مؤشرات الأداء والتى تؤثر بشكل مباشر على العاملين والمديرين، وعلى هذا تشجع التغيير في السلوك والأنشطة لتحقيق إستراتيجيات المنظمة. والمؤشرات المستخدمة في مدخل قياس الأداء المتوازن تركز على مدى تطوير العاملين، كفاءة العمليات الداخلية، رضاء العميل، والأداء المالى في الأجل الطويل. وقياس نتائج الأداء في نظم قياس الأداء الأخرى تسمى المؤشرات اللاحقةLagging indicators لأنها تقيس الأعمال التي تمت. بينما محركات الأداء في قياس الأداء المتوازن تسمى المؤشرات المستقبلية leading Indicators لأنها تقيس بناء القدرات لتحسين الأداء وتركز على محركات الأداء في المستقبل. كما أن مدخل قياس الأداء المتوازن يربط مقاييس النتائج بمحركات القياس مما يساهم في تطوير و تحسين الأداء.

ويتضح أيضا من خلال الدراسات أن المقاييس التقليدية تعطى إشارات مضللة لا تساعد المنظمة في تحقيق التحسين والإبتكار، و تجعل توقعات المديرين حول المقاييس التشغيلية غير واقعية نظرا لإعتمادها بشكل أساسى على المقاييس المالية. والمديرون بحاجة إلى القدرة على رؤية الأداء من مختلف

الأبعاد وبشكل متزامن. ومن هنا جاء التركيز على إستخدام المؤشرات غير المالية مع المؤشرات المالية.

وقياس الأداء المتوازن هو نظام متكامل لقياس الأداء الحالى مع التركيز على محركات الأداء في المستقبل، كما يركز على قياس النواحى المالية و غير المالية، ويعمل على تزويد المديرين في المنظمات بالنظرة الواقعية لما يحدث داخل وخارج المنظمة. والخصائص الرئيسية التي تميز مدخل قياس الأداء المتوازن هي كونه يتضمن مقاييس واضحة ترتبط برسالة وإستراتيجية المنظمة لدفع الجهود تجاه تحقيق الأهداف. أيضا يعتبر قياس الأداء المتوازن أداة قياس إستراتيجية وليس نظاما لمراقبة الأداء بعد حدوثة. وعلى ذلك فإن مدخل قياس الأداء المتوازن الفعال يحقق التوازن بين المقاييس التشغيلية والمقاييس الإستراتيجية.

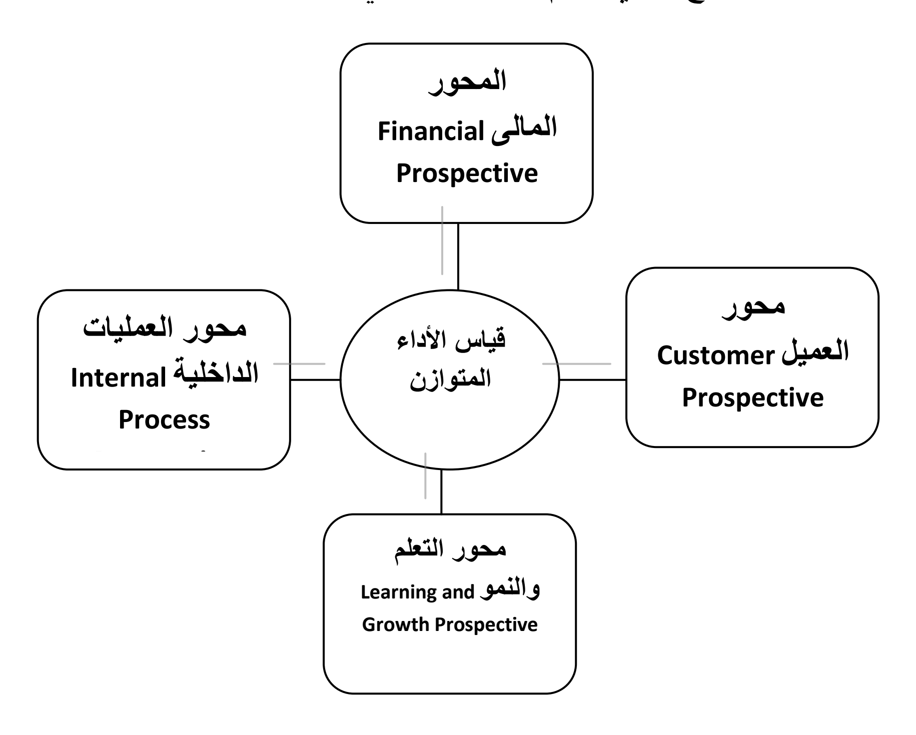
والأساس في مدخل قياس الأداء المتوازن هو إستخدام مجموعة متكاملة من المقاييس والمؤشرات الخاصة بالأداء، تضم مؤشرات مالية ومؤشرات غير مالية لتبين الجوانب المختلفة لقدرة المنظمة على الأداء، وتحقيق أهدافها الإستراتيجية بشكل متوازن من خلال التركيز على المحاور الأربعة التالية:

المحور المالي Financial **Prospective**: ويركز على إستراتيجية النمو والربحية ورؤية أصحاب المصلحة للمنظمة.

محور العميل Customer **Prospective:** يركز على إستراتيجية خلق القيمة للعميل وكيف تبدو المنظمة من منظور العميل.

محور العمليات الداخلية Internal Process Prospective: ويركز على الأولويات الإستراتيجية لمختلف العمليات والتى تحقق الرضاء للعملاء وأصحاب المصلحة.، ويهتم بالعمليات التي تتفوق فيها المنظمة.

محور التعلم والنمو Learning **and Growth Prospective**: ويركز على الأولويات لخلق المناخ الذي يدعم التغير التنظيمي والابتكار والنمو.



ويشيرKaplan and Norton إلى أن مقاييس الأداء التي يتضمنها مدخل قياس الأداء المتوازن تختلف عن مقاييس الأداء التي تتضمنها مداخل قياس الأداء الحالية ويمكن توضيح هذا الاختلاف في النقاط التالية

مقاييس الأداء في مدخل قياس الأداء المتوازن يتم تحديدها على أساس الأهداف الإستراتيجية للمنظمة ومتطلبات البيئة التنافسية التي تعمل بها، فالمقاييس تعكس الرؤية والإستراتيجية والتى يعبر عنها في المحاور الأربعة للنموذج.

مقاييس الأداء في مدخل قياس الأداء المتوازن تعتبر عنصرا أساسيا لمتابعة مدى نجاح المنظمة في تنفيذ إستراتيجيتها، وهذا على عكس ما تقوم به نظم قياس الأداء المتعارف عليها حيث يقتصر دورها على نتائج الماضى دونما أن تحدد إمكانية التحسين والتطوير في المستقبل.

المعلومات التي يوفرها مدخل قياس الأداء المتوازن من خلال محاوره الأربعة تعمل على تحقيق التوازن بين مصلحة الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي تحقيق أهداف المنظمة دون أن يؤثر ذلك على العوامل الجوهرية التي تتعلق بنجاح المنظمة.

يتصف مدخل قياس الأداء المتوازن بالمرونة حيث تنقل الأولويات الإستراتيجية في المنظمة إلى مختلف المستويات الإدارية، كما يمكن المنظمة من إحداث التعديل والتغيير في هذه المقاييس بما يتلائم مع ظروف المنظمة.

المميزات التي يحققها مدخل قياس الأداء المتوازن في المنظمات:

بينت إحدى الدراسات التي تم تنفيذها على المنظمات التي طبقت مدخل قياس الأداء المتوازن بأنه أداة إدارية هامه يستخدمها مجلس الإدارة، وتمكن كل فرد من أفراد المنظمة من تحقيق الحاجات والمتطلبات لمختلف أصحاب المصلحة (المتعاملين مع المنظمة). وعلى الرغم من أن هناك بعض الصعوبات التي تظهر عند التطبيق العملى إلا أن هذا المدخل يحقق كثيرا من المميزات.

وقد تبنت العديد من المنظمات مدخل قياس الأداء المتوازن ومن خلال خبرة هذه المنظمات في تطبيق هذا المدخل يتبين أنه يحقق الميزات التالية:

يمكن المنظمة أن تقدم في تقرير واحد معلومات عن الأولويات التي يجب أن تهتم بها المنظمة: توجهات العميل، تحسين الجودة، التركيز على فرق العمل، تخفيض وقت تقديم الأصناف الجديدة في الأسواق، وتخفيض الوقت المطلوب لتنفيذ العمل ، والتركيز على العمل الجماعى.

يعمل هذا المدخل على تحقيق تحسن كبير في الأداء من خلال تشجيع المديرين على الأخذ في الإعتبار كل المقاييس التشغيلية، وبالتالي التأكد من أن التحسين والتطوير في أحد المجالات لم يتحقق على حساب مجال أخر.

يترجم قياس الأداء المتوازن رؤية المنظمة وإستراتيجيتها في مجموعة مترابطة من مقاييس الأداء، تضم مقاييس المخرجات ومحركات الأداء لهذه المخرجات، وبالتالي يساعد في الربط بين المخرجات ومحركات الأداء، ويساعد المديرين في توجيه الطاقات والقدرات والمعلومات لتحقيق أهداف المنظمة بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية.

قياس الأداء المتوازن ليس أسلوبا للرقابة التقليدية ولكنه نظام للمعلومات لأن المقاييس المستخدمه فيه هي نتيجة لترجمة رؤية وإستراتيجية المنظمة.

وقياس الأداء المتوازن ليس نظاما تشغيليا للقياس فمعظم المنظمات تستخدمه كنظام للإدارة الإستراتيجية لإدارة إستراتيجيتها في المدى الطويل. فهى تستخدم قياس الأداء المتوازن لإنجاز عملياتها الهامه.

كما يضيف البعض عددا من النقاط الهامه التي تعتبر من الميزات التي يحققها تطبيق مدخل قياس الأداء المتوزان: يحدد مدخل قياس الأداء المتوازن توجهات المنظمة وإستراتيجيتها نحو الأسواق والعميل.

يسهل مراقبة وتقييم إستراتيجية المنظمة، وبالتالي التأكد من أن عملية التنفيذ تتم بشكل سليم.

يساعد في تفعيل آليات التعاون والتنسيق داخل المنظمة.

يساعد في تحقيق المساءلة عن الأداء في كل مستويات المنظمة.

مراحل التطبيق قياس الأداء المتوازن:

هناك العديد من التصورات لمراحل التطبيق تختلف من منظمة إلى أخرى طبقا لظروفها، فلا يوجد مراحل محددة يمكن تطبيقها على كافة المنظمات، ولكن تختلف هذه المراحل من منظمة إلى أخرى، ويمكن عرض تصور مقترح لهذه المراحل وهى:

الخطوة الأولى: اختيار المنظمة

وفى هذه المرحلة يتم:

دراسة رؤية وإستراتيجية المنظمة للوصول إلى اتفاق جماعى بشأنها.

دراسة أهداف المنظمة

عدد العاملين ونوعياتهم في المنظمة.

أهم المشكلات.

تحديد العلاقات بين وحدات المنظمة ككل.

الخطوة الثانية: تحديد العلاقات بين الوحدات داخل المنظمة

عمل مقابلات مع المسئولين في الأقسام الرئيسية ومديري التنفيذ في المنظمة لمعرفة:

الأهداف المالية للوحدة التنظيمية(النمو، الربحية، التدفق النقدى)

معلومات حول بيئة المنظمة،(الأمان، سياسات العمالة، الجودة، المنافسون، الإبتكار).

ربط الوحدة بالوحدات الأخرى (العلاقة مع العميل، العلاقة مع المورد).

الخطوة الثالثة تحديد الأهداف الإستراتيجية

لابد أن تكون هناك خطة إستراتيجية واضحة يقوم عليها مدخل قياس الأداء المتوازن، والإستراتيجية الواضحة تتطلب ركنين أساسيين وهما أهداف محددة للعاملين ومستهدف.**يتم ذلك من خلال:**

مقابلات مع المديرين:

لتحديد الأهداف الإستراتيجية والتصور المؤقت لقياس الأداء المتوازن ،

توضيح مفهوم قياس الأداء المتوازن للمديرين للرد على الأسئلة المتعلقة بهذا المفهوم وتحديد الأهداف الإستراتيجية للمنظمة وتحديد المقاييس الخاصة بها.

تخفيف مقاومة التغيير.

وبعد المقابلات:

يقوم أعضاء الفريق بعد إجراء المقابلات بمناقشة نتائج المقابلات، والقضايا المهمة، وتطوير قائمة الأهداف المقترحة والمقاييس الخاصة بها مع فريق الإدارة العليا.

كما يناقش أعضاء الفريق مدى مقاومة الأفراد للتغيير في العمليات الإدارية التي يتم إتباعها في قياس الأداء المتوازن.

وتكون نتيجة هذه الجلسات هي تحديد الأهداف في كل محور من المحاور الأربعة لقياس الأداء المتوازن.

الخطوة الرابعة: اختيار وتصميم المقاييس

التحدي الرئيسي في تنفيذ مدخل قياس الأداء المتوازن هو تحديد مقاييس ومؤشرات الأداء المناسبة.

مدى إرتباط المؤشرات مرتبطة الإستراتيجية؟

مدى مناسبة ودقة المقاييس؟

هل المستهدف تم بشكل منطقى؟

الخطوة الخامسة: مقابلات مع الأفراد

تهدف هذه المقابلات إلى إنجاز الأهداف الرئيسية الأربعة التالية:

الاتفاق على صياغة الأهداف الإستراتيجية .

تحديد مقياس أو مقاييس لكل هدف تعبر عنها بدقة.

تحديد مصادر المعلومات الضرورية لكل مقياس بحيث تكون هناك سهولة في الحصول عليها.

تحديد علاقات الارتباط الرئيسية بين المقاييس في كل محور، أيضا بين المحور والمحاور الأخرى .

تحديد المؤشرات للأهداف في كل محور.

الخطوة السادسة: ورشة عمل لتطوير المقاييس والمؤشرات

تتكون هذه الورشة من مدير الفريق ومرؤوسيه، وعدد كبير من مديرى الإدارات الوسطى.

وتقوم هذه المجموعة بمناقشة الجدال حول رؤية وإستراتيجية المنظمة ، والأهداف والمقاييس المؤقتة لقياس الأداء المتوازن.

والمناقشات التي تدور في هذه الورشة تساعد في التحديد الدقيق للأهداف والمقاييس .

الخطوة السابعة: وضع خطة التنفيذ

ماهى الأولويات التي تقوم بها المنظمات لتحقيق الأهداف؟

ماهى البرامج المستخدمة في قياس الأداء المتوازن؟. وهذه البرامج لها خصائص أساسية وهى:

ضمان دعم الإدارة العليا لها.

يقوم بتصميمها القادة وفريق عمل الإدارة.

تكون محددة الوقت، معروفة، قابلة للتنفيذ.

الوصول إلى موافقة بالإجماع حول الرؤية والأهداف والمقاييس التي تم تطويرها.

التصديق على الأهداف ومعدلات الأداء التي إقترحها الفريق.

تحديد برامج تنفيذ الأهداف.

الخطوة الثامنة: الصياغة النهاية لخطة التنفيذ

مرحلة التنفيذ الفعلى، وحتى ينجح التنفيذ لابد من:

دعم الإدارة العليا لفكر التطبيق.

تحديد الإستراتيجيات التي تعمل على تقليل مقاومة العاملين.

اقتناع العاملين بالفكرة.

خطوات وضع نظام تقييم أداء للموظفين بالوزارة:

إذا أرادت أى إدارة من إدارت الوزارة ان تضع نظاما لتقييم أداء للموظفين هناك مجموعة من الخطوات يجب إتباعها حتى يكون النظام فعال وعادل ويحقق درجة كبيرة من الموضوعية :

اولا: الهدف من نظام قياس الأداء:

يجب على القائم بتصميم نظام تقييم اداء للموظفين أن يحدد بدقة ما هو الهدف من البرنامج؟ ، وما هو العائد الذي يريد أن يحققه من خلاله ؟، ومن هي الفئات التي يستهدف قياسها؟ ، وهذه المرحلة ضرورية في تصميم نظام تقييم الأداء، لأن أى نظام يجب أن يكون متناسب وطبيعة عمل المؤسسة ، فليس هناك أنظمة جاهزة يمكن تطبيقها على جميع المؤسسات ، ولكن يجب أن يتلائم النظام وفلسفة عمل الإدارة.

ثانيا: دراسة طبيعة العمل :

في هذه المرحلة يتم دراسة العمل الذي تقوم به الإدارة ، من خلال دراسة بيئة العمل وإجراء مقابلات مع الموظفين لمعرفة اى الأعمال التي يقومون بها، والمشكلات والمعوقات التي تواجههم في تنفيذ العمل، وتحديد طبيعة العمل والكيفية التي يتصف بها، وهل هذا العمل ملموس يمكن قياسه والتعبير عنه بأرقام ، (عدد الخدمات) أم أن طبيعة العمل كيفيه لايمكن التعبير عنها مباشرة بأرقام في الأجل القريب (جودة الخدمة، ورضا الجمهور).

ثالثا: تحديد أهداف العاملين:

يتم تحديد المهام والأهداف الموكلة لكل موظف طبقا للوصف الوظيفي أو طبقا للتكليف من المدير المباشر ، والهدف من هذه المرحلة هو تحديد الأعمال المسئول عنها كل فرد داخل الإدارة، لأنه بناء على هذه الأعمال التي يقوم بها الموظف يتم وضع آلية التقييم .

رابعا: تحديد المعايير والمؤشرات

في هذه المرحلة يتم تحديد المعاير الذي يجب أن يحققه الموظف خلال يوم العمل ويتم تحديده إما بعدد ساعات أو وحدات أو عدد الخدمات يقدمها، أو معاملات ينجزها ، ويتوقف تحديد المعايير على طبيعة العمل الذي يقوم به الشخص، وعلى القائم بتحديد المعايير أن يدرس المهام التي يقوم بها الموظف بدقة ، ويحدد المعيار طبقا لمعايير متعارف عليها، وفي حالة عدم وجود معايير متعارف عليها يمكن ان يتم تحديد معايير تتناسب وطبيعة عمل الإدارة .

ثم يتم تحديد المؤشرات وهى الأدوات التي تساعد مسئول التقييم في قياس مدى تقدم الموظف في إنجاز الأعمال الموكلة إليه، والمؤشر يستخدمه مسئول التقييم لمعرفة هل الموظف حقق الهدف أما لا ، فإذا تصابق المعيار مع المؤشر يكون الموظف حقق الهدف، وإذا زاد المؤشر عن المعيار فهذا يعني تحقيق الهدف بكفاءة، وإذا إنخفض المؤشر عن المعيار هنا إشارة لعدم قدرة الموظف على تحقيق الهدف، وفي جميع الحالات يجب دراستها وتحديد الأسباب وراء زيادة الإنتاجية عن المعيار أو تساويها أو انخفاضها. مع ملاحظة توفير جميع الإمكانيات المطلوبة لتنفيذ العمل (مادية – بشرية – بيئة عمل).

ويفضل عند القيام بعملية التقييم أن يطلب المسئول من كل موظف بكتابة أهم الإنجازات التي قام بها خلال الفترة المعد عنها التقييم، وهذا مفيد في الإدارات

التي بها عدد كبير من الموظفين ، وبالتالي تكون هناك صعوبة في قيام المسئول عن التقييم بمعرفة جميع ما يقوم به الموظفين، فقيام الموظف بتحديد النتائج التي حققها خلال الفترة التي يعد عنها التقييم هي وسيلة استرشادية فقط تساعد القائم بالتقييم معرفة ما قام به الموظف حتى تكون هناك عدالة في التقييم. فالنسبة للطابعة عدد الكتب التي قامت بطباعتها، أو شخص يتعامل مع الجمهور ، يحدد عدد الخدمات التي قام بتقديمها، الإنضباط والإلتزام بالمظهر العام ، تقاس بعدد مرات الإلتزام بالمظهر العام (كلما قلت المخالفة كلما زادت درجة التقييم) فالمعيار الذي نقيس عليه مدى الإلتزام هو (صفر) لأن الأساس عدم مخالفة نظام الإنضباط وحتى يحصل الشخص على درجة كاملة يلتزم بالضوابط العسكرية، وكل مخالفة يقوم بها تقلل من درجاته في التقييم، نفس الكلام ينطبق على عنصر الوقت والإلتزام بالمواعيد ، فالأساس الحضور والإنضراف في المواعيد المحددة وبالتالي المعيار (صفر) وهى تعنى أن التاخير غير مسموح به. أيضا حجم الإنجاز الذي يقوم به الموظف يتم حسابة طبقا لحجم العمل ، فعلى سبيل المثال الإدارة التي تقدم خدمات للجمهور يمكن أن يكون المعيار لقياس أداء الموظف (عدد الخدمات) أى أن الموظف يجب أن ينجز هذا العدد من الخدمات خلال يوم العمل ، والمؤشر هنا هو مقارنة المتحقق بالمعيار. هذا مع الأخذ في الإعتبار التحديد الموضعي للمؤشر من خلال دراسة بيئة العمل وتحديد المعوقات والمشكلات التي تواجه الموظف في العمل. وعلى القائم بالتقييم أن يراعي الموضوعية وأن يكون ملما بظروف العمل فمن الممكن أن لا يحقق الموظف المعيار ، ويرجع السبب في ذلك إلى ظروف خارجة عن إرادته ، على سبيل المثال تعطل الأجهزة.

خامسا : دورية التقييم

ويفضل أن يكون تقييم الأداء دوريا كل شهر ، أو كل ثلاثة شهور أو كل أربعة أشهر، وليس سنويا ، وذلك حتي يمكن تحديد الأخطاء والإنحرفات بسرعة والتدخل لعلاجها.ولكي يكون التقييم موضوعيا يفضل ان يصمم نظام التقييم على الحاسب الآلي، لسهولة المتابعة وإسترجاع المعلومات.

سادسا: مقابلة التقييم:

الأسلوب الحديث في التقييم ، يرى ضرورة ان تكون هناك مقابلة تسمى مقابلة التقييم، وتكون هذه المقابلة بعد قيام المسئول بتقييم اداء الموظف ، حيث يجتمع مسئول التقييم مع الشخص الذي تم تقييمة ويعرض عليه تقييم أدائه ويناقشه فيه ويرى مدى إعتراضة أو موافقته عليه ، وعلى الموظف إذا إعترض على عملية التقييم ان يقدم للمسئول المبررات التي بناءا عليها يمكن تعديل تقييمة.

وتعبر هذه المقابلة مهمة جدا لأن الهدف من التقييم هو تعريف الموظف بأخطائه في العمل والقصور الذي يعاني منه ، لإتخاذ القرار إما بتدريبة أو نقله أو أى إجراء تراه الإدارة. وهنا الكثير ين لايطبقون هذه المقابلة إعتقادا منهم انه تسبب المشاكل داخل الإدارة وأن الموظفين دائما يعترضون.

و لحل هذه المشكلة يمكن إتباع الآتي:

يجب على كل مدير أو مسئول أن يطلب من كل فرد داخل الإدارة وخاصة الإدارات التي يصعب التعبير عن أدائها بقيم ملموسة مباشرة، بأن يحدد كل فرد المهام التي يقوم بها ويكون مسئولا عنها وملتزم بأدائها، وبالتالي إذا أراد الاعتراض على اى جزئية يكون هناك مرجعية من خلال مقارنة أدائه بما هو محدد سابقا.

أن يكون تقييم الأداء كل ثلاثة شهور أو ستة شهور وبالتالي تكون هناك دقة في معرفة الإنجازات خلال هذه الفترة أفضل من الانتظار سنة كاملة، وعلى هذا فإن الموظف الذي لديه قصور في هذه الفترة يمكن أن يعالجه خلال الفترة القادمة.

يتم حساب التقييم النهائي السنوي بناء على متوسط عدد التقييمات السنوية ، فإذا كان التقييم ربع سنوي يتم تجميع الدرجات التي يحصل عليها الموظف وتقسم على أربعة، وبناء عليها يكون التقدير. وهذا مناسب للموظف أفضل من التقييم السنوي، لأن التقييم السنوي غالبا يكون التقييم على أخر موقف قام به الموظف ، فلو أن الموظف ناجح ويعمل بجد طوال العام وفي الأشهر الأخيرة أصابته ظروف معينة أدت إلى انخفاض أدائه فإن المسئول غالبا ما يقيمه على هذا الوضع وهذا غير موضوعي، أما وجود أكثر من تقييم خلال العام يساعد الموظف في تحسين عمله بشكل مستمر ، فإذا شعر أن أدائه في التقرير الأول منخفض ، وعرف نقاط ضعفه وأسباب هذا الإنخفاض من خلال مقابلة التقييم ، يقوم بتحسين عمله في التقرير التالي، أيضا هذا يساعد المسئولين بالإدارة على توجيه العاملين الذين يعانون من مشكلات في العمل أو تحويلهم إلى دورات تدريبية ، أو نقلهم لأماكن يمكن أن يحققوا فيها إنتاج اكبر يتناسب مع إمكاناتهم وقدراتهم.

ومما سبق يجب ان نعلم انه لا يوجد نظام تقييم ثابت يمكن تعميمة على جميع المؤسسات ولكن نظم التقييم تختلف من مؤسسة إلى أخرى، وحتى ينجح نظام التقييم لابد من الموضوعيه في تحديد المعايير والمؤشرات، وتدريب القائمين على التقييم وتوعية الموظفين باهمية التقييم، وتعريفهم بأن التقييم يساعدهم في تطوير أدائهم وليس عقابا لهم ، أيضا ضرورة تعريف الموظفين بتقارير تقييم أدائهم من خلال مقابلة تقييم الأداء، وضرورة أن يكون هناك تقييم دورى داخل كل إدارة حتى لو كانت النظم الحالية تسمح بتقييم سنوى فقط، يجب أن ينفذ التقييم اكثر من مرة سنويا لصالح الموظف ولصالح العمل.

الفصل السابع
تحقق الاستقرار النقدي من خلال التطوير الإداري لمؤسسات الاقتصادية العاملة

المبحث الأول

السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية

أولا: المنهج المنظومى وأهميته:

تعرف"المنظومة "بأنها ذلك التركيب الذي يتألف من مجموعة من الأجزاء المتداخلة التي تتفاعل مع بعضها البعض، وترتبط فيما بينها بعلاقات تأثير وتأثر مستمر،ويؤدى كل جزء منها وظيفة محددة وضرورية للمنظومة بأكملها .

ويمكن النظر إلى الفكر أو المنهج المنظومى باعتباره إطاراً أو طريقة تحليلية ونظامية للتخطيط تمكننا من التقدم نحو الأهداف التي سبق تحديدها، وذلك بواسطة عمل منضبط ومرتب الأجزاء التي تألف منها النظام كله، حيث تتكامل وتتشابك وتتفاعل تلك الأجزاء وفقاً لوظائفها التي تقوم بها في النظام الكلى الذي يحقق الأهداف التي تحددت للمهمة،وهذه المنظومة تكون في حالة تغير ديناميكي دائم [١]

ويجد المنهج المنظومى تطبيقاته في كل ما حولنا : ففي إطار النظام البيئي – مثلاً نجد التوازن البيئي يتحقق من خلال تكامل طبيعي بين عناصر هذا النظام (الجو – والبر – والتربة – والكائنات الحية -.ألخ) نتيجة تأثير وتأثر كل من هذه العناصر ببعضها بطريقة ديناميكية من أجل الحفاظ على أستمرر الكون

وبقائه. وفى إطار حياة الإنسان، نجد التكامل واضحاً في عمل منظومة جسم الإنسان، حيث يؤثر نشاط كل عضو من أعضاء هذا الجسم في عمل الأجزاء الأخرى وكذلك نلاحظ أهمية التكامل والتوازن بين الروح والجسد في منظومة الحياة الإنسانية.

إن ما تقدم يعنى أن الفكر المنظومى هو أمر منطقي، يستمد أصوله من واقع الحياة البشرية منذ فجر التاريخ، كما يجد تطبيقاته في شتى مناحي الحياة المعاصرة، وعلى كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية من ناحية، والاقتصادية والاجتماعية من ناحية أخرى.

ثانياً : الاستقرار الاقتصادي:

من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية : تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويعنى هذا الهدف باختصار: تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أى التوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، أى أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة في المجتمع) وفى ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى.

- وهكذا ينصرف تحقيق الاستقرار الاقتصادي إلى تجنيب المجتمع الآثار السيئة التي تترتب على التضخم والتي من أهمها: انخفاض القوة الشرائية للنقود،والإضرار البالغ بمستوى المعيشة لذوى الدخل المحدود، وكذلك الآثار الضارة التي تترتب على الركود أو الكساد. والتي من أهمها ارتفاع معدلات البطالة وتوقف النشاط الإنتاجي (٢)

- والاستقرار الاقتصادي بهذا المعنى لا يعتبر فقط هدفاً لمنظومة السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية، وإنما يعتبر أيضاً في ذاته منظومة متعددة العناصر متشابكة الأبعاد ومتنوعة الأنشطة. ومن المنطقي أن يرتبط الاستقرار الاقتصادي بالتوازن الاقتصادي في المجتمع. وفى علم الاقتصاد- وبصفة عامة – يقصد بالتوازن أن تتحقق حالة لا توجد معها أى أسباب تدعو إلى إحداث تغيير في الوضع الاقتصادي الذي تم التوصل أليه.

ومن صور التوازن الاقتصادي – والذي يعتبر مرادفاً للاستقرار الاقتصادي- التوازن بين الطلب الكلى (الأنفاق الكلى) والعرض الكلى (الناتج القومي) فإذا لم يكن الأنفاق القومي كافياً لمقابلة الناتج القومي، أدى ذلك إلى زيادة العرض الكلى عن الطلب الكلى، وهنا يظهر ما يسمى ب"حالة الانكماش الاقتصادي، ومن أهم مظاهره: انخفاض الأسعار وظهور البطالة، وعلى العكس إذا كان الأنفاق القومي زائداً عن الناتج القومي أدى ذلك إلى زيادة الطلب الكلى عن العرض الكلى في الاقتصاد، ونتج عن ذلك " التضخم " والذي تتمثل أهم مظاهره في ارتفاع المستوى العام للأسعار للسلع والخدمات.

ومن مظاهر التوازن الاقتصادي أيضاً تعادل الاستثمار القومي مع الادخار القومي، تعادل الصادرات مع الواردات ومن ثم توازن ميزان المدفوعات، وتعادل النفقات العامة مع الإيرادات العامة وتلاشى العجز بالموازنة العامة للدولة، وكذلك تعادل معدل النمو الاقتصادي مع معدل النمو السكاني .. وبإيجاز شديد، يمكن القول أن الاستقرار الاقتصادي يعنى ارتفاع مستوى المعيشة وتحسن كافة المتغيرات الاقتصادية على المستويين الجزئي والكلى .

ثالثاً : السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية:

١- السياسات الاقتصادية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية – في معناها الضيق -: التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الاقتصاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة ..) في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي (٣) ...ألخ .

وهنا يلاحظ أن كافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك يعنى أن أى قرار تتخذه السلطات العامة ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات (مثلاً : خفض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية) فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات في الاقتصاد في هذه المنظومة. وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته(تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سالفة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أى تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية في المجتمع) طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة – في أطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية).

٢- السياسة المالية:

- يقصد بالسياسة المالية- بصفة عامة: استخدام السلطات العامة (متمثلة في وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وبعبارة أخرى، تتمثل هذه السياسة في استخدام السياسة الضريبية والأنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي (٤)

وقد عرفها البعض بأنها : السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج أثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف.

ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الأدوات تتمثل في مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقرض العام، والإصدار النقدي وإيرادات الدومين الخاص بالدولة) وكذلك الأنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية ...ألخ) وهنا تأتى الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكَّل برنامجا متكاملاً لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- السياسة النقدية والائتمانية:

ويقصد بهذه السياسة: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (الحكومة متمثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان والبنوك المتخصصة، وكذلك وزارة المالية) بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المتاح منه أو بتكلفته بالنسبة لمن يطلبه أو بالشروط التي يُمنح فقالها، وكذلك التأثير في حجم عرض النقود بصفة عامة، وسعر صرف النقود المحلية بالعملات الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمعنى الذي أوضحناه.

ويعرف البعض السياسة النقدية أيضاً بأنها : الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على عرض النقود في المجتمع، أى أن السياسة النقدية هي السياسة التي تتولى تنظيم المعروض النقدي، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة الائتمان، وتلعب هذه السياسة دوراً لا يقل أبداً في أهميته عن السياستين السابقتين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي [٥]

والأدوات التي يمكن للسياسة النقدية والائتمان استخدامها تتميز أيضاً بالتنوع والتعدد، ومن أهمها، سعر الفائدة، سعر الصرف، الإصدار النقدي، سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي، الرقابة المباشرة على الائتمان، ...ألخ) .

المبحث الثاني

أهمية التكامل بين عناصر منظومة الاستقرار الاقتصادي أى التكامل بين السياسات: الاقتصادية والمالية والنقدية

أولا: أهمية التكامل بين السياستين الاقتصادية والمالية:

- كما سبق أن أشرنا تتمثل السياسة الاقتصادية في مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطة العامة بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة ورفع معدلات النمو الاقتصادي وإعادة توزيع الدخل القومي . ويلاحظ أن هذه الإجراءات تتوقف في توجهاتها وتحقيقها لأهدافها على عوامل متعددة لعل من أهمها : طبيعة النظام الاقتصادي السائد ومدى حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك مدى توافر الموارد المادية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات.

ويتمثل أساس العلاقات بين السياستين المالية والاقتصادية في أن علم الاقتصاد يهتم بإدارة الموارد النادرة لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة،وحيث أن وظيفة الدولة تتمثل في إشباع حاجات مواطنيها(الحاجات العامه) فإن القضايا التي تتضمنها السياسة المالية تعتبر في الأساس جزءاً من الاقتصاد، ففي السياسة المالية ندرس ليس فقط كيف يشبع الأفراد بعضاً من حاجاتهم الجماعية بشكل جماعي عن طريق الحكومة،ولكن تدرس أيضاً كيف يؤثر ذلك على مشكلات إشباع الحاجات الفردية [٦]

- ويشير الواقع المعاصر إلى وجود مشكلات اقتصادية حادة تعانى منها اقتصاديات الدول النامية بصفة عامة والدول العربية ومنها مصر بصفة خاصة، ولعل مشكلة البطالة تعتبر نموذجاً لابرز هذه المشكلات، حيث تحولت هذه المشكلة في السنوات الأخيرة إلى بركان يوشك على الانفجار ليأكل الأخضر واليابس، ليس في مصر وحدها، بل في الدول العربية جميعاً. إن المؤشرات التي

تضمنها دراسة أعدتها مؤخراً منظمة العمل العربية تنذر بالخطر، وتؤكد أن الجهود التي بذلت حتى الآن لا ترقى لمواجهة هذه المشكلة و القضاء عليها، فقد أشارت هذه الدراسة إلى أن معدل البطالة العام يصل إلى ٢١% في العالم العربي عام ٢٠٠٣م، وقد بلغ عدد المتعطلين ٢٣.٨ مليون عاطل، وأشارت المنظمة إلى أن معدلات البطالة بين الشباب بلغت في مصر ٢٥% عام ٢٠٠١م (٧)

- إن مواجهة مشكلات البطالة تخفيفا من حدتها وتجنباً لاستمرار زيادتها يستلزم توجيه جهود وإجراءات السياسة الاقتصادية نحو زيادة حجم الاستثمارات الإنتاجية في كافة المجالات، هذه الزيادة تستلزم المشاركة الفعالة للقطاع الخاص بجانب القطاع العام على المستويين المحلى والدولي (أى مشاركة الاستثمارات الوطنية والأجنبية)، الا أن فعالية الاستثمار الإنتاجي تقتضي أن تستخدم أدوات السياسة المالية وأهمها الضرائب والأنفاق العام من أجل تحقيق هذا الهدف:

١- فيما يتعلق بالضرائب – كأهم مصادر الإيرادات العامة من ناحية، وأكثر أدوات السياسة المالية تأثيراً في النشاط الاقتصادي (٨) من ناحية أخرى، يلاحظ ما يلي:

أ- من المعلوم أن تكوين رأس المال الإنتاجي "الاستثمار الإنتاجي" يتوقف على حجم المدخرات المتاحة في المجتمع، وهذا الحجم يتناسب طردياً مع مستويات الدخول المتاحة. وتمارس الضرائب أثرها على كل من الاستهلاك والادخار من خلال تأثيرها على دخول الأفراد من ناحية،وعلى أثمان السلع والخدمات من ناحية أخرى.. وكقاعدة عامة تؤدى الضرائب المباشرة إلى انخفاض الدخول النقدية، كما تؤدى الضرائب غير المباشرة إلى رفع أثمان المنتجات(٩). ولا يقتصر دور الضرائب عند هذا الحد، بل أنه يمتد مؤثرا في الإنتاج من خلال تأثيره في الاستثمار(آي في الاستخدام المنتج للادخار القومي) وفى عبارة أخرى، يمكن القول أن الضرائب كما تؤثر في عرض الادخار، فإنها تؤثر كذلك

في طلبه من قبل المنتجين من أجل الاستثمار .. وهنا يبرز دور الضرائب كأداة ديناميكية للنمو الاقتصادي (١٠)

ب- تتأثر توقعات المشروعات لما ستكون عليه الكفاية الحدية لرأس المال تأثراً شديداً بهيكل مجموعة الضرائب التي تمس معدل عائداتها المستقبلية من الاستثمار سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكذلك بما تتوقعة من تغير في هذا الهيكل . فالضرائب المفروضة على أرباح المشروعات تمس بصفة مباشرة معدل الفائدة المتوقع من الاستثمارات إلى نفقته، ويؤدى توقع المشروعات زيادة سعر هذه الضرائب إلى تضييق الأنفاق الاستثماري، وفى حين يؤدى توقعها تخفيض هذا السعر إلى توسعها في هذا الأنفاق .

كما تؤثر الضرائب المفروضة على دخول الأفراد في ذلك الأنفاق بطريقة غير مباشرة، حيث تؤدى زيادة سعر هذه الضرائب – أو ارتفاع عبُئها – إلى نقص القوة الشرائية لدى الأفراد وبالتالي انخفاض في طلبهم على منتجات المشروعات، مما ينقص من مقدار الإيرادات المتوقعة من الاستثمار، ومن ثم تعمل المشروعات إلى تضييق أنفاقها الاستثماري إذا ما توقعت زيادة في هذه السعر، ويحدث العكس في حالة توقع تخفيض سعر الضرائب المذكورة أو تقرير لمزيد من الإعفاءات منها.

جـ- وفى مجال التجارة الخارجية ، يمكن للضرائب الجمركية أن تسهم في زيادة معدلات الاستثمار القومي. وذلك من خلال تقرير معاملة ضريبية مرنه للواردات والتمييز بينها بحسب أهمية السلع المستوردة للإنتاج أو الاستهلاك الضروري أو الترفيهي .إن تقرير إعفاءات ضريبة مشجعة على استيراد الأصول الرأسمالية وقطع الغيار للآلات الإنتاجية، سيؤدى إلى زيادة حجم الاستثمار الإنتاجي في المجتمع ، وكذلك فإن إعفاء الإيرادات المتحققة من النشاط الإنتاجي في المناطق الحرة (الإعفاء من الضرائب المباشرة وغير المباشرة) سيدفع إلى زيادة حجم النشاط الإنتاجي في هذه المناطق ، وهذا يعنى

مزيداً من الاستثمار الوطني والأجنبي فيها واستيعاب عدد متزايد من العمالة الوطنية والاستفادة بالخبرات الأجنبية .

د- في حالة الانكماش (أو الركود) يمكن استخدام الضرائب كأداة للتأثير على حجم الطلب الكلى (أى الأنفاق الاستهلاكي والاستثماري) بهدف الوصول إلى مستوى التشغيل الشامل أو إلى إعادة التوازن بين العرض والطلب الكلى: ففي مجال الاستهلاك ، يمكن التوصل إلى هذه الأهداف عن طريق إجراء تخفيضات في الضرائب بهدف زيادة القدرة الشرائية المتاحة في يد الأفراد والمشروعات، ومن ثم زيادة الطلب الكلى على أموال الاستهلاك. وفى مجال الاستثمار يمكن أن يتقرر تخفيض (أو إعفاءات) في الضرائب المقررة على الأرباح، وسيؤدى ذلك إلى تشجيع الاستثمار الخاص وهو ما يساهم في زيادة الطلب الكلى.

وفى حالة التضخم" الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار" يمكن لزيادة الضرائب (أو تخفيض الإعفاءات المقررة) أن تسحب من يد المستهلكين القوة الشرائية الزائدة والتي تسبب ارتفاع الأسعار، إلا أن الأثر الانكماشي لزيادة العبء الضريبي سيتوقف على نوع الضرائب المستخدمة، كما أن استخدام الضرائب غير المباشرة – في هذا المجال – يجب أن يكون انتقائيا.

٢- وفيما يتعلق بالإنفاق العام– كإحدى الأدوات الهامة للسياسة المالية يمكن الإشارة إلى ما يأتى:

أ- حظيت أداره الأنفاق العام باهتمام العديد من الاقتصاديين باعتبارها أول وأشهر الأدوات (الكينزية) التي طبقت للخروج من الكساد والكبير الذي ساد العالم خلال فترة الثلاثينات من القرن العشرين، كما استخدمت أيضاً في أعقاب الحرب العالمية الثانية في أوربا وأمريكا.

ب- ينقسم الأنفاق العام إلى أنواع متعددة (نفقات أداريه، نفقات اجتماعية ، نفقات استثمارية)، وذلك يعنى أنه ينتج أثاراً متعددة في مختلف الميادين، كما أنه يؤثر في مختلف الكميات الاقتصادية (الدخل القومي ومكوناته من استهلاك وادخار واستثمار) وكذلك في المستوى العام للأسعار، وفى توزيع الدخل القومي، أى أنه يؤثر في التوازن الاقتصادي العام.

جـ- لا يقتصر تأثير الأنفاق العام على هذه المتغيرات الاقتصادية بطريقة مباشرة ، ولكنه يحدث أيضاً أثاراً غير مباشرة من خلال ما يعرف بدورة الدخل ، أى من خلال عمل "المضاعف Le multiplicateur الذي يوضح أثر الأنفاق الاستثماري الإضافي على مستوى الدخل عن طريق النفقات الاستهلاكية، وكذلك من خلال عمل "المُعجل Laccelerateur.الذي يوضح أثر التغيير في الطلب الاستهلاكي على الاستثمارات المختلفة .

د- النفقات العامة ذات السمة الاجتماعية(التحويلات الاجتماعية العينية النقدية) تؤدى إلى زيادة الناتج الجاري من أموال الاستهلاك التي تخصص النفقات العامة للحصول عليها، كما أن التحويلات النقدية لذوى الدخول المحدودة تؤدى إلى رفع الطلب على أموال الاستهلاك الضروري، وبالتالي فإنها تدفع إلى مزيد من إنتاج هذه الأموال .. وكذلك فإن الإعانات الاقتصادية التي تمنح لبعض المشروعات الخاصة أو العامة أو لبعض السلع والخدمات، تؤدى إلى محاربة التضخم من خلال خفض الأثمان والى زيادة الناتج القومي من خلال: تحقيق التوازن المالي لبعض المشروعات ذات النفع العام، تشجيع الاستثمار والتنمية وخصوصاً بالنسبة لبعض المشروعات أو الصناعات الضرورية".

- ويضاف إلى كل ما تقدم الدور الهام للنفقات العامة في إعادة توزيع الدخل القومي ، ويتحقق ذلك من خلال كل من النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية [١١].

هـ- يمكن مواجهة التضخم من خلال ترشيد الأنفاق العام،كما يمكن مواجهة الانكماش والركود من خلال زيادة حجم الأنفاق، إلا أن فعالية هذه المواجهة ستتوقف على عوامل متعددة من أهمها مدى مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع.

ثانياً: أهمية التكامل بيـن السياستيـن المالية والنقدية:

هذا التكامل بين السياستين المالية والنقدية أصبح حقيقة تؤكدها العلاقة الوثيقة بين مختلف الظواهر الاقتصادية من ناحية، وكل من الظواهر المالية والنقدية من ناحية أخرى: فالطلب الكلى – مثلاً- كأحد المتغيرات الاقتصادية في إطار التحليل الاقتصادي الكلى – يتكون في قسم كبير منه من النفقات العامة، كما أن الإصدار – النقدي كأداة من أدوات السياسة النقدية- له تأثيره الذي لا ينكر على حجم الطلب الكلى أيضاً.

وكذلك فإن "التضخم" لا يعتبر ظاهرة اقتصادية فقط إذ إنه يعكس تداخلاً وتفاعلاً يتم بطريقة معينة بين الكيفية التي يتم بها استخدام كافة أدوات السياستين المالية والنقدية.

فالتضخم كظاهرة نقدية يمكن تعريفه من خلال أسبابه، فهو عبارة عن " زيادة في كمية النقود تؤدى إلى الارتفاع في الأسعار " سواء برزت تلك الزيادة من خلال عرض النقود (أى من الإصدار النقدي أو التوسع في خلق الائتمان، أو ظهرت من خلال الطلب على النقود (الأنفاق الاستهلاكي العام والخاص) كما

يمكن القول بأن التضخم ليس سوى مجرد "حركة صعودية" تتصف بالاستمرار الذاتي الناتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض. هذا التداخل بين هذه المتغيرات الاقتصادية (الطلب والعرض)، والمالية (النفقات العامة) والنقدية (عرض النقود والائتمان والإصدار النقدي)، يؤكد لنا أمرين هما :

الأول : أن التضخم ظاهرة مركبة (أسباب اقتصادية ونقدية ومالية).

الثاني: إن مواجهة هذه الظاهرة لن تتم بفاعلية، ولن تؤتى ثمارها المرغوبة آلا من خلال وجود تكامل وتنسيق بين كل من أدوات السياسة المالية من ناحية،وأدوات السياسة النقدية من ناحية أخرى وتأكيداً لذلك يلاحظ ما يلي :-

١- في حالة التشغيل غير الكامل للموارد المتاحة في المجتمع (الركود والبطالة أو الانكماش):

يجب أن يتحقق التنسيق أو التكامل الفعال بين أدوات السياسة المالية والنقدية من أجل مواجهة هذه الحالة فالإنفاق العام يجب أن يزيد حجمه من أجل زيادة مستوى الطلب الفعلي بكل مكوناته (الاستثمار- الاستهلاك) كما أن العبء الضريبي يجب أن ينخفض من أجل تشجيع نوعى الأنفاق (الاستثماري والاستهلاكي) وبالتالي إحداث الأثر الإيجابي في حجم الطلب الكلى والذي يلزم بدوره لتشغيل الموارد العاطلة في الاقتصاد القومي .

وهنا يأتى دور السياسة النقدية لتعمل على بسط الائتمان من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض الموجهة للاستثمار في كل مجالات إنتاج السلع والخدمات .
إن هذا الانخفاض في سعر الفائدة لن يشجع على زيادة ودائع الادخار والودائع لاجل فقط، ولكنه سيدعم الإنفاق الكلى عن طريق مد السوق بقوة شرائية جديدة تعمل على إنعاش الاقتصاد القومي والتخفيف من حدة الركود أو الكساد .

وكذلك يمكن للبنك المركزي ،ومن خلال سياسة السوق المفتوحة ،أن يقوم بشراء السندات الحكومية وغيرها من الأوراق المالية، وسيؤدى ذلك إلى زيادة قدرة البنوك التجارية (البائعة لهذه السندات والأوراق المالية) على منح الائتمان وبالتالي زيادة حجم القوة الشرائية في الاقتصاد القومي مما يساهم في الحد من الكساد وزيادة الأنفاق الكلى. كما يمكن أيضا للبنك المركزي أن يساهم في تحقيق هذا الهدف من خلال إقراره لتخفيض نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية، وذلك سيمكن هذه البنوك من زيادة ما تمنحه من ائتمان أو تخلقه من ودائع.

- وفى هذا المجال،يلاحظ أنه إذاً كانت التغيرات المطلوب إجراؤها بسيطة، فإن سياسة السوق المفتوحة تكون هي الأكثر ملاءمة وفاعلية، أما إذا كانت هذه التغيرات كبيرة وجذرية، فإن سياسة الاحتياطي النقدي والرصيد الدائن تكون هي الأكثر فاعلية.

٢- وفى الحالة التي يعانى فيها الاقتصاد القومي من التضخم "أى الارتفاع المتواصل في المستوى العام للأسعار" تترتب على ذلك نتائج اقتصادية واجتماعية بالغة السوء منها:

تدهور القوة الشرائية للنقود وهذا يعنى انخفاض الدخل الحقيقي وإضعاف قدرة ذوى الدخول المحدودة في إشباع حاجاتهم الضرورية

تدهور مستوى العدالة في توزيع الدخل القومي، حيث يتحول هذا التوزيع في غير صالح ذوى الدخول الثابتة والمحدودة، وتزداد الفجوة بينهم وبين فئة مكتسبي الأرباح وأصحاب حقوق التملك، وبالطبع فإن ذلك يمثل إخلالاً بالتوازن الاجتماعي والاستقرار الاقتصادي .

تدهور معدلات الادخار والاستثمار المحلى.

زيادة العجز في ميزان المدفوعات الدولية، حيث تكتسب المنتجات الأجنبية ميزة سعريه بالإضافة إلى ميزنها النوعية (لأنها ستصبح أرخص نسبياً من سعر مثيلتها في السوق المحلية) وسيؤدى ذلك إلى زيادة الطلب (الواردات) على هذه السلع الأجنبية مما يعمق العجز في ميزان المدفوعات الدولية لدى الدولة المستوردة والتى تعانى من التضخم .

إضعاف الحافز الإنتاجي، وتعميق ظاهرة الاقتصاد السرًّى، حيث يتجه العاملون في معظم القطاعات الإنتاجية إلى البحث عن أعمال إضافية من أجل تحسين دخولهم وبصرف النظر عما إذا كانت هذه الأعمال الإضافية مشروعة أو غير مشروعة .

إن مواجهة التضخم من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب كل هذه الآثار السلبية. هذه المواجهة تستلزم تكاملاً وتنسيقاً بين أدوات السياستين المالية والنقدية، ومن صور ذلك:

أ- ضرورة اتجاه السياسة المالية في حالة التضخم إلى تخفيض الطلب الكلى وذلك من خلال ترشيد الأنفاق العام أى تخفيضه في المجالات غير الضرورية مع توجيه الجزء الأكبر منه نحو القطاعات الإنتاجية لزيادة العرض في مواجهة الارتفاع المستمر في الطلب . أما السياسة النقدية (والتي يمكن الاعتماد عليها على نحو أسرع من السياسة المالية التي تحتاج دائماً إلى تدخل السلطة التشريعية للموافقة عليها) فإنها تعمل من خلال التأثير في حجم عرض النقود وصولاً إلى الاستقرار الاقتصادي أو توازن الدخل القومي .. وفى الحالة التي نحن بصددها التضخم ، يمكن للبنك المركزي باعتباره المشرف على السياسة النقدية والائتمانية في المجتمع – أن يوجه أدوات هذه السياسة من أجل خفض عرض النقود والائتمان وبالتالي ينخفض الطلب الكلى، ويتحقق ذلك برفع سعر الفائدة

من أجل تقييد الائتمان من ناحية، وجذب المدخرات لإنقاص الأنفاق الاستهلاكي من ناحية أخرى. ويمكن للبنك المركزي أيضاً أن يقرر زيادة نسبة الاحتياطي النقدي الذي تحتفظ به البنوك التجارية وكذلك تقرير زيادة نسبة الرصيد الدائن (الإجباري) الذي تحتفظ به البنوك التجارية لدى البنك المركزي، ومن ثم تنقص قدرة هذه البنوك على منح الائتمان، وذلك يساهم في إنقاص حجم الطلب الكلى.

ب- إذا كان البنك المركزي – باعتباره مشرفاً على السياسة النقدية والائتمانية – يمكنه أن يستخدم مختلف أدوات هذه السياسة (سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي) كوسائل يمكنها التأثير بطريقة غير مباشرة على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية، فإن التأثير على هذا الحجم يمكن أن يتحقق أيضاً – وعلى نحو مباشر – من خلال التحديد الكمي لحجم الائتمان الذي يمكن للبنوك التجارية أن تمنحه خلال مدة معينه وفى ظل الظروف التي يمر بها الاقتصاد القومي (ففى أوقات الكساد يقرر البنك المركزي زيادة الحد الأقصى لنسبة الائتمان التي تمنحها البنوك التجارية، وفى أوقات التضخم يحدث (العكس)، وكذلك يمكن أن تُمارَس رقابة البنك المركزي على منح الائتمان على نحو كيفي أو انتقائي، ويتحقق ذلك من خلال قيام هذا البنك – بتحديد الوجوه أو المجالات التي يمكن للبنوك التجارية أن تمنح الائتمان ليستخدم فيها (ففي أوقات التضخم – مثلاً – يمكن تقرير الحد من الائتمان الاستهلاكي، وزيادة هذا الائتمان في أوقات الكساد، وأيضاً تقرير الحد من الإنشاءات العقارية السكنية لصالح الإنشاءات الصناعية، وإقامة توازن بين الإنفاق على العقارات والأنفاق على غيرها من وجوه النشاط الاقتصادي الأخرى).

وفى هذا المجال تشير الإحصائيات المتاحة عن تطور التسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي في مصر إلى وصول نسبة هذه التسهيلات إلى ٣٦,١% لقطاع الصناعة من أجمالي التسهيلات الائتمانية المقدمة لكافة قطاعات النشاط الاقتصادي غير الحكومية في مصر (وذلك في نهاية يونيو ٢٠٠٤ م)،بينما بلغت هذه النسبة ٢٦,٦% لقطاع الخدمات، و ٢١,٥% لقطاع التجارة في ذات التاريخ .

وفى مجال تشجيع البنوك للقطاع الخاص – اتساقا مع توجهات الدولة لتدعيم دور هذا القطاع في توفير فرص العمل ودعم الاستثمارات . بلغ أجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص- بالعملتين المحلية والأجنبية – في نهاية يونيو ٢٠٠٤م نحو ٢٠٥,٨ مليار جنيه أى بنسبة ٧٣,٥% من أجمالي التسهيلات المقدمة من الجهاز المصرفي للقطاعات غير الحكومية (١٢).

٣- وإذا كان تغيير مستوى الضرائب يعتبر إحدى أهم وسائل السياسة المالية لمواجهة الانكماش والتضخم وتحقيقاً للاستقرار الداخلي، فإن تغيير مستوى الأنفاق العام يعتبر أيضاً إحدى وسائل السياسة الاقتصادية (بالمعنى الشامل) لتحقيق ذات الهدف.

إن مواجهة الفجوة التضخمية مثلاً يحتاج إلى خفض الأنفاق العام بقدر يقل عن الزيادة في الضرائب، وذلك لأن الأثر المباشر لزيادة حصيلة الضرائب بمقدار معين سيؤدى إلى خفض الإنفاق الخاص بمقدار أقل منه نتيجة قيام الأفراد بالاستمرار في الأنفاق على حساب تخفيض مدخراتهم.

وفى حالة الانكماش، تكون المواجهة من خلال خفض معدلات الضرائب وزيادة الإنفاق الكلى. الا أن فاعلية استخدام هذه الأدوات المالية والاقتصادية (الأنفاق العام، الضرائب) سيتوقف على توجيه متناسق معها من قبل السياسة النقدية: ففي حالة التضخم مثلاً يجب أن ينخفض حجم الإصدار النقدي حتى يصبح تخفيض حجم الأنفاق العام مجدياً، وفى حالة الكساد، يجب التوسع نسبياً فالإصدار النقدي والتسهيلات الائتمانية المقدمة من الجهاز المصرفي حتى يصبح تخفيض مستوى الضرائب مجديا.

إن دور الجهاز المصرفي –باعتباره مسئولا عن السياسة النقدية والائتمانية في المجتمع – يمكنه استكمال دور السياسات الاقتصادية والمالية من أجل دعم النمو والاستقرار الاقتصادي من خلال:

تعبئة المدخرات، تقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة للمشروعات، دعم برنامج الخصخصة، تطوير وتنشيط سوق رأس المال، ودعم قطاع الصناعة، المساهمة في توفير المناخ الاستثماري الملائم وخلق بيئة تنافسية،مساندة قطاع الأعمال، دعم العملية التصديرية وتطوير التجارة الخارجية، التوسع في الخدمات الشخصية للعملاء، توفير التمويل الاستثماري للأغراض الإنتاجية والخدمية، جذب مدخرات العاملين بالخارج.

الفصل الثامن
المراجعة والتدقيق في نظم المحاسبات النقدية

كان لظهور الثورة الصناعية وازدهارها وانتعاش التجارة الداخلية اثر كبير على نمو المشروعات التجارية واتساع نشاطها مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة، وأيضاً زيادة رؤوس الأموال في المشروعات التجارية سبب في ظهور الملكية الجماعية في صورة شركات فردية أو مساهمة فكان من الضروري إسناد إدارة المشروع إلى مجموعة من الإداريين للقيام بوظائف المشروع المختلفة ويساعدهم مجموعة من العاملين ونتيجة لذلك كان من الصعب على أصحاب رأس المال متابعة هؤلاء الإداريين ومحاسبتهم عن الأخطاء التي يقعون فيها مما اوجب على المؤسسة أو المنشأة تبني وظيفة جديدة داخل الهيكل التنظيمي تسمح بإبلاغ كل المتعاملين مع المشروع بكل التصرفات المالية والإدارية داخل المشروع وكذا النشاطات التي تقوم بها.

وعلى هذا الأساس نشأت مهنة المراجعة "تدقيق الحسابات" لمساعدة المنشاة أو المؤسسة على تلبية هذه المتطلبات في كثير من الدول.

تعريف المراجعة " تدقيق الحسابات "[1] :-

هي عبارة عن الإجراءات التي يقوم بها شخص (المراجع) مؤهل و مدرب ومتمكن من علمي المحاسبة والمراجعة وتطبيقاتهما المختلفة، حيث يقوم بالفحص الشامل للسجلات أو الحسابات والهدف من ذلك هو معرفة ماذا كانت المؤسسة أو المنشأة تمسك دفاتراً وسجلات وفقاً لمبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً

---

١) من موقع النت: sqarra.wordpress.com/auditt2

عاما وما إذا كانت هذه الحسابات والبيانات تمثل وضع المؤسسة أو المنشأة المالي بصورة صحيحة وعادلة وان المصروفات التي أنفقت والمبالغ التي حصلت مقيدة بالدفاتر بصورة صحيحة و ما إذا كانت الأصول قد قيمت تقييما صحيحا. وقد يكون هذا المراجع موظف من داخل الشركة أو شخص أخر من خارج الشركة يعين أو يكلف خصيصا بالقيام بهذه المهمة.

ويمكن أيضاً تعريف المراجعة " تدقيق الحسابات " :-

المراجعة هي فحص ناقد يسمح بالتأكد من أن المعلومات التي تنتجها وتنشرها المؤسسة أو المنشأة صحيحة وواقعية، فالمراجعة تتضمن كل عمليات الفحص التي يقوم بها مهني كفؤ خارجي ومستقل بهدف الإدلاء برأي فني محايد عن مدى اعتمادية وسلامة وشفافية القوائم المالية السنوية وأساس الميزانية .

قواعد المراجعة " تدقيق الحسابات " :-

بما إن مهنة المراجعة " تدقيق الحسابات " تعتبر مهمة وفي غاية الخطورة حيث يتم الاعتماد على تقارير المراجعة " تدقيق الحسابات " من عدة جهات يهمها معرفة وضع المؤسسة أو المنشأة المالي بصورة صحيحة لإصدار القرارات والعمل على رفع مستوى الأداء، فكان من الضروري وجود قواعد ومعايير عامة لتنظيم هذه المهنة وإرشاد مدقيقي الحسابات في أداء عملية المراجعة وإعداد التقارير وهي كما يلي:

المجموعة الأولى:- المعايير الشخصية وتتعلق بشخص المراجع " مدقق الحسابات"وهي:

يجب أن تتوفر فيه الكفاية العلمية والخبرة الكافية في المراجعة ،وان يكون ملما بقوانين الضرائب وتعديلاتها.

لابد أن يكون قوي الشخصية و يتمتع بالحرية والاستقلالية في إبداء رأيه وإعداد تقاريره، فلا ينقاد أو يكون سريع التأثر بآراء الآخرين .

لابد أن يبذل المراجع العناية المهنية المعقولة ويكون دقيقاً ومثابراً في أدائه لعملية المراجعة لإبداء رأيه المهني.

لابد أن يلتزم بقواعد السلوك المهني وهي الأمانة والنزاهة والشرف والإخلاص، وان يكون قادرا على الاحتفاظ بسرية العمل.

لابد أن يكون قادراً على الربط بين الموضوعات.

المجموعة الثانية:- معايير الممارسة الميدانية وتتعلق بإجراءات العمل الميداني لمدقق الحسابات أي بتنفيذ عملية المراجعة وهي:-

التخطيط الشامل لعملية المراجعة قبل البدء بها ومتابعة إجراءات المراجعة والمقارنة مع ما هو مخطط له.

جمع أدلة وقرائن أثبات قوية من خلال جمع المستندات والجرد والفحص وغيرها، حتى يتمكن من تكوين رأي فني سليم.

دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية لتقرير مدى الاعتماد عليها وتحديد نطاق الاختبارات التي تتحدد إجراءات المراجعة طبقاً لها[1] .

---

١)لرقابة ومراجعة الحسابات د/عبدالفتاح الصحن " أستاذ المحاسبة والمراجعة – د/ أحمد نور " أستاذ ورئيس قسم المحاسبة.

المجموعة الثالثة[1]: معايير التقارير وتتعلق بتقرير مدقق الحسابات أي بكيفية إعداد التقرير وهي:-

يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت القوائم المالية الختامية أعدت طبقاً للمبادئ والقواعد المحاسبة المتعارف عليها.

يجب أن يبين التقرير ما إذا كانت هذه المبادئ والقواعد قد طبقت في الفترة الحالية بنفس طريقة تطبيقها في الفترة السابقة.

يجب أن يتضمن تقرير مدقق الحسابات رأيه المهني المحايد فيما يتعلق بالقوائم المالية مأخوذة كوحدة واحدة ، وفي حالة امتناعه عن إبداء رأيه في أمور معينة يجب على مدقق الحسابات أن يضمن تقريره الأسباب المهنية التي أدت إلى ذلك.

تعتبر البيانات الواردة في القوائم المالية معبرة تعبيرا كافيا عما تتضمنه هذه القوائم من معلومات طالما لم يشير التقرير إلى غير ذلك.

أنواع المراجعة " تدقيق الحسابات "[2] :

إن اختلاف أحجام المنشآت وتباين نشاطها وتعدد أشكالها القانونية وتنوع المهمة التي يكلف بها المراجع، كل هذا يجعل المراجعة تختلف باختلاف النواحي والزوايا التي ينظر إليها منها.

وللتعرف على أنواع المراجعة فإننا سوف نستخدم الأسس التالية في التبويب:

---

١)الرقابة ومراجعة الحسابات د/عبدالفتاح الصحن " أستاذ المحاسبة والمراجعة – د/ أحمد نور " أستاذ ورئيس قسم المحاسبة.

٢) من موقع النت: sqarra.wordpress.com/auditt2

أولاً: المراجعة من حيث التكليف بها:-وتنقسم المراجعة من حيث التكليف بها إلى نوعين:-

أ- المراجعة العمومية:ويقصد بها تكليف المراجع بفحص جميع عمليات المنشأة ومختلف دفاترها فحصا مستنديأ و محاسبياً والتحقق من أن حساب الأرباح والخسائر يظهر بوضوح نتيجة أعمال المنشأة في الفترة موضوع الفحص، وأن الميزانية العمومية تمثل المركز المالي الحقيقي للمنشأة.

ب- المراجعة الجزئية:وتكون المراجعة الجزئية بناء على تكليف صاحب المنشأة أو غيره ممن يرتبطون بها بعد موافقة صاحب المنشأة. ويقوم المراجع بفحص الدفاتر والسجلات والحسابات فحصاً مستندياً ومحاسبياً لغرض خاص معين ومحدد بمعرفة الموكل. مثال ذلك تكليف مراجع فحص دفاتر حسابات المنشأة لتحديد الخسائر التي لحقت بالمنشأة نتيجة حريق وذلك لمطالبة شركة التأمين بها.

ثانياً: المراجعة من حيث الإلزام:-تقسم المراجعة من حيث الإلزام القانوني إلى نوعين:

أ- المراجعة الإلزامية:وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث يلتزم المشروع بضرورة تعيين مراجع خارجي لمراجعة حساباته واعتماد القوائم الختامية له.

ب- المراجعة الاختيارية:

وهي المراجعة التي تتم دون إلزام قانوني يحتم القيام بها.

ثالثاً: المراجعة من حيث زمن تنفيذها:- تقسم المراجعة من حيث زمن تنفيذها إلى نوعين:

أ- المراجعة النهائية:وهي التي يبدؤها المراجع عقب انتهاء المنشأة من قفل حساباتها وعمل ميزان المراجعة وإعداد الحسابات الختامية وتصوير الميزانية العمومية.

ب- المراجعة المستمرة:وهي التي يبدؤها المراجع بعد أن تكون إدارة الحسابات قد انتهت من إثبات جزء من عمليات السنة في الدفاتر. وتستمر المراجعة جنباً إلى جنب مع الإثبات في الدفاتر إلى نهاية السنة المالية حيث يتم المراجع عمله بمراجعة الحسابات الختامية والميزانية العمومية.

رابعاً: المراجعة من حيث الجهة التي تقوم بها:- تقسم المراجعة من حيث الجهة التي تقوم بها إلى نوعين :-

أ- المراجعة الخارجية:وهي المراجعة التي تتم بواسطة طرف من خارج المؤسسة أو المنشأة حيث يكون مستقلاً عن إدارة المنشأة .

ب- المراجعة الداخلية:وهي المراجعة التي تتم بواسطة مراجعين من داخل المؤسسة أو المنشأة.

أهداف المراجعة " تدقيق الحسابات "[1] :

يمكن تقسيم أهداف المراجعة " تدقيق الحسابات " إلى :-

الأهداف التقليدية: بدورها تتفرع إلى:-

---

١) من موقع النت :sqarra.wordpress.com/auditt2

أهداف رئيسية :-

التأكد من صحة وسلامة ودقة البيانات الحسابية المقيدة في الدفاتر ومدى الاعتماد عليها .

أبداء رأي مهني بعد أن يتحقق من أن التقارير المالية تظهر النتيجة السليمة للإعمال والمركز المالي الحقيقي للمشروع .

أهداف فرعية :-

وبجانب الأهداف الرئيسية فان المراجع أثناء مراجعته يحقق اغراضاً فرعية تتمثل في :-

اكتشاف الوسائل غير السليمة في التسجيل الدفتري " كالاختلاسات والتزوير و الأخطاء".

تقليص فرص الأخطاء والاختلاسات بوضع ضوابط وإجراءات.

اعتماد الإدارة على تقاريره في اتخاذ القرارات اللازمة لتصحيح الانحرافات ولرسم السياسات الإدارية .

مساعدة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.

الأهداف الحديثة المتطورة:-

تحديد مواطن حدوث الضياع والإسراف لتحقيق أقصى كفاية إنتاجية ممكنة .

تحديد الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها عن طريق مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذ.

تقييم نتائج الإعمال وفقا للنتائج المرسومة.

أدلة وقرائن الإثبات في المراجعة واهم أنوعها :-

تعتبر أدلة وقرائن الإثبات وسيلة المراجع للوصول إلى معرفة ما إذا كانت التقارير المالية صحيحة وسليمة وتمثل المركز المالي الحقيقي للمؤسسة أو المنشأة موضوع الفحص فلابد أن يكون المراجع " مدقق الحسابات " دقيقاً ومتعمقاً في الحصول على قدر كافي من أدلة وقرائن الإثبات الصحيحة التي تمكنه من أبداء رأيه المهني المحايد بقناعة .. وأيضا تعتبر أدلة وقرائن الإثبات دليل أثبات لتوثيق صحة التقرير الذي أعدها المراجع " مدقق الحسابات".

وهناك عدة أنواع لأدلة الإثبات في المراجعة وتتمثل أهمها في الأتي:

الوجود الفعلي للعنصر: حيث يتأكد المراجع " مدقق الحسابات" من الوجود الفعلي بجرده فعليا أو معاينته على الطبيعة سواء بالقياس أو العد أو الوزن وتدوين الأرصدة التي تم حصرها بكشوفات ومطابقتها مع الأرصدة الدفترية. وتستخدم هذه الوسيلة للأصول التي لها كيان مادي ملموس كالنقدية والأصول الثابتة (المباني- الآلات- الأثاث) ومخزون البضاعة ،ويجب على المراجع "مدقق الحسابات" الحصول على أدلة تؤكد ملكية المؤسسة أو المنشأة للأصل الذي تم جرده فوجوده لا يعني ملكيته. ويعد الوجود الفعلي للعنصر من ابرز وأقوى أدلة الإثبات.

المستندات المؤيدة للعمليات المثبتة بالدفاتر: وهي من أدلة الإثبات الهامة والضرورية التي يستند إليها المراجع في عملية المراجعة فهي التي تثبت حدوث العمليات المالية المسجلة بالدفاتر، وهي تنقسم إلى نوعين:

المستندات الداخلية: وهي التي تعد من داخل المؤسسة أو المنشأة محل الفحص وتكون بيانها وشكلها من تصميم المؤسسة أو المنشأة .

المستندات الخارجية: وهي التي تعد من خارج المؤسسة أو المنشأة محل الفحص وليس للمؤسسة أو المنشأة أي سلطة عليها.

الإقرارات والشهادات التي يحصل عليها المراجع " مدقق الحسابات" من الغير : وهي من أدلة الإثبات الهامة ويعتمد عليها المراجع في إثبات صحة أرصدة بعض الحسابات ،ومن أمثلة ذلك المصادقات التي ترد من العملاء والمدينين بمدى صحة حسابتهم.والشهادات التي ترد من البنوك بأرصدة حسابات المؤسسة أو المنشأة .

الشهادات والبيانات التي تقدمها الإدارة: وهي شهادات لتأييد بعض الحقائق المثبتة في الدفاتر أو الحسابات توضحها الإدارة، ويجب إلا تعد دليل إثبات أصلي بل لابد ان تكون دليلاً إضافياً ويجب أيضاً أن تكون مكتوبة وليست شفوية.

وجود نظام رقابة "مراجعة داخلية" سليم وفعال:وهو من اخطر أدلة الإثبات التي يجب على المراجع الوصول اليها، فوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعطي تأكيداً للمراجع بصحة وسلامة البيانات والمعلومات التي تظهرها الدفاتر والسجلات ويطمئن في مدى الاعتماد عليها.

سلامة نظام الرقابة "المراجعة الداخلية" : يعد نظام المراجعة الداخلي المطبق بالمؤسسة أو المنشأة ومدى سلامة من اخطر أدلة الإثبات التي يجب على المراجع الوصول اليها، فوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعطي تأكيداً للمراجع بصحة وسلامة البيانات والمعلومات التي تظهرها الدفاتر والسجلات ويطمئن في مدى الاعتماد عليها.

الدقة الحسابية للعمليات المقيدة بالدفاتر والسجلات: اذا كانت العمليات الحسابية المقيدة بالمستندات والدفاتر دقيقة يعتبر ذلك برهان على صحة هذه البيانات والمعلومات المسجلة.

العمليات التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية: تعد العمليات التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية من أدلة الإثبات التي توفر للمراجع نوع من القناعة لإبداء رأيه عن الأرقام والأرصدة والحسابات التي يراجعها، فما تم تحصيله من ديون في فترة تالية لتاريخ الحسابات الختامية والمركز المالي لدليل قوي على صحة الرصيد المستحق على العميل في تاريخ الميزانية .

الارتباط بين البيانات: وهي من الإثباتات التي تزيد من ثقة المراجع "مدقق الحسابات".

إجراءات المراجعة " تدقيق الحسابات " :- تم فيما سبق ذكر أهداف المراجعة " تدقيق الحسابات " ولكي يتمكن المراجع من تحقيق هذه الأهداف لابد أن يقوم بجهد كبير وذلك عن طريق الفحص والتحقق وجمع الأدلة وفقا لخطة شاملة وتفصيلية لمراحل تنفيذ العمل الموكل إليه، ولتنفيذ تلك الخطة لابد من أتباع إجراءات المراجعة والتي تنقسم إلى الأتي :

أولاً : المراجعة المستندية: تعتبر المراجعة المستندية من أهم إجراءات المراجعة وتتم بقيام المراجع بفحص المستندات المؤيدة للعمليات المدرجة بسجلات المؤسسة أو المنشأة محل الفحص والتأكد من عدة أمور :

أن تواريخ ومبالغ المستندات تتطابق مع التواريخ والمبالغ المقيدة في الدفاتر.

أن المستندات مستوفية لجميع التوقيعات .

التأكد من أن المؤسسة أو المنشاة محل الفحص احد طرفي المستندات على الأقل وان المستندات تخصها وفي نطاق عملها ونشاطها.

التأكد من صحة وسلمه التوجيه المحاسبي المقيد في الدفاتر لهذه المستندات.

التأكد من ان المستندات تخص الفترة محل الفحص وانه لا يخص فترة سابقة.

التأكد من تواجد جميع المستندات وتسلسلها.

ثانياً :المراجعة الحسابية: ويقصد بالمراجعة الحسابية مراجعة وفحص الدفاتر والسجلات والكشوفات والقوائم المالية من الناحية الحسابية "الرقمية"، مثل نقل الأرصدة والترحيل وعمليات الجمع والضرب وعمليات احتساب إهلاك الأصول الثابتة.

ثالثاً :المراجعة الفنية أو ألانتقاديه: ويقصد بها فحص الدفاتر والسجلات والحسابات ولكن بطريقة فنية تقوم على المهارة والخبرة في قراءة المستندات والسجلات والبيانات والربط بينها وتتبع المسائل الغير طبيعية والغير معتادة للحصول على أدلة إثبات أخرى ويقوم بها المراجع من اجل ابدأ رأي مهني سليم عما اذا كان المركز المالي يظهر بطريقة صحيحة.

تقرير المراجعة " تدقيق الحسابات ":-

يعتبر التقرير هو وسيلة المراجع "مدقق الحسابات " لتلخيص ماتم انجازه من عملية المراجعة " تدقيق الحسابات" حيث يمثل المرحلة التي تعرض فيها المشكلات أو الانحرافات ثم التوصيات والاقتراحات التي يرى المراجع "مدقق الحسابات " وجوب تنفيذها، وهو ايضاً الوسيلة الرئيسية التي تربط المراجع "مدقق الحسابات " مع جميع الأطراف المستفيدة منه.ولذلك لابد من اخذ الحيطة الحذر في إعداد وكتابة التقرير.

طبيعة وأهمية تقرير المراجع "مدقق الحسابات "[1] :-

تتعدد التقارير التي يعدها المراجع "مدقق الحسابات " بتعدد المهام التي توكل إليه، ويمكن تقسيمها إلى نوعين:-

تقارير مختصرة أو تقارير الميزانية: وهي النوع الأكثر شيوعاً لارتباطه بعملية مراجعة الحسابات، ويتضمن هذا التقرير رأي المراجع "مدقق الحسابات " عن مدى تعبير الميزانية عن المركز المالي الحقيقي للشركة، وعن مدى تصوير دفاتر الشركة وحساباتها والقوائم الختامية لنتيجة أعمال الشركة خلال الفترة المالية .

تقارير مطولة: وهي التقارير التي تعد لإغراض خاصة مثل قيام المراجع "مدقق الحسابات " بشرح وبيان الأخطاء التي اكتشفها خلال عملية المراجعة والتوصيات التي يجب تنفيذها.

أهمية تقرير المراجع "مدقق الحسابات" : تنبع أهميته من عدة عوامل هي:

يعتبر التقرير أداة لتلخيص عملية المراجعة "التدقيق المحاسبي".

يعتبر التقرير أداة لتقديم المعلومات بشكل منظم وسهل لمن يهمهم الأمر عن نتائج التصرفات المالية التي تتم في المؤسسة أو المنشأة.

يعتبر التقرير أداة لتقييم نتائج الأعمال وتقديم التوصيات والمقترحات التي يرى المراجع وجوب تنفيذها لرفع مستوى الأداء وتصحيح الأخطاء.

---

1) الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة د/ محمد سمير الصبان.

يعتبر التقرير دليل إثبات للمراجع نفسه في حالة اتهامه بالتخاذل والتقصير في عمل.

يعتبر تقرير المراجع الوثيقة المكتوبة التي لابد من الرجوع اليها في حالة ثبات عكس المعلومات الواردة فيه عن سلامة القوائم المالية لتحديد مسؤولية المراجع المدنية والجنائية[1].

1: من موقع النت (sqarra.wordpress.com/auditt2/

المراجع

المراجع باللغة العربية

الرقابة ومراجعة الحسابات د/عبدالفتاح الصحن " أستاذ المحاسبة والمراجعة – د/ أحمد نور " أستاذ ورئيس قسم المحاسبة.

الأصول العلمية للمراجعة بين النظرية والممارسة د/ محمد سمير الصبان.

من موقع النت .

.عادل محمد زايد، الأداء التنظيمي المتميز: الطريق إلى منظمة المستقبل، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية٢٠٠٣)، ص ٦.

د. توفيق محمد عبد المحسن، قياس جودة الخدمات، بحث مقدم لمؤتمر الاتجاهات الحديثة في إدارة الأعمال، القاهرة ٨-٩ فبراير ٢٠٠٤، ص

باتريك تونسيند، جون جيبهاردت، كيف تحقق الجودة؟، ترجمة فريق بيت الأفكار الدوليةبأمريكا(الرياض: مؤسسة المؤتمن للتجارة، ١٩٩٨) ص ٢٠٥.

د.محمد المحمدى ماضى، نحو إدارة اقتصادية للقطاع العام والحكوموقياس الأداء بروح القطاع الخاص،مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومى، المنظمة العربية للتنمية الإدارية،القاهرة ١٥-١٧ مارس ٢٠٠٤، ص ٢.

د. سعد صادق بحيرى، إدارة توازن الأداء، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ٢٠٠٤)، ص٣٣٣.

د.محمد المحمدى ماضى، نحو إدارة إقتصادية للقطاع العام....، مرجع سبق ذكره، ص

د. عادل طه، ضروريات ومبررات القياس الكمي للأداء الحكومي، ندوة الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ١٥-١٧ مارس ٢٠٠٤، ص٣.

د. محمد المحمدى ماضي، مداخل قياس الأداء في القطاع الخاص وتطبيقاتها على القطاع العام والحكومي، بحث مقدم إلى مؤتمر الأساليب الحديثة لقياس الأداء في المنظمات الحكومية، القاهرة المنظمة العربية للتنمية الإدارية،٣-٥ يناير ٢٠٠٥، ص٣٠.

د. شريف عبد الحميد مازن، إدارة الأداء، بحث مقدم إلى مؤتمر الأساليب الحديثة في قياس الأداء الحكومى،القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٥-١٧ مارس ٢٠٠٤ ص١.

د. عبدالعزيز جميل مخيمر وآخرون، قياس الأداء المؤسسي للأجهزة الحكومية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ١٩٩٩)، ص.١٥.

عبدالرحيم محمد عبدالرحيم، قياس الأداء المتوازن في المنظمات العامة مع دراسة تطبيقيه على شبكة الإذاعات الإقليمية في مصر، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٦.

د. أحمد حلمي جمعه، د. عطا الله خليل، " معايير التدقيق وتكنولوجيا المعلومات – التطورات الحالية "، مجلة آفاق جديدة، كلية التجارة – جامعة المنوفية، السنة الرابعة عشر، العدد. ٢، سنة : ٢٠٠٢

د. عبد الناصر محمد سيد درويش تقييم اتجاهات التطور في تطبيق معايير محاسبة القيمة العادلة في إعداد البيانات المالية وانعكاساتها على الوظيفة المحاسبية - دراسة ميدانية على شركات التأمين الأردنية ، كلية التجارة- جامعة

المنصورة. المجلة المصرية للدراسات التجارية المجلد ٣١ العدد الثاني (٢٠٠٨)

د. عصافت عاشور، المحاسبة عن الادوات والمشتقات المالية. مكتبة عين شمس ، القاهرة : ٢٠٠٢

د. عطاالله خليل ." دور المعلومات المحاسبية في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق عمان للاوراق المالية" المؤتمر العلمى الرابع – استراتيجيات الاعمال في مواجهة تحديات العولمة (الريادة والابداع) – جامعة الزيتونة ، الاردن : ٢٠٠٥

د. طارق حماد، موسوعة معايير المحاسبة الدولية (المعيار ٣٩) الادوات و المشتقات المالية، مكتبة عين شمس . سنة : ٢٠٠٣

د. ظاهر ظاهر القشي. "أنظمة المعلومات المحاسبية المحوسبة في الشركات الأردنية في ظل تكنولوجيا المعلومات والقيمة العادلة" مجلة المدقق - جامعة الاسراء – قسم المحاسبة ، العدد ٦٧-٦٨ ايلول ٢٠٠٦، الاردن.

د. محمد أحمد إبراهيم خليل "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية "دراسة نظرية تطبيقية".مجلة الدراسات والبحوث التجارية. كلية التجارة – جامعة بنها ، العدد الاول سنة : ٢٠٠٥

د. محمد أشرف عبد البديع ."دور الإفصاح الفترى عن المعلومات وتقارير الفحص المحدود عليها في تنشيط سوق الاوراق المالية المصرية" المجلة العلمية – كلية التجارة – جامعة أسيوط. العدد الثلاثون، سنة ٢٠٠١

د. محمد عبد العزيز خليفة ، معايير المحاسبة المصرية وآثارها الضريبية. مكتبة عين شمس، القاهرة : ٢٠٠٧

د. هيثم السعافين، الاتجاهات المحاسبية الحديثة في تقييم الموجودات وأثرها على القرارات الاستثمارية ، مجلة المدقق. العدد ٥٢-٥٣، جامعة الاسراء ،الاردن : ٢٠٠٣

أ / نعيم سابا خورى ، المؤتمر الدولى للمحاسبة والمراجعة (الواقع والتطلعات) نقابة التجاريين . فندق النيل هيلتون القاهرة : نوفمبر ٢٠٠٨

تقاريير وندوات وموسوعات ومواقع على شبكة المعلومات الالكترونية :

الجريدة الإقتصادية السعودية ، عدد ٢٠٠٨/١١/٨

تقرير الاستقرار المالى العالمى (GFSR)– منشورات صندوق النقد الدولى، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء- مصر عدد ابريل ٢٠٠٨

موسوعة معايير المحاسبة الدولية . من إصدارات مجمع المحاسبين والمراجعين العرب، مكتب طلال أبو غزالة. الاردن ٢٠٠٣

موقع الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين على شبكة الانترنت
http://www.socpa.org.sa/index.php

ندوة كلية التجارة، جامعة الأزهر ومركز الشيخ صالح كامل للاقتصاد الإسلامي بالاشتراك مع جمعية المحاسبين القانونين. ١/ نوفمبر/٢٠٠٨.

مراجع أجنبية

Allister Wilson, "Fair Value and measurement where the conflicts lie" Journal Balance Sheet, 2001Vol 9, Iss .4

Bill Bergman: "Accounting for Money: The fair value of cash assets and deposit liabilities", Advanced in Public Interest Accounting, 2004, Vol, 10.

Elaine Henry, Oscar J. Holzmann, Ya-wen Yang: "FASB: Fair value measurements: The next step"Journal of Corporate Accounting & Finance : 2007 **Vol 18 Iss 6,**

Estimating Fair Value (157) of Financial Instruments in Inactive Markets 4 Accounting Standards Board Staff Financial Reporting Commentary, November 20,2008

Hendrickson, Eldon S. And Michael F. Van Breda, 1992, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin/McGraw-Hill 1992, P 132.

Howard Altman, S FAS No. 157 "Fair Value Measurements". CAP Journal, December 12, 2007

Patricia Jackson, David Lodge, "Fair value accounting and the future of financial instruments" Balance Sheet: 2000, Vol: 8, Iss. 5

Paul Kraft, "Fair value methodologies" Journal of Investment Compliance, 2005 Vol: 6, Iss. 1

Richard G. Schroeder; Myrtle W. Clark; and Jack M. Cathey; Accounting Theory and Analyses, John Wiley & Sons, Inc. 2001. Page (19).

Zacharski, Alan Rosenblat: "Fasb statement on fair value measurement" Journal of Investment Compliance, 2007 Vol: 8, Iss. 1

www.asb.uk.com

http://www.fasb.org/news/2008-FairValue. AcSB staff considers this guidance to be consistent with Canadian standards.

www.iasb.uk

http://www.oecd.com/ accounting report of 2008

www.sec.org Security Exchange Commission (SEC) in US**A**.